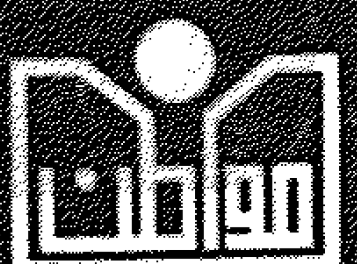
التحرر، التحول الديمقراطي، وبناء الدولة في العالم الثالث



سلسلة
دراسات
وابحاث



مواطن: المؤسسة الفلسطينية
لدراسة الديمقراطية

التحرر، التحول الديمقراطي، وبناء الدولة في العالم الثالث

وقائع مؤتمر مواطن المنعقد في رام الله ٧-٨ تشرين ثاني ١٩٩٧
نوفمبر

تحرير

مي الجيوسي

Liberation, Democratization and Transitions to Statehood in the Third World
Proceedings of the Muwatin Conference held in Ramallah,
7-8 November 1997

P.O.Box: 1845 Ramallah , Palestine
September 1998

Conference held and proceedings published as part of a cooperative agreement
with the Heinrich Boell Foundation, Germany

ص.ب ١٨٤٥، رام الله
الطبعة الاولى - ايلول ١٩٩٨

يصدر هذا الكتاب ضمن إتفاقية تعاون مع مؤسسة هينرش بول، المانيا

تصميم وتنفيذ مؤسسة نادياً للطباعة والنشر والاعلان والتوزيع
رام الله - هاتف ٥٧٩٣٨٣ - ٠٥٠

التحرر، التحول الديمقراطي وبناء الدولة في العالم الثالث

وقائع مؤتمر مواطن المنعقد في
رام الله ٧ – ٨ تشرين ثاني ١٩٩٧

المحتويات

Contents of English Section

تمهيد

جورج جقمان

تمهيد

قدمت هذه الأوراق والأبحاث في مؤتمر **مواطن** الثالث والذي يشكل حلقة في سلسلة تعنى بموضوع واحد عام ولكنه محدد.

فقد تم عقد المؤتمر الأول في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٥، وكان حول أزمة الأحزاب السياسية الفلسطينية بعد أوسلو، ومقدرتها، او عدم ذلك على وضع برنامج عمل يأخذ المتغيرات بعين الاعتبار. هذا انطلاقاً من أن تعددية الأحزاب شرط ضروري لوجود نظام ديمقراطي على أن يكون لهذه الأحزاب قاعدة جماهيرية تستند اليها لكافة الأغراض السياسية ولعملها من أجل التغيير في المجتمع.

وعقد المؤتمر الثاني في القاهرة في آذار ١٩٩٦ بالاشتراك مع مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية ومركز القاهرة لحقوق الانسان. وسعى هذا المؤتمر لرصد وتحليل اشكاليات التحول الديمقراطي في الوطن العربي لعل في ذلك ايضاً عبرة لفلسطين، دون اغفال خصوصية كل قطر على حدة من ناحية تطوره السياسي والمجتمعي وتاريخه المعاصر.

وسيعقد المؤتمر الرابع في أواخر اكتوبر/تشرين أول ١٩٩٨، ليتناول بشكل مباشر وموسع الوضع الفلسطيني الحالي وافاقه المستقبلية، ولغرض الاسهام في بلورة فكر سياسي ومجتمعي فلسطيني متجدد وقادر على اعادة البناء.

فقد طرأ تغيير كبير على النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو وبعد قيام أول سلطة فلسطينية على أرض فلسطين. وبالرغم من أن بدايات هذا التغيير سبقت اتفاقات أوسلو، لم يتم بعد صياغة رؤية سياسية ومجتمعية عامة قادرة على التعامل مع الواقع والمستقبل الفلسطيني بفعالية، وانطلاقاً من تحليل ودراسة الواقع السياسي والمجتمعي الحالي وارتباطه بالماضي والمستقبل.

وفي هذا السياق، من المفيد وربما من الضروري، دراسة تجارب شعوب او مجتمعات

اخرى مرت بتحول سياسي، أو بإنتقال من مرحلة تاريخية الى أخرى، وفشلت (مثل الجزائر) او أصابها قدر من النجاح (مثل جنوب افريقيا). هذا هو الموضوع الرئيسي الذي جرى التركيز عليه في المؤتمر الثالث والذي تضع **مواطن** أوراقه وأبحاثه أمام القارئ في هذا الكتاب.

وقد سعى المؤتمر، ضمن حدود ما هو متاح من وقت إلى رصد بعض عناصر التحول الديمقراطي في "العالم الثالث" ومقوماته وشروطه بما في ذلك الشروط والعناصر الداخلية، او العناصر الخارجية مثل دور دول أخرى، خاصة دول كبرى لها نفوذ داخلي في الوطن العربي واماكن اخرى من العالم. وسعى المؤتمر ايضا إلى دراسة حالات محددة مثل الاردن والباكستان وجنوب افريقيا والجزائر. ولعل تجربة الجزائر مؤرقة بشكل خاص. فقد حصل التحول فيها بعكس الامل والطموح: حركة تحرر وطني تناضل ضد الاحتلال والاستعمار، ثم تحرر من الاستعمار، ثم احتكار للسلطة، ثم صراع على السلطة، ثم حكم سلطوي، ثم تقطب سياسي بين طرفين وغياب لطرف ثالث ذي دور فعال، ثم حرب داخلية مدمية يذهب ضحيتها كالعادة الابرياء ومن لا يوجد له دور واضح في الصراع ويشكل فقط اداة من ادوات الصراع.

امر مرعب حقا ان يؤول التحرر الى هذا الوضع وان تكون مأساة ما بعد التحرر هي مكافأة من ناضل ومن استشهد ومن عُذِّب ومن عانى في السجون او في المنافي. حالة خاصة ومتطرفة ولا يقاس عليها؟ ربما. ولكنها حالة يجب ان تُدرس وتُفهم، ان كان من الممكن فهم عنف يبدو عن بعد مكفوف الهدف ودون عقلانية، ان جاز التعبير.

وقد اولى المؤتمر اهتماماً خاصاً لحالة الجزائر، ويحتوي هذا الكتاب على ثلاث دراسات قدمها متخصصون سعوا فيها إلى القاء الضوء على خصوصية وضع الجزائر تاريخا وحاضرا.

وبالرغم من ان هذا المؤتمر لم يعنى اساسا بفلسطين، الا أنه خصصت جلسة واحدة رئيسة لها على ان يتم العودة في المؤتمر الرابع لتناول عدد من القضايا التفصيلية المتعلقة بالحاضر والمستقبل. وسيجري ايضا نشر اوراقه ومداخلاته في كتاب لمنفعة القارئ والدارس ولتوثيق عناصر من تاريخ هذه المرحلة.

التحول الديمقراطي

التدين الشعبي

نمط التدين الجماهيري

عزمي بشارة

التحول الديمقراطي
التدين الشعبي
نمط التدين الجماهيري

يستقبل العالم العربي الديمقراطية جاهزة بعناصرها المكونة الاساسية وذلك بعد ان ارتبطت، او تصالحت، مع الليبرالية، وبعد ان أنشأت مفهوم المواطنة الشاملة (Universal Citizenship) الذي يشمل عملية تنظيم العلاقات الحقوقية بين الافراد، وعلاقة الفرد بالدولة. وقد دامت عملية تطور النظرية الديمقراطية الليبرالية وممارستها ما يقارب القرنين من الزمن. ولم تكن الدولة المتحررة من الاستعمار في العالم الثالث طرفاً مباشراً في هذه العملية التاريخية الا بشكل سلبي، أي عن طريق لعب دور الآخر (The Other) والخارج تجاه اوروبا، أي برؤية جانب هذه العملية المظلم من ناحية المستعمرات. لقد تعاملت حركات التحرر الوطني، بشكل عام، مع الديمقراطية بشكل أداتي (instrumental) من أجل المحاججة والإقناع بحقوق شعوبها لدى الرأي العام الغربي. ولا شك ان هذا النوع من تبني الخطاب الديمقراطي لغرض السجال مع الثقافة الاستعمارية، وفضح تناقضاتها، واحراجها عند رأيها العام نفسه، قد حقق تطوراً في الفكر الديمقراطي الغربي نفسه باتجاهات نقد الديمقراطية اللبرالية لذاتها ولحدودها، عبر مدارس نقدية عديدة، ولكنه لم يحقق تقدماً في الفكر السياسي في المستعمرات، ذلك لان المحاججة بالحجج الديمقراطية بقيت قائمة ضد الآخر على أساس تحصين الذات منها. فقد نفذت الفكرة الديمقراطية إلى أوساط معينة من النخبة، ولكنها لم تصل الى المجتمع ذاته، وانتشرت فيه على شكل كشف "لزيف الديمقراطية الغربية"، أي على شكل موقف سلبي منها.

ثم ما لبثت نفس القوى، التي استخدمت السجال المستمد من لغة الحقوق اللبرالية في الدفاع عن حقوق الانسان في المستعمرات وسيادة القانون وحق تقرير المصير، ان تناولته

كثقافة غربية عند محاولة تأصيل وتجذير ثقافة وطنية بعد الاستقلال. وقد درج على التعامل مع الديمقراطية، في اوساط اليسار في العالم الثالث بعد الاستقلال، باعتبارها ديكتاتورية البرجوازية وثقافتها. وقد كان هذا اليسار قد تفاعل مع الاشتراكية، ايضاً، كمفهوم دولتي جاهز في اوروبا الشرقية، إذ لم يطلع على جذور الاشتراكية في الصراعات من أجل الديمقراطية في اوروبا القرن التاسع عشر.

ولن أخوض في المرحلة المبكرة من تبني الافكار الديمقراطية في عالمنا العربي، في بداية القرن وما بين الحربين على الاقل. ففي تلك المرحلة نشأت فئة من المثقفين الذين حاولوا، بالادوات المتوفرة لديهم في حينه، خلق علاقة متوازنة ومتنورة بين الثقافة الوطنية الناشئة والديمقراطية الغربية، تختلف عن العلاقة المتوترة القائمة حالياً بعد انتشار ثقافات معادية للتحول الديمقراطي في اوساط النخب السياسية والاقتصادية والعسكرية، ثم في اوساط واسعة من الشعب. وسوف يكون من المفيد العودة الى تلك المرحلة التي، غالباً، ماانتهت الى نزعات رجعية ومحافظة عند ايديولوجيي اليسار والحركة القومية.

والحقيقة انه عند الخوض في أي حديث عن دور الثقافة في تشجيع، او اعاقة، عملية التحول الديمقراطي باستخدام مقاييس ثقافية مثل: التسامح، توفر مفهوم للحيز العام، احترام اتونوميا الفرد، احترام قرار الأغلبية، وغير ذلك من المقاييس، سيكون علينا ان نحمل ثقافة النخب مسؤولية اكبر من ثقافة الشعب.

في الحالة الاوروبية التي تطورت فيها الديمقراطية تدريجياً، وتوسعت فيها المشاركة بالتدريج لتعمم على فئات اوسع فاوسع من السكان: الاجيرين، النساء ... الخ، لا تحتاج الأهمية التاريخية لثقافة النخب في البداية الى برهان، اذ ان العملية الديمقراطية اقتصرت على النخبة، عملياً، ثم تعمقت بالتدريج، عبر ارتباط المطالب النقابية والطبقية والنسوية بالمطالب الديمقراطية، وعبر توسع الطبقة الوسطى الجديدة في مرحلة الثورات التكنولوجية، وتعميم القراءة والكتابة والصحافة المكتوبة. وقد رافق هذا عملية توسيع المشاركة الديمقراطية وشمولية (inclusion) مفهوم المواطنة، وعملية تنشأة سياسية تدريجية (political socialization) وعملية تعويد (habituation) على احترام قواعد اللعبة الديمقراطية ومبدأ سيادة القانون. ولكن الحديث عن عملية التحول الديمقراطي في بلداننا لا يهدف الى تبني نتائجها الجاهزة والمطورة، التي لا يمكن تجاهلها نتيجة لارتباط المطالب الديمقراطية بها ونتيجة للاطلاع عليها عبر العولمة الاعلامية الجارية (global communication).

لقد تطورت الثقافة السياسية الديمقراطية، التي تسلم بقواعد اللعبة الديمقراطية ونتائجها عبر سيادة القانون، واحترام التعددية السياسية القائمة، وتعددية المصالح، وحقها في

التعبير عن ذاتها، تطورت هذه الثقافة السياسية من ثقافة نخب سياسية واقتصادية ترى امكانية تحقيق مصالحها عبر النظام الديمقراطي السائد، الى ثقافة مهيمنة او سائدة اجتماعياً عبر فترة تاريخية طويلة، تخللتها أزمات وهزات عميقة. فهل يعني التحول الديمقراطي في بلداننا العربية مثلاً المرور بنفس التحول التاريخي الطويل وذلك بدءاً من قصر اللعبة الديمقراطية في البداية على النخب المتنورة ثم توسيعها بالتدريج؟ هذا غير ممكن بالطبع، فقد وصلتنا الديمقراطية اللبرالية جاهزة ولا يمكن تجاهل ذلك.

ولكن هذه الديمقراطية الجاهزة المعممة على كافة فئات السكان المواطنين تطرح، بحدة اكبر، موضوعة الثقافة الديمقراطية مقارنة بدور الثقافة الديمقراطية في الغرب، والتي نشأت تدريجياً عبر التجربة والخطأ والممارسة، مروروا بعدة أزمات دموية، ومروراً بالتحديات التي طرحها الفكر الاشتراكي والحركات القومية اليمينية، وغير ذلك.

ربما كانت لحظة تبني الديمقراطية في العالم الثالث هي اللحظة الوحيدة في تاريخ الديمقراطية التي تلعب فيها الثقافة الشعبية دوراً هاماً. وقد يكون هذا الواقع "غير منصف" اذا صح التعبير. فهذه الدول المشوهة بنيوياً، والتي تقوم فيها البرجوازية المحلية بدور غير منتج، وتقل فيها استقلالية السوق الداخلي، ولا تلعب فيها الضرائب دوراً مركزياً مقابل الاقتصاد الريعي (rent economy) الملحق بالخارج، ولا توجد فيها طبقة وسطى واسعة، ولم ينتشر التعليم فيها بعد بشكل كامل، هي نفس الدول التي ينبغي ان تلعب فيها الثقافة دوراً مسانداً للديمقراطية.

هذه الحقيقة تسربت، بشكل غير واعٍ، الى النقاشات الدائرة حول موضوعة الديمقراطية في العالم الثالث، بشكل عام، والدول العربية والاسلامية، بشكل خاص، حيث تم التشديد، بشكل غير متناسب (disproportional)، على موضوعة غياب الثقافة الديمقراطية شعبياً في هذه الدول كعائق في طريق التحول الديمقراطي. تتفق هذه الورقة مع أهمية هذا العامل، ولكنها تضعه في اطاره التاريخي الصحيح من ضمن العوامل الاخرى، بحيث لا تعفي ثقافة النخبة التي تتحمل العبء الاساسي من المسؤولية. فباعتقاد الكاتب فإنه لكي تتوفر امكانيات اقامة النظام الديمقراطي يجب ان ترى النخبة مصلحة لها فيه.

ونستطيع ان نجزم، بشكل قاطع، انه في موضوع الثقافة الديمقراطية فإن ثقافة النخبة المعادية للديمقراطية في بلداننا تتحمل مسؤولية أكبر، بما لا يقاس، مما يمكن تسميته بالثقافة الشعبية، خاصة عندما يتعلق الأمر بموضوعات مثل الحريات المدنية والسياسية واحترام حقوق المواطن، وعندما يتعلق الامر بالفصل بين الحيز الخاص والحيز العام، وبالطبع عندما يتعلق الأمر بموضوعة تداول السلطة بين النخب نفسها. نقول ذلك رغم ان محاولة تطبيق الديمقراطية كنظام حكم يشمل حق الاقتراع العام، منذ البداية ودون تدرج،

يزيد من ثقل الثقافة الشعبية التي تحولت الى ثقافة جماهيرية، بشكل لم يعهده تاريخ تطبيق الديمقراطية تدريجياً في الغرب.

قد تكون الثقافة الشعبية لا ديمقراطية، ولكنها لا يمكن ان تكون معادية للديمقراطية عندما يتعلق الموضوع بتوسيع حقوق المواطن امام السلطة، او استقلالية القضاء، او الحريات المدنية. فهذه مبادئ تكون فيها ديمقراطية المبادرة بيد النخبة. اما الاوساط الشعبية فقد تتعامل معها بهذا القدر او ذلك من المبالاة. ولكن لا يتم التعامل معها بعداء الا في اوساط النخبة السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية، او في اوساط النخب الجماهيرية المناهضة لها. وقد أثبتت التجربة ان عملية دمقرطة الثقافة الشعبية لا يمكن ان تبدأ من دون اصلاحات ديمقراطية تدريجية تعمق الثقافة الديمقراطية قبل طرح موضوعة تداول السلطة ان لم تكن النخب الحاكمة جاهزة لتقبلها بعد.

وعند الحديث عن الثقافة الشعبية فإنه، غالباً، ما تطرق الباحثون الغربيون، والعرب نقلاً عنهم، الى موضوعة الدين كمركب أساسي من مركبات الثقافة الشعبية. ولا نود ان نتطرق هنا الى نقد او محاكمة ابحاث جزء من المستشرقين الغربيين حول التناقض بين الاسلام والديمقراطية؛ اولاً لأن جزءاً كبيراً من المستشرقين بات لا يستخدم هذه المقولة، وثانياً: لاننا نعتقد انها أشبعت نقاشاً وجدلاً. ونكتفي بالاشارة الى ان "الدين" كتجريد و"الدين" كنص تاريخي ليس له علاقة بموضوعنا، لأنه يعكس مستوى آخر من التجريد. فاذا بقي هناك اصرار على علاقة بين الدين، أي دين، كمفهوم مجرد ولا تاريخي وبين الديمقراطية كنظام حكم وكثقافة وممارسة اجتماعية فلا بد ان تكون العلاقة مع الديمقراطية علاقة تناقض، بل علاقة اقصاء (exclusion)، سواء كان الحديث عن الدين الاسلامي او المسيحي او اليهودي. ولا طائل من بذل الجهد هنا، ولا فائدة نظرية أو عملية ترجى منه. ومن الافضل التركز في موضوعة التدين (religiousness)، أي انماط الممارسة الاجتماعية للدين، فهذه الانماط ناشئة ومتطورة ومحددة تاريخياً، وقد يستفاد من بحث علاقة الثقافات التي ترافقها بالثقافة الديمقراطية كمقدمة لدراسة تفعلها كثقافات مساندة او معيقة لعملية التحول الديمقراطي.

لقد قسمنا انماط التدين الاجتماعية في مكان آخر تقسيماً تقليدياً يشمل:

١. نمط التدين الرسمي او المؤسسة الدينية (religious establishment). ٢. نمط التدين الشعبي، ثم اضفنا الى ذلك ٣. نمط التدين السياسي.

ويرجى هنا التمييز بين هذه التقسيمات وبين الاصولية (fundamentalism)، لان هذا المصطلح لا يشير الى نمط تدين اجتماعي بعينه، ولا يحدد ظواهر اجتماعية، وانما يشير الى شكل من أشكال الوعي المؤسس على التمسك بحرفية النصوص او العودة الى

الاسس (fundaments) في محاولة يائسة لتنقية الدين المجرد من الشوائب التي علقت به تاريخياً، فيتحول هو ذاته، بالطبع، الى نمط تدين (غير نقي بطبيعة الحال) عندما يتفاعل مع احد الانماط الاجتماعية القائمة (المؤسسي، الشعبي، السياسي) وتتحول حرفية النص الى مجرد ايديولوجيا، أو الى حجة سجالية في مقاومة الخصوم.

قد تكون المؤسسة الدينية أصولية التوجه، كما قد تكون لبرالية التوجه والتفسير. وقد تتغلغل الأصولية في مرحلة ما الى الوعي الشعبي فتتفاعل مع هذا النمط من التدين. وقد يكون التدين السياسي اصلاحياً، وقد يكون اصولياً، كما هي الحالة المعروفة، والاكثر انتشاراً في ايامنا لنمط التدين السياسي.

وباعتقادي يكمن التحدي في فهم دور الثقافة الدينية السائدة في اعاقة عمليات التحول الديمقراطي في هذه النقطة بالذات، أي في السؤال: كيف تتعرض انماط التدين المختلفة الى شكل الوعي الأصولي؟

لا يوجد نمط تدين مناقض للديمقراطية، او متفاعل معها مساند لها، في جوهره. فكل نمط هو ظاهرة تاريخية مرتبطة بموقع القوى التي تتبناه في الصراع الاجتماعي والسياسي القائم. ولكن بالامكان من خلال تعميمات متسرعة وضع الفرضيات التالية:

١. دين المؤسسة، كنمط قائم بذاته، هو نتاج عملية التحديث. وهو كأي لاهوت (theology) يعبر عن الحاجة الى الوساطة بين الله وبين الدولة، بعد ان توقفت الدولة عن اشتقاق شرعيتها من الله مباشرة. ولانها نتاج عملية التحديث، ولكونها تبريرية بطبيعتها، فان استراتيجيتها المألوفة تجاه خطوات الدولة، ومن ضمنها خطوات الدمقرطة او اللبرلة، هي استراتيجية دفاعية، حاضرة للتكيف مع ازدواجية عالم الحداثة، لانها نتاج هذه الازدواجية. ولكن المؤسسة الدينية تدافع بشراسة عن دورها الاجتماعي المباشر الذي تبقيه لها عملية العلمنة (secularization)، واقصد دورها في كل ما يخص الاحوال الشخصية وقوانين العائلة بشكل خاص. هذا النمط الدفاعي يتحول الى الهجوم في حالة تبني المؤسسة الدينية نمط الوعي الاصولي، فتبدأ بالمبادرة الى الهجوم على حرية الرأي الآخر والتعبير، وتحاول فرض قوانين رقابة وقوانين تحدد الحريات الشخصية، ويكون ذلك في حالة ايجاد القاسم المشترك مع التدين السياسي. هذا مع ان التدين السياسي ذاته يبدأ حياته بالهجوم على عملية العلمنة التي تفصل بين الدين والدولة، والهجوم على المؤسسة الدينية، التي تكيفت مع هذا الانفصال الى درجة تحولها الى اداة بيد السلطة العلمانية غير الملتزمة بالشريعة الدينية.

المؤسسة الدينية تبريرية بطبيعتها الوظيفية. ولكن كلما ازدادت حاجة الدولة اليها للتبرير ازدادت قوتها في فرض الثقافة الدينية على الحيز العام، الأمر الذي يقربها من التدين

السياسي الذي من المفترض ان الدولة العلمانية (وكل دولة حديثة هي دولة علمانية) تحتاجها لمقاومته.

إن احد المبادئ الاساسية للتدين السياسي الحركي هو رفض الفصل بين الدين والدولة الذي يجسده وجود مؤسسة دينية خاضعة للدولة. ولكن الحاجة الى تسييس المؤسسة الدينية، أي الحاجة لادخال المؤسسة الدينية في صراع الدولة السياسي مع الحركات الاسلامية، يقلب وظيفتها التاريخية ويقربها من التدين السياسي. والثقافة المركبة، الناجمة عن السجال بين الدين الرسمي والدين السياسي، لا يمكن ان تكون ثقافة ديمقراطية او مساندة للديمقراطية، فهي ثقافة وسيطة بين أسلمة فكر الدولة غير الديمقراطية وفكر الحركات الاسلامية السياسية.

٢. التدين السياسي هو ردة فعل على عملية التحديث وجزء اساسي من هذه العملية (المشوهة في حالتنا) في الوقت ذاته. وقد كانت استراتيجيته الأساسية اصلاح الدين لكي يصبح اكثر تلاؤماً مع متطلبات الحداثة. والمشترك بينه وبين نمط الوعي الاصولي، في هذه المرحلة، هو الرغبة في تنقية الدين من الشوائب الخرافية والاسطورية التي علقت به، مع الفرق ان العودة الى الاصول في هذه المرحلة المبكرة، تتم من اجل ايجاد اساس متين لعملية الاصلاح. التدين السياسي في مراحله الاولى بروتستانتي بطبيعته. ولكنه سرعان ما ينتقل من اصلاح الدين والدولة، بموجب تحديات الحداثة، الى اصلاح الدولة لكي تتلاءم مع متطلبات الدين المأدلج. هنا يصبح التدين السياسي اصولياً ولا اصلاحياً. ويتحول بذلك، ايضاً، الى حزب سياسي وسلطوي (authoritative) التوجه لانه يحول "الدين" الى ايديولوجيا سياسية. وينبغي هنا قراءة التدين السياسي كظاهرة حديثة هي جزء من عملية التحديث المشوهة التي تتضمن: ١. نشوء خطاب الدولة السياسي الجماهيري غير الديمقراطي والذي يمر بعملية تديين (sacralization). ٢. نشوء بنية الدولة القومية الحديثة فاقدة الشرعية نتيجة للتقسيمات الاستعمارية. ٣. تطور وسائل الاعلام الحديثة المحتكرة من قبل الدولة. ٤. عملية التمدين (urbanization) التي تتحول من عملية تمدين الريف الى عملية ترييف المدينة، وذلك لأن مدينة الخدمات لا تدخل المهاجرين اليها من الريف ولا تستوعبهم في نسيجها، بل تبقيهم مذررين (atomized) خارج ثقافة المدينة، وخارج البنى الريفية الحميمة، في الوقت ذاته. العملية التاريخية التي انشأت خطاب الدولة القومية الجماهيري، او الموجه للجماهير، هي العملية نفسها التي أنشأت "الجماهير" (masses) التابعة والمهيأة لتلقي هذا الخطاب. لقد نشأت الثقافة الجماهيرية من رحم الحداثة. وفي مراحل فقدان شرعية الخطاب القومي، وفقدان الاسس المادية لشرعية الدولة السلطوية، واقصد قدرتها على القيام بدورها في العقد الاجتماعي وذلك بتزويد المواطنين بحاجاتهم المادية الاساسية، يصبح بالامكان، بسهولة، اسلمة الثقافة الجماهيرية.

لا توجد امكانية نظرية حقيقية لفهم الحركات الاسلامية الحديثة بدون مفهوم الجماهير. فالثقافة الشعبية (كمفهوم شامل مقابل لثقافة النخبة)، والتي تشمل الثقافة التقليدية والريفية وغيرها من انماط التدين الشعبي غير المسيس، لا تشكل اساساً للتدين السياسي. لقد اصبح انتشار التدين السياسي جماهيرياً مع نشوء ظاهرة الجماهير والثقافة الجماهيرية في المدن، وهي الثقافة الناجمة عن وسائل الاتصال الحديثة وعن أدلجة الافراد مباشرة دون المرور بوساطة الجماعة العضوية (العائلة، الحارة...)، وعن تذرير الافراد دون اعادة صياغة العلاقة بينهم عبر سيادة القانون، وعن عملية ترييف المدينة في الاحياء الشعبية المتسعة بالاستمرار. لقد اصبح الحديث عن انماط التدين الشعبي (popular religion) غير كافٍ، وهناك حاجة للتخصيص وتناول موضوعه التدين الجماهيري (mass religiosity) بشكل خاص.

٣. هنا ننتقل الى الثقافة الشعبية فالعلاقة بين الاسلام السياسي وبين فضاء الثقافة الشعبية الاسلامي تمر عبر نشوء الثقافة الجماهيرية. والثقافة الشعبية لم تكن جماهيرية دائماً. وحتى تلك اللحظة فقد كان المكون الديني للثقافة الشعبية في حالة تنافر مع الاسلام السياسي الاصولي. كانت العلاقة بين النخب الدينية وبين عموم المتدينين تمر، عادة، عبر قنوات الاتصال بين المؤسسة الدينية، بقضاتها ووعاظها وائمتها، وبين عموم المتدينين. وكانت الدرجات الدنيا من رجال الدين شديدة الارتباط بالدين الشعبي، في حين يقترب رجال الدين من دين المؤسسة مع ارتفاع منزلتهم. وقد كتبت العديد من الدراسات حول التدين الشعبي المتوارث الذي اختلط فيه اسلام النص والسنة مع الثقافات المحلية قبل الاسلام، واختلطت فيه فروض الدين المستقاة من تعاليم المؤسسة الدينية بالوعي الاسطوري، وطقوس السحر، والشعوذة، وزيارات الاضرحة، والتضرع للاولياء، وغير ذلك مما تنبذه المؤسسة الدينية، ولكنها تعودت ان تتعايش معه طالما ضمن ذلك ولاء جمهور المتدينين. فالمؤسسة الدينية الارثوذكسية لا تبتعد عن رعيتها حتى لو ادى ذلك الى تجاهل النصوص الصريحة، او الى المشاركة في احتفالات الموالد. اختلف التدين الشعبي، بالطبع، بين الريف والمدينة. فالتدين الشعبي في المراكز المدنية كان، عادة، اقرب الى المؤسسة والى رؤية التدين كأداء فرائض دينية. العلاقة بين التدين الشعبي والمؤسسة الدينية علاقة جدلية وديناميكية، والتدين الشعبي لا يتأثر بالمؤسسة الدينية، فحسب، بل يؤثر فيها، ايضاً، الى درجة تبني العديد من الطقوس الشعبية المخالفة للسنة وذلك لتجذرها بين الجمهور المؤمنين وعدم الفائدة من منازعتها. فهنا تفضل المؤسسة الدينية استيعاب (co-option) الجمهور بدلاً من مخاصمته، واكبر مثل على ذلك عيد المولد النبوي الشريف. لا تمثل المؤسسة الدينية في مرحلة ما قبل الحداثة مصدر فتاوٍ للدين الشعبي فحسب، بل هي العلم ذاته، ورجالها هم العلماء. وقد يتحولون، ايضا، في

مراحل معينة، مثل مرحلة الصراع مع الاستعمار، الى قادة شعبيين.

يتكيف الدين الشعبي ويبدي مرونة تجاه أنظمة الحكم المختلفة التي تقصي عامة الناس عن السلطة. ولكن بسطاء المتدينين يبدون ايضاً مرونة تجاه الديمقراطية السياسية في حالة عدم اقتصار ممارستها على النخبة، وحين تدعو جمهور المتدينين الى المشاركة. ويشارك عامة الناس عندما تتاح لهم الفرصة، وعندما لا تتضمن العملية الديمقراطية هجوماً مباشراً على العادات والتقاليد الاجتماعية، خاصة فيما يتعلق بالاحوال الشخصية التي تتوحد من خلالها المؤسسة الدينية مع المواطنين من الرجال ضد الاصلاح الديمقراطي، أو بالاحرى اللبرالي في هذه الحالة.

يشارك المؤمنون من سواد الناس في العملية الديمقراطية بجدية عندما تتاح لهم الفرصة، وعندما يدركون ان العملية الديمقراطية جدية فعلاً، وليست مجرد تمثيلية. وقد لا يمارسون كل الحريات المدنية المتاحة، ولكن ليس نتيجة لموقف معاد منها، وانما نتيجة لخبرة زادت في ريبتهم وشكهم تجاه الخطوات التي تقوم بها الدولة، وإن كانت امتحان ولاء ام خطوات حقيقية. والاعتقاد انه توجد للمواطن العادي مصلحة بألا يعتقل دون سبب، وألا تهان كرامته من قبل ممثلي الدولة في أي مناسبة، وان يستطيع ان يحصل على حقه عبر القانون هو اعتقاد صحيح، ومن السذاجة الاعتقاد بعكس ذلك. ولا توجد قيمة شعبية تتعارض جوهرياً مع مثل هذه الاصلاحات في الحقوق السياسية والمدنية للمواطن. قد تتعارض البنى الاجتماعية القائمة، والتي يتمسك البسطاء بها لفترة طويلة في الحداثة (واقصد الانتماءات العضوية الجزئية مثل العشيرة والحمولة والطائفة)، وذلك نتيجة لكون الحداثة حداثة مشوهة ونتيجة لانعدام حقوق المواطن، مع البنى الحزبية الايديولوجية او النقابية المهنية او الطبقية. فهذه البنى تحول دون ان يمارس المواطن فرديته، كما تحول دون انتماء مباشر الى الامة ذات السيادة، وبذلك تحرم عملية التحول الديمقراطي من التعددية الحزبية السياسية، وتحولها بسرعة الى تعددية سياسية طائفية او عشائرية تهدد وحدة وتماسك الدولة الديمقراطية. ولكن الحفاظ على هذه البنى وتحجرها في ظل الحداثة لم يتم نتيجة لموقف معاد للديمقراطية، وانما للحماية من انعدام الديمقراطية.

لا يوجد تناقض جوهري بين الثقافة الشعبية القادرة على التكيف، قبل ان تتغير بالتدريج باتجاه ديمقراطي، وبين عملية التحول الديمقراطي. والتناقض الفعلي الذي بالامكان محاصرته هو بين ممارسات وتقاليد شعبية، وبين سيادة القانون الجنائي والمدني الذي قد يتعامل مع هذه البنى والممارسات كخرق له. هنا ندخل باب الحزم والحكمة، في تطبيق القانون من ناحية، والتربية والتنشئة البعيدة المدى في ظل سيادة القانون، من الناحية الاخرى.

ان اقصى مواقف التدين الشعبي سلبية تجاه عملية التحول الديمقراطي لا يصل الاّ الى مقاطعة هذه العملية والعزوف عنها، او محاولة فرض البنى العضوية عليها لتحل العشائر، او العائلات او الطوائف، أي لتحل العصبيات، محل الاحزاب. وهي معضلة صعبة لان التعددية الديمقراطية ليست هي التعددية التقليدية التي يعيشها التدين الشعبي. ولا أتخيل امكانية حل لهذه المسألة الا من خلال الاقتصاديات الحديثة وتطور العملية الديمقراطية ذاتها. اما عند حصول تناقض بين فرائض الدين والمحللات والمحرمات، كما يتصورها الدين الشعبي، وبين السياسة المنتهجة، فسوف يفرض على الدولة المتجهة نحو التحول الديمقراطي اما التخلي عن هذه الممارسات في المدى القريب، او الاستعانة بالمؤسسة الدينية من اجل تبريرها وإيجاد فتوى لها، كما كانت الديكتاتورية تفعل احياناً، ولكن عبر عملية تشجيع للتيار الاصلاحي وليس الاصولي في المؤسسة الدينية.

يطرأ تغير جذري على موقف التدين الشعبي من الديمقراطية عندما يتحول الى تدين جماهيري معرض للتسييس. وتسييس الدين الشعبي غير موجه ضد الديمقراطية بشكل خاص، بل قد يكون معبئاً ضد الديكتاتورية وفي مواجهتها (شريعة الله هنا ترمز إلى ضبط لاعتباطية وعشوائية الحكم). ولكنه في نهاية المطاف ينجب وعياً معادياً للحداثة، وبالتالي لعملية التحول الديمقراطي، ايضاً. التدين الشعبي تدين عضوي نابع من تصور وحدة عضوية (community) في القرية، او الحي، او "الامة" بمفهومها الديني كجماعة المؤمنين، بحيث تنشأ ممارسات الانسان الدينية من انتمائه الى الجماعة، ولا تنبع من تصور فردي او حزبي او عقائدي (ideological) كالتزام فردي بالتصرف بموجب الشريعة، او السنة، أو غير ذلك. التدين الشعبي، من هذه الزاوية، مغلق رغم تنوعه وتكيفه. فهو لا يتفاعل مع الديمقراطية مباشرة؛ فاما ان يتعايش معها بحيث يفصل المواطن بين وعيه الديني، الاخلاقي بطبيعته، وبين الديمقراطية الطارئة، الا اذا دامت وتعلم ان يأخذها بجدية، واما أن ينعزل عن العملية الديمقراطية بحيث تبقى السياسة "لعبة الكبار".

اما التدين الجماهيري فينشأ كظاهرة حديثة نابعة من تفتيت الجماعة العضوية دون نشوء المواطنة الديمقراطية في مكانها. لقد تم تذرير الافراد ولم يتم تحويلهم الى مواطنين، بحيث تنظم الحقوق والواجبات علاقتهم مع المواطنين الآخرين ومع الدولة.

يتم مخاطبة هذا الجمهور من قبل النخبة، او النخب السياسية، وذلك عن طريق تعميم التعليم، وعن طريق الاعلام المرئي والمسموع والدعاية والكاسيت والمنشور والخطاب السياسي التعبوي الموجه. لقد حاولت الحركات القومية، في حينه، تجنيد الجماهير الى جانبها في صراعها مع النخب التقليدية القديمة، ثم انتهت الى اقصاء "الجماهير" خارج السياسة، رغم استمرار استناد شرعيتها الى الخطاب الجماهيري.

في مرحلة اهتزاز شرعية الدولة، في ظل الأزمة الاجتماعية والسياسية للديكتاتوريات الفاقدة الشرعية، اصبح من السهل أسلمة "الجماهير"، ليس في خطاب الاسلام السياسي فحسب، بل في خطاب الدولة التي باتت تتنافس مع الاسلام السياسي في اتخاذ الاسلام مصدراً لشرعيتها ايضاً.

وكان الجمهور قابلاً للأسلمة نتيجة لاستمرار تلازم مفرداته مع مفردات الوعي الشعبي الدينية، ونتيجة لتفتت واهتزاز القاعدة المادية للاسلام الشعبي، عند فئات آخذة بالاتساع من السكان، ونتيجة للبحث عن ايديولوجيا تعبوية جديدة، بدلاً من الخطاب الشعبوي او الاشتراكي، وعن جماعة عضوية متخيلة (imagined community) بعد تفتت الجماعة العضوية المباشرة (face-to-face community).

الأمة القومية، كجماعة متخيلة، لا تنشأ فعلاً، باعتقادي، الا عبر رابطة السيادة. وبغياب هذه الرابطة يجري البحث عن جماعة عضوية متخيلة اخرى ينبغي ان تصبح ذات سيادة، فقد كانت مرة ذات سيادة وحققت، بأثر رجعي، اوتوبيا (retrospective utopia) او عصراً ذهبياً انقضى، وينبغي ان يستحضر كبديل للحاضر.

الجمهور حاضر، إذن، للتأثر بالتدين السياسي في مرحلة تعفن الديكتاتورية العربية. ولكن مأساة التدين السياسي، الذي يطرح نفسه للجماهير كايديولوجيا تعبوية بديلة للايديولوجيا القومية، انه يصبح اكثر عداء للديمقراطية، كلما أصبح اكثر جماهيرية. لقد انتهى النمط الاصلاحي في الاسلام منذ زمن بعيد وبات مقتصراً على نخبة ضيقة. والاسلام الاصلاحي لم يكن جماهيرياً في يوم من الايام الا عبر التحالف مع التحرر الوطني. اما النمط الاصولي في الاسلام السياسي فانه يبدأ طريقه في حالة صراع مع التدين الشعبي وعاداته الخارجة عن اصول الدين، وفي هذه المرحلة يكون التدين السياسي نخبوياً.

ونشوء الثقافة الجماهيرية وانتشار التعليم يجعلان الناس البسطاء اكثر تعرضاً لقبول الافكار الاصولية. ولكن هذا لا يعني ان التدين الشعبي بجماهيريته اقل اسطورية، او اقل ايماناً بالوسطاء الذين يتوسطون بين الفرد والله (اولياء، اضرحة، شعوذة..)، وغير ذلك من مميزات التدين الشعبي التقليدي. وسرعان ما يكشف التدين السياسي انه لا يخاطب العقل الفقهي أو النصي لدى الجماهير، وان قابلية القاعدة الجماهيرية لتصديقه لا تنبع من الاعتقاد الفقهي بنقاء النص الديني، او من الايمان بمعتقداته كحزب سياسي، بل نتيجة لمخاطبته اكثر الغرائز الجماهيرية تخلفاً، واكثر اشكال الوعي خرافية وسلطوية في الوقت ذاته. يحافظ التدين الجماهيري على البعد الاسطوري الخرافي للتدين الشعبي، ولكنه يخلطه مع انعدام التسامح ورفض التعددية لدى الفكر الاصولي، لتنمو تركيبة

ثقافية معادية للديمقراطية. هذا هو شكل التدين السياسي عندما يصبح شعبوياً تعبوياً. ولذلك يتفاجأ المراقبون من الفرق الهائل بين خطاب الاسلام السياسي في الحوار مع القوى الاخرى، ومحاولته التكيف مع اجزاء من التجربة الديمقراطية، وتبني مفهوم المواطنة وغيرها في مرحلة الصراع ضد الديكتاتورية، وبين خطابه الموجه للجماهير الذي هو خطاب غير متسامح لا مع الرأي الآخر ولا مع الديانات الأخرى ولا مع الحريات المدنية. وحتى في مرحلة أزمة الاسلام السياسي وانتشار النقد الذاتي، بعد فشل العنف في قلب أنظمة الحكم بعد حالتي ايران والسودان، نجد ان خيار الاسلام السياسي غير قادر على مخاطبة جماهيره بهذه اللهجة من النقد الذاتي. وعندما يفعل ذلك مجاهرة، أي عندما يقوم الاسلام السياسي بالتصالح مع بعض الافكار الديمقراطية خلال عملية النقد الذاتي، تنشق عنه انماط اخرى جديدة من التدين السياسي، ليس من اوساط النخبة بل من اوساط الجماهير المسحوقة في المدن. وهي تبدي قساوة بالغة في معركتها ضدهم و تكفرهم (أنظر حالتي مصر والجزائر). وهذه حالات خاصة وشاذة لم تكتمل دراستها بعد. على أية حال لم يمر التدين الشعبي بأغلبيته حتى الآن مرحلة التدين الجماهيري.

حاولت في هذه الورقة القصيرة ان اظهر تميز انماط التدين عن بعضها البعض في الموقف من موضوعة التحول الديمقراطي. والأمر المثير للاهتمام هو انه في حالة توحد الانماط الثلاثة، من خلال تأثير الاسلام السياسي على المؤسسة الدينية وعلى التدين الشعبي، فان القاسم المشترك الاعظم يكون معادياً للديمقراطية.

تكمن المهمة الاساسية، إذن، عندما يتعلق الحديث بالتحول الديمقراطي وانماط لتدين، في منع نشوء وضع تتوحد فيه الانماط الثلاثة، لان خصم هذه الوحدة يكون حينئذ الحداثة عموماً، وبالتأكيد عملية التحول الديمقراطي ذاتها.

تكون الثقافة السياسية معادية للتحول الديمقراطي بعد ان تكون الديكتاتوريات قد وحدت انماط التدين الثلاثة في تحالف يعيق هذه العملية.

وهذا يعني أنه على القوى المعنية بالتحول الديمقراطي أن تبحث عن وسائل لفرز هذه الوحدة. وهي لا تستطيع ذلك اذا ما بدأ التحول الديمقراطي بالهجوم السافر على المؤسسة الدينية في شؤون الأحوال الشخصية – مثلاً – فهذا تكتيك خاطئ.

كما أن التحول الديمقراطي اذا كان مرافقاً لعملية افقار واسعة ناتجة عن عملية خصخصة لا ترافقها ضمانات اجتماعية واسعة فانه يفقد "الجماهير" ويزيد من اغترابها عن عملية التحول الديمقراطي باتجاه تبني طروحات التدين السياسي. يقترب التدين الشعبي من التحول الديمقراطي اذا وجد الناس مصلحة لهم في عملية التحول الديمقراطي. فعند ذلك فقط يصبح بالامكان اضعاف التحالف بين انماط التدين الثلاثة ضد الحداثة وضد

الديمقراطية، فهو ليس ابدياً إذ أنه نشأ في ظروف تاريخية محددة، وبالامكان تفكيكه دون معاداة انماط التدين القائمة منفردة، بل من خلال كسب بعضها وتحييد البعض الآخر لتصبح المعركة السياسية مع القوى المعادية للديمقراطية ممكنة في ظل سيادة القانون.

خطر الماضي على المستقبل

نقد لنموذج منظمة التحرير الفلسطينية

جورج جقمان

خطر الماضي على المستقبل

نقد لنموذج منظمة التحرير الفلسطينية

ستتمحور ملاحظاتي، في هذه الورقة، حول بعض جوانب التحول في المجتمع وفي الحياة السياسية الفلسطينية، إثر اتفاق أوسلو وتأسيس سلطة فلسطينية على أرض فلسطين. وستكمن إحدى النقاط الأساسية في تبيان الحاجة الماسة للتخلي عن نموذج منظمة التحرير الفلسطينية على الأقل لغرض بناء الكيان السياسي الفلسطيني الناشئ، لأن هذا النموذج في الحكم، بصفاته التي سأحددها لاحقاً، يشكل خطرا داهما ومحدقا بتطوّر نظام حكم ديمقراطي في فلسطين، إن تم الاقتداء به في بناء مؤسسات الكيان السياسي الجديد والدولة المرجو إقامتها.

كذلك ستتم الإشارة إلى تاريخ التنظيم المجتمعي في فلسطين، في شكليه ما قبل الحديث والمُحدَث، لغرض وضع جوانب محددة من التطور السياسي الفلسطيني في إطار تاريخي قد يسعف الفهم والتحليل.

يوجد تاريخ طويل للتنظيم المجتمعي في فلسطين ضمن أطر مستقلة نسبياً عن الدولة، وفي شكله ما قبل الحداثي، أي ما يسمى بالتجمعات أو التنظيمات الإرثية المبنية على صلة القرابة، أو العائلة الممتدة، أو القبيلة، وما شابه. وفي ظل الدولة العثمانية كان من الممكن لهذه التنظيمات إدارة شؤونها، وعدد من نواحي حياتها، بحكم ذاتي واسع نسبياً، وضمن أطر العادات والتقاليد والعرف والقانون العشائري.

ومع بداية القرن العشرين نجد ازديادا تدريجيا في العمل الطوعي غير الإرثي، ضمن تنظيمات خاصة بذلك، مثل الجمعيات والهيئات والروابط والأحزاب السياسية، أي ما يعرف، أحياناً، بمؤسسات المجتمع المدني. وقد أسهم الخطر الصهيوني الداهم في تأسيس هيئات وأطر وأحزاب تعمل في النطاق السياسي لمواجهة الاستعمار الاستيطاني

في فلسطين. غير أن قيادات هذه الأحزاب والهيئات تشكلت، في الغالب، من وجهاء "العائلات المعروفة"، في المدن على وجه الخصوص، أو العائلات الإقطاعية، الأمر الذي أضفى طابعا عائليا على الخلافات والصراعات السياسية. غير أن فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية شهدت، أيضا، ازدياداً ملحوظاً في الجمعيات والمؤسسات الطوعية غير السياسية (بشكل مباشر). وقد استمرت أنماط التنظيم المجتمعي هذه حتى الخمسينيات مع مراعاة خصوصية الحقبة الأردنية حتى عام ١٩٦٧.

وبشكل إجمالي، يمكن القول أن تنظيم المجتمع الفلسطيني خلال العقود الثلاثة الأخيرة تأثر بعاملين أساسيين: تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية ومسارها بعد حقبة أحمد الشقيري، واحتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة. وقد أسهم العامل الأول في إدخال الانتماء الحزبي في شكله الحداثي، وأسهم العامل الثاني في إيجاد حيز للتنظيم المجتمعي، باستقلال نسبي عن الدولة (في هذه الحالة الاحتلال)، وفي ظل غياب أطر وأجهزة الدولة الوطنية الكابحة للتنظيم المجتمعي، كما هو الأمر في معظم الدول العربية. وفي هذا كمنت خصوصية المجتمع الفلسطيني تحت الاحتلال، كما هو معروف. فقد توسع وانتشر العمل المجتمعي المنظم، ضمن أطر مثل الجمعيات الخيرية والنقابات العمالية والنقابات المهنية واللجان النسائية والحركات الطلابية ولجان العمل التطوعي والنوادي الشبابية والمنظمات غير الحكومية، تحت الاحتلال، وفي مضمون النضال والصراع من أجل البقاء، ومن أجل مقاومة الاحتلال.

وأسهمت منظمة التحرير الفلسطينية في إدخال عنصر نوعي لجوانب محددة في الحياة السياسية الفلسطينية. فقد أدخلت شكلاً أوضح من التعددية السياسية والأيديولوجية، إضافة إلى الانتماء الحزبي الحديث، وان كان في مضمون النضال للتحرر. كما انتقلت قيادة الأحزاب السياسية من أيدي أبناء العائلات والقيادات التقليدية التي هيمنت خلال الحقبة الأردنية. وأضحى الحراك السياسي داخل التنظيمات الفلسطينية ممكنا دون حاجة لحسب أو نسب، بل بحاجة، فقط، لإتقان قواعد اللعبة وطرق الارتقاء والمناورة داخل الأحزاب والتنظيمات، مهما كان شكلها وآلياتها. وهكذا أصبح بإمكان العديدين الوصول إلى مراكز قيادية في منظمة التحرير، بعد أن كانوا محرومين من ذلك في السابق، خاصة الفقراء من أبناء الريف، أو مخيمات اللاجئين. وقد شكل عدد منهم لاحقاً "النخبة الجديدة" ضمن النظام السياسي الذي تأسس بعد أوسلو.

وأسهمت منظمة التحرير الفلسطينية، أيضا، في تنظيم المجتمع الفلسطيني تحت الاحتلال من خلال امتدادها في الداخل، ومن خلال تأسيس أطر جماهيرية مساندة كالأطر الطلابية والعمالية والمهنية والنسائية. وشجعت المنظمة، أيضاً، على تأسيس منظمات غير حكومية تعمل في مجالات مختلفة، سواء كانت زراعية أو صحية أو تعليمية أو إعلامية، أو حتى

منظمات لحقوق الإنسان. ورافق هذا، أيضاً، في كثير من الأحيان، تنافس غير بناء، بين التنظيمات، الأمر الذي أدى إلى ازدواجية في العمل وهدر للأموال.

لقد تولت، منظمة التحرير الفلسطينية إذن تنظيم المجتمع الفلسطيني في الداخل في ظل غيابها كسلطة علنية على أرض فلسطين، وتولت تنظيم الشعب الفلسطيني في الخارج كسلطة لمجتمع غائب عن أرضه في الشتات. وقد انعكس هذا في بنيتها وفي تنظيمها لنفسها وفي تعدد أعمالها. فلم تكن منظمة التحرير مكونة، فقط، من فصائل وتنظيمات، أو من تشكيلات سياسية، وإنما تكونت بنيتها، أيضا، من نقابات عمالية ونقابات طلابية ونقابات للمعلمين واتحادات المرأة واتحادات كتاب ومؤسسات إنتاجية ومراكز أبحاث و "منظمات غير حكومية". وكانت مقتضيات النضال الوطني، والبقاء في الشتات، وتجميع طاقات المجتمع الفلسطيني، تبدو وكأنها تبرر تنظيما شاملا جامعا مثل هذا، وبدا، أيضا، أن منظمة شمولية مثل منظمة التحرير ضرورية، كذلك، للحفاظ على الهوية الجماعية للفلسطينيين، وللحفاظ على الذات وتحديد ماهيتها إزاء الاقتلاع والنفي والتهديد بالاندثار.

وهنا استقر تعارض النقائض، هنا كمُنَ التناقض الداخلي في نموذج منظمة التحرير الفلسطينية. فقد احتوى هذا النموذج مكونين أساسيين لا يجتمعان إلا قسراً: مجتمعاً مدنياً تعددياً قيد النمو، زُجَّ به داخل أطر دولة قيد الاكتمال. فبحكم التعريف فإن حيز المجتمع المدني يبدأ حيث ينتهي حيز الدولة، وإن كان الحيز الأول يملك استقلالاً نسبياً وليس استقلالاً مطلقاً عن الثاني.

وفي غياب دولة على أرضها، وفي أوضاع الشتات، استمر هذا التعايش بين الأضداد كضرورة آنية لا مفرّ منها. ولكن، وبعد تأسيس كيان سياسي جديد ونشوء سلطة فلسطينية على أرض فلسطين بعد أوسلو، بان، بوضوح اكبر، خطر هذا النموذج الوحدوي الشمولي على تطور التنظيم المجتمعي المستقل عن الدولة، خاصة في ظل ضعف الأحزاب السياسية، وشلل المعارضة داخل منظمة التحرير، ومتطلبات الاتفاق مع إسرائيل.

وفي واقع الأمر ظهرت بعض المؤشرات على التوتر والتناقض الداخلي لهذا النموذج قبل أوسلو. ويمكن الإشارة إلى بعضها بتواريخ محددة: ففي ١٤ تشرين ثاني ١٩٩٠، عقد في القدس مؤتمر خصص لبحث قضايا تتعلق بالمرأة والمجتمع من منظور نقدي يتعامل مع الإشكاليات الملازمة للموضوع في مضمون فلسطيني مجتمعي وسياسي. وعقد المؤتمر من قبل مؤسسة بيسان، وحضره، وشارك في أعماله، ممثلون عن الفصائل والأحزاب المختلفة الممثلة في أطر منظمة التحرر مانحين بهذا، ولأول مرة في الأرض المحتلة، شرعية للنقاش العلني لقضايا المرأة بمعزل عن ارتباطها بالقضية الوطنية.

وقد قاومت هذه الفصائل أنفسها، لسنين طويلة، بحث مثل هذه القضايا كجزء من برنامجها الأساسي، انطلاقاً من موقفها القائل بأن الأولوية هي للقضايا الوطنية المتعلقة بتحرير فلسطين. وقد كان هذا موقفا عاماً بين الفصائل، بما في ذلك اليسارية منها. وجاء عقد هذا المؤتمر كمؤشر مبكر، أيضا، على ما آلت إليه القضية الوطنية والعمل من اجلها، وانعكاساً للشعور بالإحباط والاحساس بعدم فاعلية العمل الوطني، الأمر الذي يسمح، بدوره، ببروز قضايا أخرى مؤجلة، مثل القضايا المتعلقة بالمرأة في المجتمع.

وكان هذا نذيرا بما هو آت، بما في ذلك اتفاق أوسلو وأزمة الأحزاب والفصائل السياسية. وشكل مؤتمر مدريد أول منعطف يبرز بشكل علني أزمة هذه الأحزاب. وكنتيجة لرفض معظمها لصيغة مدريد (أي تمثيل الجانب الفلسطيني ضمن الوفد الأردني إضافة لأسباب أخرى)، وجدت هذه الأحزاب نفسها خارج العملية السياسية، ولكنها، في نفس، الوقت عاجزة عن إيقافها أو التأثير على مسارها.

أما المنعطف الثاني الذي أدى إلى الشلل التام لهذه الأحزاب فكان تأسيس السلطة الفلسطينية كنتيجة لاتفاقيات أوسلو. وقد أحجمت أحزاب المعارضة عن المشاركة في هذه السلطة الأمر الذي فتح الباب لها لأن تكون معارضة تعمل ضمن الكيان السياسي الجديد. ولكنها امتنعت، أيضا، عن خوض انتخابات المجلس التشريعي في كانون ثاني يناير ١٩٩٦، الأمر الذي افقدها الباب الوحيد الممكن، حينئذ، للدخول في الكيان السياسي الجديد كمعارضة. وقد تم خوض نقاشات علنية حول هذا الموضوع، بما في ذلك النقاشات التي تمت في مؤتمر عقدته مؤسسة مواطن في نوفمبر ١٩٩٥. وبرز انقسام واضح بين "الداخل" و "الخارج" حول الموضوع. وربح الخارج، ولكن إثر ذلك وجد ت هذه الأحزاب نفسها ليس فقط خارج العملية السياسية، وإنما خارج السياسة أيضا.

غير أن أزمة الأحزاب السياسية بدأت قبل ذلك بعدة سنوات. وقد أسهمت الانتفاضة في إخفاء مأزقها لفترة إضافية. فمن جهة لم يكن في إمكانها تحقيق برامجها للحل العادل والشامل في ظل موازين القوى مع إسرائيل، ومن جهة أخرى لم يكن في إمكانها السير وراء القيادة الفلسطينية واستثمار الانتفاضة سياسياً، وإن كان ذلك ضمن موازين القوى الراهنة، للدخول في حلبة السياسة الإقليمية، مرة أخرى، والخروج من التقاعد القسري والعزلة السياسية في تونس، أو دمشق.

ومع نهاية الثمانينات وبداية التسعينات أضحى واضحاً أن معظم الأحزاب الفلسطينية، ضمن إطار منظمة التحرير، بدأت تخسر بسرعة القاعدة الشعبية التي تمكنت من تعبئتها خلال الانتفاضة. ولم تقتصر هذه الظاهرة فقط على الأرض المحتلة، بل تعدتها إلى دول أخرى مثل أوروبا والولايات المتحدة، حيث بان بوضوح انهيار العمل التنظيمي بين الجاليات

الفلسطينية، والذي كان قد تنشط بفعل الانتفاضة، عبر هروب الأعضاء من التنظيمات المختلفة، وفقدان المناصرين، وفقدان الأمل. وأضحى جيل بأكمله من الشبان والشابات، أفنى سني عمره في العمل الوطني، يحصد رياح الفشل والهزيمة. هذه هي البنية النفسية لمرحلة ما بعد أوسلو، مرحلة المشاريع الفردية والشخصية، مرحلة الانتفاع الذاتي في غياب المشروع الجماعي. إنها نكبة جيل كامل لا تضاهيها نكبة سوى تلك التي أنزلت بالفلسطينيين في عام ١٩٤٨.

وبالرغم من التضحيات الفردية والجماعية خلال الانتفاضة، وبالرغم من البطولة الحقيقية لمئات من الشبان والشابات الذين دفع بعضهم حياته ثمناً لها، أو الذين تعرضوا لتعذيب يصعب على القلم أن يصف آثاره على الفرد، فقد تمثل الإنجاز السياسي الأكبر للانتفاضة في مؤتمر مدريد، وبعد ذلك في اتفاقيات أوسلو.

وفي الأثناء، أصبح من الواضح أن منظمة التحرير الفلسطينية لم تعد تعمل حتى ضمن حدود ومحدودية دورها السابق، خاصة بعد إنشاء السلطة الفلسطينية في أجزاء من الضفة الغربية وقطاع غزة. وتولت القيادة التاريخية لمنظمة التحرير الفلسطينية مسؤولية المجتمع الفلسطيني، في غياب معارضة منظمة ذات قاعدة شعبية تعمل ضمن الكيان السياسي الجديد، أو قادرة على التأثير عليه من خارجه. وبهذا وصلت الازدواجية الكامنة في نموذج منظمة التحرير، ازدواجية مجتمع/دولة في آن واحد، إلى ذروة أزمتها. فالنموذج الوحدوي للمنظمة، كما يطبق في الكيان السياسي الناشئ في فلسطين، يهدد بابتلاع المجتمع، خاصة في غياب قوة مجتمعية منظمة من أحزاب ونقابات وحركات جماهيرية، تشكل ثقلاً موازياً ومستقلاً عن السلطة. فجوهر النموذج الوحدوي الدامج بين الدولة والمجتمع في أطره ومجالسه وهيئاته واتحاداته ونقاباته، قائم على الحاجة التعبوية للمنظمة إزاء واقع الشتات وللحفاظ على مجتمع مهدد بالاندثار. غير انه عندما يجري استنساخ هذا النموذج، ونقله لحكم شعب على أرضه، فسرعان ما تظهر بوضوح الصفات الشمولية والتوتاليتارية الكامنة فيه.

فالنموذج يسعى لـ "تنظيم" المجتمع في هيئات ومجالس ونقابات واتحادات "عامة" و "عليا"، تقف على رأسها، بعد أوسلو، السلطة الوطنية الفلسطينية. ولم يتبادر إلى أذهان الشموليين، على ما يبدو، أن هناك مفارقة صارخة في أن تقوم الحكومة بتشكيل مجلس للمنظمات غير الحكومية بروح النموذج الشمولي، الذي شمل، أيضاً، المنظمات الحكومية "غير الحكومية" في عضويته.

وهذا الأمر ينطبق أيضا على الاتحادات والمجالس والهيئات الأخرى العليا والعامة، الشاملة والجامعة والدامجة، مثل الاتحاد العام للمرأة، والاتحاد العام للكتاب، والطلبة،

والعمال، والمهنيين والحرفيين، إلى آخر تجمع له أهمية في المجتمع. هذه هي صيغة ابتلاع الدولة للمجتمع في النظام الشمولي.

وفيما يتعلق بالعمال تبلغ المفارقة ذروتها في غياب ادعاء بضرورة نقل ملكية وسائل الإنتاج للعمال، وبقبول غير مشروط للنظام الرأسمالي. ماذا إذاً يفعل العمال في اتحاد عام تجلس على رأسه الحكومة؟ هل تمثل الحكومة العمال؟ هذا الادعاء غير موجود إلا في النظم الشيوعية.

غير أن ما يموه الأمر ويعيق رؤية خطر نموذج منظمة التحرير الشمولي في تطبيقه لحكم شعب على أرضه إنما هو "مرحلية" المرحلة المرحلية. فمن جهة، ما زال هناك فلسطينيون في الشتات، وما زال لنموذج منظمة التحرير مصداقية لهذا الغرض بالذات (حتى وان فقدت فعاليتها كمنظمة)، فكما أسلفت، فقد صمم هذا النموذج لمجتمع في غياب سلطة، ولسلطة غائبة عن مجتمعها. فالانتقال من مرحلة إلى أخرى دون الالتفات إلى أن استنساخ هذا النموذج لغرض حكم شعب على أرضه يطلق العنان على الأرض لخطر الشمولية الكامنة فيه.

ومن جهة أخرى، وكما هو معروف، فإن القضايا الأساسية ما زالت مؤجلة ومن ضمنها مصير الفلسطينيين في الشتات، وحق العودة، والحق في تقرير المصير، وحدود دولة إسرائيل، ومصير القدس. وهذا وضع يسمح باستمرار اعتماد نموذج منظمة التحرير لنفس الأغراض التعبوية السابقة، وعلى أساس أن الصراع لم ينتهِ بعد.

وقد أدى هذا إلى ازدواجية في الأدوار، أحيانا، والى عدم وضوح الرؤيا، أحياناً أخرى. فإزاء القضايا الداخلية المتعلقة بالحقوق المدنية وحكم القانون والمساءلة والمحاسبة واحترام حقوق الإنسان، يرى العديد أن لهم دوراً مناهضاً لممارسة السلطة. ولكن إزاء قضايا تتعلق بالاستيطان ومصادرة الأراضي والقدس وسياسات الحكومة الإسرائيلية الحالية خاصة، يرى هؤلاء أن لهم دوراً مسانداً على أمل أن تثبت السلطة أمام الضغوطات من أجل عدم التخلي عن الحقوق.

غير أن هذا التأرجح بين الأدوار لم يمنع كلياً قدراً من العمل على أمور تتعلق بإقرار القوانين وحماية الحقوق المدنية. بالمقابل، لم يكن هناك عمل يُذكَر يتعلق بالقضايا النقابية، أخذا بعين الاعتبار أن أغلبية القوة العاملة تعمل في إسرائيل ويتوزع ما تبقى في الضفة والقطاع في تجمعات صغيرة نسبياً، ممّا يعيق التنظيم النقابي. وبالتالي فإن الانقطاع عن العمل يبرز الجانب السياسي وليس الجانب الطبقي، وهذا بدوره يستخدم للضغط على السلطة الفلسطينية من قبل إسرائيل.

غير أن هناك استثناءً واحداً وهاماً يجب أن يشار إليه، وهو إضراب معلمي المدارس الحكومية في آذار من العام الحالي. وكما هو معروف، فإن قيادة الاتحاد العام للمعلمين لم تؤيد الإضراب، وكانت القيادة الفعلية له مشكلة من "لجان المعلمين" غير المعترف بها رسمياً. ومع استمرار الإضراب وجدت القيادة الرسمية للاتحاد نفسها في وضع حرج، فاقدة فيه لمصداقية تمثيلها لقاعدتها، إذ كان موقفها مناهضاً لمطالب المعلمين، الذين من المفترض نظرياً أن تقوم بتمثيلهم، ضمن النموذج الوحدوي الشمولي لمنظمة التحرير، بعد انتقاله إلى الضفة والقطاع. وقد برز تناقض النموذج هنا بوضوح كون المشغل هو وزارة التربية والتعليم، أي الحكومة.

غير أنه من الواضح أن التخلي عن نموذج المنظمة لغرض بناء كيان سياسي جديد غير كافٍ بحد ذاته لدرء خطر نشوء نظام سلطوي. إن نقد حقبة منظمة التحرير، التي ما زال البعض يحن إليها، يجب أن يصل إلى نواحٍ أخرى من عملها بما في ذلك التوجهات السلطوية داخل التنظيمات نفسها، وغياب المساءلة والمحاسبة فيها. إن النظام السياسي الفلسطيني الحالي لم يصنع بين ليلة وضحاها، بل شاركت جميع التنظيمات الفلسطينية في المنظمة في صنعه، وفي الانتفاع منه والسكوت على مساوئه.

أن الوضع الحالي قاتم في عدد من نواحيه، خاصة فيما يتعلق بإدارة الصراع مع إسرائيل. ويخطئ من يظن أن الوضع الداخلي الفلسطيني منعزل عن الخطر الخارجي. فدون مساءلة ومحاسبة في الحكم، ودون وجود مشاركة أوسع في اتخاذ القرار، ودون دور أبرز وأنشط للمجالس المنتخبة، وأهمها المجلس التشريعي، ودون معارضة نشطة قادرة على التأثير على النظام من داخله ومن خارجه، سيبقى القرار الفلسطيني عرضة للضغوطات الخارجية، سواء كان مصدرها إسرائيل أو الولايات المتحدة.

إن "تشاؤم العقل" يوازيه "تفاؤل الإرادة". فالحياة تستمر، وهناك دائماً جيل جديد يرى المستقبل أمامه وليس خلفه، وبالتالي فهو قد يكون على استعداد للعمل وللتضحية، إن رأى بصيصاً من الأمل ينير طريق المستقبل.

والأمل يكمن في إعادة بناء القوة المنظمة في المجتمع، من أحزاب وحركات ونقابات وأطر تنظيمية أخرى. وهذا غير ممكن دون نقد الماضي بنواحيه المختلفة ودون استخلاص العبر منه ومن تجارب شعوب أخرى في إعادة البناء. وإعادة البناء تعني، ابتداءً، استنهاض قوة المجتمع وبناء مؤسسات سياسية ومجتمعية فاعلة ومأسسة الحكم وتجزيء الصلاحيات وإرساء حكم القانون والمساءلة والمحاسبة في الحكم، وفي نواحي الحياة الأخرى.

وإزاء التأييد الكبير في المجتمع الفلسطيني لهذه القيم والتوجهات لا يبدو هذا أمرا

مستحيلاً، بالرغم من العقبات، ومن ضمنها قيادات حزبية وفصائلية أصبحت الآن حجر عثرة أمام التجديد والتغيير، لأنها لا ترى فيه مشروعاً لها، وهي قد شارفت على التقاعد أو أحالها الزمن إليه، وما زالت غير قادرة على الاعتراف بذلك.

إقامة الدولة الفلسطينية

مطلب داخلي أم ضرورة خارجية؟!

هشام أحمد فرارجة

إقامة الدولة الفلسطينية

مطلب داخلي أم ضرورة خارجية؟!

كان أمر إقامة الدولة الفلسطينية موضوع البحث الرئيس بين جميع أطراف الصراع الشرق أوسطي، خاصة منذ اندلاع الانتفاضة الفلسطينية في كانون الأول من عام ١٩٨٧. فالولايات المتحدة تعتقد بأنه يجب منح الشعب الفلسطيني شكلا ما من مؤسسات "حكم ذاتي" بالتنسيق مع الأردن. وهي تنفي احتمالية وامكانية إقامة دولة فلسطينية مستقلة. والجدلية الإسرائيلية، المعتدلة نسبيا، ترى ان دولة فلسطينية مستقلة سوف تشكل خطرا على أمن الكيان الصهيوني. ولذا، فإن إسرائيل ملتزمة بمنع الدولة الفلسطينية من الظهور إلى حيز الوجود. والإجماع في المجتمع الدولي هو ان للشعب الفلسطيني الحق في إقامة دولة مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، فهو يرى احتمالية حل إقامة دولتين في فلسطين التاريخية – واحدة إسرائيلية وأخرى فلسطينية.

واما منظمة التحرير الفلسطينية، فقد أعلنت، بدورها، قبولها بحل إقامة الدولتين في عدة مناسبات. والتلاؤم بين وجهة النظر الفلسطينية الرسمية ووجهة نظر المجتمع الدولي تبلور تدريجيا، خاصة منذ ألقى الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، خطابه الشهير أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في تشرين الثاني من عام ١٩٧٤. وكان هذا التبلور قد تجلى في أوضح صوره في وثيقة إعلان الاستقلال الفلسطينية في ١٥ تشرين الثاني من عام ١٩٨٨. ولكن، ورغم وجود شعب معترف به ومعروف كشعب فلسطين، وبالرغم من حقيقة ان الكثيرين من الفلسطينيين يعيشون على أرضهم، ومن وجود جهاز حكومي قائم بوظائفه، مُثّل سابقا بالمؤسسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ولاحقا بتلك التابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية، وبالرغم من إعلان الدولة في اجتماعات الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر، فإن فلسطين

ليست دولة مستقلة ذات سيادة، بعد. فالسيطرة الحقيقية والفعالة على البلد من قبل الشعب الأصلي معرقلة من قبل الاحتلال الإسرائيلي.

بالطبع، فإن المكان لا يتسع لإجراء تحقيق تاريخي مستفيض لجميع الإستراتيجيات التي استخدمت في محاولة الوصول إلى إقامة دولة فلسطينية. ولكن الهدف هو إجراء تحقيق نقدي لبعض العوامل داخل المجتمع الفلسطيني، التي يمكن لها ان تشرح غياب استراتيجية أصيلة فعالة. فالباحثون في الميدان، ركزوا حتى الآن بشكل رئيسي على الأسباب الخارجية التي حالت دون إقامة الدولة الفلسطينية، في حين تم إعارة قليل من الإنتباه للقوى الداخلية التي أعاقت عملية إقامة الدولة. وفي الوقت الذي لا يمكن فيه تجاهل الأسباب الخارجية التي لعبت دورا رئيسا في عرقلة وضع استراتيجية فلسطينية، فإن التركيز، هنا، يتمحور حول تحليل القوى السياسية والثقافية الفلسطينية التي لم تكن قادرة على صياغة خطة تستطيع أن تدفع عملية إقامة الدولة إلى الأمام، بشكل ملموس.

وفي هذا المضمار، لا بد من التأكيد بشكل قوي على ان بروز التلاؤم بين موقف المجتمع الدولي والموقف الفلسطيني الرسمي، فيما يتعلق بفكرة حل إقامة دولتين في فلسطين التاريخية، لا يشكل مؤشرا على وجود رابطة انسجامية بين الاحساسات الإدراكية لدى غالبية الشعب الفلسطيني والاحساسات الإدراكية لدى رجال دولة يعملون على المستوى الدولي. هل لهذا الافتراض، بأي طريقة كانت، ان يُلقي شكوكا حول مشروعية تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية ومن ثم السلطة الوطنية الفلسطينية للشعب الفلسطيني؟ مرة اخرى، لا بد من التأكيد على ان الإجابة هي، على الإطلاق، بالنفي. التلاؤم المفترض هو، لدرجة كبيرة، حصيلة جهود حثيثة من قبل شخصيات قيادية في النخبة الفلسطينية المثقفة، التي، من ناحية، نجحت جزئيا في ترجمة معنى وأثر المقاومة الفلسطينية الى صياغات سياسية دولية، والتي، من ناحية أخرى، نجحوا في دمج هذه الصياغات السياسية الدولية في جسم الإستراتيجية الفلسطينية الرسمية .

الخلاصة، إذن، هي ان النخبة المثقفة عبرالسنين، خاصة في عقدي السبعينات والثمانينات من هذا القرن، شكلت رابطة، رغم كونها جزئية، بين استعداد وجاهزية وقدرات الجماهير الفلسطينية من ناحية وقيادتها من ناحية اخرى. وهذه الرابطة عملت ايضا بالإتجاه المعاكس: فالنخبة المثقفة اصبحت بمثابة المحول للأفكار والبرامج السياسية والنوايا التكتيكية من القيادة الى الجماهير. ولكن هذا العمل كان ناجحا بشكل جزئي. فاثناء عملية التحويل برزت فجوة بين تفكير الجماهير وتفكيرالمثقفين، خالقة مسافة ما بين المجموعتين فيما يتعلق بالأدوات المستخدمة من اجل تحرير فلسطين واقامة الدولة الفلسطينية. والفجوة بين الجماهير والمثقفين هي التي بدورها قدمت المؤثر لصياغة الإستراتيجية على المستوى السياسي الرسمي، أي المستوى القيادي، بحيث لا تتوافق

هذه الإستراتيجية مع جميع طموحات الجماهير واحتياجاتها. وكلما عظمت هذه الفجوة، اتسعت رقعة المسافة بين الجماهير وقياداتها.

لذا، ستعرض هذه الدراسة[1] الى اجراء مراجعة نقدية تحليلية لمحتوى بعض الصياغات الإستراتيجية الفلسطينية المتعلقة باقامة الدولة الفلسطينية، والمنبثقة ديناميكياتها من داخل المجتمع الفلسطيني نفسه، خاصة ما تركز منها على الجوانب السياسية والإجتماعية والإقتصادية والفلسفية والقانونية/الحقوقية المرتبطة ببعض نظريات اقامة الدولة.

من الواضح ان الاستراتيجية الفلسطينية الحالية لم تنبثق من تفكير الفلسطينيين الذين اعتادوا على مقاومة الاحتلال بشكل يومي، فهذه الاستراتيجية هي تطوير للمحاولات الأكاديمية للمفكرين الأقل رغبة في مواجهة الطرف المنافس، والذين ليست لديهم الأولويات التي لأولئك الذين يتعرضون للمعاناة اليومية بسبب الاحتلال من إراقة الدماء، والاعتقال، والحرمان الكلي. وفي كثير من الأمثلة، كان تركيز المفكرين الفلسطينيين، وخصوصا في الغرب، يتمحور على الإبقاء على مراكزهم ووظائفهم بالظهور كعقلانيين ومتفهمين لمخاوف الطرف الآخر. وفي جوهر الأمر، بينما كان الفلسطينيون الرازحون تحت الاحتلال في طليعة المقاومة، كان المفكرون، الذين يملكون إمكانيات مادية أكثر، يتخلفون عن الركب. كان المفكرون يميلون لموقف الدفاع، بينما تبنى أولئك المتأثرون مباشرة وبشكل كبير بالاضطهاد مواقف هجومية لا يمكن الرجوع عنها. كان الكثيرون من المثقفين خائفين في حين اختفى الخوف بين عامة الناس.

وقد قام الباحث الفلسطيني هشام شرابي بالتنقيب عن الديناميات السيكولوجية (النفسية)/ التحفيزية لموقف المفكرين من قضية فلسطين. ولعكس النزعات الداخلية المتصارعة، يصرح شرابي بانفعال: "ككثير من الفلسطينيين في هذا البلد، يجب أن أكون معتدلا اذا أردت ان أُسْمَع، أي أن يسمح لي برواية القصة من جانبنا. لقد بين لنا أصدقاؤنا الأمريكيون بالأمثلة اللغة التي نحتاجها للتحدث، وكيف يجب أن نكون عقلانيين وجديرين بالتصديق. وقد عنى هذا، فوق كل شيء، تحديد حديثنا بالطرق العملية للحاضر والإحجام عن الانجراف إلى الماضي. ما الفائدة من الحديث عن ١٩٤٨، عن انتزاع الملكية، والترحيل، والمنفى ومعاناة الفلسطينيين في حين أن بإمكان اليهود الحديث عن الكارثة؟

لقد كنت "معتدلا" في تلك السنين لدرجة ان محرر أحد الكتب، التي كنت أكتبها آنذاك، اشتكى من أن الجزء الذي يتحدث عن الفلسطينيين كان يفتقر إلى الخلفية التاريخية. لقد اضطررت إلى إعادة كتابة ذلك الجزء بالانغماس، وبلا وعي، في الماضي المحرم، والحديث عن كيف ان الأقلية اليهودية في فلسطين، والمؤلفة بشكل رئيسي من مهاجرين جدد، هجّرت غالبية الفلسطينيين من بيوتهم وأرضهم، ومنعتهم بالقوة من العودة بعد الحرب،

رغم نداءات المجتمع الدولي وقرارات الأمم المتحدة المتكررة".[٢]

إنه من المشكوك فيه ما إذا كان شرابي سيعبّر عن مشاعره الداخلية بهذه الصراحة لولا التأثير القوي للانتفاضة على الفلسطينيين الذين يعيشون خارج فلسطين. وفي هذا السياق، من الواضح ان الانتفاضة لم تكن مجرد تحدٍ لم يسبق له مثيل لسلطات الاحتلال، بل كانت، أيضا، تحديا واضحا للمعتقد التقليدي السائد لدى للصفوة المفكرة، الذي يقوم على أنه من غير الممكن تحدي التفوق العسكري للجيش الإسرائيلي بالامكانات البسيطة المتوفرة لدى الفلسطينيين الرازحين تحت الاحتلال. وبتعبير آخر، فان الانتفاضة هي رد حيوي (قوي) على موقف المفكرين المذعن.

ان الانهزامية والإذعان في معسكر المفكرين، والذي أشار له شرابي، هو نتاج أولويات مختلطة، وقدرات مساءُ تقديرها، والأهم من ذلك هو أنه نتاج الانسلاخ عن الجوهر الحقيقي لمعنى أن يكون الانسان فلسطينيا ويدفع ثمن ذلك.

ان الاهتمام الرئيس لدى الكثير من المفكرين هو "أن تبدو عقلانيا" و "ان تظهر معتدلا"، حتى لو أدى ذلك الاعتدال والعقلانية إلى دفن تاريخ المعاناة الفلسطينية. كيف لنا أن ننقل رسالتنا إلى الجماهير في الغرب إذا كنا خائفين وفي موقف دفاعي طوال الوقت؟ كيف يمكن تطبيق إستراتيجيتنا إذا لم نقل للعالم الخارجي من نحن وماذا تريد أغلبيتنا تحقيقه؟ كيف يمكن التفريق بين أهدافنا والوهم إذا كانت الوسائل المسخرة لتحقيق هذه الأهداف خالية من التعبير عن أعماق معاناتنا؟ كيف يمكن استرجاع الحقوق الفلسطينية إذا كان الحل المقترح لا يعالج جميع عناصر القضية الفلسطينية؟

في عام ١٩٨٧، قام الباحث الفلسطيني ذائع الصيت وليد الخالدي بالتنظير إلى أن تأسيس دولة فلسطينية علمانية ديمقراطية مستقلة ليس خياراً قابلاً للتطبيق.[٣] ان اقتراحه لحل القضية الفلسطينية جدير ببعض النقاش، ذلك لأن أفكاره كانت المرجعية لترجمة المفهوم الفلسطيني بتأسيس سلطة وطنية على أي جزء محرر من فلسطين ليعني تأسيس دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، عبر المبادرات الدبلوماسية.

رغم أن الخالدي لم يتبنَ فكرة تأسيس دولة فلسطينية منزوعة السلاح، إلا ان وصفته بقبول أقل مما رفضه الفلسطينيون عام ١٩٤٧ يشير إلى خلل إستراتيجيته. فإذا كان قرار تقسيم فلسطين غير شرعي وقت تبنيه من قبل الأمم المتحدة، فلماذا يجب على الفلسطينيين، وبعد مضي ٣٠ عاما، أن يوافقوا على الحصول على أقل مما أعطتهم إياه خطة التقسيم؟ قد يكون الخالدي اعتقد جاداً بإمكانية تطبيق ما اقترحه، لكنه من غير المشكوك فيه أن اهتمامه الأساسي كان أن "يظهر بمظهر العقلاني". إن جدية الخطط الإسرائيلية لتوسيع السيطرة على الأراضي لا لتقليلها كانت إما متجاهلة أو أنه أسيء تقديرها.

وفي نقاشه للسياسات الداخلية للدولة الفلسطينية التي يقترحها، لا يشير إلى حوالي الثلاثة أرباع المليون من الفلسطينيين الذين يعيشون في الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨، والذين يعاملون كمواطنين درجة ثانية. إن غياب هذا البعد من التحليل يمكن ربطه بحله المقترح لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، حيث يعترف الخالدي نفسه بأن النظام الإسرائيلي الحاكم لن يسمح بعودة جميع الفلسطينيين الذين يرغبون بالعودة إلى أماكن سكناهم الأصلية، كما أنه يعترف بأن القدرة الاستيعابية الديموغرافية للضفة الغربية وقطاع غزة محدودة. إن إصراره على أن التعويض المالي سيكون فعالا كبديل غير مقنع على الإطلاق، كما أن الأفكار التي تتضمنها "قائمة مقترحاته" لحل الصراع فيها العديد من النقائص. كيف سيعمل اقتراحه على توطين مئات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين، وبالأخص أولئك الذين يعيشون في لبنان والأردن؟ بالإضافة لذلك، فإن افتراضه أن العديد من الفلسطينيين الذين يعيشون في الخليج سيفضلون البقاء هناك هو افتراض غير بنّاء. وفي الواقع، فإن أحد واجبات الدولة الفلسطينية الأساسية هو العمل باجتهاد وإبداع لتقليص المعاناة الفلسطينية، وذلك عن طريق تسهيل وتشجيع عودة هؤلاء الذين طردوا من وطنهم، وذلك لتعميق ارتباطهم بالأرض ولوضع التاريخ على مسار جديد خال من الاستعمارية، والتشرد (عدم وجود الدولة)، وفقدان الهوية الوطنية/الروحانية.

باختصار، ان وصفة الخالدي – إن طبقت – سوف تزرع بذور مرحلة جديدة من المعاناة الفلسطينية، وإن مشروعه سيسبب للفلسطينيين ان يعيشوا معضلة خسران قيام دولة فلسطينية للأبد.[٤]

أن مسألة تكوين دولة فلسطينية لا يمكن أن تتمركز حول اعتبارات اقتصادية وديموغرافية بحتة، كما يحاول بعض المفكرين أن يظهروا،[٥] الا أن الكثير من الفلسطينيين (ربما اكثر من نصف الشعب الفلسطيني) قد يضطرون إلى الاستقرار في الخارج نظراً لمحدودية الإمكانات الاقتصادية والقدرة الاستيعابية للضفة الغربية وقطاع غزة كدولة. إن ربط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي سيؤول مؤكداً إلى نفس الحالة من الإعتمادية الموجودة اليوم بين الفلسطينيين والإسرائيليين: ستكون الأسواق الفلسطينية مجمع نفايات للمنتوجات الإسرائيلية، كما ستبقى العمالة الفلسطينية مستغلة من قبل الصناعيين والزراعيين الإسرائيليين. وكما يصرح الباحث الفلسطيني صبري جريس:

"... لن يكون ممكنا الموافقة على شروط قد تؤدي إلى حالة تحوّل إما إلى مستعمرة إسرائيلية أو مقاطعة لبلد عربي اخر، وان يكون اقتصادها مرتبطاً بالغير، وأن يكون تطورها خاضعا لرغباتهم. لذلك فإنه من المستحيل، على سبيل المثال، القبول بمبدأ الحدود المفتوحة بين الدولة الفلسطينية وإسرائيل، لأن المغزى وراء إقامة الدولة هو انها يجب ان تعمل على حل مشاكل الفلسطينيين (بما في ذلك المشاكل الاقتصادية). وهذا لا يمكن تحقيقه إذا ما منعت الدولة من اخذ إجراءاتها، بما في ذلك الحماية الاقتصادية، عند الضرورة، لتطوير اقتصادها وتوفير الفرص لقوتها العاملة الضخمة. لا يمكن لأية دولة فلسطينية أن تمر

بتجربة تطوير اقتصادي ذات معنى إذا كانت، ببساطة، سوقاً للبضائع الإسرائيلية، أو احتياطياً بشرياً من العمالة الرخيصة لإسرائيل. إن الفلسطينيين غير ملزمين بدعم اقتصاد مجتمع يستهلك أكثر مما ينتج ويتظاهر بأن مستوى معيشته مرتفع، في حين يحتاج للصدقة من أجل الاستمرار". [٦]

بالإضافة لذلك، فإن إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة سوف يؤثر سلبيا على الفلسطينيين الذين لم يتم استيعابهم في الدولة الجديدة. وبالرغم من الحقيقة القائلة بأن الخبرات الفلسطينية مركزية لخطط التطوير في العالم العربي، إلا أن الفلسطينيين سوف يصبحون، بدون أدنى شك، هدفاً لممارسات قمعية في نفس تلك البلدان. فبينما يلوم بعض العرب حاليا الفلسطينيين أنفسهم لوجود القضية الفلسطينية، سيتخذ التمييز منحىً جديدا: "الآن لكم وطنكم الخاص بكم، لماذا لا تذهبون إليه؟". [٧] إن محصلة مثل هذا التطور ستكون تعميق الإحباط بين الفلسطينيين غير القادرين على العودة. وسوف يؤدي هذا إما إلى خلق صراع داخلي بين الفلسطينيين، أو إلى خلق شكل جديد من المقاومة لتحرير بقية الوطن. إن قبول الجسم السياسي الفلسطيني الرسمي بفكرة تأسيس دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة سيعني إما العيش مع السيناريوهين سابقي الذكر، أو القيام بتنازلات أخرى في محاولة لتهدئة أولئك الفلسطينيين غير القادرين على العودة.

وبتعبير آخر، فإن التعويض الذي سيفرض على الفلسطينيين، إذا ما حصل، سيعني تذويب هويتهم القومية / الوطنية عبر وسيلة المساعدة الخارجية المعهودة. والغرب ليس بغافل حين أقدم على طرح مثل هذه الأفكار. وبالإضافة لذلك فإنه من غير المرجح، على الإطلاق، ان تكون دول الخليج معنية باستقرار دولة فلسطينية كتلك التي يقترحها الخالدي.

ستكون الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، كما يضع الخالدي خطوطها العريضة، تحت رحمة المساعدة الاقتصادية العربية، والإرغام الإسرائيلي على الترتيبات العسكرية. ورغبة الولايات المتحدة في التوصل الى تسوية، لا تنسجم تماما مع خطط إسرائيل التوسعية، بدون جدال. وإذا ما كان لهذه الوصفة أن تتم، فإنها سوف تعني أن على معظم الفلسطينيين أن يتخلوا عن حقهم الشرعي، وعن حصة كبيرة من أراضي وطنهم، وأن يستسلموا لتسوية تفرض عليهم. وأي من الخيارين سوف لن يؤدي إلى السلام العادل الدائم.

وهل ستوافق القيادة الإسرائيلية على مثل هذه التسوية المقترحة؟ وما الذي قد يدفعها للقيام بذلك؟ لقد كان ميزان القوة العسكرية، السياسية والاقتصادية وما زال في صالحها.

إن فحصاً موجزاً للوسائل المستخدمة في تطبيق الإستراتيجية الفلسطينية الرسمية الحالية يظهر أن الإستراتيجية المتوقعة والوسائل المقترحة مختلة في أكثر من مجال.

أولا، يسود الاعتقاد في أوساط المفكرين، وعلى مدى واسع، أن الدخول في حوارات منتظمة مع عناصر من الطرف المعادي سوف يسهم في الاعتراف بالغايات الوطنية الفلسطينية. كما يجادل بأن المشاركة الفلسطينية في نقاشات مع الإسرائيليين سوف تعطي صورة عن مدى عقلانية الفلسطينيين للعالم الخارجي. والأهم من ذلك، أنه ما لم يطمئن الفلسطينيون الإسرائيليين بنواياهم السلمية، فإن فجوة المصداقية سوف تتسع.

هذه الإعتقادات تفترض مقدما غياب النوايا الاستعمارية من جانب العدو. بالطبع ليس جميع الإسرائيليين الذين يشاركون في هذه الحوارات ذوي نوايا استعمارية وتوسعية، لكن الاهتمام الرئيس لدى الأغلبية العظمى منهم هو استخراج شرعية فلسطينية لاستعمار إسرائيل ما لا يقل عن أربعة أخماس فلسطين التاريخية. ومن ناحية أخرى، فإن المثقفين من الجانب الفلسطيني يعتبرون أن تبني فكرة الحوار هي آخر تقليعة، بينما هم في حقيقة الأمر يتجاهلون وجهة النظر الشائعة عند الجماهير الفلسطينية بأن الحوار سوف يؤدي، حتماً، إلى اعتراف أحادي الجانب بالعدو، وهو ما حصل بالفعل. ويعبر هشام شرابي عن اشمئزازه من طبيعة الحوار الفلسطيني الإسرائيلي بالطريقة التالية:

"عندما نضع المعتدلين الفلسطينيين والمعتدلين الإسرائيليين في سياق ما، فإننا نكتشف تباينا عميقا، رغم كونه خافتاً، بين الموقفين. يتجلى ذلك بوضوح في توقعاتهم المتعارضة بشكل متكرر، وفي نتائج نقاشاتهم الخالية عموماً من المضمون، فتلك النقاشات تبدأ عادة بدفء شخصي عظيم، ولكنها سرعان ما تنتهي، نظراً لعدم التوصل إلى تقدم ذي معنى، بمشاعر الإحباط، وفقدان الثقة، وحتى العداء. ان أحد أسباب هذه النتيجة هو رغبة الجانب الفلسطيني بأن يتذكر ورغبة الجانب الإسرائيلي بأن ينسى".(٨)

وفي دراسة قيّمة بعنوان "أخطار الحوار"، يلخص المحامي الفلسطيني جوناثان كُتّاب بإيجاز، في حواره مع أستاذ العلوم السياسية في الجامعة العبرية ايدي كوفمان، الاشكاليات المتأصلة في الحوار الفلسطيني الإسرائيلي.(٩) فبالنسبة لكتّاب، فان الخطر الفوري الواضح جدا لمثل هذا الحوار هو ان المشاركين فيه يعملون على افتراض وجود تساوٍ أو تماثل، لا وجود له، بين المُضطهِد والمُضطهَد. ففي حين أن الفلسطينيين هم ضحايا الصراع وأن الإسرائيليين هم الذين أوقعوهم ضحايا، فإن الحوار، بطبيعته، يعني ان كلاً من المضطهَدين والمضطهِدين يشتركون في نقاشات على قدم المساواة. ومن هنا يمكن أن تبرز، في مثل هذا السياق، اشكاليات اجرائية وجوهرية خطيرة. وهذا هو الخطر الثاني للحوار الفلسطيني-الإسرائيلي. إذ أن الذين يشاركون في الحوار يفعلون ذلك على أرضية غير متساوية، لذا فإنه يتم عادة تجاهل مسائل جوهرية تتعلق بالصراع. فينصب اهتمام المحاورين الفلسطينيين على إيصال رسالة إلى نظرائهم يبدون من خلالها مدى عقلانيتهم، على حساب مواجهة الأولوية المركزية، ألا وهي حل الصراع. إن التركيز المفرط على ابراز الذات يسود بيئة الحوار في معظم الحالات. وربما تساهم دراسة

سيكولوجية لدعاة الحوار الفلسطيني الإسرائيلي في الوصول إلى فهم أفضل لهذه الظاهرة. ان وجود حالة من عدم التماثل أو التساوي واختلاط الأولويات يؤدي إلى خطر ثالث. فدخول الفلسطينيين في حوار مع الإسرائيليين مبنيٌ على اعترافهم بالوضع القائم في حينه: اعتراف بالدولة اليهودية وحدودها ومشروعية ممارسات الجيش الإسرائيلي. ولا يتم، عادة، التعامل مع مسائل تتعلق بالأخلاق، والحقوق التاريخية، والحقوق الوطنية والإقليمية. وعندما تثار مثل هذه القضايا فإنها سرعان ما تحجب وتوضع في مرتبة ثانوية، وفقا لرغبة كل طرف في مواصلة النقاش.

الأمر الرابع الذي يدعو للسخرية بالنسبة للحوار الفلسطيني الإسرائيلي هو أن المشاركين الفلسطينيين يخسرون مصداقيتهم في مجتمعهم، لأنهم يوافقون على التنازل عن مبادئ هامة باسم الاعتدال والبراغماتية. ولأن هؤلاء المحاورين ضالعون في محاولات تجميلية غير مثمرة، بينما تتعايش الجماهير مع المعاناة والاضطهاد الواقع عليها فإن ثقة الفلسطينيين بهؤلاء المشاركين في الحوار تتلاشى مع الوقت. الخطر الخامس هو أن الحوار يؤدي بالمشاركين من الطرفين لأن يصبحوا مغيبين، مما يؤدي إلى ديمومة الاضطهاد. فعندما يصبح الحوار هدفاً لذاته يختفي الفعل. فمن جهة أولى فإن الحوار "يسكّن ضمير أعضاء المجموعة المضطهِدة حد أن يشعروا أنه ليس عليهم ان يفعلوا أي شيء آخر". وبالنسبة للمشاركين من المجموعة المضطَهَدة، فإن الحوار "يصبح صمام أمان للتنفيس عن الإحباطات". والنتيجة هي ان الحوار بين الطرفين "يصبح وسيلة لتعزيز الاضطهاد الموجود ويخدم في إبقائه مستمراً".[١٠] كما أن روح المتحاورين المعنوية سوف تبدأ بالإضمحلال وهو أمر مركزي لنقاشنا هنا. الأهم من ذلك، أن الحوارات تؤثر سلبيا على معنوية المضطَهَدين وتعطي المضطَهِدين قوة دافعة لاستغلال استعداد بعض الفلسطينيين للحوار لتكثيف قمعهم للجماهير، طالما ان هذا القمع ليست قضية مركزية في الحوار. وفي الواقع، فإنه لو تم عمل دراسة منظمة حول العلاقة بين استعداد المفكرين الفلسطينيين للمشاركة في حوارات فلسطينية إسرائيلية وتكثيف القمع الإسرائيلي تجاه الفلسطينيين، فإن العلاقة ستظهر كعلاقة طردية، بلا أدنى شك.

الخطر السادس هو أن المشاركين الفلسطينيين في الحوارات سوف يتوجب عليهم الإدلاء ببيانات رسمية وتصريحات لجعل موقف الإسرائيليين المشاركين مقبولاً في المعسكر الإسرائيلي. بتعبير آخر، سيتوجب على الفلسطينيين خدمة نظرائهم الإسرائيليين وذلك بتطمين الرأي العام الإسرائيلي لصدق استعداد الفلسطينيين للتسوية واستعدادهم لتقديم التنازلات.

وهناك خطر آخر هو أن المضطَهِدين سيحاولون أن يخلقوا الانطباع بأن الفلسطينيين

المشاركين في الحوار يمكن ان يكونوا بديلاً عن م.ت.ف.، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، حيث سيناور المضطهِدون لجعل الحوار أداة لتقسيم المجتمع الفلسطيني. وفي هذا السياق، نتوقع ان يكون رد كوفمان على تحليل كُتّاب مراوغاً، وتبريرياً ودفاعياً.

مكون رئيسي آخر من مكونات الإستراتيجية الفلسطينية الرسمية الحالية هو الاعتقاد بأن اعترافاً فلسطينياً من جانبٍ واحد، "بحق إسرائيل في الوجود"، سوف يضغط على الإسرائيليين من أجل المعاملة بالمثل. ومما كان مطروحاً للجدال، ان الاعتراف بإسرائيل لا يمثل شرطاً مهماً للولايات المتحدة من أجل فتح باب الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية فحسب، بل إنه سيشكل عامل ضغط على الولايات المتحدة لممارسة تأثيرها على إسرائيل لتوسيع نطاق الاعتراف بحيث يشمل الاعتراف الإسرائيلي بالفلسطينيين. ان هذه الفرضية تنتهي بخلاصة مفادها ان المبادرات الفلسطينية الدبلوماسية سوف تفضي، حتماً، إلى الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي يتم فيه تسوية المسألة الفلسطينية.

مثل هذا النوع من التفكير هو تفكير تراجعي، بل ارتدادي، ويفتقر إلى الإدراك. وبما ان نظام الحكم الصهيوني كان وما زال يخالف القانون الدولي بشكل منتظم منذ نشأته، فلماذا عليه ان يلتزم بمحصلة مؤتمر دولي، كما يعتقد الفلسطينيون؟ وبأخذ المساندة الأمريكية غير المشروطة للاحتلال الإسرائيلي بالحسبان، كيف يمكن للفلسطينيين ان يتوقعوا أن تلعب الولايات المتحدة دور المحايد في المؤتمر الدولي؟ وهل يمكن ان تحضر القيادة الإسرائيلية وتشارك في مثل هذا المؤتمر بدون ضمانات مسبقة من الولايات المتحدة حول محصلته؟ ان ملاحظات هنري كيسنجر في جلسة إفطار سرية مغلقة في نيويورك في ٣ شباط ١٩٨٨ يمكن أن تبرهن على هذا الاتجاه. وقد كتب جوليوس بيرمان الذي كان من بين الحاضرين في ذلك الاجتماع، في مذكرة سرية، أن رأي كيسنجر كان "ان المؤتمر سيفضي الى كارثة ما لم تتفق الولايات المتحدة وإسرائيل على اتفاقية معدة مسبقا حول القرارات التي ستتخذ في المؤتمر نفسه".[١١]

من السذاجة توقع انعقاد مؤتمر دولي بمحصلة لصالح القضية الفلسطينية ضمن المعطيات الحالية. ومن ناحية تاريخية، تم عقد مؤتمرات دولية بعد فترات توتر جلّبت خلالها لجميع الأطراف خسائر كبيرة، حتى ولو بدرجات مختلفة. ولا تعقد المؤتمرات الدولية بمبادرة الطرف الأضعف؛ فالسياق الدارج هو أن المؤتمر الدولي يعقد عادة لأن الطرف القوي، أو داعمه، يهمه ولأنه مصممٌ على إملاء شروط التسوية. وما مؤتمر باريس للسلام الذي تبع الحرب العالمية الأولى، ومؤتمر يالطا عام ١٩٤٥ إلا مثالان يؤكدان هذه الحقيقة. ومن المؤكد ان يمكن إيقاف الصراعات إذا كانت جميع أطراف الصراع مهيئة مسبقا لإنهاء خلافاتها والتوصل لتسوية. ان مؤتمر باريس عام ١٩٧٤ لإنهاء حرب فيتنام، ودور الأمم

المتحدة في إنهاء الحرب العراقية الإيرانية عام ١٩٨٨، يوضحان حالات كانت فيها رغبة وجاهزية الأطراف المعنية للتوصل إلى تسوية شرطاً مهماً لحل الصراع. كما ان المؤتمرات الدولية يمكن ان تعقد، أيضا، إذا كان لدى اللاعبين الرئيسيين في المجتمع الدولي اهتمام راسخ متساو بإنهاء صراع إقليمي، محلي أو شبه دولي. وربما تكون أفغانستان مثالاً حديثاً لوضع توصلت بموجبه القوتان العظميان إلى استنتاج بأن الصراع يجب ان يوقف.

ان القضية الفلسطينية لا تقع ضمن أي من البيئات السياسية المشار اليها سابقا والتي أفضت إلى مؤتمرات دولية. فالفلسطينيون هم المضطهدون، أي هم الطرف الأضعف، لذلك ليس لدى نظام الحكم الإسرائيلي، حتى الآن، أي سبب يدعوه للاستعداد لإنهاء الصراع عن طريق عقد مؤتمر دولي. كما أن الولايات المتحدة تستمر في تزويد الإسرائيليين بالمصادر اللازمة للحفاظ على عدم رغبتهم في إنهاء الصراع. فالإسرائيليون، بإختصار، هم الطرف الأقوى. إن المسّ بهيبتهم الأخلاقية في المجتمع الدولي لا يضعف سيطرتهم التامة، لأن مساعدة الولايات المتحدة الاقتصادية والعسكرية ستستمر في الوصول إليهم.

ان فكرة عقد مؤتمر دولي لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي كانت قائمة من قبل الجسم السياسي الفلسطيني الرسمي منذ سنوات. لذلك، لا يوجد أي مؤشر على أن عقد مؤتمر دولي مرجح الآن أكثر من وقت تبني فكرة الدعوة لعقده. ما زال صانعو السياسة الأمريكيون والإسرائيليون يتبنون مواقف مراوغة لتجنب الدعوة لعقد مؤتمر دولي، كما أن الإصرار الفلسطيني على توضيح أهمية عقد مثل هذا المؤتمر لا يجعل الإسرائيليين يشعرون بأنهم تحت أي ضغط للرد إيجاباً، حتى بعد بدء عملية السلام وتعثرها. لذلك، فإن عدم رجحان عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة وافتقاره لإمكانية التطبيق كأداة لحل الصراع في هذه المرحلة، آخذين بعين الإعتبار توزيع القوى الموجودة في المنطقة، يجعل تأييد هذا التكتيك عملاً عقيماً.

بالرغم من أن الكفاح المسلح لم يتم اقتلاعه كليا من الصيغة السياسية الفلسطينية كوسيلة لإحقاق الحقوق الوطنية الفلسطينية، فإن مركزيته قد تقلصت بشكل عظيم. وفي معسكر المفكرين، فإن أحد الأمور المثاره للجدل بقوة هو فكرة ان الكفاح المسلح وسيلة تعطي نتائج عكسية في حل الصراع. ويتم التأكيد على اللاعنف كميكانيكية مؤثرة لإضعاف معنوية الجيش الإسرائيلي، ولإثارة مزيد من التعاطف مع القضية الفلسطينية. ويسود الإعتقاد بأن تحقيق الإستراتيجية الحالية المتعلقة بحل إقامة دولتين يمكن فقط عن طريق مأسسة تكتيك اللاعنف في التفكير والسلوك الفلسطيني. وسيتم مناقشة الديناميكيات المحيطة بمثل هذا التفكير لاحقا. وعلى كل حال، فإن إمكانية تطبيق فلسفة اللاعنف على الصراع الفلسطيني تستحق بعض التحليل.

يعتقد مؤيدو اللاعنف أن هذا التكتيك هو خيار عملي يجب على الفلسطينيين الذين يعيشون في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ ان يتبنوه. وفي محاولة لإظهار عملية وإمكانية تطبيق هذا الشكل من المقاومة، فإن دعاة اللاعنف يعتمدون على نموذج متعدد الأبعاد من التحليل توظّف فيه ثلاثة متغيرات: المتغير الأول هو القوة المضطهده، والثاني هو الشعب المضطَهَد، أما المتغير الأخير فهو الطرف، أو الأطراف التي تدعم طرفاً أو آخر. ويتم تصوير المتغير الثالث عادة على أنه العامل الأكثر أهمية في تحديد محصلة تسوية ما.[١٢]

وعادة ما يستخدم الدور الذي لعبه الرأي العام في الولايات المتحدة في وقف الحرب الفيتنامية لتوضيح فاعلية اللاعنف لحل الصراع. فبسبب إصرار الرأي العام، لم يتبقَ للولايات المتحدة خيارٌ آخر غير وقف عدوانها العسكري على فيتنام. حيث خشي نواب الكونجرس من الضغط المتزايد لمنتخبيهم ومن احتمالية وقوع عصيانٍ مدنيّ شعبي. لقد كان المتغير الثالث هو الذي قاد الحكومة الأمريكية لإعادة النظر في سياستها تجاه فيتنام.

ويعتقد مؤيدو اللاعنف ان المتغير الثالث هو بلوغ عدد من الخصائص الاجتماعية المشتركة للأمريكيين والفيتناميين ذروتها. ففي الولايات المتحدة، كان أولئك الذين لم يؤيدوا ممارسات حكومتهم ضد الفيتناميين يمارسون ضغطاً ملحوظاً على ممثليهم السياسيين، من خلال المقاومة اللاعنفية، لإنهاء الحرب. وفي فيتنام، على صعيد آخر، فإن كثيراً من الذين لم يقاتلوا كانوا، مع ذلك، قد كرسوا أنفسهم لإنهاء عدوان الولايات المتحدة ضد بلدهم.

ان السؤال الأساسي، على كل حال، هو تحديد العامل أو العوامل التي ساعدت على تحفيز الرأي العام الأمريكي للضغط على النظام السياسي لإنهاء الحرب. وعليه فهذا النموذج التحليلي منقوص بدون تقديم متغير رابع ألا وهو فاعلية المقاتلين الفيتناميين على أرض المعركة.

ان التسبب في الخسارة الكبيرة في الأرواح بين الجنود الأمريكيين في فيتنام أدى إلى ضغطٍ اجتماعيٍ وسياسيٍ وإلى ضغط إقتصادي – وهذا هو الأهم – ألقى بظلاله على كاهل عامة الأمريكيين. لقد أصبحت النتائج المترتبة على التورط الأمريكي في الحرب غير محتملة. كما قام عامة الأمريكيين من أولئك المهتمين بتقليل ثمن الحرب، بترجمة عدم ارتياحهم من الوضع، وشكّهم بالمستقبل، إلى مظاهرات وإحتجاجات يومية ضد صانعي القرار السياسي في واشنطن. والسؤال المطروح هو فيما إذا كانت واشنطن ستوقف عدوانها لو أنه لم يكن مفيدا للحكومة الأمريكية تحقيق رغبة العامة بتقليل الثمن البشري والمادي للحرب. ومع أنه ينبغي عدم التقليل من أهمية الضغط الذي مارسه عامة الأمريكيين على حكومتهم لإعادة حساب تقديراتها، فإن من المشكوك فيه، مع ذلك، أنه كان يمكن، في

غياب قوة وفاعلية المقاومة الفيتنامية، للرأي العام الأمريكي أن يحاول ممارسة أي ضغط على مؤسساته السياسية.

لا يمكن ذكر أية حالة مارس فيها عامة الأمريكيين تأثيراً جدياً على الحكومة لوقف عدوانها ضد دول أخرى دون أن يكونوا قد تحملوا خسائر عظيمة. والأمثلة الموضحة عديدة: لماذا أصبح عامة الأمريكيين في النهاية قلقين إزاء تورط الولايات المتحدة في فيتنام بينما أهملوا تورط الولايات المتحدة في دول أخرى لم يحدث فيها خسارة مادية كبيرة؟ لماذا أصبح عامة الأمريكيين قلقين، فجأة، إزاء الوجود الأمريكي في لبنان، بينما بقوا غير مهتمين إزاء سياسة عرض العضلات الأمريكية على ليبيا وغرانادا؟ من الواضح انه بالنسبة لعامة الأمريكيين فإن الموضوع ليس موضوع مبادئ. إن أساس توجهاتهم السياسية، بالأحرى، مرتبط ارتباطاً عضويا بفهم العامة لما يعرّض مصالحهم قصيرة الأمد للخطر، أو يحفظها منه. إذ تلعب الأخلاقيات دوراً صغيراً، ان لعبت، في تكوين الرأي العام الأمريكي، وبالأخص حين يتعلق الأمر بالإهتمامات بالسياسة.

عندما يستشعر عامة الأمريكيين التأثير المركب للضغوطات الإجتماعية والسيكولوجية والإقتصادية، وللخسائر المادية، فإنهم حتما يحوّلون شعورهم بالإكراه إلى إحتجاجات ومظاهرات ضد صانعي السياسة. وحين يكون لهذه الإحتجاجات والمظاهرات بريق عظيم، فإن من غير المرجح ان تقبل الصفوة السياسية بعدم الإستقرار الداخلي. وستتخذ الصفوة السياسية كنتيجة لذلك، إجراءاتٍ لتحقيق المطالب العامة. فالصفوة السياسية لا تستطيع إدارة سياسة عدوان خارجية في الوقت الذي تدور فيه حالة من عدم الاستقرار في الوطن. لذلك من الضروري أن يتم تطوير ميكانيكية تعمل على ترجمة تورط أمريكا الخارجي على المدى البعيد إلى ضغط على عامة الأمريكيين. وفيما يتعلق بالقضية الفلسطينية فقد قام الباحث الفلسطيني فؤاد المغربي بصياغة مغزى هذا المطلب بالطريقة التالية: "يجب رفع الثمن الذي تدفعه إسرائيل والولايات المتحدة بطريقة أو بأخرى، ويجب ان تشارك الولايات المتحدة إسرائيل المسؤوليات حيث أنها ممول إسرائيل، وذلك للتأثير على تصرفها في المنطقة. وينبغي على العرب أن يبحثوا عن الطرق التي ترغم الولايات المتحدة على دفع ثمن أعلى على سياستها في الشرق الأوسط".[١٢]

هنالك أوجه تشابه واختلاف بين القضيتين الفيتنامية والفلسطينية. فقد كانت فيتنام تناضل ضد قوة استعمارية مهيمنة، وفلسطين ما زالت تقوم بالمثل. ولكن، بينما نجح الفيتناميون في تحويل حربهم مع الولايات المتحدة إلى توتر داخلي بين المؤسسات الأمريكية المدنية والسياسية، لم ينجح الفلسطينيون في تحويل معاناتهم ومقاومتهم إلى توتر إسرائيلي أو أمريكي داخلي ملحوظ. فبينما تعرض صور مرئية لفلسطينيين دفنوا أحياء، على شاشات التلفزيون الأمريكي، ما زال عامة الأمريكيين راضين عن الوضع الحالي للأمور،

في حين تتخذ حكومتهم خطوات ملموسة لتكثيف مساندتها للنظام الإسرائيلي. ومن جهة أخرى، وبينما ثارت موجات ثانوية من الاحتجاج، ونواياها يجب أن توضع موضع تساؤل، بين شرائح معينه من الرأي العام الإسرائيلي للاحتجاج على ممارسات حكومتهم، فإن قسوة الاحتلال أضحت أكثر تعقيدا كماً وكيفاً. فالمزيد من الفلسطينيين يقتلون وحالة الجمود السياسي لا تقترب من الانفراج.

إن أحد الأسباب الواضحة لعجز الفلسطينيين في التأثير على الإستقرار الداخلي الأمريكي أو الإسرائيلي أنهم ما زالوا من ناحية إستراتيجية، في موقف الدفاع. الفيتناميون، من جهتهم، نجحوا في تحقيق مساواة إستراتيجية مع الولايات المتحدة. لم تكن المساواة متماثلة اذا ما قيست بالتطور التكنولوجي في صناعة الأسلحة فقط، فمن المؤكد ان الولايات المتحدة كان لها اليد الطولى في هذا المضمار. لكن العنصر الإنساني والاستعداد السيكولوجي في الصراع لعب، بإبداع، دورا إيجابيا على الجبهة الفيتنامية وعوّض الفجوة التكنولوجية مع الولايات المتحدة. كذلك فإن من الصعب الاستخفاف بأهمية العامل البيئي/الجيوسياسي في فيتنام. ولم يكن الناس في الولايات المتحدة مستعدون سيكولوجيا، كما ان المعنويات المضعضعة للقوات المسلحة أضعفت تفوق أمريكا التكنولوجي.

لقد ساعدت قوة العامل الإنساني في فيتنام، بالإضافة إلى الإبداع في الانتفاع، بفاعلية، من البيئة واستثمار هائل للحد الأدنى المتوفر من مصادر الموارد، الفيتناميين على تحقيق تفوق إستراتيجي والضغط على الولايات المتحدة للجلوس على مائدة المفاوضات. ولو لم تتكبد الولايات المتحدة خسائر بشرية واقتصادية كبيرة، ولو لم تواجه احتمال عدم الاستقرار الداخلي فإن من المشكوك فيه أن تجند مهاراتها الدبلوماسية الأكثر دهاءً من خلال مكاتب هنري كيسنجر لوضع نهاية للحرب وللانسحاب من فيتنام.

ليس من المستغرب ان يربط الأمريكيون ربطاً إدراكياً بين تورط حكومتهم المباشر في دول أخرى، وبالأخص في وسط أمريكا اللاتينية، مع ما عانوه في فيتنام. ان نشر الفرق الأمريكية في الخارج هو تذكير قاس بالستينات. وهنا تتداخل، عن كثب، المحصلة المحتملة للحاضر مع الأحداث الفعلية للماضي، حتى داخل المجتمع المدني الأمريكي غير المسيّس.

في حالة الثورة الفلسطينية، لم يتم التوصل إلى حالة التعادل الإستراتيجي. فـ م.ت.ف. والسلطة الوطنية الفلسطينية ما زالتا تقفان موقف الدفاع، والفلسطينيون مستهدفون بشكل منظم، ليس من قبل الإسرائيليين فقط، بل من قبل أنظمة عربية. وعلى النقيض من ذلك، فقد نجح الفيتناميون في ممارسة سيطرة إقليمية فعالة استطاعوا من خلالها ان يفرضوا مخططهم التمهيدي لإستراتيجيتهم وتكتيكهم وقت الحرب.

لنعد الآن إلى مسألة إمكانية تطبيق اللاعنف كتقنية لحل المسألة الفلسطينية. ان هؤلاء الذين يروجون للفكرة يعملون على أساس الافتراض ان المقاومة اللاعنفية سوف تجعل المضطَهِد قابلا للتحول إلى لاعب عقلاني. ان هذا الافتراض يتجاهل وجود مشروع مؤسساتي للمحتل لإدامة استعماره، بغض النظر عن كيفية رد فعل الشعب المحتل.

لا نزاع في أن أحد الشروط المسبقة للتحرر الاجتماعي أو الوطني يكمن في عصيان مدني أو وطني. ان العصيان هنا يمكن ان يستلزم الرفض الكلي للتعاون في أي شكل كان مع السلطة المضطهِدة، سواء في البناء، أو في الحفاظ على استقرار صناعتها، أو في استهلاك منتجاتها المصنعة، أو في المساهمة في صيانة بنيتها التحتية، أو المشاركة في تعزيز مؤسساتها التعليمية، والاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية والإعلامية، سواء بشكل رسمي أو غير رسمي. من جهة أخرى، فإن هؤلاء الذين يدخلون في عصيان مدني أو وطني يحتاجون إلى تجهيز أنفسهم نفسيا لتحمل النتائج القاسية التي سوف تترتب على الوسائل التي سيستخدمها المحتل لمعاقبتهم بها. إن رفض التعاون مع القوة المضطهدة ينبغي ان يرافقه استعداد للتضحية.

لقد تم النقاش سابقا حول الإستراتيجية الفلسطينية، التي هي إلى حدٍ كبير نتيجة التنظير الفلسفي الذي يدور حول الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، والذي أنتجه "خبراء" ربما فُصِلُوا عن عمق المعاناة الفلسطينية، أو أنهم يفتقرون إلى الأسس في الطريقة والنظريات التي يدّعون تحليلها.

وقد تم تحليل حالتين توضحان هذه الظاهرة هنا، من وجهة نظر المؤلف، التي نشرت في النشرة الأكثر علمية في فلسطين. وفي مقالة "الفلسطينيون والمستقبل: تحقيق السلام من خلال الواقعية".(١٤) يعتقد إميل نخلة أن الواقعية السياسية قد تكون مرادفة للواقعية الحياتية. ويبتدئ نخلة نقاشه بإلقاء اللوم على منظمة التحرير الفلسطينية وذلك لغياب أجواء السلام في الشرق الأوسط، في أعقاب إعلان وثيقة الاستقلال الفلسطينية في ١٥ نوفمبر ١٩٨٨. وقد انتقد نخلة البرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية لعدم تبنيه قواعد واضحة للسلام. وهكذا فإنه نخلة يخبرنا بأن مبادئ السلام كانت مضللة، ولذا قدم برنامجا للعمل (program of action) خاصا به ووضعه تحت تصرف القيادة الفلسطينية. وأكدّ نخلة انه بدون مثل هذا البرنامج فإن منظمة التحرير لن تعتبر شريكاً حراً في المفاوضات، أو انه لن ينظر اليها كشريك تفاوض جوهري. وفي محاولة منه لإقناعنا بمصداقية هذا التحليل، عمد إلى دفعنا للتصديق بأن هذا البرنامج يعكس التطورات الأخيرة في الأراضي المحتلة. وأدّعى انه يعرض خطة عمل قادرة على حل الصراع وأن هذه الخطة قائمة على آخر المستجدات. ومن أجل إشعار صانعي السياسة

الأمريكيين والإسرائيليين بالثقة فإن نخلة يلمح إلى أن الخيار العسكري قد فقد مفعوله كجزء من الإستراتيجية الفلسطينية.

ويصف نخلة، بدقة، الأسباب التي أدت إلى نشوء المدرسة الفكرية التي يتبناها ويدافع عنها:

أ. استمرار بناء القوة العسكرية الإسرائيلية وزيادة الأعمال البشعة المرتكبة في فلسطين المحتلة.

ب. الصمت العربي إزاء سياسة الإذلال التي تمارسها إسرائيل تجاه الفلسطينيين في داخل فلسطين وخارجها، مضافا إليها المشاركة العربية في زيادة معاناة الشعب الفلسطيني.

ج. التقصير العربي في المسألة الفلسطينية والانشغال بالحرب الإيرانية العراقية.

د. عدم قدرة جبهة الرفض على تحقيق تقدم ملموس تجاه قضية الحقوق الفلسطينية.

لكن نخلة يخطئ في حصر تأثير مثل هذه التطورات السياسية في فكر الفلسطينيين الذين يرزحون تحت الاحتلال. ويبدو جدله منقوصا، ذلك أن الأفكار السياسية الجديدة التي وضعها تتوافق مع الاعتقاد السياسي القائم بشكل أساسي بين السياسيين الفلسطينيين والمفكرين خارج فلسطين، وخاصة أولئك الذين يعيشون في الغرب.

وينبغي هنا الإشارة إلى الكثير من التناقضات الملفتة للنظر بين ما يفكر به نخلة وبين ما يحدث على أرض الواقع في فلسطين المحتلة. ويبدو هذا في سرده لعشرة افتراضات ويعتبرها (خطأ) الأساس لإستراتيجية أسماها "القيادة الفلسطينية الناشئة" تحت الاحتلال.

قبل الخوض في تفاصيل افتراضات نخلة، يجب التأكيد على أنه أعطى القارئ انطباعا بأن هناك قيادة فلسطينية بديلة لمنظمة التحرير الفلسطينية في طور التكوين. وهكذا، وبناء على نمط تفكيره، فإنه إذا لم تلجأ منظمة التحرير إلى الاعتدال فإنه سوف يتم تجاوزها. وبهذا فإنه ينادي بالتسليم بما هو "غير موروث". وفي أول خمسة افتراضات، يزوّدنا نخلة بسمات الحياة الفلسطينية تحت الاحتلال وفي المنفى، ويشير إلى حالة اللامبالاة العربية أو العالمية في حين يُضطهد الفلسطينيون وتُصادر أراضيهم من أجل إقامة المستوطنات الإسرائيلية عليها.

وهكذا يبدو ان نخلة قد بدأ بتحضير أرضية لبرنامج العمل الخاص به (program of action) بدل أن يعدّد بنود الاستراتيجية التي تتبناها القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة. ففي افتراضه السادس يريد نخلة أن نؤمن أن قبول الوضع الراهن (status quo) والقبول

بأن إسرائيل "دولة" قد جاء من القادة الفلسطينيين تحت الاحتلال. وفي الافتراض السابع زرع بذور الهزيمة التي لا يمكن قلبها، وحذّر من انه لا يمكن إحداث أي تغيير في المنطقة بدون دعم الولايات المتحدة وإسرائيل. وكان تفكيره محصورا بتأكيدات أنور السادات بأن الولايات المتحدة تملك أوراق حل الصراع في الشرق الأوسط. وحسب وجهة نظره فإن النضال الفلسطيني غير قادر على إحداث تغيير في مقاييس الصراع.

وبهذا الافتراض فقد وضع نخلة إرادة الفلسطينيين على الهامش وسمى الهزيمة بالواقعية، وتجاهل الحقيقة الأولى التي تقول أنه ليس من تقاليد القوة الاستعمارية الاستسلام بالاختيار. فإسرائيل، حكومة وشعبا، لن تتخلى عن أحلامها الاستعمارية بسبب وجود محاولات لإقناعها بأن فعل ذلك سيكون أكثر نفعاً لها. ويخفق نخلة، مرة أخرى، في أن يأخذ بعين الإعتبار حقيقة ان الولايات المتحدة ملتزمة بالدفاع عن أهداف إسرائيل التوسعية، لأن الإسرائيليين سائرون على النهج الأمريكي.

وفي افتراضه الثامن، يحث نخلة منظمة التحرير الفلسطينية على قبول قرار ٢٤٢ ، ٣٣٨، والاعتراف بدولة إسرائيل والتخلي عن الكفاح المسلح (الذي وصفه بالإرهاب). وادعى بأن الفلسطينيين الذين يرزحون تحت الاحتلال يطالبون منظمة التحرير ان تقبل هذه الشروط من أجل ان تحظى باعتراف من الولايات المتحدة. ويدرك نخلة أن ما يطلبه من القيادة الفلسطينية عبارة عن مطالب غير أخلاقية وغير عادلة. ولكن، بالنسبة له، فإن هذه هي طبيعة السياسة الدولية. وبالتسليم بالحقيقة القائلة بأن م.ت.ف. ليس لديها أي مسار عملي آخر تتبناه فان خطة العمل التي وضعها ستكون الحل الوحيد والأمثل.

في الافتراضين التاسع والعاشر يعيد نخلة التأكيد على فهمه الخاطئ للواقعية وهو أنه كلما كان الفلسطينيون أكثر عقلانية في توجهاتهم كلما كان الضغط الأمريكي الممارس على الإسرائيليين لإنهاء الاحتلال أكبر. وفي الواقع فإن أياً من اقتراحاته العشر لم يعكس فهماً حقيقياً لمفهوم الواقعية الحقيقي، أو ما هي الآثار المترتبة على اعتماد الفلسطينيين عليها كمدرسة فكرية يمكن الاعتماد عليها.

إن الأسس التي بنى عليها نخلة فهمه للواقعية يمكن ان تتلخص بما يلي:

١. تقديم التنازلات هي أفضل الوسائل لحل أو تسوية القضية الفلسطينية.

٢. ان الوجود الفلسطيني السياسي كوحدة مستقلة على أرض فلسطين التاريخية مشروط باعترافٍ فلسطيني بـ "واقع" وجود دولة إسرائيل.

٣. سعي الفلسطينيين للحصول على الاستقلال يمكن ان يتحقق في جزء من فلسطين، وهذا الجزء هو الضفة الغربية وقطاع غزة.

٤. ان الحفاظ على شرعية منظمة التحرير الفلسطينية كممثل للشعب الفلسطيني يتطلب منها الاعتراف بالحقائق المذكورة أعلاه (٢٤٢ . ٣٣٨، الاعتراف بإسرائيل والتخلي عن الكفاح المسلح).

٥. ان العلاقات في المجتمع الدولي محكومة بالشعور بالأمن. و"الواقعية التي عرّفت على أنها القوة" هي أقوى العوامل التي تساهم في تحقيق المصلحة القومية.

بالإضافة إلى حقيقة أن المبدأ الخامس الذي وضعه نخلة لا يتّبع المنطق المتبّع في بقية فرضياته، ويدعو الفلسطينيين إلى تبني الواقعية لتحقيق أهدافهم القومية، فإنه يجد أنه من التعقّل أن يتبنّى دور المدافع عن الصهيونية.

فنخلة يخبرنا بأن الواقعية الفلسطينية تملي على الفلسطينيين القبول بوجود دولة إسرائيل، وبسياسة الوضع الراهن (status quo) الذي يحرسه دعم الولايات المتحدة لإسرائيل. والواقعية الفلسطينية التي يحثّنا أن نؤمن بها، تعنى انه على الرغم من المرونة التي ابدتها م.ت.ف. فان المزيد ما زال مطلوبا. وفي مديحه لتصريح بسام أبو شريف "سيء الصياغة" في ٨ حزيران ١٩٨٨، وهو سيء الصياغة لأنه يعكس قلة الدراية بالعملية السياسية التي تجري في إسرائيل والولايات المتحدة، ولأنه يحاول رسم صورة خاطئة عن طبيعة الرغبات الإسرائيلية والفلسطينية، أورد نخلة، وبدون إثباتات، ان مثل هذا التصريح قد حصل على موافقة من قبل ابرز الفلسطينيين في كل أنحاء العالم، ومن قبل القادة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

إن فهما واضحا لتنظير نخلة الفلسفي، يمكن الوصول إليه من خلال اختبار بسيط للموقف الأميركي القريب من موقفه تجاه إعلان الجزائر في نوفمبر ١٩٨٨ "على الرغم أنه يستحق الثناء إلا أن الإعلان الجزائري في تشرين ثاني ١٩٨٨ فشل في ان يوضح بجلاء موقف منظمة التحرير من الاعترافات الثلاثة:

١. الاعتراف بقرار ٢٤٢.

٢. الاعتراف بقرار ٣٣٨.

٣. الاعتراف بدولة إسرائيل والتخلي عن الإرهاب".[١٥]

من هنا بدأ نخلة بعرض خطة العمل التي يجب أن تتضمن النقاط التالية:

١. موافقة الفلسطينيين على قرار الأمم المتحدة ١٨١ القاضي بتقسيم فلسطين. وقد فعلت هذا منظمة التحرير في الجزائر. ولكن وبالرغم من إدراكه لهذه النقطة إلا انه رأى انه من المناسب إيرادها ضمن خطة عمله أو برنامجه المقترح.

٢. يجب ان تتكون الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة فقط، دون الأخذ بعين الاعتبار المشاكل الديمغرافية التي ستنشأ عن سكن الفلسطينيين في هذه المنطقة المحدودة. واعتبر نقطة الجدل هذه في فرضيته ممكنة لأن الفلسطينيين الذين ما زالوا يسكنون الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ يريدون البقاء تحت الحكم الإسرائيلي. (ولم يخبرنا بمصدر هذه المعلومات).

٣. من الواجب على منظمة التحرير قبول قراري مجلس الأمن ٢٤٢ . ٣٣٨ بغض النظر عن مصداقية هذين القرارين في العملية التفاوضية.

٤. يجب على الفلسطينيين إقامة تعاون سياسي واقتصادي مع كل من إسرائيل والأردن.

٥. يجب تعديل الميثاق الوطني الفلسطيني. (هذا ولا يوجد تأثير للنقاط السادسة والسابعة على نقاشنا هنا لذا لن أوردهما).

ومن الممتع أن "تحليل" نخلة و "برنامج عمله" قد تم تناولهما واستكمالهما في نفس المجلة في مقالة لـ جيروم سيجال بعنوان "السياسة الخارجية لدولة فلسطين".(١٦)

وقد تناول سيجال في مقالته فرضية قائلة انه نظراً للعزلة الجيوسياسية، وبسبب طبيعة البناء السكاني، فإن "الدولة الفلسطينية" ستكون مربوطة، بالضرورة، اقتصادياً وسياسياً مع كل من إسرائيل والأردن. ويحاول سيجال إقناعنا أن ضعف البنية العسكرية لفلسطين سيضطرها إلى تبني سياسات تابعة للجانبين الإسرائيلي والأردني.

ووضع سيجال بعين الاعتبار عدة أهداف للسياسة الخارجية للدولة الفلسطينية. ومنها، وهو ما يمكن اعتباره هدفا رئيسيا، العمل على منع الاحتلال الإسرائيلي من طرد الفلسطينيين من وطنهم. ويضيف أن إحدى الوسائل لمنع مثل هذا الطرد هو أن يذعن الفلسطينيون للإعتداءات الإسرائيلية الوحشية وان لا يردوا عليها بالمثل. وكأن سيجال يبني فرضيته على أساس افتراض طيبة الاحتلال وقادته السياسيين.

ويعمد في افتراضه إلى جعل الوحشية الإسرائيلية غير متعمدة وإنما كردة فعل على قيام الفلسطينيين بإلقاء الحجارة. والحقيقة التي لا يمكن إنكارها هي انه حتى القادة الإسرائيليون يعترفون بأن إلقاء الحجارة من قبل الجانب الفلسطيني ما هو الا ردٌ على التصرفات النازية الإسرائيلية، كما سجّل إسرائيل شاحك أحد أبرز الباحثين الإسرائيليين اليهود. ومما لا شك فيه ان سيجال بحاجة إلى أن يعيد النظر بشكل مستفيض في هذا المنطق الذي يتناوله.

وقد كان سيجال مصيبا في تخمينه انه في حال انفجار حرب فإن هذا سوف يفسح

المجال إعلاميا لإسرائيل لتقوم بطرد الفلسطينيين، ولكنه اخفق مرة أخرى في فهم ديناميكية العملية السياسية الإسرائيلية: فالقادة الإسرائيليون ناقشوا وبصراحة إمكانية المبادرة إلى حرب لخلق ذريعة لطرد الفلسطينيين. ويمكن الحصول على معلومات وافرة عن هذه القضية من خلال قراءة الصحافة العبرية. كما يمكن اعتبار تنامي قوة العناصر المتطرفة في إسرائيل كإحدى أقوى الدلائل على النوايا الإسرائيلية لطرد الفلسطينيين.

بالنسبة لسيجال فإن ثاني أبرز أهداف السياسة الخارجية للدولة الفلسطينية ينبغي أن تتمثل في العمل على إعاقة أهداف إسرائيل في ضم الأراضي. وحتى يتم تحقيق مثل هذا الهدف على الفلسطينيين أن يكونوا واعين لدوافع الإسرائيليين التي تحملهم على تهجير الفلسطينيين. من الناحية الإسرائيلية فإن سياسة الضم والتهويد سيسبقها سياسة تهجير لتفادي السيطرة الديمغرافية على السكان الفلسطينيين. وبالرغم من أن سيجال دعا الفلسطينيين في السابق للإعلان عن تأسيس دولتهم الا انه توصّل الى نتيجة مفادها أن إعلاناً فلسطينياً بالاستقلال سوف يؤدي إلى دعوات في إسرائيل إلى الضم.[١٧]

ومن الممكن تبعاً لسيجال إضافة هدف ثالث كأحد أبرز عناصر السياسة الخارجية لدولة فلسطينية وهو التسبب في انسحاب إسرائيلي. فقد حذّر سيجال القارئ الفلسطيني أن إسرائيل لا يمكن ان تنسحب تحت أي ضغط وأن الولايات المتحدة لن تتخذ أي خطوة للضغط على إسرائيل، سواءً كان ذلك برفض إعطائها مساعدات عسكرية أو اقتصادية. ولذلك فإن سيجال يحث صنّاع السياسة الخارجية الفلسطينية أن يكفوا عن الأمل بأن الولايات المتحدة سوف تضغط على إسرائيل لأنه في هذه الحالة، فإن الحكومة الإسرائيلية سوف تتجه أكثر فأكثر إلى اليمين. ان الكفاح المسلح، كما تابع سيجال، لا يمكن ان يرغم إسرائيل على الانسحاب بالرغم من اعتراف سيجال بأن هذه الطريقة كانت فعّالة في لبنان. ويستمر سيجال محذرا من أن الكفاح المسلح سوف يخلق وضعا خطرا على الفلسطينيين وذلك من خلال خلق جو ملائم بالنسبة لإسرائيل لإتباع سياسة الطرد وارتكاب المذابح.

وكمثال نموذجي لانفصام الشخصية الصهيونية فإن سيجال يقترح على الفلسطينيين إعطاء ضمانات أمنية أكثر للنظام الصهيوني ليضمنوا انسحاباً إسرائيلياً. من هنا يمكن للقارئ ان يستدل على ما يختلج في صدر سيجال من أن اهتمامات الفلسطينيين ومطالبهم الأمنية يجب ان لا تكون بين أهداف السياسة الخارجية للدولة الفلسطينية.

من خلال قراءة مقالة سيجال، فان القارئ لا يمكن إلا أن يلاحظ عدة تناقضات واضحة في طرحه. فمن ناحية، أكد سيجال، على أن المفاوضات ليست ضرورية قطعياً، ومن ناحية أخرى فإن هناك بعض المطالب والأهداف الفلسطينية لا يمكن الوصول إليها إلا من

خلال المفاوضات. كذلك فقد أضاف أنه من الممكن جدا أن لا تؤدي المفاوضات إلى تسوية.[١٨] والأكثر غرابة أن سيجال ينصح الفلسطينيين ان يخضعوا لعدد لا نهائي من الإذعانات للحكومة الإسرائيلية. وعلى الرغم من معرفته بأهمية التنازلات المتبادلة في عملية حل الصراع الا أنه يتجاهل هذا في الاقتراح البسيط لصياغة السياسة الخارجية للدولة الفلسطينية. وهذا بدوره عكس رغبة سيجال في أن يرى دولة فلسطينية مجردة من السلاح مجاورة للتفوق العسكري الإسرائيلي. واذا كانت أطروحة نخلة قد ترتبت عن الدفاع عن الواقعية السياسة الإسرائيلية، فقد بنيت معادلة سيجال على الفلسطينيين المستسلمين والموافقين بإذعان على الرغبات والأماني الإسرائيلية.

وفي أفضل أحواله، فإن تخطيط سيجال للسياسة الخارجية للدولة الفلسطينية يمنحها الحصانة، وفي أسوئها فإن آلية تفكيره ستقود الفلسطينيين للانتحار الوطني. معادلة سيجال لن تمكن الفلسطينيين من البدء بعملية تأسيس الدولة. والدولة المستقلة لا يمكن تأسيسها دون تضحيات فلسطينية وتخطيط طويل الأمد وهمة وتصميم. فالتاريخ لم يسجل حالات أعطيت فيها الحقوق على طبق من فضة.

بإتباع الإستراتيجية المناسبة فإن الفلسطينيين أنفسهم سيكونوا قادرين على تحقيق أهدافهم الوطنية. ولكن إستراتيجية سيجال ليست بالضرورة مفتاح النجاح لهم. قبل إعلان الاستقلال الفلسطيني كان اهتمام سيجال الملح ان يلخص الإذعان الفلسطيني في قبول صريح لقرارات ٢٤٢ و ٣٨٨ والاعتراف بحق إسرائيل في الوجود والتخلي عن الكفاح المسلح.[١٩] والآن بعد تلبية هذه المطالب فإن تركيزه على ما يبدو سيكون التدمير الذاتي (الوطني) الفلسطيني.

وبغض النظر عن ما كان يحاول رسمه كحسنات دولة فلسطينية منزوعة السلاح فإن الفلسطينيين، أولا وأخيرا، يجب ان يتبنوا مبادئ المدرسة الواقعية. وكما يبدو فإن سيجال مهتم بنشر وجهة النظر الإسرائيلية ولا يعير الإحتياجات الأمنية الفلسطينية أي اهتمام أو اعتبار.[٢٠] ومما لا شك فيه ان سيجال سيرفض مثل هذا الايماء. فليس في مصلحته ان يعترف بإنحيازه لإسرائيل وهو يحاول أنه يُظهر اهتمامه برفعة شأن الفلسطينيين. وفي الواقع فإنه من المؤلم رؤية أفكار سيجال منتشرة بشكل واسع بين المثقفين والسياسيين الفلسطينيين.

وقد أصاب سيجال في تبريره بأن عملية نزع السلاح من الفلسطينيين سوف يحد من تنوع الخيارات الإسرائيلية العسكرية ويعيد التوازن في القوى السياسية داخل إسرائيل.[٢١] ولكن سيجال لا يفسر تحديد الخيارات العسكرية الإسرائيلية بأنه يعني تخفيف القبضة الإسرائيلية عن فلسطين المحتلة.

إن القوى السياسية الإسرائيلية، حقيقةً، سوف تتبدل في حالة قيام دولة فلسطينية منزوعة السلاح، وهذا التبدل سيكون في صالح المؤسسة العسكرية الإسرائيلية اكثر مما سيكون في صالح قوى السلام. يوجد هناك ترابط إيجابي بين الرغبة الفلسطينية في حل الصراع والرفض الإسرائيلي للمشاركة في تسوية عادلة. وقد تم توثيق هذا الترابط من قبل جهود مؤرخين يهود أمثال آفي شاليم، سيمحا فلا بان، وايلان بابي. ومن الواضح أن سيجال لم يأخذ مثل هذه الحقائق المعروفة جيدا بعين الاعتبار. والأكثر من ذلك انه امتلك الجرأة ليحث الفلسطينيين على ان يستثنوا امكانية اقامة جيش، وافترض بأن إسرائيل التي تحتل أربع أخماس فلسطين، سوف تتحول إلى كيان محب للسلام. ففلسطين في الضفة الغربية وقطاع غزة ليس لديها أي سبب للخوف. وقد اتسمت معادلة سيجال بضيقها، إذ كيف يمكن ان يستثني رغبات إسرائيل التوسعية؟ هل يمكن لحزب الليكود ان ينحل ويصبح طي التاريخ وهو الذي يدعو لإنشاء إسرائيل الكبرى من النيل حتى الفرات؟ الن يكون من الضروري للنظام السياسي الإسرائيلي، في هذه الحالة، ان يخرج من حيز الوجود؟ كيف يمكن لسيجال ان يستبعد امكانية اعتداء من قبل أية دولة من دول المنطقة على الدولة الفلسطينية؟ ان اهتمام سيجال الرئيس كما يبدو هو ان ينزع عن الفلسطينيين عن ما بقي لديهم: رغبتهم في المقاومة، وتاريخهم، وكرامتهم، وهويتهم القومية، وكل ذلك من أجل أمن إسرائيل.

ويختم سيجال حملة التهدئة والتخدير خاصته مشيرا إلى أنه إذا لم يتم التقدم في التوصل إلى حل للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي فإن ذلك سيكون بسبب عدم رغبة الفلسطينيين في إلغاء الميثاق الوطني الفلسطيني. وبالنسبة له فإن هذا الميثاق هو الذي يشكل العقبة الرئيسية أمام تحقيق التسوية، وليس البرنامج السياسي الذي يتبعه الليكود، والذي لا يرغب في التخلي عن شبر واحد من الأرض، ولا البرنامج السياسي لحزب العمل الذي يهدف بإصرار إلى تجاوز الحقوق الوطنية الفلسطينية. وقد وجد سيجال من المناسب ان يحث الفلسطينيين على ممارسة ضبط النفس والانضباط، دون أية إشارة إلى انتهاكات الجنود الإسرائيليين.

من وجهة نظره فإن الانتحاريين الفلسطينيين هم عبارة عن إرهابيين ويجب ان لا يعيشوا في الدولة الفلسطينية. وأكثر من ذلك فإنه يؤكد على أن عودة اللاجئين الفلسطينيين الذين طردوا خلال وبعد حرب ١٩٤٨ هي عملية غير واقعية. ويذكر الفلسطينيين بأن الواقعية تملي عليهم الاعتراف بعدم إمكانية حل مشكلة اللاجئين بطريقة أخلاقية أو مثالية. فاعتباره الأهم، الذي أوضحه بجلاء، هو أن عودة اللاجئين سوف تعرض الشخصية اليهودية الإسرائيلية إلى الخطر.

بإتباع هذه الأفكار إلى نهايتها المنطقية فإنها سوف تعني، في الحقيقة، وكما يوضح

سيجال نفسه، ان منظمة التحرير الفلسطينية يجب ان تُلغى من الوجود وان الميثاق الوطني الفلسطيني سيصبح طي النسيان.

فمن أهم ضروريات خطة سيجال أن يعد الفلسطينيون بالتخلي عن تاريخهم الطويل في النضال والتضحيات. وهذا الجدل من أهم العوامل التي تذكر المثقفين الفلسطينيين أنه مُلقى على عاتقهم انه ينطقوا بإستراتيجية دفاعية تكون السبب في إنشاء (تكوين) دولة فلسطين.

من وجهة نظري فإن أهم ركن ينبغي أن تستند إليه الإستراتيجية الفلسطينية الجديدة لبناء الدولة هو الإدراك الحسي الطبيعي. وإن دراسة عميقة للمصطلحات السياسية الفلسطينية، التي توظّف من قبل الغرب، وخصوصاً من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، تحتاج أن تجرى بدقة، كما ينبغي أن ينقل العلماء والسياسيون الفلسطينيون ما يترتب عليها بشكل دقيق. وأحد أهم هذه المصطلحات، والتي كثيرا ما أصبح يستخدم بين المثقفين الفلسطينيين مؤخرا، مصطلح الواقعية. هذا وقد تكرر استخدام المصطلح ووظّف بحيث أصبح يعني تقديم تنازلات أكبر للعدو. إن أولئك الأشخاص الذين يؤمنون بأنه حسب عقيدة المدرسة الواقعية، فإن على الفلسطينيين أن يكونوا أكثر مرونة يتسببون في حدوث الإرباكات، حيث أنهم يعتقدون أن معنى الانتماء للمدرسة الواقعية مطابق لكلمة منطقي ويتعاطى مع الحقائق الجديدة الموجودة على الأرض والتي خلقها الاحتلال: ان مثل هذا التفسير مضلل. فهو يرينا كم أن هؤلاء الذين يذيعون فهما مغلوطا للمصطلح بعيدون عن الفهم الحقيقي والفاعل للفكر والعمل السياسي الأمريكي. ولإلقاء الضوء على الموضوع ينبغي أن نلاحظ هنا خطابا لـ "دين أشيسون" تحت عنوان "مقدمة الاستقلال" ألقاه في وليام سبرغ –فرجينيا، في الخامس من أيار عام ١٩٥٩ وحفّز الولايات المتحدة على الاستمرار في الالتزام بمبادئ وأفكار المدرسة الواقعية. فهو يقول: "ينبغي أن يكون أحد المبادئ المهمة والموجِّهة في علاقاتنا مع العالم هو أن القوة لا يحدها الا قوة مقابلة، وبدون ذلك فإن المعاهدات والمؤسسات الدولية والقانون الدولي لا تعني شيئا ولا تفيد في شيء. ان امتلاك قوة لا يمكن مقارعتها يمكن أن يزيح من أمام من يملكها أي عدو وتجعل من ارادة مالكها قانونا".[٢٢] ومن الواضح أن هذه الأفكار ليست أفكار دين أشيسون وحده، فتأكيدات هنري كيسنجر وجورج شولتز على الواقعية هي بمثابة استمرارية في سياق اعتناق أمريكا لأفكار الواقعية.

وحتى قبل صياغة المبادئ الأساسية للواقعية على يد هانس مورغنثاو، أهم واضع لمفاهيم هذه المدرسة، فإن الولايات المتحدة اعتمدت في إدارة سياستها الخارجية على مبادئ يمكن وصفها بأنها واقعية. فمورغنثاو يتعرض في كتابه "السياسة بين الأمم" إلى كون الواقعية تصف حالة الصراع في العالم وتؤمن أن أفضل السبل التي يمكن الاعتماد

عليها لحمل الأفكار السياسية ووضعها موضع التنفيذ، ولحماية المصلحة القومية، انما تكمن في استخدام القوة والقوة وحدها. وهو يعطي اهتماما بسيطا، اذا كان هناك أي اهتمام، لأهمية الأخلاق في السياسية الدولية. وعلى الرغم من مراجعة روبرت جلبن لبعض جوانب الواقعية وتقديمه لمبادئ "الواقعية الجديدة" الا أنه لم يتعرض بأي شكل من الأشكال إلى واسطة عقد الواقعية الا وهي التزامها الأوحد والوحيد واعتمادها بشكل كلي على القوة من أجل ترجمة أفكارها السياسية إلى أفعال. هذا وقد اصبح من المستحيل تماما أن نتخيل وجود صانع قرار في السياسة الخارجية الأمريكية، في المستقبل القريب، يحتل موقعا مؤثرا اذا لم تستند قدماه إلى تعاليم مدرسة الفكر الواقعي.

ومن هنا نصل إلى النتيجة الحتمية بأن اعتماد الفلسطينيين وركونهم إلى الواقعية كمبدأ موجِّه لا يمكن أن يعني، بأي شكل من الأشكال، تقديم مزيد من التنازلات وقبولهم التسويات مع عدوهم. ان الواقعية تفرض على المخططين الفلسطينيين ان يطوروا ديناميكية يكون فيها ممكناً صياغة الاستراتيجيات وترجمتها إلى نتائج عملية. إن ما لا يمكن إنكار وضوحه هو أن السياسة الفلسطينية كانت في الغالب تخلو من مثل هذه الديناميكية على مستوى القيادة. إن اللجوء إلى الواقعية يتطلب تجميدا للإستراتيجية الفلسطينية الحالية وتطوير إستراتيجية قادرة على إدراك ديناميكية القوة السياسية في الولايات المتحدة، بحيث لا تعكس مكونات هذه الإستراتيجية تفكيراً مبنياً على الرغبة وإنما تفكيرا يتمحور حول إمكانات واحتياجات الشعب الفلسطيني. ان الولايات المتحدة لن تغير من عدائها التاريخي والأيديولوجي والعسكري تجاه الشعب الفلسطيني. والاعتقاد بأن الولايات المتحدة، ضمن المعطيات الحالية، وعبر الكيفية التي تدير بها نظامها السياسي، يمكن أن تستوعب هموم الشعب الفلسطيني وتتعامل معها إنما هو اعتقاد مضلل. فعلى المستوى الحكومي الأمريكي فإن فهم القضية الفلسطينية بشكل محدد، وعدم مقدرة النظام السياسي على استيعاب المصالح الفلسطينية ليس ناجما عن عدم توفر المعلومات حول المعاناة الفلسطينية، إذ ربما تمتلك الولايات المتحدة طرقا لتوثيق الظلم الذي أحاق بالفلسطينيين أكثر مما يمتلكه الفلسطينيون أنفسهم. فالموضوع هو موضوع سياسي وأيديولوجي. ومحاولة إيجاد لحمة بين المصالح الفلسطينية الأمريكية هو أمر لا يمكن إدراكه. لذا فإن الإستراتيجية الفلسطينية الجديدة لبناء الدولة يجب أن تساهم في تحقيق الواقعية الحقيقية وليس الخيالية.

أما المكوّن الثاني للإستراتيجية الفلسطينية الجديدة فهو يتعلق بسلم الأولويات لدى الجسم السياسي الفلسطيني الرسمي. فعلى مدى سنوات، خصوصا بعد غزو إسرائيل للبنان في العام ١٩٨٢، كان أحد أهم الهموم لدى منظمة التحرير الفلسطينية هو تقديم الشعب الفلسطيني للعالم كشعب واقعي، حتى وان كان هذا يتعارض مع الحقوق الفلسطينية.

فحتى بداية السبعينات، عارضت المقاومة الفلسطينية بعنف اقتسام فلسطين مع النظام الصهيوني. فالتركيز الرئيسي خلال تلك المرحلة كان الحفاظ على موقفٍ متناغمٍ ومتماهٍ مع مشاعر وأهداف الشعب الفلسطيني. ففي الدورة السابعة للمجلس الوطني الفلسطيني، المنعقدة في القاهرة في آذار ١٩٧٠، كرست جميع مجموعات المقاومة الفلسطينية نفسها من أجل تحرير كامل التراب الفلسطيني. ونُشِرَ بيان في عمان في ١٩٧٠/٥/٦ ركز على "أن الشعب الفلسطيني وحركته الوطنية سيقاتلان من أجل التحرير الكامل ويرفضان كل أشكال الحلول الإستسلامية والتمييعية بما فيها المؤامرات الإمبريالية المضادة الهادفة إلى إقامة دولة فلسطينية على جزء من تراب فلسطينً. وفي الدورة الثامنة للمجلس الوطني الفلسطيني، والمنعقدة في القاهرة في شباط / أذار ١٩٧١، طالب المؤتمرون بالمعارضة القاطعة لأولئك الذين يتبنون فكرة إقامة دولة فلسطينية على جزء من التراب الفلسطيني كون هذه الجهود الهادفة إلى إقامة مثل هذه الدولة إنما تهدف الى محاولات تمييع القضية الفلسطينية ..."[٢٣]

وفي أعقاب حرب ١٩٧٣، أصبح ملحوظا حدوث تغيير في مواقف منظمة التحرير الفلسطينية،[٢٤]حيث تمت المصادقة على فكرة إقامة سلطة وطنيةُ على أي جزء يحرر من أرض فلسطين، وذلك في الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني المنعقدة في القاهرة في حزيران ١٩٧٤. كما عبرت منظمة التحرير الفلسطينية عن نيتها إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وعن استعدادها لاستغلال وسائل أخرى لتحقيق أهدافها إضافة إلى توظيفها للكفاح المسلح، وذلك في الدورة الثالثة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في القاهرة عام ١٩٧٧. لقد وصلت منظمة التحرير الفلسطينية إلى مرحلة الاعتراف بإمكانية تطبيق الحل الداعي إلى إقامة دولتين على أرض فلسطين التاريخية وذلك عبر سلسلة من الخطط السياسية العربية والفلسطينية. وبداية كان تبني منظمة التحرير الفلسطينية لخطة فاس العربية في ١٩٨٢ وقبولها الغامض لمبادرة ريغان والملك فهد لحل الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي.

وخلال كل هذه الفترة، وحتى شهر تشرين ثاني ١٩٨٨، استنفذ المثقفون والقادة وصانعو القرار الفلسطينيون، طاقتهم في الإشارة إلى عيوب قرارات الأمم المتحدة ٢٤٢ و ٣٣٨ وفي إيجاز الأسباب التي تدفع الفلسطينيين إلى رفض هذه القرارات كأساس لتسوية عادلة ودائمة في المنطقة.

ان الدافع الذي كان يكمن وراء التخلي عن هذه الآراء التي طال أمدها حول طبيعة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وحول وسائل إنهائه، هو رغبة المفكّرين الفلسطينيين أن يثبتوا للعالم أجمع، وخاصة للولايات المتحدة، مدى العقلانية والواقعية الفلسطينية والاستعداد للتوصل إلى تسوية حتى ولو كانت هذه التسوية منقوصة العدالة. وفي سياق

العملية فإن الولايات المتحدة ليس فقط لم تستجب للواقعية الفلسطينية أو تجاملها، وانما اثبت القادة والمثقفون الفلسطينيون المسؤولون عن التغيير الأحادي الجانب في الإستراتيجيات السابقة انهم يفتقرون إلى رؤية واضحة لحل النزاع. ومما يدلل على ذلك هو المقولة الواسعة الانتشار بين الفلسطينيين المشاركين في الانتفاضة والتي كانت تشدد على أن الخطوات الفلسطينية الأخيرة ليست عديمة الفعالية فحسب وانما أيضا تعطي نتائج عكسية. فهم يناقشون كيف يمكن أن يبدو التقسيم الذي كان انتهاكا للحقوق الفلسطينية في الأعوام ١٩٤٨/١٩٤٧ وكأنه المعادلة الوحيدة القابلة للتطبيق لتحقيق التسوية في الوقت الراهن؟ وإذا كانت قرارات الأمم ٢٤٢ و ٣٣٨ تتنافى مع الهوية الوطنية الفلسطينية وقت صدورها فكيف يمكن أن تندرج ضمن جدول الأعمال الفلسطيني لحل النزاع اليوم؟[٢٥]

من الواضح أن ديناميات المثقفين قد تغيّرت وأن الأولويات لدى صناع القرار الفلسطينيين قد تبدلت. فالتركيز الرئيسي الآن لم يعد على الرأي العام الفلسطيني، بل أصبح الهم الأكبر للمثقفين الفلسطينيين وصانعي القرار منصبا على الرأي العام الأمريكي. إن ما ينغرس في أذهان الفلسطينيين على المستوى الرسمي هو الصيغة الأمريكية لحل النزاع بينما الصيغة الفلسطينية على المستوى الشعبي تهمل وتكبت وتشوّه. وهذا من سخريات القدر. فقد تركزت المقاومة الفلسطينية في الأردن حتى أوائل السبعينات، وكان الاعتقاد ان الطريق إلى القدس يمرّ عبر عمان، وفي أعقاب الخلاف الفلسطيني- الأردني في السبعينات، وما نجم عنه من انتقال المقاومة الفلسطينية إلى لبنان، فقد قيل أن الطريق إلى فلسطين إنما سيكون عبر جنوب لبنان، وعندما كانت المقاومة الفلسطينية متفرقة والقيادة الفلسطينية متمركزة في تونس فإن الاعتقاد السائد كان هو أن الطريق إلى القدس ينبغي أن تمرّ عبر واشنطن.

إن أحد أهم أبعاد الهوس الفلسطيني للظهور بمظهر "الواقعي" يتمثل في الظاهرة الخطيرة المتمثلة في تسليط الضوء على الإنجازات الرمزية، وذلك لعدم وجود أو قلة المنجزات الحقيقية. فعلى سبيل المثال، فإن في حين أن من الصعب جدا إنكار الأهمية الرمزية لإعلان استقلال الدولة في تشرين ثاني ١٩٨٨ فإن القيمة الحقيقية لذلك الإعلان لا تكاد تكون ملموسة. وحتى قضية اعتراف العديد من دول العالم بالدولة الفلسطينية الجديدة لا تحمل في ثناياها الا معاني وثقلاً رمزيا. وكذلك الأمر في قضية الإضراب اليومي الذي ينفذه أصحاب المحلات التجارية ورجال الأعمال. فهدف الإضراب، الذي استمرطوال سني الإنتفاضة، كان جذب اهتمام العالم للتصرفات الظالمة التي يمارسها الاحتلال الإسرائيلي على أمل أن يترجم الاهتمام ويتحول إلى ضغط سياسي على سلطات الاحتلال. والإضراب، ومنذ أن بدأ العمل به، اتخذ شكلا منظما ومستمرا بدون انقطاع، وكان

وسيلة انتهجها الفلسطينيون رغبة منهم في التأثير على الاقتصاد الإسرائيلي حيث أُريدَ أن يلتزم به العمال الذين يشتغلون في إسرائيل. لكنه كان وسيلة ضعيفة التأثير وقلما التزم بها هؤلاء العمال أو تم فرضها. وهذا يعكس مدى اهتمام المخططين السياسيين الفلسطينيين بالمنجزات الرمزية بدل الاهتمام بالأمور الحقيقية.

وعلى هذا فإن على الإستراتيجية الفلسطينية الجديدة أن تتبنى قائمة مدروسة جديدة لسلم أولوياتها. فالاعتبارات على المستوى الفلسطيني الداخلي ينبغي ألا يتم خلطها مع هموم السياسة الخارجية والعكس صحيح، مع ضرورة أن نبقي في أذهاننا أن إخلاص والتزام القادة السياسيين الفلسطينيين ينبغي ان يتوجه إلى الداخل، أي الشعب، أكثر مما يتوجه إلى الخارج.

أما المكون الثالث للإستراتيجية الفلسطينية الجديدة فهو يتعلق ببنية المؤسسات الفلسطينية. ففي الأماكن العديدة التي يتواجد فيها الفلسطينيون هناك شعورٌ عظيم بأن البيروقراطية تسيّر المكاتب والسفارات الفلسطينية، وهي بيروقراطية المصالح والانشغالات التي تتنافى مع مصلحة الشعب الفلسطيني. والحديث عن أن مديري هذه المكاتب يقودون السيارات الفارهة ويقطنون الأحياء الراقية، في حين يعيش الكثير من الفلسطينيين في حالة من الضنك، هو الحديث الذي تلهج به ألسنة معظم الفلسطينيين. ان المحسوبية والفساد التي لحقت بالعديد من المؤسسات الفلسطينية قد حولتها عن مسيرتها الأساسية وعن الغاية من وجودها المتمثلة في خدمة الشعب الفلسطيني. لذا فعلى الإستراتيجية الفلسطينية الجديدة أن تحدث ثورة في هذه المؤسسات وأن تضع آلية تعمل على التقييم الدقيق والموضوعي وإعادة التقييم من أجل تصويب المسار.

رابعاً، إن الإستراتيجية الفلسطينية الجديدة ينبغي أن تنظر إلى وتتعامل مع القضية الفلسطينية بمجملها بحيث تشمل الأرض والسكان. فخطة إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة تعني فقدان الفلسطينيين ملكية أربع أخماس الأراضي التاريخية لفلسطين. ولا يوجد أي مؤشر على أن الرأي العام الفلسطيني سيقبل بمثل هذه التسوية اليوم كما أنه لا يمكن ضمان أن الأجيال القادمة ستحترم مثل هذا التنازل. فحل يشمل جزءا من الشعب الفلسطيني لا يشكّل حلا للفلسطينيين الذين يعيشون في الأراضي الفلسطينية المحتلة في العام ١٩٤٨، والذين هم ليسوا أقل فلسطينية من أولئك الذين يعيشون في الضفة وغزة. وعلى الرغم من أن الفلسطينيين في الضفة وغزة أكثر تعرضا للأعمال الوحشية للاحتلال الإسرائيلي، إلا أن الفلسطينيين الذين يقطنون أماكن أخرى مهددون بخطر نزع فلسطينيتهم عنهم. وبكلمات أخرى فإن على الإستراتيجية الفلسطينية الجديدة أن تكون شاملة لجميع الفلسطينيين، خاصة إذا كان الهدف هو التوصل إلى سلام عادل ودائم، أولا وقبل كل شيء، للشعب الفلسطيني الذي حرم طويلا من العيش

بسلام. ان سلاما دائما بين إسرائيل وفلسطين هو أمر محال لأن أهداف الجهتين متناقضة. ففي حين تريد إسرائيل التوسع والاستيطان، يريد الفلسطينيون استعادة حقوقهم.

والحل القابل للتطبيق كما أراه – على الرغم من أنه الأصعب – يكمن في إقامة دولة علمانية ديمقراطية على جميع أرجاء الأرض التاريخية لفلسطين حيث تكون الحقوق مصونة للجميع بغض النظر عن الاختلافات العرقية أو الدينية. فأية معادلة في المنطقة، سواء أكانت حقيقية أو مقنّعة، تقوم على أساس طائفي سيكون مقدرا لها الفشل لأنها تحمل في ثناياها بذور التفرقة.[٢٦] فحتى لو قامت دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة فإنها ستكون في صراع دائم ومستمر مع النظام السياسي الإسرائيلي.

المكون الخامس للإستراتيجية الفلسطينية الجديدة هو ابتكار نظام اقتصادي وقضائي قادر على استيعاب القدرات الفلسطينية أينما وجد الفلسطينيون. ومثل هذا النظام بحاجة إلى مهارات تنظيمية جبارة. ومن دونه فإن متطلبا أساسيا لإقامة الدولة سيكون ناقصا.

وأخيرا فإن المكون الأساسي والأكثر أهمية للإستراتيجية الفلسطينية لإقامة الدولة هو مكون تأمّلي في طبيعته، يتمثّل في تبنّي أسس حضارية وإنسانية تغطي مختلف جوانب الحياة الفلسطينية: ابداعيةً فنيةً كانت، أو أدبية، أو طموحاً تنافسياً لدى أي فردٍ من أفراد شعب فلسطين أينما وجد.

الهوامش

١) تعتمد هذه الدراسة بشكل رئيس على المعلومات التي احتوتها دراسة سابقة للمؤلف بعنوان:

"Palestinian State Formation: Means & Ends", *American-Arab Affairs*, Fall, 1990, pp. 10-34

2) Hisham Sharabi, "A Look Ahead: The Future State of Palestine", *The Return*, vol. 1, no. 11, July 1989, pp. 10-15, see especially pp. 10-11.

3) Walid Khalidi, "Thinking the Unthinkable: A Sovereign Palestinian State", *Foreign Affairs*, vol. 56, no. 4, July 1978, pp. 695-713.

4) In a more recent article, Khalidi commits the error of presuming that Palestinian nationalism is reconcilable with Israel's belligerency. He also erroneously states that "from the early 1880s to 1948 the conflict was preponderantly between the Jewish community of Palestine and the indigenous Arab Palestinians", while it is well known that the conflict was triggered primarily by Zionist settlers coming to Palestine, particularly from the West and Russia. Walid Khalidi, "Toward Peace in the Holy Land", *Foreign Affairs*, vol. 66, no. 4, Spring 1988, p. 773.

5) An illustrative example is Elias Tuma's "The Economic Viability of a Palestine State", *Journal of Palestine Studies*, vol. 7, no. 3, Spring 1978, pp. 102-124.

6) Sabri Jiryis, "On Political Settlement in the Middle East: The Palestinian Dimension", *Journal of Palestine Studies*, vol. 7, no. 1, Autumn 1977, p. 12.

٧) مثال على ذلك ما حدث لمئات الآلاف من الفلسطينيين الذين طردوا من منازلهم وأماكن عملهم في دول الخليج في عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١، والمثال الآخر الأكثر سطوعا على تبلور مثل هذا الوضع كان ما قام به العقيد الليبي معمر

القذافي عندما أقر على طرد اعداد كبيرة من الفلسطينيين في عام ١٩٩٥، الذين ابقوا على الحدود المصرية - الليبية.

8) Sharabi, p.10.

9) Jonathan Kuttab and Edy Kaufman, "An Exchange on Dialogue", *Journal of Palestine Studies,* vol. 17, no. 2, Winter 1988, pp. 84-108.

10) Ibid. p. 88.

11) "Confidential Memo of Julius Berman regarding meeting with Henry Kissinger to discuss the situation in the Middle East, New York, 3 February 1998". *American-Arab Affairs,* no 24, Spring 1988, pp 158-161.

12) These three variables were enumerated by Johann Galtung in the course of a lecture entitled "Nonviolence as a Viable Alternative for Solving the Palestinian Problem", Delivered on April 8, 1987, at the University of California, Santa Barbara.

13) Ghassan Bishara, "Two Palestinian Americans Say Israel's Election Plan is Now Dead," *Al Fajr* Jerusalem Palestinian Weekly, July 17, 1989, pp. 1, 15.

14) Emile A. Nakhleh, "The Palestinians and the Future: Peace through Realism", *Journal of Palestine Studies,* vol. 18, no. 2, Winter 1989, pp. 3-15.

15) Ibid. pp. 12-13.

16) Jerome M. Segal, "A Foreign policy for the State of Palestine", *Journal of Palestine Studies,* vol. 18, no. 2, Winter 1989, pp. 16-28.

17) Ibid. p. 19.

18) Ibid. p. 21.

19) See Jerome Segal, "The PLO Must Deal with the Terrorism Issue", *Al Fajr* Jerusalem Palestinian Weekly, April 10, 1988, pp. 6, 13; J. Segal, "A Radical Plan for Mideast Peace: If Palestinians Really Want a State, They should Declare One", *The Washington Post,* May 22, 1988, p. C5.

20) For a useful critique of Segal's views, see Nihad Al-Jahez, "The Pitfalls of

Segal's Philosophy on Terrorism", *Al Fajr* Jerusalem Palestinian Weekly, June 26, 1988, pp. 6, 13; N. Al-Jahez, "Independent Palestine Need Not Be Castrated", *Al Fajr* Jerusalem Palestinian Weekly, September 18, 1988, pp. 8-9, 13; George E. Irani, review of Jerome M. Segal's "Creating the Palestinian State: a Strategy for Peace", in *American-Arab Affairs,* no. 28, Spring 1989, pp. 94-95.

21) Segal, "A Foreign Policy", p. 23.

22) *The Yale Review,* vol. 48, no. 4, June 1959.

23) Jiryis, p. 5.

24) For an invaluable critical analysis, see Afif Safieh, "Palestinian Peace Diplomcy: No One is Listening", *Al Fajr* Jerusalem Palestinian Weekly, January 9, 1989, p. 6.

25) For an exploration of Palestinian attitudes on Resolution 242, see inter alia, Ghassan Bishara, "Palestinians in U.S. Feel Guilty for being away from Home." *Al Fajr* Jerusalem Palestinian Weekly, January 9, 1989, p. 6.

26) For an analysis of the positive contributions to be expected from the establishment of a secular democratic state in historic Palestine, see Shafiq Al-Hout, "Toward a Unitary Democratic State", *Journal of Palestine Studies,* vol. 6, no. 2, Winter 1977, pp. 9-11; Nabil Shaath, "The Democratic Solution to the Palestine Issue", *Journal of Palestine Studies,* vol. 6, no. 2, Winter 1977, pp. 12-18.

الحقبة الراهنة والتغير في دور المنظمات الأهلية في فلسطين

مصطفى البرغوثي

الحقبة الراهنة والتغير في دور المنظمات الأهلية في فلسطين

لتجنب التكرار، لن تخوض هذه المداخلة في تاريخ نشوء وتطور المنظمات الاهلية الفلسطينية، كما لن تتعرض لاشكال تصنيفها. ويمكن للمهتمين بهذين الامرين العودة الى مداخلة بعنوان "منظمات المجتمع المدني ودورها في المرحلة المقبلة" صدرت عام ١٩٩٤.

من دون التعمق في الجوانب التاريخية لا بد من ملاحظة ان النمط الحديث للمنظمات الاهلية الفلسطينية قد تطور عبر مقاومة الاحتلال، وفي اطار تنظيم طاقات المجتمع ومساعدته على الصمود.

وقد تكرس بعد اتفاق كامب ديفيد منحى الاعتماد على النفس وتنظيم الذات، مما انعكس في نشوء عشرات المنظمات التنموية والمهنية والجماهيرية، التي انهمكت في ارساء البنية التحتية المقاومة كبديل لسياسات الاحتلال وأجهزته.

ولعب ذلك دورا هاما في التحضير للانتفاضة الشعبية وفي دعم استمرارها. وهكذا فان المنظمات الاهلية الفلسطينية اضطلعت في الاساس بدور وطني، ثم تطور دورها الاجتماعي تدريجيا، وتصاعد بصورة خاصة بعد توقيع اتفاق اوسلو ونشوء السلطة الفلسطينية.

وتمحور هذا التطور في عدة اتجاهات، من ابرزها التوجه نحو التحديث ببناء نماذج تنموية معاصرة، وبرامج تطوير القدرات البشرية، بالاضافة الى الانشطة الموجهة لتعزيز الديمقراطية وبناء المجتمع المدني.

ولعل من المناسب، قبل الخوض في تفاصيل التغير في ظروف عمل المنظمات الاهلية، ملاحظة ثلاثة امور عامة تتعلق بها:

أولاً – عدم تجانس المنظمات الأهلية

الامر الاول، أن هذه المنظمات ليست متجانسة، ومن الظلم تصنيفها جميعا في سلة واحدة. إذ ان هناك تفاوتا واسعا في حجمها ودورها وتأثيرها وايجابية عملها.

ومثلما أن هناك منظمات غير حكومية ناجحة، تعبر عن مصالح الجمهور، وتخدم هذه المصالح وتعمل حسب أنظمة إدارية ومالية دقيقة، فان هناك منظمات غير ناجحة، أو محدودة قد يقتصر عملها على خدمة مصلحة عدد قليل من الافراد.

ولعل المعيار الاساسي الذي يجب تطبيقه في الحكم على المنظمات الاهلية هو مدى خدمتها للمصلحة العامة، وما اذا كان عملها يخدم المصالح العامة للجمهور او جزء منه، او انها تخدم المصلحة الخاصة لشخص او اشخاص. أما المعيار الثاني فيتعلق بكونها غير ربحية، أي لا تستهدف تحقيق الربح الخاص لمنفعة اعضائها او القائمين عليها. وما من شك في ان المعيارين ذاتهما ينطبقان على اجهزة السلطة، وعلى اية مؤسسات مكرسة للعمل العام وخدمة الجمهور.

ثانياً – المنظمات الأهلية الفلسطينية: كثيرة أم قليلة؟

الامر الثاني الذي اود تناوله، يتعلق بعدد المنظمات الاهلية في فلسطين، اذ ان هناك انطباعا بأنه عددها كبير جدا. والواقع ان مجموع المنظمات الاهلية والجمعيات المختلفة يتراوح ما بين ٨٠٠–١٥٠٠. وعلى عكس ما قد يبدو للوهلة الأولى، فان هذا الرقم ليس كبيرا اذا تذكرنا ان عدد الجزء الفاعل والنشط من هذه المؤسسات، على النطاق الوطني، قد لا يتجاوز المائة مؤسسة، في حين يمثل معظم الباقي اما جمعيات صغيرة او أندية محددة محصورة في قرية ما.

ولعل بعض المقارنة في هذا المجال تفيد. فحتى لو حسبنا جميع المؤسسات والجمعيات في فلسطين، بما فيها تلك التي لا يتجاوز عدد اعضائها، او المستفيدين منها، اصابع اليد الواحدة، فان نسبتها إلى عدد السكان ستكون حوالي منظمة واحدة لكل الفي نسمة. وللمقارنة، فإنه يوجد في فرنسا مليون منظمة اهلية، أي بمعدل واحدة لكل ٥٦ شخصاً، في حين يوجد في بريطانيا حوالي ٤٠٠.٠٠٠ منظمة اهلية، وفي مصر ٢٠.٠٠٠وفي تايلاند ١٢.٠٠٠. اما في الهند وجنوب افريقيا، وكلاهما بلدان ناميان، فيصل عددها الى مئات الالاف. وفي السويد فان كل مواطن راشد عضو، في المعدل، في ٤ منظمات اهلية. وهكذا فان المعطيات العلمية تشير ليس الى زيادة في عدد المنظمات الأهلية لدينا بل الى نقص في هذا العدد.

ثالثاً – المنظمات الاهلية كظاهرة عالمية

الامر الثالث هو أن المنظمات الاهلية قد أصبحت ظاهرة عالمية، ويمثل انتشارها جزءا من عملية العولمة الجارية. وليست مصادفة ان انتشارها قد اخذ ابعادا غير مسبوقة في هذه الفترة التاريخية. ولعل ذلك يعود الى عدد من الاسباب:

١) انتشار التعليم وتوسع امكانية مساهمة اعضاء المجتمع في ادارة شؤونه بازدياد قدرتهم على الفعل المستقل عن اجهزة الدولة.

٢) ثورة المعلومات والاتصالات بما فتحته من آفاق لا حدود لها للمعرفة والاطلاع والتعلم من تجارب الآخرين، بحيث لم يعد بامكان أية حواجز حدودية أو ادارية ان تقف في وجه الحصول على المعلومات او استخدامها.

٣) الاحباط الشعبي الواسع في مناطق عديدة، بما في ذلك في اوروبا، من الاحزاب السياسية، اما لفساد بعض هذه الاحزاب، او لضعفها، او لتقاعس بعضها الآخر عن مواكبة التطور في احتياجات الجماهير حتى تستطيع بالتالي القيام بدورها.

٤) قصور الآليات الديمقراطية الكلاسيكية (التقليدية) عن التعبير عن مصالح الناس. ففي حين يضمن نظام الاغلبية الديمقراطي الغربي السائد ان يحكم الرأي الغالب، فانه لا يقدم آليات تعبير وفعل للأقلية او الأقليات.

٥) أما السبب الخامس للنمو الواسع للمنظمات غير الحكومية فيعود الى الحاجات المتعاظمة للفئات الفقيرة والمهمشة في المجتمع، وفي مقدمتها الفقراء والنساء والاطفال وذوي الاحتياجات الخاصة. وهذه القوى بحاجة الى اطر ومجموعات ضغط تمثل مصالحها. وظهور المنظمات الأهلية، في هذه الحالة، يمثل تعبيرا آخر عن قصور (تخلف) الديمقراطية الاجتماعية عن الديمقراطية السياسية حيث تصبح هذه المنظمات جسورا للقوى شبه التقليدية المندفعة (كما يصفها سيمونيا) بقوة البحث عن مكان ومكانة في العمليتين الانتاجية (توزيع الدخل الاجتماعي) والسياسية (صنع القرار والسياسات).

وفي معظم البلدان النامية، فان تحكم السلطة الحاكمة بصورة شمولية في مقدرات المجتمع يلغي امكانية تطور المعارضة الى رأي غالب، كما يلغي مبدأ تداول السلطة. وفي معظم الاحيان يحدث تزاوج أبدي بين السيطرة السياسية والهيمنة الاجتماعية، التي سبق لغرامشي ان وصفها بالتفصيل.

وفي الماضي القريب، أي في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، فان حل التناقض كان يتم من خلال اعتماد مبدأ الشرعية الثورية، بمعنى ان الاحزاب كانت تنشأ في

المستعمرات والبلدان الديكتاتورية بصورة سرية وتمارس العمل الثوري، وتتجاوز بذلك القوانين السائدة لتصل الى القدرة على تغييرها. أما في عصرنا الحديث فان الاقليات والمجموعات المجددة، التي لم تستطع اقناع الاغلبية بعد بسداد رأيها، او التي تمثل مصالح فئات محددة في المجتمع، أو التي تواجه هيمنة شمولية للسلطة، تلجأ الى آليات اكثر سلمية، ومن ضمنها المنظمات الاهلية.

وما يجري على صعيد السياسة العالمية يلفت الانتباه حقا. فالحيز، او المحيط السياسي الاجتماعي، الذي غدا محكوما بعنصري الدولة والقطاع الخاص، وخاصة بعد انتصار الرأسمالية وانهيار الاتحاد السوفياتي، اصبح يجد نفسه مضطرا لافساح المجال للعنصر الثالث، أي المنظمات الاهلية والاجتماعية.

وفي الحالة الفلسطينية فان نشوء المنظمات الاهلية الوطنية الحديثة كان مرتبطا بالتمرد على القوانين الجائرة وعلى نظام الاحتلال العنصري، اذ نشأ معظمها بدون ترخيص من سلطات الاحتلال، وعمل خارج اطار الموافقة الرسمية للهيئات الحاكمة.

والامر نفسه قد ينطبق، وان بصورة اخرى، على مجتمعات اخرى تحولت فيها المنظمات الاهلية الى اطر نشاط خارج اطار هيمنة الحزب الواحد الشمولية.

مسالة التمويل

لا بد قبل الانتقال للجزء الثاني من هذه الورقة، من التطرق لمسألة تمويل المنظمات الاهلية في فلسطين، اذ ينتشر، خاصة في اوساط بعض اجهزة السلطة، وهم مفاده ان هذه المنظمات تنافس السلطة الفلسطينية على مصادر التمويل. ولعل سبب هذا الوهم كون السلطة وعدد من المنظمات الاهلية تتلقى تمويلا من نفس المصدر، أي المجتمع الدولي.

وفي حين ان مصادر التمويل قد تتشابه، فان ذلك لا يعني حدوث تضارب بينها. فحسب تقديرات البنك الدولي انخفض التمويل الخارجي للمنظمات الاهلية خلال السنوات الاربع الماضية بنسبة ٦٦٪، مما ادى الى اغلاق مئات الروضات وما لا يقل عن ٦٠٪ من العيادات الريفية غير الحكومية. وقد مثل ذلك الانخفاض تلك الحصة التي كانت تعطى للمنظمات الاهلية بسبب عدم وجود سلطة وطنية، والتي انتقلت الى السلطة بعد نشوئها.

وحاليا، فان معظم التمويل الخارجي، الذي تتلقاه المنظمات الاهلية الفلسطينية، يأتي اما منظمات اهلية دولية، او من مصادر مخصصة لتمويل المنظمات الاهلية وليس الهيئات الحكومية. وبكلمات اخرى، إن المنظمات الاهلية الفلسطينية تتنافس ليس مع السلطة الفلسطينية، بل مع منظمات اهلية في بلدان اخرى.

إن وجود مصادر مخصصة لتمويل المنظمات الأهلية لدى السوق الاوروبية ودول اخرى

يفسر الاندفاع العارم، بعد توقيع اتفاق اوسلو، لعدد من المنظمات الامريكية والاوروبية التي كانت تخشى القدوم الى فلسطين في السابق. وبعض هذه المنظمات تتنافس، عمليا، مع المجتمع المحلي الفلسطيني على التمويل المخصص له، وينتهي الامر بها عادة الى استخدام اكثر من ٥٠٪ من مخصصات المشاريع التي تفوز بها لتمويل نفقاتها الادارية او موظفيها الاجانب. ويعمد بعضها، في كثير من الاحيان، على تنفيذ مشاريع تتعارض مع الاولويات التنموية الفلسطينية، ومن ذلك، على سبيل المثال، توزيع الادوية بدون ضوابط ومجانا، مما يعمق مشكلة قطاع الصحة الفلسطيني، الذي يعاني من ارتفاع غير مقبول في استهلاك الادوية، بدون أي ضوابط او ترشيد علمي.

إن ظاهرة اندفاع المنظمات الاجنبية لبلد ما في حالة توفر مصادر تمويلية ليست جديدة. وقبل ثلاثة اعوام بلغ عدد المؤسسات الاجنبية العاملة في مدينة سراييفو وحدها ١٦٠مؤسسة.

وما من شك في ان وجود منظمات اهلية فلسطينية قوية يشكل رادعا لمثل هذا التطور، ويساعد حتى، بصورة جادة، على ترشيد نشاط المؤسسات الاجنبية.

وبكلمات اخرى، ان من مصلحة السلطة الفلسطينية وجود منظمات أهلية فلسطينية قوية، كما أن من مصلحتها، كما هو في مصلحة المنظمات الاهلية الفلسطينية، ان تتعاونا معا لصياغة استراتيجيات تنموية وطنية لمصلحة الشعب الفلسطيني، وبحيث تصبح هذه الاستراتيجيات مرشدا لاي نشاط تمويلي، بدل استمرار حالة الفوضى القائمة والشعور العام بغياب رؤية تنموية واضحة، والتضارب في الآراء التي تقدمها الوزارات المختلفة، بل واحيانا موظفو الوزارة ذاتها.

وكلما قويت المنظمات الاهلية الفلسطينية واشتد عودها واحتُرمت استقلاليتها، زادت قدرتها على تجنيد موارد اضافية، محلية وخارجية، لتطوير وتنمية المجتمع الفلسطيني، وارساء دعائم الاستقلال الوطني. وهي موارد لا يمكن تجنيدها من خلال الاجهزة الحكومية، ولا الاستفادة القصوى منها من خلال المؤسسات الاجنبية.

المنظمات الأهلية الفلسطينية وتغير الادوار

ان كل نقاش نظري لدور المنظمات الاهلية هو بالتأكيد نقاش تجريدي بحكم الحاجة. ومع ذلك فاننا يجب ان نسعى لربط هذا النقاش النظري بالواقع الملموس. ولا شك ان التغير في دور المنظمات الأهلية، الجاري الان في فلسطين، مرتبط بالتغيرات الجارية على ارض الواقع. ويمكن القول ان هناك اربع خصائص اساسية تميز الوضع الفلسطيني حاليا:

أولا:- السمة الانتقالية

ان المجتمع الفلسطيني هو مجتمع انتقالي يمر بمرحلة انتقالية من ثلاثة جوانب، فهو ينتقل ويتحول من مجتمع تقليدي الى مجتمع يسير نحو الحداثة، وهو ينتقل من حالة التخلف التنموي الى انماط متنوعة من محاولات التطوير. واخيرا فهو مجتمع يحاول ان ينتقل من حالة الاحتلال الكامل الى وضع جديد يصعب الحسم في تحديد طبيعته، وان كان اقرب ما يكون الى حالة من الحكم الذاتي الجزئي الجديد الذي يتحرك في رحم حالة الاحتلال القديم، والذي ما زال قائما بشكله الكامل على ما لا يقل عن ٩١٪ من اراضي الدولة الفلسطينية المنشودة.

ثانيا:- نقطة التوازن القائم الجديدة

ان اتفاق اوسلو لم يحقق السلام في هذه المنطقة. وما حققه اتفاق اوسلو -بغض النظر عن ارائنا فيه- هو نقطة توازن جديدة (status quo) بين الفشل الفلسطيني في اقامة دولة فلسطينية مستقلة حتى الان والفشل الاسرائيلي في التخلص من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة. إن الحالة التي نشأت هي بالفعل توازن بين فشلين اكثر من أي شيء آخر. والخطر في الموضوع هو المضمون الفعلي لما يجري سياسيا على ارض الواقع. إن استمرار إسرائيل في نشاطها الاستيطاني يؤدي الى إنشاء نظام "بانتوستانات" في الضفة الغربية، أي نظام فصل عنصري مشابه لجنوب إفريقيا، مع ملاحظة أن الفصل العنصري في هذه الحالة قائم ليس على اساس اللون بل على اساس الديانة اليهودية.

ثالثا:- المحاولات الإسرائيلية لتدمير امكانية قيام دولة فلسطينية

ان اسرائيل، ومنذ توقيع اتفاق اوسلو، وبشكل خاص بعد انتخاب حكومة نتنياهو، تقوم بست عمليات محددة لتدمير امكانية قيام دولة فلسطينية مستقلة، وهذه العمليات هي:-

١- النشاط الاستيطاني.

٢- فصل الضفة الغربية عن قطاع غزة.

٣- فصل القدس عن سائر الاراضي المحتلة وممارسة نشاط التطهير العرقي فيها.

٤- عرقلة التطور الاقتصادي في الضفة الغربية والقطاع.

٥- محاولة استبدال الحقوق الوطنية بقضايا رمزية.

٦- تقطيع اوصال الضفة الغربية الى كانتونات منعزلة.

رابعا:- واقع السلطة الفلسطينية

ان هناك سلطة فلسطينية محدودة موجودة على الارض تتحكم بالامور الحياتية لعدد كبير من السكان، لكنها سلطة قائمة على السكان ولكن دون سيادة كاملة. وهناك تفاعل

داخلي مع هذه السلطة، وهناك شُرطة باعداد كبيرة، وهناك مجلس تشريعي منتخب -وان كان مشلولا-، وهناك ما لا يقل عن ٦٠٠٠ عضو مجلس محلي معين بانتظار حدوث انتخابات، وهناك موازنة جارية مقدارها ٩٠٠ مليون دولار سنويا تحت تصرف السلطة الفلسطينية، غير المساعدات الخارجية التي تأتي الى البلاد بهدف تطوير البنية التحتية، وهناك فراغ قانوني شامل، كما ان هناك اتجاهاً مفرطاً نحو مركزة السلطة.

ولعل هذه المعالم الاربعة التي ذكرتها هي أهم ما يميز الاطار العام الذي تعمل ضمنه المنظمات الاهلية. وبالنتيجة فان المنظمات الاهلية تقوم بثلاثة ادوار، او بدور يتكون من ثلاثة جوانب:

الدور الاول: مواصلة الدور الوطني المقاوم

ليس للشعب الفلسطيني الاّ ان يواجه الامر الواقع بالامر الواقع على الارض. وليس هناك افضل من المنظمات الاهلية كي تقوم بهذا الدور الوطني المقاوم. وهي تستطيع ان تعمل في القدس وفي مناطق ج ومناطق ب خارج اطار القيود التي يفرضها اتفاق اوسلو. ولعل حادثة صندوق البنك الدولي الذي انشئ لدعم المنظمات الاهلية والتفاوض الذي رافقها مع البنك الدولي بشأن القدس معبرة في هذا المجال. فعندما مارس البنك الدولي ضغطا على السلطة من اجل ان تتنازل وتسمح بوجود صندوقين منفصلين، واحد للقدس وواحد للضفة الغربية، تقدمت المنظمات الأهلية للمساعدة وفاوضت البنك الدولي بالتعاون مع الوزارات المختلفة وهددت بمقاطعة الصندوق ما لم تعامل القدس مثل سائر الاراضي المحتلة، وحققت انجازا تمثل بتراجع البنك الدولي عن مطالبه السابقة. هذا نموذج لما يمكن ان تقوم به المنظمات الاهلية اذا جرى التعامل بذكاء ومرونة مع التعددية وتعدد الادوار. وتمثل مقاومة الاستيطان ميدانا هاما لنشاط المنظمات الاهلية، التي تستطيع ان تقوم بدور هائل في شق الطرق الزراعية وفي البناء في المناطق المهددة بالمصادرة. وما تنفذه المنظمات الزراعية، مثل لجان الاغاثة الزراعية، يمثل نموذجا للدور التنموي الوطني المقاوم الذي يجب ان تقوم به المنظمات الاهلية.

الدور الثاني: الدور التنموي

وفي هذا الاطار فان المنظمات الاهلية تتسم بالتفاوت الشديد في أدوارها وعملها، بحيث لا يمكن المساواة فيما بينها. إذ أن هناك منظمات جيدة ومنظمات غير فاعلة. والجمهور هو الذي يقرر أيها هو المؤثر والذي يخدم المصلحة العامة. وفي حين لا يمكن بأي حال وضع جميع المنظمات الاهلية في سلة واحدة، فمن الواجب ملاحظة ان إقرار قانون ديمقراطي لعملها سيعزز قدرتها على المكاشفة والمساءلة، وبالتالي سيعزز قدرة الجمهور على تقييم عملها. ومن المؤكد ان للمنظمات الاهلية دورا تنمويا هاما يتمثل في :

- بناء نماذج فعالة تنمويا.
- بناء القدرات والابداع والابتكار وتوفير الموارد في الاعمال التنموية
- نقل التجارب من البلدان الاخرى الى فلسطين، كما فعلت مؤسسة مواطن بصورة ناجحة في مؤتمرها.
- دعم التوجه نحو اللامركزية، وهو اتجاه عالمي ديمقراطي يرمي الى مساعدة المؤسسات المجتمعية، بما في ذلك السلطات المحلية، على القيام بدورها في تنمية المجتمع.

الدور الثالث: المساهمة في بناء مجتمع ديمقراطي مدني في فلسطين

ولا حاجة للخوض هنا في مناقشة نظرية حول تفسير مصطلح المجتمع المدني. فالواضح ان المقصود بناء مجتمع ديمقراطي يضمن حقوق المواطنين واسهامهم في تكوين وطنهم. وهذا الدور، بحكم طبيعة الامور، دور سياسي. والسؤال القديم الجديد، هنا، هو اين يرسم الخط الفاصل بين ما هو سياسي وما هو تنموي؟ وهل الممارسة التنموية ممكنة خارج حدود السياسة؟ في عام ١٩٨٦ اوقف الجيش الاسرائيلي فريق الاغاثة الطبية الذي كان يحاول تقديم العلاج لسكان مخيم جباليا في قطاع غزة، وكانت حجة الجيش الاسرائيلي في حينها ان الاطباء والممرضات كانوا يمارسون السياسة بعلاجهم المواطنين دون اذن من الحاكم العسكري. ولهذا الغرض استخدم الجيش القانون العثماني لعام ١٩٠٩ الذي اعتبره ساريا في قطاع غزة، والذي يمنع بموجبه أي شخص من القيام بعمل طوعي مع أي شخص آخر في نفس المكان الا بإذن مسبق من حاكم المنطقة. ومن المضحك هنا ان القانون العثماني استخدم بعد مرور اكثر من ثمانين سنة على زوال الدولة العثمانية نفسها. اما المحزن فهو ان هذا القانون ما زال، للاسف، ساري المفعول في قطاع غزة، ويستخدم كاساس لتسجيل المنظمات الاهلية وترخيصها، او لمنع عملها.

اين يرسم الخط الفاصل، اذن، بين ما هو سياسي وما هو غير سياسي؟ وقبل ذلك لعل من الواجب طرح التساؤل الطبيعي حول ما اذا كان هناك ما يحرم المواطنين من حقهم حتى في النشاط السياسي، وهل يجب ان يكون هذا النشاط احتكارا لطبقة سياسية دون غيرها.

وفي الواقع، فان تعزز دور المنظمات الاهلية على الصعيد الدولي يعكس اندماج ملايين الناس في عملية صنع السياسات في بلدانها، وحدوث تداخل واسع بين النشاط الاجتماعي والسياسي في كل واحدة منها.

ان حدوث عمليات مماثلة في فلسطين امر طبيعي. ومع ذلك فلا بد من التساؤل عن سبب المبالغة في الدور السياسي للمنظمات الاهلية الفلسطينية، ولماذا يجري تحميلها احيانا أعباء أوسع من قدراتها، خصوصا فيما يتعلق بالكفاح من اجل بناء مجتمع مدني ديمقراطي.

ان مكونات المجتمع المدني لا تقتصر على المنظمات الاهلية، فالاحزاب السياسية والنقابات العمالية والتمثيلية تمثل عناصر اساسية فيه، كما يمثل البرلمان الفعال (او السلطة التشريعية) والقضاء المستقل شرطين اساسين لتطوره.

ولعل المبالغة في دور المنظمات الاهلية يعود الى مجموعة من الاسباب، اولها **ضعف دور الاحزاب السياسية الفلسطينية**. ويتجلى هذا الضعف على الجبهة الفكرية والايدولوجية في غياب تحليل للاوضاع الصعبة التي يعيشها الشعب الفلسطيني وسبل التعامل معها. كما يظهر، على الصعيد العملي، في التقاعس عن المشاركة، او اتخاذ المواقف إزاء مجموعة من التطورات والقضايا الهامة للمواطنين وحياتهم.

لقد كان الاجدر، على سبيل المثال، ان تكون الاحزاب السياسية في مقدمة المتصدين لاغلاق المؤسسات او الاعتقالات التعسفية التي جرت احيانا، وكان من الاجدر ان تسبق هذه الاحزاب المنظمات الاهلية في اتخاذ موقف ازاء مسألة اضراب المعلمين، وكان جديرا ايضا بالمجلس التشريعي وأعضائه القيام بدورهم في حماية الديمقراطية وحقوق المواطنين، وتكوين توازن كان سيساهم في حماية السلطة من تكرار الممارسات الخاطئة. وعندما تمتنع الاطراف عن القيام بدورها الطبيعي، فان قيام طرف معين بدوره سيبدو بالطبع اضخم من الواقع.

اما السبب الثاني للمبالغة فيعود، للاسف الشديد، الى **التذويب الذي حصل لمنظمة التحرير الفلسطينية في السلطة الوطنية**. وقد شمل هذا التذويب كل فصائل المنظمة من مؤيدين ومعارضين، والحق ضررا بالسلطة الفلسطينية وبمنظمة التحرير الفلسطينية. وأدى ذلك، بالاضافة الى تردد العديد من الفصائل في رؤية الواقع الجديد الناشئ، الى عجزها عن التحول الى احزاب سياسية تتفاعل مع قضايا المجتمع الفلسطيني. وعلى سبيل المثال، فمن الصعب فهم الموقف الذي تبناه البعض وقاطعوا بموجبه الانتخابات التشريعية التي جرت، ثم ذهبوا بعد ذلك بأقل من أربعة اشهر، للمشاركة في اجتماع المجلس الوطني في غزة الذي كان على جدول أعماله تعديل الميثاق. ومن الواضح ان هذا الموقف يحمل تناقضا قد يكون ناجما عن الشعور بالرغبة في الدفاع عن الذات قبل الدفاع عن مصالح المجتمع الذي نعيش فيه.

ولعل من الاسباب التي تؤدي الى ضعف الاحزاب السياسية أن الكثير من التنظيمات

السياسية استمدت من المجتمع الثقافة العصبوية العشائرية وطبقتها في إطارها السياسي. وساهم ذلك في غياب الفكر النقدي او ضعفه. بالاضافة الى الاعتماد على التمويل المالي الخارجي الذي ارتبط بتطور المقاومة الفلسطينية منذ عام ١٩٦٧، وقد كان هذا التمويل في الاساس تمويلاً عربياً. ولعل هذا العامل المهم اساسي عند تحليل وضع وتاريخ منظمة التحرير الفلسطينية.

السبب الثالث في المبالغة بدور المنظمات الاهلية هو انها مؤسسات مستقلة ماليا عن السلطة، ومن المعروف أن الدعم المالي والتمويل استخدم لسنوات عدة طويلة في السابق، ويستخدم حاليا (وعندما نتحدث عن التمويل لا بد ان نشمل التوظيف)، كوسيلة من وسائل التحكم السياسي والادارة السياسية. وبالتالي فان وجود اية مؤسسات مستقلة ماليا يشعر البعض بخطورة لا مبرر لها، الا اذا كان الهدف التحكم الشمولي بالمجتمع. إن هذه عوامل جدية. وتتضح خطورة الامر أكثر إذا ما أدركنا ان هناك حالة اعتماد مالي عامة موجودة في البلاد على المصادر الخارجية، اولا، وعلى قنوات تتحكم فيها اسرائيل، ثانيا.

السبب الرابع، وربما كان الاخير، يتعلق بدرجة نضوج الممارسة السياسية في المجتمع الفلسطيني على الاقل على الصعيد الداخلي. إذ نلمس، مثلا، ان الجمهور فقد الثقة بالمعارضة السياسية وهو يرى، أحيانا، ان المعارضة أصبحت وسيلة من وسائل الاغراء على المستوى الشخصي من أجل منصب، وعلى المستوى التنظيمي من أجل المشاركة في تقاسم الكعكة، بالاضافة الى ان الكثير من السياسيين يرون انفسهم نخبة فوق الممارسة السياسية. البعض يعتقد مثلا ان الجمهور يجب ان يقوم بالنشاط السياسي وهم عليهم ان يتولوا المناصب. ولا شك ان هناك دورا كبيرا وهاما جدا للدعم الذي تقوم به المنظمات المجتمعية لتعزيز دور المجلس التشريعي. فالمجلس التشريعي هو أول هيئة فلسطينية منتخبة بصورة مباشرة، ولا بد من دعمها بكل قوة، غير أن ذلك لا يعني القبول بتنصل بعض اعضاء المجلس التشريعي من مسؤولياتهم، ولا القبول بمطالبهم بأن يقوم الجمهور بدورهم في الدفاع عن صلاحيات المجلس التشريعي.

ولا يستطيع أي دعم خارجي، مهما كان كبيرا، أن يكون مؤثرا ما لم يتسم نشاط اعضاء المجلس بالمثابرة والروح الكفاحية، والاستعداد للتخلي عن الامتيازات الخاصة دفاعا عن دور المجلس. ولا تجوز الاستهانة بحجم القوة المعنوية التي يحملها اعضاء المجلس فوق اكتافهم من خلال آلاف الاصوات التي قدمت لهم. كما لا يمكن اغفال التوقعات بأن من يترشح لهذا المنصب ينتظر منه القيام بدور سياسي طليعي، لا أن يطلب من الاخرين القيام بعمله.

ولعل هذه العقلية التي نواجهها أحيانا تمثل مظهرا آخر لعدم النضج السياسي، حيث يعتقد البعض ان الممارسة السياسية هي عمل "وجاهي". فالوجيه يجلس والآخرون يعملون، وعندما ينجزون العمل يأتون اليه طالبين منه تولي الوجاهة.

ولعل من المناسب اختتام هذه المداخلة بالاشارة الى اهمية الدور الديمقراطي الذي تضطلع به المنظمات الاهلية. فالعمل من أجل الديمقراطية، في حالة الوضع الفلسطيني، لا يتعلق بالسعي من اجل نظام افضل فحسب، بل يتعدى ذلك ليغدو شرطا من شروط الانقاذ الوطني لمستقبل الشعب الفلسطيني. وبدون آليات ديمقراطية تنظم المجتمع الفلسطيني والحركة الوطنية الفلسطينية، لن نستطيع ان ننتج قوى قادرة على التصدي لاسرائيل، او حتى التفاوض الناجح معها على المدى البعيد.

ومن الملفت للانتباه أن السياسة الأمريكية، التي ترفع لواء "بناء الديمقراطية" في كل انحاء العالم، تصمت عن ذلك عندما يتعلق الامر بالعالم العربي، او الممارسات الاسرائيلية.

لقد ألقت السيدة مادلين اولبرايت، وزيرة الخارجية الامريكية، مؤخرا، خطابا مطولا كرس معظمه لموضوع الشرق الاوسط، تحدثت في صفحته الاولى عن اربعة او خمسة بلدان منها الصين وغيرها، وفي الاشارة لكل واحدة من هذه البلدان تعرضت السيدة اولبرايت لاهمية الديمقراطية وحقوق الانسان، ثم تناولت الشرق الاوسط والصراع العربي الاسرائيلي في مساحة وصلت الى إحدى عشرة صفحة، ولم تذكر في أي منها قضية الديمقراطية وحقوق الانسان.

ومن المؤسف والمحزن انه قد تكرس في الغرب والولايات المتحدة فهم مضمونه ان العرب لا يساسون الا بالقوة، ولا يجب التعامل معهم الا من خلال انظمة ديكتاتورية، وإنهم اذا مارسوا الديمقراطية فسينتهون الى وضع مماثل لوضع الجزائر. وامامنا الكثير مما يجب عمله لاثبات عكس ذلك.

ثقل الماضي على حاضر الجزائر

جلبرت منيير

ثقل الماضي على حاضر الجزائر

تمهيد: علاقات مع الماضي والتناقضات التاريخية

لنطلق من إحدى المسائل: كيف تم اعتبار وفهم الجزائر العثمانية التي شكلت، منذ أمد طويل، المرجعية لدولة جزائرية كانت قد استطاعت تدمير المستعمر الفرنسي؟

تشكل هذه النقطة مفارقة غير بريئة، لأن المؤرخين المستعمرين والمؤرخين الوطنيين إستطاعوا أن يتفقوا، ضمنياً، على ان نموذج الدولة الشرعية والجديرة بأن تحمل هذا الاسم، لا يمكن أن يتمثل بممالك البربر التي وجدت قبل عصر العثمانيين. كانت هذه الممالك متطبعة بالعديد من خصائص القبلية والإقليمية بحيث لا يمكن أن يتجسد فيها مفهوم الأمة. وإذا قارنا هذه الممالك مع النموذج المشهور لإبن خلدون، الدبلوماسي والمؤرخ وعالم الإجتماع، الذي كتب في القرن الرابع عشر بشأن أنماط الإستيلاء والتخلي عن السلطة، نجد أنها تمثل نموذجاً غير مكتمل ليس له أهلية الدولة.

يستوحي إميل فيليكس غوتيه،[1] الأكاديمي الفرنسي المستعمر، والذي عاش في فترة ما بين الحربين، أطروحته من "الفوضوية" البربرية ومن إستيلاء العثمانيين على السلطة، لكي يستنتج أن رجال المغرب لم يكونوا قادرين على تنظيم أنفسهم بأنفسهم، وأنهم كانوا دائماً بحاجة لأن ينظمهم الآخرون مثل الرومان والعرب والأتراك والفرنسين. وكان، بالطبع، واضحاً لإميل غوتيه بأن العرب والأتراك كانوا بعيدين كل البعد عن موازاة الرومان وأحفادهم كما تدّعي الاسطورة الإستعمارية الفرنسية. ومن هنا نشأت الفكرة الإستعمارية البحتة ألا وهي "عصور الظلام في المغرب". ويعبر عن هذه الفوضوية، بقوة، المصطلح العربي "فوضى"، الا أن هذه الفكرة تم رفضها، بقوة، من قبل من أعادوا بناء التاريخ الوطني الجزائري.

وفي الحقيقة لم يعتد الباحثون من المستعمرين ومن الوطنيين كتابة التاريخ وتدريسه دون قراءة مؤلفات بعضهم البعض. فعلى سبيل المثال؛ كان جوزف دسبارمة، استاذ العربية والمراقب المرهف بشأن الجزائر في سنوات العشرينات والثلاثينات، معتاداً على قراءة كل ما ينتجه "العلماء" (أي رجال الدين المسلمين الاصلاحيين) بإنتظام، فإستنتج بوضوح بأن العمل التربوي الذي نشره هؤلاء "العلماء" لمنح الشعب ثقافة جديدة، تضاهي بجدارتها ثقافة المستعمرين، كان في الواقع يبني الضمير الوطني الحديث عن طريق تثبيت الإسس التي انتصرت في النهاية. ولذلك كان يستعير من النماذج الشرقية المكيفة مع وضع الجزائر.

إن ما أراده المؤرخون "العلماء" في هذا المضمار، مثل مبارك الميلي بالإضافة إلى توفيق المدني، هو بناء ماضٍ يماثل النماذج اللاهوتية في تاريخ فرنسا. وهكذا تم إنتاج تاريخ يشبه ذلك الذي كتبه المؤرخ الرسمي للجمهورية الفرنسية الثالثة، إرنست لافيس، للأطفال كما للكبار. وعليه فإن كل تاريخ الجزائر لم يكن يخدم إلا شرح المسيرة التي أدت إلى قيام الدولة الوطنية الحديثة الكاملة. فمعرض لوحات صور كبار الأجداد العظماء الجزائريين، من جغرتا إلى الأمير عبد القادر، هو تقليد لمعرض لوحات صور الشخصيات الفرنسية من فرسينجنتروا إلى نابليون. كما أن عزة النفس الوطنية التي تمت استعادتها كانت إنعكاساً للنماذج النرجسية المتعجرفة الصادرة عن المدرسة الإستعمارية.

ما تم إنتاجه في الحالتين هو تاريخ إيديولوجي، وقد قام المؤرخون بتحديد موقع هذا التاريخ على خط موازٍ للتاريخ الإستعماري. ومن المؤكد أن هذه التطلعات لم تختفِ حتى ايامنا هذه، حيث يستمر الجانبان بالمحافظة على تلك النماذج النمطية، ونشر ذلك الهذيان. بيد أنه ظهر اليوم مجتمع علمي في الطرف الآخر من البحر المتوسط، كان غائباً قبل عشر سنوات، وهذا المجتمع لم يعد متسمماً بالأخطاء والمغالطات التي كانت تؤثر في السابق على الإنتاج التاريخي.

ظهر في سنوات الخمسينات والستينات في أوروبا جيل جديد من المؤرخين الأوروبيين على أثر المؤلف الطليعي لشارل أندره جولين، الذي كان قد بدأ بالإبتعاد عن النماذج الإستعمارية النمطية. وقد نشرت مؤلفات مهمة، على سبيل المثال: كتاب أندره نوشي سنة ١٩٦١ حول تاريخ سكان القسطنطينية من سنة ١٨٣٠ إلى سنة ١٩١٩ ,[٢] وظهر في سنة ١٩٧٤ كتاب الألماني هارتمت إلسنهانس حول الحرب الفرنسية الجزائرية من سنة ١٩٥٤ إلى سنة ١٩٦٢ ,[٣] وقد أعطى نشر هذه المؤلفات شرعية علمية جديدة للتاريخ فرضت إحترامها، فقد حيّا توفيق المدني كتاب أندره نوشي وإعتبره "نقطة الماء المنعشة الممنوحة للمسافر بعد رحلة طويلة".[٤]

وتشهد حالياً المعرفة العلمية عن ماضي الجزائر تقدماً حاسماً بفضل مؤرخين مثل محمد حربي، الذي كتب عن تاريخ حركة التحرير الوطنية وتاريخ إفريقيا وتاريخ حزب الشعب الجزائري، وداهو دجبير، الذي كتب عن مذكرات الأخضر بن طوبال، وهواري تواتي، الذي كتب حديثاً عن "المثقفين والقديسين والسحرة في القرن السابع عشر".

مقــدمة

يصنع كل مجتمع تاريخه بنفسه. ولكن تاريخ أي مجتمع يثقل على ظروف الحياة فيه ويؤثر فيها، ويؤثر على كيفية تفكيره ووعيه للعالم، على ثقافته وإيديولوجيته. والجزائر لا تشذ عن هذه القاعدة الشائعة التي تنطبق على كل المجتمعات الإنسانية. إن التاريخ رهان سياسي يؤثر، بشكل رئيسي، على عملية البناء الوطني ووعي الهوية وتشكل الأساطير القومية، بما تعنيه من إعادة بناء الهويات.

هذا صحيح خاصةً في المجتمعات التي اضطرت لتعريف نفسها في مواجهة العدو وتحت رقابته. فالجزائر كانت مجتمعاً تابعاً لمدة طويلة ولم تحصل على إستقلالها إلا بعد أكثر الحروب قساوة في التاريخ يطلق عليها إسم حرب "إزالة الإستعمار". ويظهر ثقل الماضي مُقيداً حدّ انه أصبح موضوعاً يسعى الاستعمار لتملكه ويسعى الجانب الوطني للتنازل عنه. فليس من السهل، اذن، الإلتزام بالأمانة اثناء البحث التاريخي لأن الإيديولوجيا تعرقل تقدمه بإستمرار.

لكن التعرف إلى علاقة المجتمع الجزائري مع ماضيه القريب غير كافية لمعرفة حاضره. ومن المؤكد أن المواقف الإنسانية هي نتيجة لأحداث تاريخية معروفة، وربما غير معروفة، إنصهرت جميعها في الذاكرة اللاواعية. فالذي ترفضه المجتمعات الإنسانية، ويرفضه الأفراد، انما يشكل عوامل اكثر تأثيراً مما قيل ونشر. فمن المعروف أن هنالك ذاكرة سطحية كالشاشة تبدو وكأنها تريد إخفاء ما لا يقال لتعيد بناء الماضي لصالح الصراع السياسي الحالي.

إن التحدث عن ثقل الماضي على حاضر الجزائر يرتكز، إذن، ليس على معرفة الذاكرة القريبة فقط وإنما، أيضاً، على محاولة تقييم ثقل العلاقة بين الحاضر والماضي على المدى الطويل؛

إذن ما هي العلاقة مع الماضي، وما هو هذا الماضي؟ كيف تعبّر ثقافة قدماء الجزائريين عن هذه العلاقة اللاواعية على المدى الطويل؟ وعلى سبيل المثال، هل هنالك علاقة بين الثقافة الحالية وبين ماضي الإستعمار الروماني وممالك البربر أو العصر العثماني؟ كيف تشرح هذه العلاقة نظرة الناس لمجتمعهم وأنماط تصرفهم؟ كيف يساعد ماضي الجزائر على شرح المفاهيم التي يكونها رجال الدولة؟ كما يجب أن يأخذ التحليل بعين

الإعتبار ثقل الماضي الإستعماري، إذ لا يعني أن لا نوليه الاهتمام الذي يستحقه لأن المؤرخين قد ركزوا بشكل أساسي عليه واعتقدوا بأنهم يفهمونه جيداً.

يجب، أيضاً، أخذ موقع الجزائر الجغرافي بعين الإعتبار، أي الجزائر المحاطة بالجيران القريبين أو البعيدين منهم، وهم على الأخص إسبانيا وفرنسا، والجانب الشمالي من إيطاليا والجانب الشرقي من الشرق الأوسط، دون إهمال الصحراء طبعاً. أن علاقاتها معهم في الماضي تؤثر تأثيراً دائماً على الصيرورة التاريخية للجزائر، وتشكل أحد جوانب هويتها.

١ - الماضي: العلاقات مع الخارج والمستقبل التاريخي

تشكل الجزائر جزءاً من عالم البحر المتوسط الذي تجددت المعارف حوله في ١٩٤٩ بفضل نشر المؤلف الكبير لفرناند بروديل عن **البحر المتوسط في عصر فيليب الثاني**.[*] كان البحر المتوسط عبر العديد من العصور بحيرة إسلامية، تقع في أقصى الطرف الغربي للطرق المسيطرة على العلاقات بين الشرق الاقصى من جهة، والغرب من جهة أخرى، ويشكل المحطة الشمالية الكبرى لمسالك القوافل الصحراوية. يشهد على ذلك الإزدهار التجاري والحرفي الذي عاشته مدينة مثل تلمسان الجزائرية. وكان للعرب المسلمين دور اساسي في عملية نقل الثروة والأفكار.

بيد أننا نعرف بأن حملة إعادة غزو مسيحية أوروبية للبحر المتوسط بدأت على نطاق واسع مع أول حملة صليبية في نهاية القرن الحادي عشر. وعلى مدى قرن لم يعد البحر المتوسط، عملياً، بحيرة إسلامية بفضل رؤوس الأموال والسفن الإيطالية.

تأخذ صورة الصليبين في التصور الإسلامي العربي معنى سلبياً جداً. هذه الصورة ما زالت تترك أثرها على كتابة التاريخ المعاصر. وفي هذا الميدان غالباً ما يستعمل أحمد توفيق المدني مصطلح (الإستعمار الصليبي) لوصف الإستعمار الفرنسي. وقد نعتبر بعض التصرفات غير مفهومة اذا لم يكن لدينا وعي بالصدمة العميقة والحية التي تركتها الحروب الصليبية في الشرق الإوسط وفي المغرب العربي. فالبلاغ الذي أعلن مسؤوليته عن اغتيال أربعة من الرهبان البيض في الجزائر كان يشير إلى مبدأ الإلتزام بالقضاء على المسيحيين والصليبين.

إن التعارض القائم في الوجدان الشعبي بين مؤسستين عدوتين وهما "ديار الحرب" أي المسيحية و "ديار الإسلام" يعبر بشكل كبير عن هذه الصدمة. ابعدت فترة الإنقطاع التي فرضها الصليبيون، عملياً، العرب المسلمين عن السيطرة على الجهة الغربية لكبرى الطرق الجنوبية الشرقية والشمالية الغربية البحرية. وبحث الإسطول البرتغالي عن الذهب في

خليج غانا منذ مطلع القرن الخامس عشر متفادياً بذلك الطرق الصحراوية، مما أدى إلى إفقار المحطة الأخيرة الشمالية وجعلها منطقة صحراوية؛ وهكذا افقرت تلمسان وجفت.

يعتبر هذا التوسع قريب العهد من فترة القضاء على الحضارة الإسلامية العربية في الأندلس. لذا كانت الصدمة قوية ودائمة معبراً عنها بالحنين للعصر الذهبي المفقود. اما الرغبة في إعادة الغزو فقد بقيت دفينة دون التمكن من الإعلان عنها جهراً، ولكن دون انكارها.

وبشكل أوسع قامت الحركة التي يطلق عليها اسم "الإكتشافات الإوروبية الكبرى" بمساعدة الأوروبين على السيطرة على التجارة العالمية عن طريق السيطرة على الطرق البحرية، مما أدى إلى تجفيف العالم العربي وإفقاره. وقد ارتبط هذا التطور بتأثيرات ثقافية وفكرية حيث تخلى كبار مفكري عصر الإسلام التقليدي عن منزلتهم لأناس كان بإستطاعتهم صياغة ما يقع أمامهم بجمال، ولكنهم لم يكونوا قادرين على الابداع.

وهكذا انتقلت مراكز القرار في جميع ميادين النشاطات الإنسانية نحو الشمال وأوروبا والغرب. ويمكننا القول بأنه عشية الثورة الصناعية في الجانب الشمالي الغربي لأوروبا حل المحيط الأطلسي، بشكل كبير، محل البحر الابيض المتوسط كبحيرة داخلية للنشاطات العالمية.

لم يقتصر هذا التطور على الجزائر فقط وإنما اثر، جزئياً، على جنوب أوروبا وجميع أطراف المغرب والشرق الأوسط. لكن ظهور الأرض الجزائرية الحالية على انها الأكثر إنطواءً نحو الداخل أدى للشعور بأن حركة الانطواء هذه هي الأخطر من نوعها. ففي زمن الحكم العثماني اصبحت مدينة الجزائر ممراً للطرق البحرية، فكان أن تمركزت فيها سلطة القرصنة البحرية في القرن السادس عشر الميلادي.

بيد أن القرصنة في كل الأماكن هي عبارة عن رد على التهميش فيما يخص العلاقة مع قنوات التبادل الرئيسية. ويمكن تفسير تشكل وكر القراصنة في الجزائر على أنه نتيجة لتسلط الامبريالية الظالمة لجمهورية البندقية. فالقرصنة الجزائرية هي، إذن، رد فعل على الإقصاء عن كبرى الطرق البحرية التي سيطرت عليها أوروبا. وقد نافس القراصنة الجزائريون، في هذا الميدان، قراصنة إيطاليا الجنوبية.

باختصار تأثرت ذاكرة الجزائرين البعيدة بطابع المنافسة مع جيرانها الشمالين والصدمة الناتجة عن عملية التهميش. ولا يزال شعور الجزائرين بأنهم المكروهون في التاريخ حياً في الضمائر، وعلى الأخص في منطقة اللاوعي منها. وقد رافق هذا الشعور إحساس بالظلم مقارنة مع جيرانهم في الشرق وفي الغرب. وحتى لو أن مثل هذا التطور حدث في

جميع أطراف شمال إفريقيا، فإن مراكز نشر الانماط الفكرية والثقافية القوية بقيت خارج الجزائر.

ومهما كانت الدرجة التي وصلت إليها المراكز الفكرية مثل تلمسان ومازونا، فإنها لم تضاهِ الاهمية التي حظيت بها كبرى المراكز الثقافية العربية الاسلامية، مثل جامعة القيروان في فاس وجامعة الزيتونة في تونس، وجامعة الأزهر في القاهرة.

بالنتيجة عزز الجزائريون صلاتهم مع الشرق الاوسط الإسلامي العربي للتعويض عما حدث. وساعد قيام الدولة العثمانية بتوجيه هذه الصلات نحو الشرق من "حيث يأتي النور". واتجه المولعون بالثقافة التقليدية للنهل منها في ظاهرة لم يسبق لها مثيل. ويعد هذا التوجه احدى الوسائل التي استخدمها المتعلمون للتملص من السيطرة الاستعمارية.

لم يترك هذا التلهف نحو الشرق أثره فقط على كيفية كتابة التاريخ الوطني العادي، وإنما، أيضاً، على عملية تحديد الثوابت العلمية للإصلاح الإسلامي الجزائري، المنحدر من حركة التجديد الإسلامية التي بدأت على الاخص في مصر في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، والتي أطلق عليها اسم الحركة السلفية. وحديثاً يمكن ملاحظة أن البرامج التلفزيونية باللغة العربية خصصت مكاناً رئيسياً للقصص التي ولدت على ضفاف النيل. لقد اختارت الجزائر توجيه أنظارها الى الشرق الذي يعتبر في مركز أعلى حسب سلم الثقافة العربية النقية، بالرغم من وجود عقدة النقص نحوه.

وبالرغم من أن عدداً من المعلمين المصريين، الذين احضروا إلى الجزائر من مصر دون حذر في السنوات الاولى للاستقلال، كانو أصحاب منهج سيئ في التعليم، الا أنه تم إستدعاؤهم بهدف المساعدة في اطلاق عملية التعريب. ولكن هذه العملية لم تمر دون صعوبات، لان الجزائريين لا ينظرون فقط نحو الشرق، وإنما ينظرون أيضاً نحو الشمال حيث أن الأوربيين المسيحيين شكلوا في الجزائر، كما في جميع أطراف العالم العربي، نماذج مناقضة للنماذج الإسلامية.

والتوجه نحو الشمال لم تبدأه الدولة العثمانية إلا في بداية القرن الثامن عشر حين قامت بالبحث عن مصادر القوة في تقليد التقنيات الأوروبية في المجالات الإدارية والحربية والمدرسية. وكان ان بعث باشا مصر محمد علي في سنة ١٨٢٦م مجموعة من العلماء المصريين وعهد إليهم اكتساب المعارف من علوم "الكافرين" في باريس. نتج عن هذه الإقامة الكتاب الرائع لرفاعة الطهطاوي، الذي نشر باللغة الفرنسية تحت إسم **ذهب باريس**. قامت السلطات الإسلامية بمحاولات أخرى للإنفتاح. وقد ظهرت مثل هذه المحاولات في المغرب وتونس، وعلى الأخص في القرن التاسع عشر، قبل فترة من معاهدة

باردو حيث تم إنشاء مدرسة دعيت صديقي. ولم يجهل الجزائريون أيضا العالم الخارجي بالطبع. فقد قام شخص إسمه حمدان خوجا برحلات إلى أوروبا، كما وأبدى الأمير عبد القادر رغبته ببناء دولة متأثرة بالمصري محمد علي، عبر استخدام التقنيات الحديثة، وتوظيف خبراء فرنسيين وإيطاليين.

لكن يمكن القول بأن الغزو الإستعماري المبكر للجزائر حرمها، بشكل مفاجيء، من عملية التواصل مع الأوروبيين الشماليين حيث أنه، لم يعد هنالك إبان السيطرة الأجنبية حرية في البحث عن النماذج الأوروبية، كما كان الحال بالنسبة لنخبة الأتراك والمصريين والتونيسيين. وكانت هذه النماذج تقتصر على ما يقدمه المستعمر منذ ذلك الوقت ويفرضه. صحيح بأن هذه النماذج كانت تفرض فرضاً، ولكنها كانت في نفس الوقت مرغوبة، وإن على مضض. هنا سنلاحظ الفرق مع الشرق الاوسط، أو حتى مع تونس، حين تسنح لنا الفرصة للتكلم عن هذا الموضوع، فيما بعد.

نظر الجزائريون، نسبياً، في بداية الهيمنة الأجنبية نحو الشمال والشرق في آنٍ واحد، معتبرين اياهما مصدرين محتملين من مصادر الفكر. غير أن الذاكرة كانت تصورهما متنافرين ولا يمكن لهما التلاقي. ان الالتفات تارة نحو الشرق وطوراً نحو الشمال قد يسبب نوعا من الإضطراب او الغموض في الانتماء، كما يسبب في خلق تساؤل دائم: من نحن إذن؟ والنظرة التي يكونها الانسان عن نفسه والمرتبطة بماضيه ذات اهمية كبيرة لتحديد هويته.

٢ - الماضي وتصور الذات

ينظر الجزائريون إلى ماضيهم على أنه إسلامي عربي بربري في آنٍ واحد، ويعتبر الإنتماء إلى واحد من هذين القطبين اشكالياً في أغلب الأحيان. ان التعليم المذهبي الوطني في الجزائر فرض الهوية الإسلامية العربية لأنها ترتبط برباط شديد القداسة، ولأنها تبدو الأفضل للفرد بسبب عظمتها في إقامة التوازن مع القوى الهجومية الإستعمارية. وحتى البربري، أي "القبائلي" فإنه عندما يريد التعريف عن نفسه، على سبيل المثال، إبان الحقبة الإستعمارية يقول بأنه عربي. فإن قال غير ذلك، أو تمسك ببربريته، اعتبر ذلك إعترافا بالخيانة داخل الحزب الوطني الراديكالي وحزب الشعب الجزائري وحزب العمال الليبرالي الديمقراطي. يساعدنا هذا في تفسير الأزمة البربرية لسنة ١٩٤٩ بالإضافة إلى القمع الذي تعرض له البربر في ولاية تيزي أوزو عام ١٩٨٠.

يعتبر الإنتماء إلى البربرية، من قبل الجمهور منذ أمد بعيد، أقل مصداقية وقوة من الإنتماء إلى العربية، فالبربرية من هذ المنطلق ذات قيمة إجتماعية قليلة. وفي الواقع لا

نستطيع تحديد من هم البربر بدقة ما دام هنالك الكثير من الإختلاف والغموض الذي يعبر بقوة عن الإنتماء المزدوج. فهنالك على سبيل المثال قضية غرغور، وهي منطقة منفتحة تقع على أطراف الهضاب العليا الشرقية ويعيش فيها مجتمع قبيلي، أي ينتمي إلى البربرية، لكنها أُحادية اللغة، تقريباً، فقد اختفت منها اللغة البربرية. غير أننا نجد في نفس المنطقة تعقيدات وفروقات كبيرة.

وفي أماكن اخرى توجد مجتمعات بربرية تنتشر فيها النماذج الإسلامية العربية المحدثة بواسطة الإصلاح، الذي أدخله علماء المسلمين، وحددوا فيه انماط التصرفات الثقافية والسياسية ، وذلك حال الأوراس. فيما حدث عكس هذا في منطقة أبيل، التي تعتبر علمانية حسب المعنى المتعارف عليه حالياً. فقد حافظت على معتقدات قديمة جداً مثل ممارسة السحر والشعوذة، التي يدينها تيار الإصلاح المهيمن في جبال الأوراس.

بوجه عام، يعلمنا التاريخ بأن الجزائر جزء من المغرب العربي الذي كان بربرياً، قديماً، ولكن تم تعريبه وفقاً لأنماط وأشكال مختلفة. حتى ولو استمر بعض الرجعيين في الإعلان بأن الجزائر عربية – عرقياً وهذا الكلام لايعني شيئاً – فقد تم الإتفاق على أن العروبة هي عروبة الثقافة. وهذا الأمر لا يمنع بعض الاشخاص الذين يطلق عليهم اسم "الرجال الاحرار" من التأكيد بقوة على انتمائهم إلى البربرية من اجل التميز عن الانماط الشرقية التي يعتبرونها قمعية.

ما عدا هذه الفروقات العادية ما بين "العرب" و"البربر"، والتي استغلتها، بالطبع، القوى الإستعمارية لتفتيت المقاومة المناهضة للإستعمار، فإن الماضي المشترك هو ماضي مجتمع ريفي مؤلف من مجتمعات إنسانية يضعها علم وصف الشعوب الإستعماري تحت إسم القبائل. وفيما مضى كان التضامن هو القاعدة والإجماع هو المعيار، وهذا المعيار هو المخزون العميق لمجتمع ذي هيمنة ذكرية لا ينقصها شيء.

كانت النساء يهيمن، كليا، على التنظيم الداخلي والخاص، والرجال يهيمنون، بشكل مطلق، على الميدان العام، كما كانت النساء محرومات من المنبر العام في أثينا ولم يكن لهن الحق بتناول قطعة لحم البقر المقدسة بعد التضحية.

وكانت المجموعات البشرية تعرف نفسها قديما بمفاهيم إيجابية وهي اسطورة الانتماء الى أجداد مشتركين. كما كان لها هوية سلبية تُعرّفها وفقاً لاختلافاتها وتعارضها مع المجتمعات الإخرى، مثل ما كان يحدث في سيشل وكريت، حيث أن الايديولوجية تحتم أن يكون لنا حلفاء أو أعداء وحيث يتم القضاء على الأعداء المتمثلين بالأفراد الذين يبتعدون عن قاعدة الإجماع.

لا تقتصر هذه الصفة على الجزائر. إذ نجد مثل هذا التضامن وهذا النمط من التجمعات الإنسانية منتشراً حول حوض البحر المتوسط، حيث اطلق عليه علماء الجنس البشري الإيطاليون "الأخوة"، وأطلق عليه علماء الأنكلو ساكسون "المجموعات الداخلية"، وأطلق عليه الألبان "الفيس" أو "قبيلة" وجمعها "قبائل" بالعربية.

والمتداول بين المراقبين من المستعمرين الفرنسين بأن القبيلة هي حقيقة عربية، في حين يطلق على البلاد التي يعيش فيها البربر لقب "كبيلي" بالفرنسية و "بلاد القبائل" بالعربية، فهل يفسر هذا شيئا؟

وماضي الجزائر هو أيضاً ماضي الوحدة ما بين المجتمعات وتقديس الاولياء ومختلف الطوائف الإسلامية الصوفية. وكان التضامن والإجماع المجتمعي من اهم المعايير المقدسة فيها. ويعتبر الإنحراف عن هذه المعايير إهانة للمقدس، كما كان الاخلال بالنظام العام "للمدينة" عند الاغريق قديما يعد تعديا على "المقدس".

وكانت هذه البواعث ذاتها تدفع إلى الجهاد الذي يؤدي إلى التضامن داخل المجتمع الإسلامي "الأمـة" وهي المحرك المشترك المقدس ضد عدو "الأمة"، سواء كان المقصود بهذه الأمة المجتمع القبلي او الأبوي، والعدو هنا هو الجار الذكر الذي يهدد حرمة النساء .... أو كان المقصود بها الأمة المؤمنة التي تدافع عن "ديار الإسلام" ضد "ديار الحرب"، أي بلاد "الكفار".

بيد أن الأمة الجزائرية المعاصرة نشأت من معطيات الماضي، وهي تتميز بالشعور العاطفي والعقلاني بأنها أمـة انتصرت بالرغم من إنقساماتها الداخلية، ومن نمط تنظيمها الإجتماعي البالي، كما حدث تماماً في فرنسا وألمانيا أو إيطاليا. ان عملية البناء الوطني تؤدي عامة إلى الإنفصال عن الماضي. هذا ما حدث، مثلا، في "بناء الوحدة الألمانية" وما حدث، سابقاً، في إيطاليا حيث تمت عملية البناء في مواجهة "إمبراطورية النمسا". في الجزائر حدث اندفاع ارادي شعبي ذو بعد إيجابي (الانتاج الثقافي لعلماء المسلمين والأغاني الوطنية والحركة الكشفية الإسلامية). ولكن لم يتمثل هذا الاندفاع في الوجدان الشعبي على أنه انفصال عن الماضي، بل على العكس فقد بني الشعور الوطني الجزائري على معاداة الأجنبي، وعلى الأخص الفرنسي "المتحدر من الصليبين". وكان هذا الاندفاع ناتجاً عن نمط الحياة المجتمعي، القائم على التضامن والاجماع المقدس، والذي ينحدر بدوره من التوسع الافقي والعقلي للشعور المجتمعي في الجزائر القديمة الريفية. كما وينطلق، ايضاً، من الجماعة الإسلامية التي حددت أُفقها في مجابهة الواقع الإستعماري.

إن ما يعتبره الاوروبيون غامضا في رؤيتهم للجزائر هو ليس كذلك بالنسبة للجزائريين.

فرجل الأحراش يصبح مقاتلاً في المعركة المقدسة، أي "مجاهداً"، والصحيفة الأولى "نجمة شمال إفريقيا"، إبان فترة ما بين الحربين، تصبح صحيفة "الأمـة". ويشار إلى القومية الجزائرية في الإنتاج التاريخي الجزائري بكلمة "وطنية". ولكن الوطن هو مكان المنشأ أي مكان الولادة، وترجمة القومية باستعمال كلمة "وطنية" قد يكون أدق حرفياً. ولكننا نجد ان مفهوم "الوطن" الملموس ارتبط بمفهوم "الأمة" المجردة التي ليس لها حيز محدد. إن هذا المصطلح هو، في جميع الأحوال، مصطلح مستورد من إنتاج الشرق الاوسط وقد تأقلم ليناسب الجزائر، فكان أن اصبح الشعور الوطني الجزائري في نهاية المطاف خليطاً من عدة مفاهيم: فهو، أي هذا الشعور، يقتبس حدوده من الشرق، ويستمد جذوره من الواقع المحلي الضارب في القدم، ويمزج هذه المفاهيم مع النموذج الأوروبي لمفهوم الدولة/الأمة الذي يفرض نفسه بقوة.

ومن المحبذ الآن التساؤل بخصوص العلاقة التي بناها الماضي بين الجزائريين والدولة.

٣ - الماضي وتمثيل الدولة

ان كيفية وعي الجزائريين للدولة مختلف عن ومشابه، في آنٍ واحد، لكيفية وعي الأوروبيين و المجتمعات الأخرى في العالم الإسلامي-العربي للدولة. ونجد تشابهات كبيرة بين الاسلوب الذي استخدمته الدولة الفرنسية في نشر سلطتها داخل فرنسا، إبان النظام القديم، وبين أسلوب الجزائر في تنظيم جهاز الضرائب، مثلاً، حين كان الناس يكرهون عملية جمع الضرائب إلى الدولة على أنها آلة قمع ضريبي.

كان يطلق على الدولة الجزائرية ما قبل الإستعمار، أي إبان العهد التركي، "باي ليك" (ينحدر هذا الإسم من اللقب العثماني "باي" وهو الحاكم المكلف من الدولة العثمانية ويسيطر كلياً على أقاليم الجزائر ويستمد سلطته من الباي المهيمن على مدينة الجزائر). وكان مصطلح "باي ليك" يثير دائماً التحدي إن لم يكن الكراهية. وهكذا نشأ في المغرب العربي ولأمد طويل تحد إزاء سلطة تتعدى على سلطة التجمعات البشرية الجزائرية وتريد إخضاعها. وكان يطلق على القبائل الأكثر تعرضاً للضغط، إبان السيطرة العثمانية، إسم "قبائل الرعاية" وهذه التسمية تعني "قبائل تحت المراقبة"، اي كما يراقب الراعي قطيعه.

لم يكن عند الجزائريين، قطعياً، عاطفة مقدسة كالعاطفة التي كان يعبر عنها المغاربة إزاء العاهل المغربي. ولم يكن للجزائريين سلطة قريبة منهم مثل المغاربة، حيث كان السلطان متحدرا من الشجرة الشريفة، أي من السلالة النبوية الشريفة المباركة إلهياً. فلم يكن الداي أو الباي إلا شخصاً معيناً من طرف العثمانيين. كما لم يكن في ذاكرة الجزائرين، بعكس ما كان عند المصريين، صورة سلطة دولة مركزية قوية جداً منذ خمسة آلاف سنة.

كما لم يكن عندهم نهر النيل ولا هارون الرشيد، ولا الخليفة الفاطمي الحكيم، أو صلاح الدين، أو شخصيات جزائرية بنفس المستوى.

وبالمقابل كان حاضرا في ذاكرة الجزائريين عزة النفس العتيدة لرجال مستقلين في مواجهة سلطة الدولة. كانت مجتمعات الجزائر تفترض بأنه ليس عليها شرح ما تفعله لأي إنسان مفروض عليها بالقوة، بينما كان المصريون، وما يزالون، يدركون بأن عليهم شرح ما يفعلونه للسلطة التي تحكم، فهم يمتلكون جهازاً بيروقراطياً محنكاً، في حين أن البيروقراطية الجزائرية لا تتمتع بشرعية دولاتية مشابهة.

وهكذا شكل الإنتماء الى الجماعة في الجزائر، دائماً، عقبة أمام سلطة الدولة التي لم تحظَ أبداً بمكانة كبيرة، اذ انها كانت في الواقع إستبدادية ومنعزلة تماماً، في نفس الوقت، كما هو الحال في جنوب إيطاليا، حيث كانت الدولة، ولم تزل، إستبدادية ويطلق عليها لقب "الدولة السارقة". لم يشعر الجزائريون، أبداً، بانهم يستفيدون من الثروة العامة في دولة غير قادرة على توزيع الثروة بشكل عادل. بل كان الشعور السائد لديهم بأن الدولة تبتز المواطنين عن طريق الضرائب. ولم يتغير الوضع إلا في نهاية الحقبة العثمانية حيث إستطاعت شخصيات في قسطنطينة، مثل صلاح باي، ثم أحمد باي، بالإضافة إلى الأمير عبد القادر الجزائري الذي سيطر على الوسط الغربي للجزائر، أن تطوّر صورة عن دولة مهتمة بتحقيق الإنجازات وملتزمة بتقديم الخدمات للمجتمع، أي دولة تعمل لخير الشعب.

ولا يتصور الناس في الجزائر، حتى ايامنا هذه (هل يختلف الوضع في باقي أطراف محيط البحر المتوسط؟) بأنهم يستطيعون اللجوء إلى الخدمات التي تقدمها إدارات الدولة، ان لم يكن لهم فيها واسطة مثل صديق أو قريب، فهو الوحيد القادر على إنجاز طلبهم. فالدولة تهزأ من المواطن، وبالمقابل استغرق المواطن الكثير من الوقت لإثبات نفسه، لأنه لم يكن يؤمن بالدولة، ولأن العلاقة مع ما يعتبره مقدساً، أي مجتمعه، تجعله يتخوف من التصرفات المغرقة في الفردية. وقد ظن المواطن بحماس، لفترة من الزمن ، وكان ذلك في فجر الإستقلال ومع غبطة التحرير وبفضل إعادة توزيع جزئي لمدخول النفط، بأن الدولة تستطيع أن تقوم بشيء آخر غير السرقة. وكانت خيبة الأمل أكبر حين لاحظ بأن الدولة تقوم باستمرار بتقويض المجتمع، وتستمر بالعيش كطفيلي ثم تدعي بأنها تعيش بأقل من مستواه. فكان ان قامت الحركة الإسلامية باستقطاب الرصيد الشعبي، الذي دعم الحركة الوطنية سابقا، مستجمعة كل الحقد والإستياء الناتج عن القمع الإستعماري الذي إستوطن لمدة مئة وثلاثين عاماً.

٤ – ثقل الماضي الاستعماري

لقد عانى الجزائريون من السيطرة الإستعمارية أكثر من أي شعب إسلامي عربي آخر. فلم تحدث في أي مكان آخر مصادرة خمسي الأراضي الأكثر خصوبة، كما لم يكن الغزو الإستعماري في أي مكان آخر بالبشاعة التي كان في الجزائر. ولم تكن السيطرة الإستعمارية حاضرة ومدمرة في أي مكان أخر، كما كانت في الجزائر. ولم تؤد حرب التحرير، في أي مكان آخر، إلى هذا العدد من القتلى، وهذا الكم من الألم، وهذا الكم من الصدمات. قدر دانيل ريفيه في كتابه المهم بشأن **ليوتي والحماية الفرنسية في المغرب**[٦] عدد الذين ماتوا ضحية الغزو الفرنسي للمغرب بمئة ألف نسمة. بالمقابل لو أخذنا مجتمعاً بنفس عدد السكان في الجزائر، ثم قمنا بتعداد ضحايا الغزو نفسه الذي حدث في القرن التاسع عشر، وضحايا الاضطرابات التي لم يسبق لها مثيل لقلب نظام الانتاج الزراعي الجزائري، لوجدنا بأن عدد الضحايا الجزائريين كان عشرة اضعاف من حيث الاهمية. وسيكون العدد اكبر بكثير لو أخذنا بعين الاعتبار ضحايا القمع لسنة ١٩٤٥، وضحايا الحرب الجزائرية الفرنسية من سنة ١٩٥٤ إلى ١٩٦٢، حتى لو لم نعثر سوى على الارقام التي تداولتها التعبئة السياسية لدولة جبهة التحرير الوطنية. ويمكن القول، دون مبالغة، بأن الجزائريين شعروا بانهم غارقون في المصائب التي نمّت، بدورها، ثقافة المصيبة حدّ أنه قيل بأن الجزائريين تكونوا في العذاب.

غير أن هذه الامور حدثت في سياق علاقة ثنائية مع المستعمر. فالسلطة الفرنسية هي التي سيطرت بقسوة على البلاد والمجتمع، وهي التي أقامت التمييز العنصري كمعيار عادي للقوة. لكن هذه السلطة كانت موضع جذب واعجاب باعتبارها ناقلة للحداثة. وعلى الرغم من معارضة البعض، فان هذه السلطة كانت حاملة للحداثة. فحتى عام ١٩٥٤، على الأقل، كان بامكان الجزائريين الايمان "بفرنسا الطيبة". غير أن فرنسا الطيبة اختفت في ميدان الاستعمار بسبب المستعمرين غير المسؤولين الذين لم يطبقوا مبادئ الثورة الفرنسية. لكن الحقيقة أبسط من ذلك بكثير، فإذا لم تكن باريس راغبة حقاً بمخالفة رأي المستعمرين أسياد الجزائر، فلأنه كان بينها وبينهم اتفاق بنيوي عميق. هذا الإتفاق صادرٌ أيضاً عن المجتمع السياسي الفرنسي بمجمله، دون إستثناء، وليس فقط عن هذا او ذاك من القطاعات المؤيدة للاستعمار. ووجود بعض المناهضين للاستعمار لا يغير من هذه الحقيقة شيئاً. وحتى مناهضة الاستعمار لم تكن صريحة ولا أولوية لدى المناهضين، اذ ظلوا لفترة طويلة يعلنون مناهضتهم من منطلق مناهضة سياسة التسلح ومبدأ الرأسمالية بشكل أساسي.

وكان ان قدمت فرنسا المستعمرة نموذجاً يتضمن مبادئ ١٧٨٩ التي قام ببثها المعلمون الجمهوريون المعروفون عادةً بالصدق وغير القادرين على إخفاء سبب تواجدهم في

الجزائر وهو تطبيق قانون الأقوى، وهيمنة شعب على شعب وثقافة على ثقافة. لم يمنع هذا الامر الشريحة الصغيرة من الجزائريين، الذين تتلمذوا على الطريقة الفرنسية، من أن يعجبوا بالمبادئ العالمية المعروضة عليهم والانضمام إليها. وكما قال فرحات عباس، في وقت من الأوقات إبان فترة ما بين الحربين، بأنه يشعر بأنه فرنسي وجزائري مسلم في نفس الوقت، غير أن المعيار الاستعماري كان يرفض بأن يجعله فرنسياً.

كانت المشكلة تكمن، اذن، في أن ما يثير الاعجاب هو، في نفس الوقت، صادر عن مهيمن أجنبي مكروه. أصبحت العلاقة مع "الآخر"، اي مع المهيمن، علاقة ثنائية في كل المجتمع الجزائري، إلا انها كانت أكثر عمقاً وأكثر بروزاً في النخبة المثقفة المتفرنسة التي لم يكن باستطاعتها التحديد بوضوح من هو "الآخر" ومن هو "الأنا". أما بالنسبة لعامة الشعب فإن الفجوة الكبيرة التي خلقها المستعمر الفرنسي كانت تكمن في بعثه لآمال لم يكن بوسعه تحقيقها، بل كان يحطم قيما معروفة بعالميتها مثل الحرية والمساواة والأخوة، ويقوم بتسخيرها، في الوقت عينه، كأداة إغراء لفرض السلطة.

يعبر عن ذلك بوضوح المؤرخ المغربي عبدالله العروي "ان اسوأ ما يقوم به أي مستعمر ليس هو عرقلة التطور التاريخي فحسب، وإنما إرغام المستعمَر على العودة بالتاريخ الى الإتجاه المعاكس"(٧) أي التراجع والانغلاق والتسلح والتحفظ، لأن المحافظة على القيم القديمة هي الركيزة الوحيدة التي يعتمد عليها المستعمَر ليحمي نفسه من الاستعمار والتلويث الثقافي الذي يسببه الأجنبي.

ونتيجة لذلك فقد اصبح المجتمع الجزائري، ربما، الأكثر تطوراً والأكثر تشنجاً، في آنٍ واحد. وبشكل لم يسبق له مثيل، وكما عبر عن ذلك عمر كارليه، فأنه "من بغداد حتى الرباط تمتلك الجزائر وحدها المصانع الأكثر تطوراً وتطبق القانون العائلي الأكثر رجعية في نفس الوقت".(٨) كانت تقابل تقنوقراطية الدولة العليا التي تطورت إبان عهد الرئيس بومدين من الناحية الثقافية، أصولية الدولة. وهذه الاصولية هي نفسها التي كانت تبني مدينة المستقبل عن طريق التصنيع السريع، وهي نفسها التي أعطت المثل بأنه قد تنبثق آمال تحرير العالم الثالث التي كانت تنشرها مجلة "الأصالة"، على مدى عشر سنوات، جاعلة "مولود قاسم"، وهو وزير قبيلي (بربري) أصولي، شخصية رئيسية في ميدان ثقافة "العودة الى الأصول" وهو الذي وضع – عبر العديد من القضايا– الخطوط العريضة لجبهة الخلاص الإسلامي.

إقتبست الجزائر من الحقبة الإستعمارية النمط التعليمي، أي نمط المدرسة الفرنسية ونمط المدرسة العربية المعاد تنظيمها، كما أنها إقتبست، جزئياً، النموذج العسكري. صحيح أن الداي في جزائر ما قبل الإستعمار، كان هو رئيس الهيئة العسكرية، ولكن تم إدخال تغيير

رئيسي بالنسبة للفترة العثمانية حيث جعل الجيش الجزائري، المنبثق عن جيش التحرير الوطني، نفسه حامياً للوحدة الوطنية. كذلك الأمر بالنسبة للضباط المنحدرين من المدرسة العسكرية الفرنسية ثم السوفيتية وبعدها الجزائرية الذين شعروا بأنهم منحوا مهمات زعماء مجتمعين للجيل جديد. فلم يعد العقيد محصوراً بفيلقه العسكري، وتحول المناضل، الذي كان مقاتلاً، إلى أب للشعب. هذا ما أشار إليه في مذكراته الأخضر بن طوبال حيث قال: "يمكن للقائد أن يمجد الشعب، وان يستمد الشرعية منه، وان لا يقبل بالاحتيال. يمكنه أن يكون مثالياً، كما هو الحال بالنسبة لمراد ديدوش ويوسف زيعوت. كما يمكنه المبالغة في السلطة داخل الهيئة العسكرية".[٩] ويمكنه كذلك الطموح للوصول إلى السلطة بالطرق السلمية من القواعد الخلفية لجيش التحرير الوطني في تونس ومصر والمغرب. وهكذا استولت هيئة الأركان العامة على السلطة سنة ١٩٦٢ أولا عن طريق وساطة بن بللاً ثم تفرّد الجيش، فيما بعد، بالسلطة بشكل مباشر ابتداءً من حزيران ١٩٦٥.

الخاتمة

عاشت السلطة العسكرية خلال ٢٧ سنة حالة من الانصهار مع الحزب الواحد و تحت غطائه. كانت الدولة إبان سنوات السبعينات هي الموزع العادل والموثوق به، فاصبحت بذلك مفخرة وطنية لها هيبتها الكبير في العالم الثالث.

تلا ذلك التبذير وأخطاء الاستثمار وفشل الصناعة وفشل تكنوقراطيي الدولة، الذين واجهوا صعوبة في إيجاد المؤيدين لهم القادرين على الدفاع عن سياسة الدولة داخل المجتمع. في حين ان السلطة كانت ترتكز على شيع تضع نفسها فوق المجتمع وتمتص ثرواته. ثم جاءت الأزمة العالمية وتراكم الديون وانفجار ١٩٨٨، وما تبع ذلك معروف وموجود في ذاكرة كل فرد.

نجد في حاضر الجزائر رواسب تختلط فيها طبقات الوعي واللاوعي التي كونها تاريخها. فماضي الجزائر غني ويمكنها أن تنهل منه الكثير، وهي تشبه بذلك جميع المجتمعات الاخرى. يمكن اتهام ماضي الجزائر بانه المسؤول عن التضاد الحاصل ما بين الجنوح نحو تحطيم الذات وتفخيمها في نفس الوقت: وفي هذا الجانب تشبه الجزائر فرنسا التي كانت مقتنعة بأنها الدولة الاولى في العالم، مع العلم بأن ذلك غير صحيح، وكانت تغذي من هذا المنطلق مشاعر تتراوح ما بين الاحساس بالنقص والاحساس بالتفوق إزاء الاخرين، وعلى الأخص إزاء المانيا.

لقد دفعت فرنسا وكل أوروبا ثمناً باهظاً لماضيهما المضرج بالدم لكي ننعم اليوم بالسلام (الذي يعتبر في الواقع مهدداً بالانحطاط الاجتماعي الداخلي وبأزمة نظام القيم). تم دفع

هذا الثمن الباهظ خلال القرون الماضية حيث دامت الحروب الدينية وحروب الملوك والحروب الثورية والحروب الوطنية مدة قرنين من الزمن. وتشهد الجزائر اليوم عنفاً مركزاً نحو ذاتها. ويساعد الماضي على شرح الحاضر، ولكنه لايمتلك زمام الإمور. يحتاج التمزق الحالي الحاصل في الجزائر الى تفكيك الجدلية التي ادت الى ما حصل وهذا ما يحصل لكل أحداث التاريخ. والمؤرخ ليس نبياً، ولكنه يستطيع ببساطة التذكير بان التاريخ ليس دائماً ما يدعيه البشر.

الهوامش

1. Gautier, Emile-Felix. *Le Passe de l'Afrique du Nord. Les siecles obscure,* Nouvelle edition, Payot, Paris, 1964.

2. Nouschi, Andre. *Enquete sur le niveau de vie des populations rurales nord-constantinoises de la conquete a 1919.* Presses Universitaires de France, Paris, 1961.

3. Elsenhans, Hartmut. *Frankreichs Algerienkrieg 1954-1962. Entkolonisierungsversuch einer Kapitalistischen Metropople. Zum Zusammenbruch der Kolonialreiche,* Carl Hanser Verlag, Munchen, 1974.

٤. المدني، توفيق أحمد. حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر واسبانيا ١٤٩٢-١٧٩: وثائق ودراسات. الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر ١٩٦٧.

5. Braudel, Fernand. *La Mediterranee ete le monde mediterraneen a l'epoque de Philippe II,* Armand Colin, Paris, 1949.

6. Rivet, Daniel. *Lyautey et l'institution du protectorat francais au Maroc, 1912-1925,* 3 vol.., L'harmattan, Paris, 1988.

7. Laroui, Abdallah. *L'ideologie arabe contemporaine,* Maspero, Paris, 1967.

8. Carlier, Omar. *Entresnation et jihad. Histoire sociale des radicalismes algeriens,* presses de la Fondation Nationale des Sciences politiques, Paris, 1995.

9. Ben Tobbal, Lakhdar. *Memoires* (manuscript, unpublished).

السلطة الحقيقية والسلطة الرسمية

تناقض النظام السياسي الجزائري

برنالد رافينيل

السلطة الحقيقية والسلطة الرسمية

تناقض النظام السياسي الجزائري

إن النقاش حول الجزائر، أي حول طبيعة النظام الجزائري القائم منذ الاستقلال، لم يبدأ فعليا في فرنسا إلا في بداية التسعينات.

لقد قام اليسار السياسي الفرنسي، بالإجماع، ومنذ أكثر من ٣٠ عاما، بتأييد السلطة الجزائرية. كما واستفاد اليمين الفرنسي، خاصة الديغولي، من الرصيد السياسي للجنرال ديغول مجيّرا إياه لمصلحته بهدف تنمية علاقاته مع الجزائر المستقلة.

كان علينا انتظار حصول الضربة الصاعقة التي أحدثتها ثورة الشباب في العاصمة الجزائر، في عام ١٩٨٨، لكي نبدأ، أخيراً وتدريجياً، التساؤل بعمق حول النظام السياسي القائم في الجزائر، والذي بدا وكأنه يصل الى طريق مسدود.

إن بروز الظاهرة الإسلامية في الفترة نفسها أربك، بشدة، الرأي العام الفرنسي الذي كان يحمل تصورا علمانيا عن الحياة السياسية في الجزائر. وقد ساهم توقف العملية الانتخابية في ما بين العامين ١٩٩١ و ١٩٩٢ في انقسام الرأي العام الفرنسي. فموجة العنف التي تلت ذلك، وصعوبة الوصول إلى المعلومات المباشرة حول الموقف في الجزائر، أوجدا ليس فقط حالة من الانفعال الشديد في الاوساط الفرنسية وحسب، وإنما حالة من الغموض ايضاً، وذلك فيما يتعلق بالمسؤولية عما يحدث والاسباب العميقة لذلك.

لقد صدر في فرنسا، خلال التسعينيات، العديد من الكتابات حول الجزائر. وعند

مراجعة هذا النتاج الفكري الفرنسي و الجزائري، على السواء، يمكن استنتاج عناصر جدية لشرح الظواهر التي تحدث في الجزائر.

وبرأيي، فإن توجهاً عقلانياً لمعالجة المشكلة يفترض أن نسير بعكس التيار الأيديولوجي السائد حالياً في فرنسا فيما يتعلق بالجزائر، والذي يتلخص بالآتي:

– المشكلة المركزية هي الإسلاموية؛

– الإسلامية هي حركة متجانسة؛

– هنالك حرب أهلية في الجزائر.

١. ان المشكلة الرئيسة في الجزائر ليست الإسلاموية، وإنما هي طبيعة الدولة التي نشأت نتيجة النضال من أجل التحرير الوطني. فالجيش هو الذي يسيطر على الدولة، وعليه فالقوة في الجزائر هي أساس الروابط الاجتماعية. كما أن الهدف الرئيس للدولة الحديثة هو المجتمع المدني، وليس المؤسسة العسكرية، لأن الهدف الرئيس للدولة الحديثة هو إقامة الحق وليس القوة. فالمشكلة السياسية الرئيسة في الجزائر، إذن، هي إزالة الطابع العسكري عن الدولة.

٢. يتصف الطيف الإسلامي في الجزائر بمواقف متعددة ومتناقضة، خاصة فيما يتعلق بالقضية الحاسمة وهي الديمقراطية. فهنالك تفاوت واختلاف كبير في مواقف الإسلاميين مثل حماس والنهضة وجبهة الخلاص الاسلامي. كذلك نجد هذا التفاوت داخل جبهة الخلاص الإسلامي نفسها بين التيار الجزائري الوطني المتشدد والسلفيين. فنقطة الخلاف تتناول مسألة عدم احترام التناوب الديمقراطي ومسألة القدرة على التسامح مع المنافسين السياسيين.

٣. لا يمكن التحدث عن حرب أهلية في الجزائر، ولا بد من التخلي عن فكرة وجود معسكرين متجابهين يمثلان قطاعات اجتماعية متعددة في حالة تصادم جبهوي كما حدث، مثلاً، في اسبانيا في ما بين عام ١٩٣٦ و ١٩٣٩. وفي الواقع هنالك نوعان من العنف في الجزائر؛ عنف تقوم به مؤسسات الدولة القمعية، وعنف تقوم به المجموعات الإسلامية المسلحة، وهذان النوعان من العنف يمارسان ضد سكان مدنيين، ليسوا طرفاً في الحرب، ولكنهم يتلقون ضرباتها الرئيسة.

كيف يمكن تحديد طبيعة الدولة الجزائرية ؟

إن تاريخ الجزائر مع الاستعمار وصراعها من أجل الاستقلال هما اللذان يحددان

الصفات التي ميزت صيرورة الدولة الجزائرية. فالمسألة، إذن، في أن نرى كيف تم تخطيط وممارسة العلاقة ما بين السياسي والعسكري.

إن ظروف ولادة النظام الجزائري تشرح طبيعته. فمنذ سنة ١٩٥٩ قررت المؤسسات السياسية (الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية) والمؤسسات السياسية العسكرية (الثلاثي المكون من كريم و بن طوبال و بوبوسف) إقامة قيادة عامة للجيش، مهمتها إعادة تنظيم جيش الحدود والعمل على عودة الفرق العسكرية، التي تؤلف الجيش، الى الجزائر. وتحت إلحاح بوبوسف (والذي يمثل التيار الراديكالي لحركة التحرير ويعتبر من قدماء "المنظمة الخاصة") تأسست القيادة العامة للجيش بتكليف من العقيد بومدين. وسرعان ما قامت هذه القيادة بالاستفادة من تناقضات الحكومة المؤقتة لجمهورية الجزائر. ومستغلة الإحباطات التي تعرض لها المقاتلون، خاصة الريفيين منهم، قامت بتبني خطاب شعبي. وباسم التيار الراديكالي للحركة الوطنية السياسية، تمكنت من الاستيلاء على السلطة عشية الاستقلال سنة ١٩٦٢. وهكذا أصبح جيش الحدود هو الجيش الوطني الشعبي، ونصب هذا الأخير بن بيلا، وهو الزعيم التاريخي ومؤسس "المنظمة الخاصة"، رئيسا للجزائر المستقلة. وكما كتب محمد حربي فإنه "تم توحيد الجسم السياسي حول الجيش الذي قدم من الخارج" (في كتاب: **الجزائر ومصيرها**، صفحة ١٦٩).

إن ما حدث قطعا هو بمثابة انقلاب قام به العسكريون. غير أننا إذا تعمقنا بالتحليل فسيتضح لنا أنّه كان منطقياً أن تعود السلطة إلى التيار الراديكالي المنحدر من التيار النشط للحزب الشعبي الجزائري والحركة من أجل الانتصار للحريات، اللذين أسسا "المنظمة الخاصة" وجيش التحرير الوطني.

إذن، فقد كانت النتيجة الأولى لهذه الطريقة في الاستيلاء على السلطة هي التأثير، بشكل دائم، على كيفية بناء هيكل الحكومة. وهكذا سوف تتشكل الحكومة، من الآن فصاعداً، من مستويات ثلاثة ألا وهي: السياسي، والأيديولوجي، والتقني- الاقتصادي.

فالمستوى السياسي تمثله الوزارات التي تعبر عن السيادة، والتي سيحتكر مناصبها أعضاء من القيادة العامة للجيش. ومن هذه الوزارات: الدفاع، والخارجية، والداخلية، والمالية. والمستوى الثاني يتمثل في ثلاث وزارات يتولى رئاستها ممثلو المتدينين، اي ممثلون عن الإسلام والعلماء، ومن هذه الوزارات: التعليم الوطني، والعدالة، والشؤون الدينية. ويتمثل المستوى الثالث في الوزارات التقنية-الاقتصادية التي ستعهد إلى التقنوقراطيين. ومن جهة اخرى، سوف تكون رئاسة الجمهورية انبثاقا عن وزارة الدفاع، وعليها تقع مهمة تحقيق التنسيق والتلاحم السياسي الأيديولوجي للهيكل العام.

أما النتيجة الثانية لهذا الانقلاب العسكري، فقد أدت الى حدث كبير الأهمية ألا وهو

تفكيك أجهزة جبهة التحرير الوطنية. وهذه الظاهرة الأخيرة تشير إلى الصعوبة الكبيرة التي واجهها المجتمع السياسي الجزائري في تنظيم نفسه ووضع قواعد مشتركة مقبولة من الجميع لبناء هيكل مؤسساتي له. وهذا الأمر يشير، بدوره، إلى وجود خصائص مناطقية عشائرية قوية داخل المجتمع الجزائري، وتتمثل، بشكل كبير، في التقسيم الإداري للمنظمة العسكرية لجيش التحرير الوطني إلى ستّ ولايات. لقد شكلت هذه التجزئة داخل المجتمع عقبة كبيرة أمام عملية بناء سلطة الدولة الموحّدة، التي كان من المفترض أن تكون المكان الشرعي للمصالحة والتلاقي ما بين مختلف قطاعات المجتمع.

وكما يوضح لنا الهواري أدي في كتابه **الجزائر والديمقراطية** فإن جبهة التحرير الوطنية، التي وجدت كحزب أثناء حرب التحرير، لم تعد كذلك في الجزائر المستقلة. "إن نظام السلطة الذي تم تأسيسه لا يتناسب مع فكرة وجود الحزب، إذ إن الحزب هو إطار من المفترض أن يجمع المواطنين الذين يحملون نفس الإحساسات السياسية، ونفس التصور للمهمات الواجب إنجازها لكي يتحقق مشروع ما" (صفحة ١١٧)، وهذا يعني أن عملية بناء الدولة، وخاصة الجهاز الاداري قد تمت على أساس التوظيف المبني على المحسوبية، وهو ما لا يضمن وجود الكفاءة.

فمنذ سنة ١٩٦٢ أسست الجزائر إدارة للدولة، لا دولة سياسية تدعمها الإدارة. وهكذا نفهم بشكل أفضل لماذا انفصل هذا الطاقم السياسي الإداري كلياً عن السكان.

الصفات الخاصة للوطنية الراديكالية الجزائرية.

أولا، على المستوى الفكري لم يكن هذا التيار الراديكالي يمتلك مشروع مجتمع، ولا تصورا فكريا خاصا، وإنما كان له هدف واضح وفوري، الا وهو تحقيق استقلال البلاد، أي: إقصاء السلطة الاستعمارية الفرنسية بالقوة. وعندما تم تحقيق هذا الهدف بدأت عملية الاستيلاء على السلطة. ولم يكن الاستيلاء على السلطة مطروحا كهدف رئيس فقط، وإنما أيضاً كوسيلة لبناء الدولة. وقد اعتبر القياديون الراديكاليون أنفسهم، في ذلك الوقت، أصحاب الحق الشرعيين في ممارسة السلطة.

وبناءً على هذه الفرضية تطرح مسألة العلاقة بين الحاكم والمحكوم نفسها، وقد لا يكون هنالك ضرورة لطرحها. لماذا؟ نظرياً، أكد هؤلاء القادة رغبتهم في تسليم السلطة للشعب، ولكنهم سرعان ما عرفوا أنفسهم بأنهم الشعب ذاته. وعليه لم يعد من الضروري أن يعبر المواطنون عن رأيهم باختيار ممثلين عنهم بشكل ديمقراطي. وهكذا وجد الفرد الجزائري نفسه في نظام سياسي ليس فيه إمكانية للاختيار خارج التبعية لشبكات المحسوبية والطاعة للقائد، فما حدث هو، بشكل قاطع، مصادرة للحيز العام.

ولقياس مدى التأثير العام في هذه التفاعلات السياسية، يجب مقارنة النظام الجزائري مع أنظمة عربية أخرى وخاصة مع مصر الناصرية.

ورغم ذلك، كان بمقدور هذه الصفة التسلطية للقوة العسكرية أن تسمح بولادة مجتمع مدني معاصر يقطع الصلات مع الأوهام الجماهيرية، ويحرر الأفراد من اسطورة الأجداد، ويضع حدودا واضحة بين المقدس والمدنس، أي بمعنى آخر مجتمع قادر على فرض الحداثة. ولكن لم يحدث أي شيء من هذا القبيل.

تسلطية النظام الجزائري، التي لم تكن تحمل مشروعاً مجتمعياً، هذه، لم تؤد إلا الى حجز طاقات المجتمع المدني الكامنة كمصدر للسلطة.

ويجب التساؤل حول الأسباب التاريخية العميقة لهذه الصيرورة: فقدم وقساوة النظام الاستعماري في الجزائر وصلت حد ان العنف وحده كان بمقدوره تحطيم هذا النظام. وفي البدء وجد أنصار العنف، أنصار "مبدأ العمل أولا"، أنفسهم في مواجهة ميزان قوى ليس لصالحهم، فالتيارات السياسية الوطنية كانت تدعمهم بفتور آنذاك غير أنه ونظراً للفشل السياسي لهذه التيارات، فسرعان ما بدأ أنصار العنف بالظهور، تدريجياً، على أنهم الوحيدون القادرون على إحداث التغيير.

وبالفعل فقد نجحوا، فيما بعد، في فرض إنشاء تنظيم سري، سنة ١٩٤٧، أطلق عليه اسم "المنظمة الخاصة" بهدف الإعداد للانتفاضة. ثم أدت هذه البنية، سنة ١٩٥٤، إلى تأسيس جبهة التحرير الوطنية وجيش التحرير الوطني.

وسيظل جيش التحرير الوطني متأثراً طويلا بفلسفة "المنظمة الخاصة"، أي روح التضحية والرغبة في القيام بالعمل السري وازدراء الخطابات السياسية والعمل السياسي.

إن الديناميكة التي اتصفت بها "المنظمة الخاصة" فرضت الجيش كتجسيد لمفهوم الأمة وكمصدر للسلطة "ولهذا السبب فإن قائد الجيش هو القائد السياسي الرسمي" (الهواري ادي، ص. ٥٨). ولهذا رأينا كيف قام العقيد هواري بومدين بقلب الحكومة المؤقتة لجمهورية الجزائر بصفته قائدا عاما لجيش التحرير الوطني. وأثناء حرب التحرير، وابتداء من عام ١٩٥٦، فرض الجيش هيمنته على السياسيين رغم أن الاطار السياسي كان قد فرض نفسه قبل ذلك بقليل، أي خلال انعقاد قمة السومام الشهيرة، ولكن أبان رمضان، قائد هذا الاطار، قتل بعد ذلك بسنتين.

وأبان رمضان هو أحد مؤسسي جبهة التحرير الوطني، الذي استطاع بقدراته كمنظم للكفاح، ومن خلال طاقاته السياسية، أن يوحد مختلف تيارات حركة التحرير، كما استطاع

فرض نفسه كقيادي بارز في جبهة التحرير الوطنية. وكان لرمضان دور حاسم في انعقاد الموتمر الأول لجبهة التحرير الوطنية في الجزائر، رغم احتلال مئات الالوف من الجنود الفرنسيين لها. فقد رغب أبان رمضان في إقامة قيادة مركزية لجبهة التحرير الجزائرية بهدف تقوية مصداقيتها:

- أمام الرأي الدولي.
- أمام القوة الاستعمارية الفرنسية التي كانت دائماً مستعدة للاستفادة من الانقسامات الإقليمية للحركة الجزائرية.
- أمام الضعف السياسي للنشاطات التي كانت توجه الصراع المسلح محليا.

ساهم أبان رمضان في تبني المؤتمر لبرنامج يمأسس جبهة التحرير الوطنية، ويهدف الى توحيد بنية جيش التحرير الوطني، مما يخدم العلاقة التي تحكم جبهة التحرير الوطنية وجيش التحرير الو طني. وهكذا اتضحت في هذا المؤتمر هيمنة الإطار السياسي على العسكري، غير أنه لم يتم تطبيق هذا البرنامج، وفي النهاية قتل أبان رمضان على يد التيار النشط.

إلى ماذا يعزى هذا الفشل؟

إن فشل أبان رمضان يعزى الى عدم وجود تمثيل كافٍ له، وإلى أنه لم يتم دمج جيش التحرير الوطني، بل استمر في العمل وفقاً للمبدأ المناطقي، فقد أدى هذا لاحقا الى صعوبة تأسيس دولة موحَدة، إذ إن الغلبة كانت، في النهاية، للحقائق الاجتماعية الإقليمية التجزيئية للتوجه الشعبوي.

نستنتج من ذلك أن هذه البنية المزدوجة للسلطة، أي السلطة الحقيقية التي يسيطر عليها الجيش، والسلطة الظاهرة التي تسيطر عليها الحكومة، هي محصلة لتاريخ جبهة التحرير الوطنية ولظروف الكفاح المسلح.

حركة سياسية وكفاح مسلح

ومن الجدير بالذكر أن فكرة الكفاح المسلح ظهرت في وقت متأخر من تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية. فقد أراد مسالي الحاج، وهو من أكبر مؤسسي الحركة الجزائرية، قطع العلاقات مع القوة المستعمرة على المستوى السياسي، وذلك بتنظيم مظاهرات جماهيرية، وليس عن طريق الكفاح المسلح "نحن نموت من أجل الاستقلال، ولانقتل من أجل الحصول عليه". لكن الحرب العالمية الثانية هي التي دفعت قسما من الوطنيين

الجزائريين والتونسيين والليبيين الى التفكير بمسألة الكفاح المسلح، فوجود القوات الألمانية، وبعدها بوقت قصير القوات الأمريكية، أعطى فكرة تخزين السلاح لاستخدامه من اجل الدفاع عن النفس. وفي سنة ١٩٤٢ برزت عند الحركة الكشفية الجزائرية فكرة إنشاء فرقة مسلحة، ستُلحق فيما بعد بالحزب الشعبي الجزائري. ولكن، بصورة عامة، اعتقدت الحركة الجزائرية، لفترة طويلة، بأنها لا تملك الوسائل ولا الثقافة للقيام بالكفاح المسلح، بخلاف ما حدث عند الشيوعيين الهندوصينيين.

وأخيراً، فإن النقاش حول الكفاح المسلح وإنشاء "المنظمة الخاصة" السرية وجد أمامه حركة وطنية غير مستعدة عسكرياً أو فكرياً، لذلك بدأت انتفاضة ١٩٥٤ دون تخطيط ووسط جو من التفكك، حيث قامت فيما بعد الشبكات اللامركزية (الريفية) بتشكيل قطاعات اتخذت بعد ذلك اسم "ولايات"، بنيت على أساس الانتماءات الإقليمية والولاء للأشخاص.

لم تخطط الحركة الجزائرية إذن لنوعية العلاقة بين الأطر السياسية والعسكرية. وقد فرضت هذه الأخيرة هيمنتها كمحصلة لأمر واقع مخولة نفسها حق الإمساك بالشرعية السياسية. وكما يقول محمد حربي: "لقد تحول الشعار السائد وهو "العمل أولا" الى "الجيش أولا" (حربي، ص٩٣)، ومن هنا بدأت عملية تكوين الدولة وتزويدها بالأسلحة".

وفي ظل هذه الظروف فشلت دولة ما قبل الاستقلال في خلق الأمة الجزائرية التي طمحت إليها حركة التحرير الوطنية. إن الامة في الواقع نتاج تاريخي لسياسة طوعية تهدف إلى الاندماج وهو ما لم يحدث قط. وبالإضافة إلى ذلك لم تسمح الأيديولوجيا التجزيئية التي حملتها الحركة الوطنية ببروز المواطنة السياسية، لأن فكرها كان يتعارض مع التعددية السياسية الحقيقية.

"ونتساءل بعد التحليل ما إذا كان المجتمع الجزائري يمتلك الوسائل الأيديولوجية للتخطيط لمجتمع مدني مستقل عن النظام الطبيعي الإلهي، وما إذا كان مستعدا للعمل وفقاً لنمط الحقوق الطبيعية التي لايمكن انكارها على الفرد، رجلا كان ام امرأة، وليس وفقا لنمط الواجبات وتقديس الأجداد؟" هذا هو السؤال الحاسم الذي يطرحه الهواري ادي (نفس المصدر، ص ١٣٠) والذي يدفعنا للتساؤل حول توافق الإسلام مع الحداثة السياسية.

ضرورة عقد ميثاق مدني

وأخيرا، فان طبيعة النظام الجزائري الحالي لا تسمح بالحل السلمي للمشاكل السياسية.

فعندما يبدأ الإستياء الإجتماعي بالتطور فإنه لايستطيع الا أن يأخذ شكل المعارضة العنيفة، وبعدها ببرهة قصيرة تنطبع هذه المعارضة بصورة مشابهة للنظام القائم "بسياساته" و"بجيشه". فعلى هذا النمط أسست جبهة الخلاص الإسلامي نفسها، أي على غرار الحزب الشعبي الجزائري والحركة من أجل نصرة الحريات الديمقراطية، بكامل أجنحتها الشرعية والنشطة.

ونحن نعرف ماذا حدث بعد ذلك، حيث أنه تم رفض مبدأ التناوب وهو المبدأ الرئيسي للديمقراطية. وقام النظام العسكري بدفع الإسلاميين للتوجه نحو النشاط العسكري، هذا رغم أنه من الصحيح أن جزءاً من الشعب والجيش أوجس خيفة من قيام جبهة الخلاص الإسلامي في حال فوزها في الانتخابات بتطبيق مبدأ الإنتقام والثأر والقضاء جسدياً على المهزوم.

من هنا تبرز ضرورة التفاوض بين جميع الفاعلين والمؤيدين للتحول الديمقراطي، كما حدث عندما تعرضت بعض الديكتاتوريات للازمة مثل اسبانيا والتشيلي والأرجنتين . وهذا يعني أن يتم تنظيم الحقل السياسي عن طريق المفاوضات، وليس عن طريق القوة. بهذا الخصوص يبدو الإتفاق الذي وقعته أحزاب المعارضة السياسية ورابطة الجزائريين للدفاع عن حقوق الإنسان، في روما بتاريخ ١٣ كانون الأول ١٩٩٥، مبادرة مهمة جداً. فقد سمح بولادة ميثاق يضع حداً أدنى من الشروط (رفض العنف وإحترام التداول السياسي وإحترام الحقوق الأساسية للأفراد). كما سمح باقامة روابط بين جميع الموقعين، بمن فيهم جبهة الخلاص الإسلامي، تؤهل لبدء المفاوضات مع السلطة.

إن المسألة تكمن، اذن، في معرفة ما إذا كان سيبرز تيار، سواء من السلطة العسكرية أو من الاسلاميين، يرغب بالالتزام بمثل هذا الميثاق، الذي هو بمثابة عقد يسمح بايجاد

سلطة ليست وليدة القوة، تكون هي وحدها السلطة الحقيقية والشرعية التي تتناسب مع الحداثة السياسية. إن هيمنة الجيش على النظام السياسي أصبح من الآن فصاعداً بالياً ومتناقضاً مع تطور الجزائر المعاصرة.

المراجع

Addi, Lahouari. (1994). *L'Algerie et la democratie.* Paris: Editiones La Decouverte.

Harbi, Mohammad. (1992). *L'Algerie et son destin: Cruyants ou Citoyens.* Paris: Editiones Arcantere.

المساهمون

هشام احمد فرارجة: أستاذ علوم سياسية في جامعة بيرزيت.

موسى البديري: أستاذ علوم سياسية، رئيس برنامج الدراسات الإقليمية في جامعة القدس.

مصطفى البرغوثي: عضو مجلس أمناء مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رئيس اتحاد لجان الإغاثة الطبية.

عزمي بشارة: رئيس مجلس أمناء مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، عضو كنيست عن التجمع الوطني الديمقراطي.

أمين تهامي: دكتور في العلوم السياسية -جامعة مونتريال – كندا.

جورج جقمان: عضو مجلس أمناء مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، أستاذ فلسفة وعميد الدراسات العليا في جامعة بيرزيت.

مي الجيوسي: المديرة التنفيذية، مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.

هيذر ديجان: أستاذة علوم سياسية، رئيسة قسم الدراسات السياسية في جامعة ميدلسيكس – بريطانيا.

برنارد رافينيل : أستاذ تاريخ في جامعة السوربون الجديدة، متخصص في الشؤون الجزائرية – فرنسا.

شيريل روبنبيرج: أستاذة علوم سياسية في جامعة فلوريدا الدولية – الولايات المتحدة الأمريكية، أستاذة زائرة في جامعة بيرزيت

جويل روكامورا: دكتور في العلوم السياسية، المدير التنفيذي لمعهد الديمقراطية الشعبية – الفلبين.

فؤاد المغربي: عضو مجلس أمناء مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية أستاذ علوم سياسية في جامعة تنيسي – الولايات المتحدة الأمريكية.

دنبار مودي: أستاذ علوم سياسية في كلية هوبارت ووليم سميث – الولايات المتحدة الأمريكية.

جلبيرت ميتنيير: أستاذ تاريخ في جامعة نانسي الثانية، متخصص في تاريخ الجزائر – فرنسا.

يوخن هبلر: دكتور في العلوم سياسية، عضو مجلس إدارة معهد ترانسناشيونال – هولندا، وباحث في معهد السياسة الدولية – ألمانيا.

ادريان كاثرين وينج: أستاذة قانون في جامعة أيوا – الولايات المتحدة الأمريكية.

Contributors

Hisham Ahmad-Fararjeh: Professor of Political Science, Birzeit University.

Mustafa Barghouthi: Physician, Member of the Board of Trustees of **Muwatin**. Head of Union of Medical Relief Committees.

Azmi Bishara: Chair of the Board of Trustees of **Muwatin**, Member of Knesset for the Democratic National Assembly.

Musa Budeiri: Professor of Political Science, Chair of Regional Studies Program, Al-Quds University.

Heather Deegan: Professor of Political Science, Head of Political Studies, School of History and Politics, Middlesex University, England.

George Giacaman: Member of the Board of Trustees of **Muwatin**, Professor of Philosophy, Dean of Graduate Studies at Birzeit University.

Jochen Hippler: Political Scientist, Member of the Board of Trustees of The Transnational Institute, Amsterdam, and Researcher at the Institute for International Politics, Germany.

May Jayyusi: Executive Director of **Muwatin**.

Gilbert Meynier: Professor of History, University of Nancy II, France.

Dunbar Moodie: Professor of Political Science, Hobart and William Smith College, USA.

Fouad Moughrabi: Member of the Board of Trustees of **Muwatin**, Professor of Political Science, University of Tennessee, Chattanooga, USA.

Bernard Ravenel, Professor of History, The New Sorbonne, France.

Joel Rocamora: Political Scientist, Executive Director of the Institute of Popular Democracy, Philippines.

Cheryl Rubenberg: Professor of Political Science, Florida International University, USA, Visiting Professor at Birzeit University.

Amine Tehami: Political Scientist, University of Montreal, Canada.

Adrien Katherine Wing: Professor of Law, University of Iowa, USA.

à un pouvoir qui ne soit pas issu de la force, le seul pouvoir réel et légitime correspondant à la modernité politique.

La prédominance de l'armée sur le système politique est désormais archaïque et contradictoire avec l'évolution de l'Algérie contemporaine.

References

Addi, Lahouari. (1994). *L'Algerie et la democratie.* Paris: Editiones La Decouverte.

Harbi, Mohammad. (1992). *L'Algerie et son destin: Cruyants ou Citoyens.* Paris: Editiones Arcantere.

pour se penser comme une société civile autonome de l'ordre naturel et divin, prête à fonctionner sur le mode des droits naturels inaliénables de l'individu - homme ou femme - et non plus sur le mode des devoirs et du culte des ancêtres ?" Telle est la question décisive que pose L'Addi (idem. p. 130) et qui amène à s'interroger sur la compatibilité de l'islam avec la modernité politique.

La nécessité d'un pacte civique

Finalement la nature de ce régime ne permet pas la résolution pacifique des problèmes politiques. A partir du moment où le mécontentement social se développe, celui-ci ne peut que prendre la forme d'une opposition violente. Celle-ci prend bientôt l'image inversé du pouvoir en place, avec ses "politiques" et son armée". C'est ainsi que le Front islamique du salut (FIS) s'est structuré comme le PPA -MTLD avec ses composantes légaliste et activiste.

On connaît la suite des événements. Refusant de fait l'alternance - principe premier de la démocratie - le régime militaire a poussé les islamistes dans l'activisme militaire.

En fait, il est vrai qu'une partie de la population et de l'armée a eu peur en cas de victoire éléctorale du FIS d'une logique de revanche, avec droit des vainqueurs à exterminer physiquement les vaincus.

D'où la nécessité de négocier avec tous les acteurs de la transition démocratique, comme cela a pu se passer dans certaines dictatures militaires en crise, comme en Espagne, au Chili, en Argentine. Il s'agit de réguler le champ politique par des négociations et non par la force. A cet égard l'accord signé à Rome le 13 janvier 1995 par les partis politiques d'opposition et par la ligue algérienne de défense des droits de l'homme apparaît comme une initiative très importante. En effet, celle-ci rend possible l'avénement d'un pacte établissant un certain nombre de conditions minimales (rejet de la violence, respect de l'alternance politique, respect des droits fondamentaux des individus...) liant l'ensemble des signataires dont le FIS - dans une perspective de négociations avec le pouvoir.

Tout le problème est de savoir si du côté de la hiérarchie militaire comme du côté des islamistes la tendance dominante sera celle qui voudra bien s'engager sur un tel pacte civique, une sorte de contrat pour donner naissance

Mouvement politique et lutte armée

Il faut aussi noter que l'idée de lutte armée est apparue tardivement dans le mouvement national. Messali Hadji, le père du mouvement algérien, voulait rompre avec la puissance coloniale sur le plan politique par des manifestations de masse et non par la lutte armée... On meurt pour l'indépendance, on ne tue pas pour l'avoir....

C'est la deuxième guerre mondiale qui a poussé une partie des nationalistes algériens, tunisiens et libyens, à envisager une lutte armée. La présence de troupes allemandes et bientôt américaines donnait l'idée de la possibilité de stocker des armes et de se défendre avec elles. En 1942 parmi les scouts algériens émerge l'idée d'une petite colonne armée qui serait rattachée au PPA. Mais d'une manière générale, le mouvement algérien a longtemps pensé qu'il n'avait pas les moyens ni la culture de la lutte armée (à la différence des communistes indochinois).

Finalement le débat sur la lutte armée, la constitution de l'OS clandestine trouvent un mouvement national non préparé ni militairement ni idéologiquement. L'insurection de 1954 commence donc dans l'improvisation et dans la dispersion. Ce sont des réseaux décentralisés qui sont à l'origine de la formation des zones qui prendront le nom de "willayas" sturcturées autour d'identités régionales et de loyautés personnelles.

Donc le mouvement nationaliste algérien n'a pas pensé le rapport entre la politique et le militaire. Celui-ci a imposé sa primauté de fait et s'est autoproclamé investi de la légimité politique. Comme le dit Mohammed Harbi: "le mot d'ordre "l'action d'abord" deviendra "l'armée d'abord" (idem, p. 93). A partir de là s'amorce la privatisation de l'Etat en gestation ou (en formation) et sa militarisation".

C'est dans ces conditions que l'Etat post-indépendant a failli dans la création de la nation algérienne à laquelle a aspiré le mouvement de libération nationale. En effet, la nation est le produit historique d'une politique volontariste d'intégration qui n'a pas eu lieu. De plus, l'idéologie communautaire portée par le mouvement national n'a pas permis l'émergence de la citoyenneté politique, car elle s'oppose à un véritable pluralisme politique.

"En dernière analyse la société algérienne a-t-elle les moyens idéologiques

politique **s'était affirmée** au moment du célèbre congrès de la Soummam. A. Ramdane fût assassiné deux ans après.

Abane Ramdane un membre fondateur du FLN avait pu par ses qualités d'organisateur de la lutte et par ses capacités politiques pour unifier les différents courants du mouvement de libération, s'imposer dans la direction du F.L.N.

Il eut un rôle déterminant pour la tenue du 1er congrès du FLN en Algérie même occupée par plusieurs centaines de milliers de soldats français.

Abane Ramdane souhaite une direction centralisée du FLN pour renforcer la crédibilité du FLN.

* Face à l'opinion internationale

* Face à la puissance coloniale française toujours prête à utiliser les divisions régionales du mouvement algérien.

* Face à la faiblesse politique des activités qui dirigent localement la lutte armée.

Abane Ramdane fait adopter un programme qui institutionnalise le FLN et qui uniformise les structures de l'ALN dans les rapports FLN-ALN. Le congrès affirme la primauté du politique sur le militaire.

Ce programme ne sera pas appliqué et finalement Abane Ramdane sera assassiné par le courant activiste.

Pourquoi cet échec ?

Parce que Abane Ramdane n'était par assez représentatif.

L'ALN ne fut pas intégrée mais a continué à fonctionner selon le principe régional, d'où la difficulté ultérieure de constitution d'un Etat unifié. Les réalités sociologiques régionales spécifiques et la tendance populiste l'ont finalement emporté.

Donc en 1962 la double structure du pouvoir - le pouvoir réel détenu par la hiérarchie militaire, le pouvoir apparent détenu par le gouvernement et le président de la République - est héritée de l'histoire du FLN et des conditions de la lutte armée.

leur volonté de mettre le peuple au pouvoir, mais vite ils s'identifient au peuple. Dès lors il n'est plus nécessaire pour les citoyens d'avoir la parole pour choisir démocratiquement leurs représentants. L'individu algérien de l'après indépendance se retrouve dans un système politique où il n'a pas de possibilité de choix en-dehors de l'allégance aux réseaux clientélistes et de l'obéissance au leader. Il y a eu une confiscation de l'espace public.

Il faudrait comparer le régime algérien avec d'autres régime arabes en particulier avec l'Egypte nassérienne pour mesurer la portée générale de ces dynamiques politiques.

Cet autoritarisme du pouvoir militaire aurait pu permettre l'avénement d'une société civile moderne, rompant avec les imaginaires sociaux communautaires, libérant les individus de la mythologie des ancétres, traçant une frontière visible entre le sacré et le profane, bref imposant la modernité. Il n'en a rien été.

L'autoritarisme du régime algérien en ne portant pas un projet de société n'a fait que bloquer les potentialités de la société civile comme source de pouvoir.

Il faudrait s'interroger sur les raisons historiques profondes de ce processus. Pour l'Algérie, l'ancienneté et la dureté du système colonial ont été telles que seule la violence pouvait remettre en cause l'ordre colonial. Les partisans de la violence de "l'action d'abord" se trouvèrent face à un rapport de forces très défavorable et de ce fait peu soutenus par les courants politiques nationalistes. Mais devant l'échec politique de ces courants, ils apparaissent progressivement comme les seuls pouvant changer quelque chose.

Il réussissent à imposer en 1947 la constitution d'une structure clandestine, "l'Organisation spécial" (l'OS), pour préparer l'insurrection. Cette structure oboutira en 1954 à la création du FLN et de l'ALN.

De fait, l'ALN Armée de libération nationale, restera marquée par l'OS : esprit de sacrifice, goût de la clandestinité et du secret, mépris pour le discours et l'action politique.

La dynamique de l'OS va imposer l'armée comme incarnation de la nation et comme source du pouvoir. *"C'est pourquoi le chef de l'armée est le chef politique virtuel"* (L. Addi, p. 58). C'est en tant que chef d'état-major de l'ALN que le colonel Houari Boumédienne a renversé le GPRA. Déjà pendant la guerre de libération, dès 1956, la primauté du militaire sur le

considérable: la dislocation des appareils du FLN. Ce phénomène renvoie à l'extrême difficulté de la société politique algérienne à s'organiser, à se donner des règles acceptables communes pour s'institutionnaliser. Cela renvoie à son tour à l'existence dans la société de particularismes régionaux et claniques forts, en partie représentés par le découpage en six "willayas" de l'organisation militaire de l'Armée de libération nationale (ALN). Cette fragmentation de la société représente un obstacle difficile à la construction d'une autorité "étatique" unifiée qui apparaîtrait comme un lieu légitime de conciliation des différents secteurs de la société.

En fait comme la démontre Lahouari Addi (*L'Algérie et la démocratie*), en tant que parti politique le FLN, celui qui a existé pendant la guerre de libération, n'a jamais plus existé après, dans l'Algérie indépendante. En effet, *"le système de pouvoir mis en place était incompatible avec l'idée de parti qui est une structure supposée réunir des citoyens ayant les mêmes sensibilités politiques et la même perception des tâches à accomplir pour réaliser un projet donné"* (p. 117). Ce qui signifie que la construction de l'Etat et en particulier de l'appareil administratif, s'est réalisé à partir d'un recrutement fondé sur le clientélisme, ce qui n'est pas une garantie de compétence.

Donc, à partir de 1962, l'Algérie a mis en place une administration d'Etat et non un Etat politique soutenu par l'administration. On comprend ainsi mieux pourquoi ce personnel politico-administratif a été complètement coupé de la population.

Les caractéristiques spécifiques du nationalisme radical algérien

D'abord sur le plan idéologique, cette tendance radicale n'a pas de projet de société ni de vision idéologique, propre. Elle a un objectif concret et immédiat : l'indépendance du pays, c'est-à-dire l'exclusion par la force du pouvoir colonial français. Et une fois réalisé cet objectif, c'est la conquête du pouvoir politique posé comme finalité mais aussi comme moyen de construire l'Etat. En même temps, les dirigeants radicaux se considérent comme seuls légitimes à exercer ce pouvoir.

A partir de ce postulat se pose ou plus exactement ne se pose pas, le rapport entre gouvernants et gouvernés. Théoriquement ces dirigeants affirment

Les conditions de la naissance du régime algérien en expliquent la nature. En effet, à patir de 1959, les structures politiques (GPRA) et politico-militaires (le triumvirat composé de Krim, Bentobboal de Boussouf) décident de créer un état-major général (EMG) chargé de réorganiser l'armée aux frontières et le retour des contingents qui la composaient en Algérie. Poussé par Boussouf (représentatif de la tendance radicale du mouvement de libération, ancien de l'Organisation spéciale, OS), le colonel Boumedienne est chargé de cette mission. Très vite cette structure, profitant des contradictions du GPRA et exploitant par un discours populiste les frustrations des combattants et en particulier des ruraux, va, au nom de la tendance radicale du nationalisme politique, prendre le pouvoir au moment de l'indépendance en 1962. L'armée des forntières devient l'Armée nationale populaire (ANP) et installe Ben Bella, chef historique et fondateur de l'OS à la tête de l'Algérie indépendante. Comme l'écrit M. Harbi, "la réunification du corps politique se fait autour de l'armée extérieure" (in *L'Algérie et son destin*, p. 169).

Formellement il y a un coup d'Etat des militaires mais en dernière analyse il était logique que le pouvoir revienne à la tendance radicale issue de la tendance activiste du PPA-MTLD qui avait créé l'Organisation spéciale (OS) et l'Armée de libération nationale (ALN).

La première conséquence durable de ces modalités de la prise du pouvoir par les militaires porte sur la structuration du gouvernement.

Désormais ce gouvernement comporte trois niveaux: la politique, l'idéologique et la technico-économique. Les ministères dits de souveraineté représentent le niveau politique et sont accaparés par des membres de l'état-major: il s'agit des ministères de la défense, des affaires étrangères, de l'intérieur et des finances. Le deuxième niveau est composé de trois ministère qui reviennent aux représentants du religieux, c'est-à-dire de l'islam, les ulémas: l'éducation nationale, la justice, les affaires religieuses. Le troisième niveau concerne les ministères technico-économiques confiés à des technocrates.

D'autre part la présidence de la République est une émanation du ministère de la défense et doit assurer la cohérence et la cohésion politico-idéologique de l'ensemble.

La deuxième conséquence de ce "coup d'Etat" est un événement

d'explication des phénomènes à l'oeuvre en Algérie.

Pour ma part, je pense qu'une approche rationnelle du problème suppose d'aller à contre-courant de "l'idéologie" actuellement dominante en France et qui, concernant l'Algérie, peut se résumer ainsi.

1. Le problème central est l'islamisme,
2. L'islamisme est un mouvement homogène,
3. Il y a une guerre civile en Algérie.

1) La question politique centrale n'est pas l'islamisme : elle est celle de la nature de l'Etat issu de la lutte de libération nationale. En effet, en Algérie c'est l'armée qui contrôle l'Etat, c'est donc la force qui est au fondement du lien social. Or l'objectif premier de l'Etat moderne c'est la société civile et non l'armée parce que l'objectif premier de l'Etat est de produire du droit et non de la force. Le problème politique central est la démilitarisation de l'Etat.

2) La mouvance islamiste algérienne est caractérisée par des positions multiples et contradictoires. En particulier sur la question cruciale de la démocratie. Il y a beaucoup de nuances et de différences entre les islamistes "modérés" comme Hamas et Entifada et le FIS mais aussi l'intérieur du FIS entre "djezaristes" et "salafistes". L'incertitude porte sur le respect de l'alternance démocratique et sur la capacité de tolérance vis-à-vis des rivaux politiques.

3) On ne peut parler de guerre civile en Algérie. Il faut abandonner l'idée de l'existence de deux camps face à face, représentant des secteurs sociaux différents et s'opposant frontalement, un peu comme dans l'Espagne de 1936-1939. En fait il y a une double violence, celle des institutions de répression de l'Etat et celle des groupes islamistes armés qui s'exerce sur et contre une population civile non impliquée dans la guerre et qui reçoit les coups principaux.

Comment caractériser la nature de l'Etat algérien ?

C'est l'histoire de l'Algérie coloniale et en lutte pour son indépendance qui permet de déterminer les caractéristiques spécifiques de ce que sera l'Etat algérien. En particulier il s'agit de voir comment a été pensé et pratiqué le rapport du politique au militaire.

Pouvoir réel et pouvoir formel: La contradiction du système politique algérien

En France le débat sur l'Algérie, c'est-à-dire sur la nature du régime algérien en place depuis l'indépendance en 1962 n'a vraiment commencé qu'à partir des années 90.

La gauche politique française, quasi unanime, avait pendant plus de 30 ans, soutenu le pouvoir algérien. La droite française, en particulier gauliste, a utilisé à son profit, pour ses relations avec l'Algérie indépendante le capital politique représenté par le général de Gaulle.

Il a fallu attendre le coup de tonnerre de la révolte des jeunes à Alger en 1988 pour qu'enfin, et progressivement, on s'interroge en profondeur sur le système politique algérien qui paraissait arriver à une impasse.

En même temps l'émergence du phénomène islamiste, a profondément troublé l'opinion française marquée par une conception laïque de la vie politique. L'arrêt du processus électoral en 1991-1992 a aussi beaucoup divisé l'opinion. La vague de violence qui s'en est suivie, la difficulté d'accès à l'information directe sur la situation en Algérie, ont créé une grande émotion mais aussi une grande confusion, en particulier sur les responsabilités et les causes profondes. Dans les années 90 beaucoup a été écrit en France sur l'Algérie et de cette production intellectuelle inégale, d'origine française et algérienne, il est cependant possible de tirer des éléments sérieux

Pouvoir réel et pouvoir formel: La contradiction du système politique algérien

Bernard Ravenel

References:

1. Gautier, Emile-Felix. *Le Passe de l'Afrique du Nord. Les siecles obscure,* Nouvelle edition, Payot, Paris, 1964.

2. Nouschi, Andre. *Enquete sur le niveau de vie des populations rurales nord-constantinoises de la conquete a 1919.* Presses Universitaires de France, Paris, 1961.

3. Elsenhans, Hartmut. *Frankreichs Algerienkrieg 1954-1962. Entkolonisierungsversuch einer Kapitalistischen Metropople. Zum Zusammenbruch der Kolonialreiche,* Carl Hanser Verlag, Munchen, 1974.

٤. المدني، توفيق أحمد. حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر واسبانيا ١٤٩٢-١٧٩: وثائق ودراسات. الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر ١٩٦٧.

5. Braudel, Fernand. *La Mediterranee ete le monde mediterraneen a l'epoque de Philippe II,* Armand Colin, Paris, 1949.

6. Rivet, Daniel. *Lyautey et l'institution du protectorat francais au Maroc, 1912-1925,* 3 vol.., L'harmattan, Paris, 1988.

7. Laroui, Abdallah. *L'ideologie arabe contemporaine,* Maspero, Paris, 1967.

8. Carlier, Omar. *Entresnation et jihad. Histoire sociale des radicalismes algeriens,* presses de la Fondation Nationale des Sciences politiques, Paris, 1995.

9. Ben Tobbal, Lakhdar. *Memoires* (manuscript, unpublished).

du Maroc. Et de fait l'Etat-major général prend le pouvoir en 1962, d'abord par la courte médiation de Ben Bella; puis l'armée s'en empare plus directement à partir de juin 1965.

Conclusion

L'épilogue, c'est le pouvoir militaire, avec pendant 27 ans un paravent et un fusible: la couverture bureaucratique du parti unique. A l'Etat redistributeur crédible des années 70, à la fierté nationale et au prestige dans le Tiers-Monde, succédèrent l'évidence des gaspillages et des erreurs d'investissement, l'échec du tout industriel, l'échec d'une technocratie trouvant difficilement dans la société les répondants que sa politique attendait, la mise en évidence d'un pouvoir reposant sur des clans se situant au-dessus de la société et s'en nourrissant, succèdent la crise mondiale, l'accumulation de la dette et l'explosion de 1988 ... La suite est dans toutes les mémoires.

Dans l'Algérie actuelle, existe une sédimentation où se mêlent les couches d'inconscient et de conscient construites par l'histoire qui s'est faite. L'Algérie a un passé riche et elle en a une perception ambivalente. Elle ressemble en cela à toutes les sociétés humaines. Spécifiquement, ce poids du passé a peut-être accusé les contrastes entre la dévalorisation de soi-même et l'autovalorisation. De ce point de vue, l'Algérie ressemble à la France, persuadée d'être la première nation du monde, sachant bien que ce n'est pas vrai et nourrissant des sentiments à la fois mêlés d'infériorité et de supériorité patents à l'égard des autres -l'Allemagne notamment. La France, comme toute l'Europe, a payé le prix fort de son passé sanglant pour être aujourd'hui dans une paix (à vrai dire précaire et menacée par la dégradation sociale interne et la crise de son système de valeurs). Le prix sanglant, ce fut dans les siècles derniers deux siècles de guerres religieuses, de guerres monarchiques, de guerres révolutionnaires, de guerres nationales. L'Algérie connaît aujourd'hui une violence centrée contre elle-même. Le passé permet d'expliquer le présent mais il n'en est pas maître. Les déchirements actuels, comme tout, en histoire, nécessitent un dénouement dialectique. L'historien n'est pas prophète. Il peut simplement rappeler que, en histoire, rien ne se perd et que ce qui se crée n'est jamais ce qui est attendu par les hommes.

l'égalité, la fraternité- parce qu'elles étaient sans cesse truquées par le dominateur qui en faisait un instrument de séduction, donc de pouvoir. Comme le dit très bien l'historien marocain Abdallah Laroui, "le plus grand méfait de toute colonisation, ce n'est pas d'entraver l'évolution historique, c'est d'obliger le colonisé à la refaire en sens inverse",[7] c'est à dire à reculer, à s'arrimer au conservatisme parce que la conservation des valeurs ancestrales est le seul point d'appui sur lequel on peut s'accrocher pour se prémunir contre la domination et la pollution opérées par le dominateur étranger.

La société algérienne devint, de ce fait, peut-être à la fois la plus moderne et la plus crispée, sans équivalent, selon l'expression de O.Carlier, de ce point de vue, de Baghdad à Rabat: l'Algérie possède les usines les plus modernes; elle a aussi le code de la famille le plus réactionnaire.[8] La haute technocratie d'Etat développée à l'époque du président Boumedienne a toujours eu comme contrepoids culturel l'intégrisme d'Etat, ce même Etat qui construisait la cité de l'avenir par l'industrialisation accélérée, dont l'exemple pouvait autoriser de grands espoirs dans la libération du Tiers Monde et qui fit publier pendant dix ans la revue *Al Açala* (l'authenticité) en faisant de Mouloud Qassim -célèbre ministre kabyle fondamentaliste- un personnage-clé de la culture du retour aux sources, qui annonça sur bien des points nombre de thèmes du FIS.

De la période coloniale, l'Algérie a tiré le modèle scolaire -celui de l'école française et celui de l'école arabe réformée-; elle a aussi partiellement tiré le modèle militaire, déjà installé il est vrai dans l'Algérie précoloniale où le dey d'Alger était le chef d'une caste militaire. Mais avec un changement notable par rapport à l'époque ottomane: l'armée, prestigieuse fille de l'Armée de Libération Nationale, s'est donnée pour la garante de l'unité nationale. De même, les officiers formés par le canal des écoles militaires françaises, puis soviétiques, mais aussi algériennes, se sont sentis investis de la charge de chefs communautaires d'une nouvelle génération. Le colonel était père du régiment. Le militant devenu combattant est devenu père du peuple. C'est ce qu'indiquent par exemple les mémoires de Lakhdar Ben Tobbal:[9] "le chef glorifie le peuple; il se légitime en lui; il ne peut pas se permettre, sur le terrain du maquis, de tout faire; il peut être exemplaire, comme l'ont été dans le Constantinois Mourad Didouche et Youssef Zighout. Il peut aussi, dans son état-major, se livrer à des abus de pouvoir". Il aspire à prendre le pouvoir dans la paix des bases arrières de Tunisie, d'Egypte ou

Sans exagérer, on pourra dire que les Algériens se sont sentis enagrenés dans le malheur, que s'est développée une culture du malheur tenant pour acquis que les Algériens étaient constitués par la souffrance.

Or cela s'est produit dans un contexte de rapports ambivalents avec le dominateur: ce pouvoir français qui labourait cruellement le pays et la société, qui installait la discrimination raciste comme norme ordinaire du pouvoir, fut aussi, comme on l'a déjà suggéré, l'objet d'attirances et de fascinations. Que cela plût ou non, et même à son corps défendant, il était porteur d'une modernité. Au moins jusqu'au printemps 1945, les Algériens ont pu croire au mythe de la "bonne France", bonne France contredite en terrain colonial par des colons passéistes et irresponsables qui trahissaient les principes de 89. La vérité est naturellement moins simple: si Paris n'a jamais voulu vraiment contredire le colonat maître de l'Algérie, ce fut bien parce qu'existait avec lui une profonde entente structurelle, une entente qui était celle, dans son ensemble, de la société politique française, et pas seulement de tel ou tel de ses segments partisans. L'existence d'anticolonialistes n'enlève rien à cette évidence. Et même les anticolonialistes déclarés ne mettaient pas que l'anticolonialisme sous leurs protestations. Ils y mirent longtemps, d'abord, ou l'antimilitarisme ou l'anticapitalisme.

Pourtant, la France a offert en modèle les principes de 89, diffusés par des instituteurs républicains généralement sincères, mais incapables de démentir la raison pour laquelle ils étaient là: le droit du plus fort, la domination d'un peuple par un autre, d'une culture par une autre. Ce qui n'empêcha pas la petite cohorte des Algériens scolarisés à la française d'être fascinés par les principes universels qui leur étaient proposés, et d'y adhérer: ce fut par exemple ce qu'exprima un Farhat 'Abbâs qui, un temps, dans l'entre-deux-guerres, put se sentir à la fois un Français et à la fois un Algérien musulman à qui la norme coloniale refusait de devenir français.

Le problème était que, ce qui fascinait, était dans le même temps proposé par une domination étrangère haïssable. Les rapports avec l'autre, avec le dominateur, devinrent des rapports d'ambivalence dans toute la société, mais peut-être plus profondément et plus tragiquement dans l'élite acculturée à la française qui ne savait plus toujours distinguer qui était l'autre et qui était soi. Pour la masse, le grand hiatus généré par le colonisateur français a été de laisser entrevoir des espoirs en étant incapable de les satisfaire, et surtout de risquer de déconsidérer des valeurs tenues pour universelles -la liberté,

de Ahmed Bey, et, dans le centre-ouest de l'Algérie, de l'émir Abd El Kader, ont pu donner l'image d'un Etat soucieux de réalisations, capable d'honorer un contrat de services avec la société, bref, susceptible de faire le bien du peuple.

Aujourd'hui encore (est-ce très différent dans le reste de l'aire méditerranéenne?), on n'imagine guère recourir aux services de l'administration d'Etat si l'on n'y connaît pas, installé dans la place, un "piston", un ami ou un parent, seul capable de faire avancer votre dossier. L'Etat se moquait du citoyen. En Algérie, réciproquement, le citoyen eut longtemps du mal à émerger parce qu'il ne croyait pas à l'Etat et parce que le rapport au sacré -à la communauté- rendait suspecte la série individualisante du citoyen. Il y a cru d'enthousiasme un temps, au lendemain de l'indépendance, lorsque, dans l'euphorie de la libération, et grâce à la redistribution partielle de la rente pétrolière, il a pu croire que l'Etat, ce pouvait être autre chose que le vol. La déception a été d'autant plus amère lorsqu'on s'est aperçu que l'Etat était toujours un fragment de la société qui prétendait vivre au-dessus de la société et continuer à vivre sur elle en parasite. Le capital d'adhésion qui avait profité au nationalisme put ainsi être récupéré par l'islamisme qui capitalisa les rancoeurs et les mécontentements que l'oppression coloniale avait focalisés pendant 130 ans.

4- Le poids du passé colonial

Les Algériens ont plus qu'aucun autre peuple islamo-arabe souffert de la domination coloniale. Nulle part ailleurs il n'y eut dépossession des 2/5 des terres et confiscation à une telle échelle des meilleures terres. Nulle part la conquête coloniale ne fut aussi atroce. Nulle part la domination coloniale n'a été aussi présente et aussi bouleversante. Nulle part la guerre de libération n'occasionna autant de morts, causa autant de souffrances, installa autant de traumatismes. Dans un livre important sur Lyautey et le protectorat français au Maroc, Daniel Rivet a estimé à environ 100 000 morts les victimes de la conquête française du Maroc.(6) Pour une société équivalente en population, si l'on compte les victimes de la conquête proprement dite au XIXe siècle et les victimes du bouleversement sans pareil du système de production agricole algérien, le nombre des victimes algériennes fut peut-être dix fois plus important; beaucoup plus encore si l'on compte les victimes de la répression de 1945 et celles de la guerre algéro-française de 1954-62, même si l'on ne retient pas les chiffres de mobilisation.politique de l'Etat-FLN.

arabe. Entre la manière dont le pouvoir d'Etat se faisait connaître dans la France de l'Ancien Régime et l'Algérie, il y avait plus d'une ressemblance, dont celle de la machinerie fiscale, de ses exactions et de la haine que suscitait la perception des impôts. L'Etat était surtout vu comme une machine d'oppression fiscale. L'Etat algérien précolonial de l'époque turque était appelé le "beylik" (du nom du titre ottoman de "bey", le bey qui régnait en maître sur les grandes provinces de l'Algérie comme fondé de pouvoir du dey régnant à Alger). Le terme de "beylik" connotait toujours la défiance quand ce n'était pas la haine. Dans tout le Maghreb, il y a de longue date défiance vis à vis d'un pouvoir qui empiète sur le pouvoir des communautés et veut les asservir. Dans la sphère ottomane, les tribus les plus pressurées avaient le nom significatif de tribus "re'âya" (surveillées comme un troupeau par son berger; -al-râ'i = le berger).

Jamais les Algériens n'ont eu le type de charge affective/sacrée que les Marocains avaient à l'égard du souverain marocain. Jamais les Algériens n'ont eu tout proche, comme les Marocains, un sultan à la prestigieuse généalogie chérifienne (c'est à dire de noble filiation prophétique) détenteur de la baraka divine. Le dey ou les beys n'étaient que des parvenus ottomans. Les Algériens n'ont jamais eu non plus dans leur imaginaire, à la différence des Egyptiens, l'image d'un pouvoir d'Etat centralisé tout puissant existant depuis cinq millénaires. Ni le fleuve Nil intégrateur, ni le pharaon, ni le khâlife fatimide al- Hâkim ou Saladin n'ont leurs équivalents algériens. A l'inverse, les Egyptiens n'ont pas dans leur mémoire la fierté obstinée de l'indépendance des hommes vis à vis du pouvoir d'Etat. Les communautés d'Algérie ont toujours pensé qu'elles n'avaient de comptes à rendre à personne qui fût placé au-dessus d'elles. Les Egyptiens, eux, ont toujours su et savent toujours qu'il doivent rendre des comptes et à qui ils doivent les rendre. Leur bureaucratie est lourde mais séculairement rodée. La bureaucratie algérienne, elle, n'a pas la même légitimité étatique.

En Algérie, l'identité communautaire a toujours été un frein au pouvoir étatique, lequel n'a jamais eu de très grand prestige; il était, certes, despotique mais lointain: comme en Italie du sud, l'Etat, c'était, et c'est encore, à la fois l'Arlésienne et "lo stato ladro" (l'Etat voleur). Jamais les Algériens n'ont eu le sentiment de bénéficier des bienfaits d'un Etat capable de redistributions au bénéfice du bien commun de ce qu'il extorquait par la fiscalité, si ce n'est à la fin de l'Algérie ottomane: les figures, à Constantine, de Salah Bey, puis

"dar al-Islam" (demeure de l'Islam) contre le "dar al harb" (demeure de la guerre = pays des infidèles).

Or la nation algérienne moderne procède de ces données du passé. Elle se distingue de l'adhésion affective ou rationnelle à une nation-état ayant triomphé de ses divisions internes ou de son organisation sociale archaïque, comme en France ou en Allemagne ou en Italie. Bref, la construction nationale impliqua une rupture avec le passé. On peut parler de la "construction de l'unité allemande". Déjà, avec l'Italie, il y eut construction contre (contre l'empire d'Autriche). En Algérie, aussi, il y eut un volontarisme positif (l'oeuvre culturelle des 'ulamâ, les chants patriotiques, le scoutisme musulman) mais jamais, dans la conscience des hommes, ce volontarisme ne fut ressenti comme une rupture avec le passé. Au contraire. Le sentiment national algérien s'est construit contre l'étranger dominateur prioritaire -le Français-, vu comme le descendant des croisés, et il est issu du communautarisme, à la fois solidaire, unanimiste et sacré, qui procède d'un élargissement spatial et mental du sentiment communautaire de la vieille Algérie rurale. Il procède aussi du communautarisme musulman qu'il identifie et précise spatialement face à la réalité coloniale.

Ce qui, pour des Européens, est ambigu, ne l'est pas pour les Algériens. Le maquisard est le combattant du combat sacré (al mujâhid); le premier journal de l'Etoile Nord-Africains, entre les deux guerres, avait pour nom *El Ouma* (al-umma). Certes, le nationalisme algérien est désigné dans les productions historiques algériennes par "wataniyya"; mais "watan", c'est à l'origine le lieu natal. La traduction par "patriotisme" serait littéralement peut-être plus exacte. Si ce n'est que l'allégeance au "watan" concret a fini par s'identifier à la "umma" abstraite et non spatialisée. De toute façon, cette terminologie est une terminologie d'importation issue du Proche-Orient et qui s'est acclimatée en Algérie. En définitive, le sentiment national algérien est un mixte. Il emprunte à l'Orient, il s'enracine dans de vieilles réalités locales et il mélange ces apports avec le modèle européen de l'Etat-nation qui en impose par sa force. Il convient maintenant de s'interroger rapidement sur le rapport que le passé a construit entre les Algériens et l'Etat.

3- Le passé et la représentation de l'Etat

La manière dont les Algériens ont conçu l'Etat est à la fois différente et semblable de celle des Européens ou des autres sociétés de l'aire islamo-

composée de communautés humaines connues dans l'ethnographie coloniale sous le nom de "tribus". La solidarité y était de règle; l'unanimité des opinions et des comportements y était la norme. Cette norme était celle, fortement intériorisée, d'une gérontocratie masculine qui y régnait et ne souffrait pas de manquements. Les femmes régnaient sur l'organisation de l'intime et du privé inviolable mais les hommes régnaient en maîtres sur l'espace public, de même que les femmes étaient exclues de l'ecclesia à Athènes et qu'elles n'avaient pas le droit de bénéficier des beefsteacks sacrificiels issus des offrances à la divinité de la cité. Ces communautés avaient des définitions positives -la reconnaissance d'un commun ancêtre mythique-; elles avaient des identités négatives en ce qu'elles se définissaient par la différenciation et les oppositions avec d'autres communautés. Comme en Corse ou comme en Sicile ou en Crête, l'idéologie disait qu'on ne pouvait y trouver de traitres (la réalité était évidemment moins évidente); on ne pouvait avoir que des alliés ou des ennemis. Les traitres, ceux qui manquaient à la règle de l'unanimité, étaient à ostraciser ou à éliminer.

Ce trait n'est pas spécifique à l'Algérie. On retrouve ces solidarités et des groupements communautaires analogues tout autour du bassin méditerranéen, qu'elles soient désignées "fratellanze" par les anthropologues italiens, ou "endo-groups" par les Anglo-Saxons, qu'elles soient dénommées "fiss" par les Albanais ou "qabîla" (pluriel qabâïl) en arabe. On y retrouve aussi la prégnance du pouvoir public des mâles. Vulgairement les observateurs coloniaux français disaient que la tribu était une réalité surtout arabe alors que, en arabe, la Kabylie sédentaire est toujours dénommée "bilad al qabâ'ïl" (mot à mot pays des tribus). Comprenne qui pourra.

Le passé de l'Algérie, c'était aussi l'union intime entre les communautés, le culte des saints et les différentes confréries de l'islam mystique (tasawwuf). La solidarité et l'unanimisme communautaires faisaient donc partie des normes du sacré. Y déroger était ressenti comme une offense au sacré. Les manquements à l'ordre civique de la cité grecque antique étaient, de même, des manquements au sacré. Et c'était le même réflexe qui faisait recourir au jihâd, qui assurait la solidarité au sein de la communauté musulmane (umma), vue comme le commun dénominateur sacré contre l'ennemi, lequel était dans tous les cas l'ennemi de la communauté, qu'il s'agisse de la communauté tribale ou patriarcale (l'ennemi est le voisin, le mâle menaçant l'intégrité des femmes...) ou qu'il s'agisse de la communauté des croyants défendant le

imposé l'identité islamo-arabe parce qu'elle se rapportait à un sacré surinvesti et parce qu'elle paraissait la mieux à même, par son prestige, d'équilibrer la force offensive du colonisateur. Même un Berbère - un Kabyle par exemple-, pour se désigner, à l'époque coloniale, face au colonisateur, pouvait se ressentir et se proclamer arabe. Ne pas le faire, ou pire, insister sur la berbérité, était ressenti comme aveu de trahison au sein du parti nationaliste radical, le P.P.A.-P.T.L.D.: c'est ce qui explique la crise dite "berbériste" de 1949, ou encore la répression anti-berbère de 1980 à Tizi-Ouzou.

L'identification à la berbérité est de longtemps ressentie en public comme moins fiable et moins forte que l'allégeance à l'arabité. La berbérité fut donc, de ce point de vue, dévalorisée. A vrai dire, on ne sait pas toujours très bien qui sont précisément les Berbères tant les différenciations de toutes nuances sont grandes, et importantes les identifications mixtes: soit par exemple le cas du Guergour, à la limite des Hautes Plaines orientales: c'est une région de contact où la société est kabyle -donc appartenant à la berbérité- mais où le monolinguisme kabyle a pratiquement disparu. Et même au sein de cette région, les choses sont plus compliquées et plus nuancées. Il existe par ailleurs des sociétés berbères dans lesquelles les modèles islamo-arabes modernisés par l'Içlâh (la réforme musulmane des "ulamâ") ont déterminé les comportements culturels et politiques: c'est le cas de l'Aurès. A l'inverse, la Kabylie, réputée plus laïque par le sens commun actuel, a conservé avec moins de vergogne des pratiques de magie, de sorcellerie, de thaumatargie issues de croyances ancestrales et condamnées comme telles par le courant triomphant de l'içlâh dans les Aurès.

Globalement, l'histoire apprend que l'Algérie fait partie du Maghreb ancien berbère et qu'elle a été, selon une intensité et des modalités différentes, arabisée. Même si quelques réactionnaires continuent à proclamer que l'Algérie est arabe ethniquement -ce qui ne veut rien dire-, l'accord est aujourd'hui établi sur le point de l'arabité culturelle. Ce qui n'empêche pas que, pour se distinguer de modèles orientaux qui purent être ressentis comme oppressifs, des hommes aient voulu insister sur la berbérité, se parer de l'ancienne dénomination de "imazighène" (hommes libres), réintroduite dans des régions berbères où son utilisation ancienne n'est pas toujours attestée.

Au-delà de ces distinctions vulgaires entre "Arabes" et "Berbères", qui ont été naturellement exploitées par la puissance coloniale pour fragmenter la résistance anticoloniale, le passé commun est celui d'une société rurale,

l'ensemble du monde islamo-arabe, les Européens chrétiens ont plutôt constitué des anti-modèles. Ce n'est qu'à partir du XVIIIe siècle que l'Etat ottoman commence à chercher des recettes de puissance dans l'imitation des techniques -guerrières, administratives, scolaires- de l'Europe. Le pacha d'Egypte Mohammed Ali envoie en 1826 un groupe de savants ayant pour mission de s'instruire à Paris dans les sciences des infidèles. Le séjour en est connu par le merveilleux livre de Rif'a al-Tahtawi publié en français sous le titre *L'Or de Paris*. Il y a eu donc des tentatives émanant des pouvoirs musulmans pour rechercher l'ouverture. Mêmes processus au Maghreb, en Tunisie, notamment, au XIXe siècle, comme en témoigne la création, bien avant le traité du Bardo, de l'école moderne connue sous le nom de collège Sadiki. Certes les Algériens n'ignoraient pas l'extérieur: en témoignent les voyages en Europe d'un Hamdan Khodja; en témoigne la volonté de l'émir Abd El-Kader de constuire un Etat influencé par celui de l'Egyptien Mohammed Ali, utilisant des techniques modernes, employant des coopérants français et italiens. Mais on peut dire que la conquête coloniale, trop précoce, priva paradoxalement l'Algérie de contacts avec le Nord européen dans la mesure où, sous la domination étrangère, les modèles du Nord ne furent plus ensuite librement recherchés comme ce fut le cas dans les élites turques, égyptiennes ou tunisiennes. Ils furent toujours dès lors proposés par le colonisateur et ils furent subis. Subis mais en même temps désirés, désirés mais non sans malaise. Là est la différence avec le Proche-Orient ou même la Tunisie. On aura l'occasion d'en reparler ultérieurement.

Les Algériens se mirent plus ou moins, surtout avec l'entrée en scène de la domination coloniale, à regarder à la fois vers le Nord et vers l'Est en y voyant deux origines possibles de la lumière, mais deux origines que la mémoire concevait comme irréductibles l'une à l'autre, inconciliables l'une et l'autre. A force de regarder au Nord et à l'Est, on risque le torticolis identitaire, on risque l'obsession du "mais qui sommes-nous donc?". Le regard que l'on porte sur soi-même en relation avec le passé est aussi important pour rendre compte de l'identité.

2- Le passé et la conception de soi-même

Le passé de l'Algérie est vu par les Algériens comme un passé à la fois islamo-arabe et berbère. L'identification à l'un ou à l'autre de ces deux pôles est souvent problématique. La vulgate du catéchisme nationaliste a

République de Venise. La course d'Alger est la réaction à l'exclusion des grands circuits maritimes dominés par l'Europe. Et, sur ce terrain, les corsaires algériens ont des concurrents, notamment en Italie du Sud.

Bref, dans la mémoire longue algérienne, le rapport avec les voisins du Nord est marqué par la rivalité et par le traumatisme de l'exclusion. Le sentiment des Algériens d'avoir ainsi été des mal-aimés de l'histoire est encore vif dans les consciences et surtout dans les inconscients. Ce sentiment s'est accompagné sans doute de celui d'une injustice par rapport aux voisins de l'est et de l'ouest: si une évolution comparable se produisit dans tout le nord de l'Afrique, les centres prestigieux de diffusion des modèles intellectuels et culturels restèrent en-dehors de l'Algérie. Qlsie importants qu'aient pu être les foyers intellectuels de Mazouna ou de Tlemcen, l'attraction des grands centres de culture écrite qu'étaient Fès (université Qarawiyyn = des Kairouanais), Tunis (université de l'Olivier = Al-Zaytûna) et plus encore Le Caire (université d'Al-Azhar = la lumineuse) s'est davantage encore faite sentir.

Il en est résulté que les Algériens ont par compensation renforcé leurs liens avec le Proche-Orient islamo-arabe; l'installation ottomane a aidé à ce renforcement, surtout en direction de l'Est, c'est à dire de là où venait encore la lumière. Plus que jamais les gens épris de culture classique s'y rendirent. A l'époque coloniale, ce fut parmi les lettrés un des moyens normaux d'échapper à l'emprise coloniale. Cette fascination pour l'Orient marque non seulement l'historiographie nationaliste classique, mais aussi les références savantes de la réforme musulmane (içlâh) algérienne empruntées au mouvement de rénovation musulmane entrepris surtout en Egypte à la fin du XIXe siècle et au début du XXe siècle, et qu'on appelle la "salafiyya". Plus récemment, les programmations télévisées en langue arabe laissent une place notable aux feuilletons issus des bords du Nil. Les regards algériens sont fixés vers l'Orient, non sans complexes d'ailleurs vis à vis de ce qui est considéré comme marqué de supériorité dans l'échelle du raffinement culturel arabe. Même si nombre d'enseignants égyptiens importés sans précautions en Algérie dans les années 60 étaient de médiocres pédagogues, ce fut à eux qu'on fit prioritairement appel pour aider au début de l'oeuvre d'arabisation. Mais non sans problèmes. Car les Algériens ne regardent pas que vers l'Est.

Ils regardent aussi vers le Nord. Certes, pendant longtemps, comme dans

incompréhensibles si l'on n'a pas conscience de ce traumatisme profond et vivace, aussi bien au Proche-Orient qu'au Maghreb: il y a un an, le communiqué revendiquant l'assassinat de quatre pères blancs en Algérie faisait référence à l'obligation d'éliminer les chrétiens et les croisés.

L'opposition, dans les consciences entre deux instances ennemies, le "dâr al harb" et le "dar al-islâm" (demeure de la guerre -chrétienne- et demeure de l'Islam) traduit le traumatisme. Matériellement, la coupure introduite par les croisades élimine les Islamo-Arabes du contrôle occidental des grandes routes maritimes sud-est - nord-ouest. On sait que, dès le XVe siècle, les escadres portugaises vont chercher par voie maritime l'or dans le golfe de Guinée et court-circuitent ainsi les itinéraires sahariens, appauvrissant et desséchant leurs terminus septentrionaux: Tlemcen végète et s'appauvrit. Cette expansion est contemporaine de l'élimination de la civilisation islamo-arabe de l'Andalousie. Là aussi, le traumatisme est profond et durable; bien ancrée est la nostalgie de l'âge d'or perdu. La volonté de reconquête prosélyte, sous-jacente ou exprimée ouvertement, ne s'est jamais démentie.

Plus largement, le mouvement dit des grandes découvertes européennes permet aux Européens de s'approprier par voie maritime le grand commerce mondial Asie-Europe. C'est le dessèchement général et l'appauvrissement pour le monde islamo-arabe. Cette évolution a des connexions culturelles et intellectuelles: les grands intellectuels hardis de l'époque de l'Islam classique cèdent la place à des gens qui répètent, parfois en beauté, mais qui ne créent plus. Dans tous les domaines de l'activité humaine, les centres de décision sont transférés vers le nord, vers l'Europe, et vers l'Ouest. On peut dire que, à la veille de la révolution industrielle dans l'Europe nord-occidentale, l'Atlantique a en grande partie remplacé la Méditerranée comme lac intérieur des activités mondiales.

Cette évolution n'est pas strictement propre à l'Algérie; elle est aussi partiellement celle de l'Europe du sud, celle du Maghreb dans son ensemble et celle du Proche-Orient. Mais dans la mesure où le territoire de l'Algérie actuelle apparaît comme l'un des plus enclavés et des plus repliés sur l'intérieur, le mouvement de repli fut peut-être ressenti comme plus grave. Alger devient le cadre de la course maritime. Un pouvoir corsaire s'installa dans le cadre ottoman au XVIe siècle. Or la course est partout une réponse à une marginalisation par rapports à des circuits d'échanges principaux: les nids de corsaires dalmates s'expliquaient par l'impérialisme adriatique de la

seulement à fouiller la mémoire proche, mais aussi à tenter d'évaluer le poids du rapport entre présent et passé sur la longue durée: quels rapports avec le passé et quel passé. En quoi la culture ancestrale des Algériens exprime-t-elle ce rapport inconscient avec la longue durée? Y a-t-il un lien entre leur culture actuelle et, par exemple, le passé de la colonisation romaine, des royaumes berbères ou de l'époque ottomane? En quoi ce lien explique-t-il le regard que les hommes portent sur leur propre société et la manière dont ils y agissent? En quoi le passé de l'Algérie explique-t-il les conceptions que se font les hommes de l'Etat? Bien sûr, l'analyse doit prendre en compte le poids du passé colonial: ce n'est pas parce que les historiens se sont surtout focalisés sur lui et qu'on croit tout en savoir qu'il ne faut pas lui donner toute sa place.

Il faut aussi tenir compte de la localisation géographique de l'Algérie: l'Algérie a des voisins, proches ou lointains, qui sont notamment l'Espagne, la France et l'Italie côté nord, et le Proche-Orient côté est, sans négliger le Sahara. Ses relations avec eux dans le passé marquent durablement son devenir historique et l'une des faces de son identité.

1- Passé, relations avec l'extérieur et devenir historique

L'Algérie fait partie du monde méditerranéen, dont la connaissance a été renouvelée en 1948 par la publication de l'ouvrage décisif de Fernand Braudel sur la Méditerranée à l'époque de Philippe II. Cette Méditerranée fut pendant plusieurs siècles un lac musulman. Elle se trouvait à l'extrêmité occidentale des routes dominant les relations entre l'extrême-orient d'une part et l'occident d'autre part et au terminus nord des grands itinéraires caravaniers transsahariens. La prospérité, commerçante et manufacturière d'une cité comme Tlemcen l'atteste. Le rôle des Islamo-Arabes dans la transmission des biens et des idées fut fondamental.

Or, on sait qu'un vaste mouvement de reconquête chrétien-européen de la Méditerranée commença avec la première croisade à la fin du XIe siècle. Avec les capitaux et les navires italiens, en un siècle, pratiquement, la Méditerranée cessa d'être un lac musulman. Les croisades revêtent dans l'imaginaire islamo-arabe une signification négative forte qui marque encore l'historiographie contemporaine: Ahmed Tawfiq al-Madani parle couramment, pour désigner le colonialisme français, de "isti'mâr al-çalibî" (le colonialisme croisé). Cela peut structurer des comportements qui sont

l'histoire qui a forcé le respect: le livre d'André Nouschi a été salué par Tawfiq al-Madani comme "la goûte d'eau rafraichissante offerte au voyageur après une longue étape".[4] Actuellement, avec des historiens comme Mohammed Harbi sur l'histoire du F.L.N.., Daho Djerbal sur les mémoires de Lakhdar Ben Tobbal ou Omar Carlier sur l'Etoile Nord-Africaine et le P.P.A., mais aussi tout récemment Houari Touati sur les lettrés, les saints et les sorciers au XVIIe siècle, la connaissance scientifique du passé de l'Algérie a fait des progrès décisifs.

Introduction

Toute société fait son histoire. Mais l'histoire de toute société pèse sur les conditions de vie de celle-ci, sur ses manières de penser et de ressentir le monde, sur sa culture et son idéologie. L'Algérie n'échappe pas à la règle commune qui vaut pour l'ensemble des sociétés humaines. L'histoire est un enjeu politique qui intéresse au premier chef la construction nationale, la conscience d'identité et la formation des mythes nationaux, c'est à dire la reconstruction des identifications.

Cela est particulièrement vrai dans des sociétés ayant eu à se définir contre un ennemi et sous l'oeil de cet ennemi. L'Algérie a été une société longtemps dépendante. Son indépendance ne fut acquise qu'au terme d'une des guerres les plus cruelles que ce que l'on nomme la "décolonisation" ait enregistrée. Le poids du passé apparaît d'autant plus contraignant qu'il a fait l'objet d'appropriations coloniales et de réappropriations nationales inversées... La sérénité n'est pas facile dans la recherche historique parce que, constamment, l'idéologie se met en travers du chemin.

Mais rendre compte du rapport de la société algérienne avec son passé récent ne suffit pas à rendre compte du présent. Les attitudes humaines sont redevables, certes, à des faits historiques connus et mémorisés. Mais ils sont aussi en relations avec des faits peu connus, voire inconnus, mais qui se sont glissés dans la mémoire inconsciente. Pour les sociétés humaines, comme pour les personnes, ce qui est refoulé a des chances d'être plus prégnant encore que ce qui est dit et publié. On sait qu'il existe des "mémoires-écrans" qui fonctionnent comme si elles voulaient cacher l'indicible et qui reconstruisent le passé pour servir aux intérêts des luttes politiques récentes et actuelles.

Parler du poids du passé sur l'Algérie d'aujourd'hui revient donc non

avec plus de force encore peut-être le terme arabe de "fawda"- fut rejetée avec autant de force par les reconstructeurs de l'histoire nationale.

A vrai dire, les savant colonialistes et les savants nationalistes n'écrivirent pas et n'enseignèrent pas sans se lire mutuellement. Par exemple, Joseph Desparmet, professeur d'arabe et fin observateur de l'Algérie des années 20 et 30, lisait assidûment toutes les productions des "ulamâ" (la cléricature musulmane réformatrice). Il comprit fort bien que l'oeuvre d'éducation entreprise par eux pour donner au peuple une nouvelle culture, rivale en dignité de celle du colonisateur, était en train de constituer la conscience nationale moderne par la de références finalement triomphantes et qui empruntaient aux modèles orientaux acclimatés en Algérie.

Symétriquement, ce que voulurent faire les historiens "ulamâ" comme Mubarak al-Mili et, plus encore, Tawfiq al-Madanî, ce fut de construire un passé ressemblant aux modèles téléologiques de l'histoire de France. Fut ainsi produite une histoire telle que l'avait conçue, pour les enfants et pour les grands, Ernest Lavisse, l'historien officiel de la IIIe République: toute l'histoire de l'Algérie ne servait qu'à expliquer le cheminement vers l'Etat national moderne accompli. Une galerie de portraits des grands ancestres prestigieux - de Jugurtha a l'émir Abd El Kader- répondait en écho à la galerie de portraits des Français -de Vercingétorix à Napoléon. La fierté nationale reconquise répondait aux arrogants modèles narcissistes diffusés par l'école coloniale.

Dans les deux cas, fut produite une histoire idéologique, l'histoire nationaliste se situant en quelque sorte en symétrique avec l'histoire coloniale. Aujourd'hui, certes, les passions n'ont pas disparu. On continue encore à entretenir des stéréotypes et à divulguer des délires des deux côtés mais il existe beaucoup plus qu'il y a seulement dix ans une communauté scientifique par-delà la Méditerranée, communauté qui n'est plus empoisonnée par les défiances et les malentendus qui marquaient naguère la production historique.

Une nouvelle génération d'historiens européens est apparue en Europe dans les années cinquante et soixante, à la suite de l'oeuvre pionnière de Charles-André Julien qui avait commencé à s'éloigner des modèles coloniaux stéréotypés. La publication d'oeuvres importantes -par exemple le livre d'André Nouschi, en 1961, sur l'histoire du Constantinois de 1830 à 1919, puis en 1974,[2] de l'Allemand Hartmut Elsenhans sur la guerre franco-algérienne de 1954-62-[3] a fixé une nouvelle légitimité scientifique de

Le poids du passé sur l'Algérie d'aujourd'hui

Avant-propos: rapports avec le passé et conflits historiographiques

Partons d'un exemple: comment a été appréhendée et comment est ressentie l'Algérie ottomane qui, faute de mieux, a longtemps constitué le référent d'un Etat algérien qu'aurait détruit le colonisateur français?

Sur ce point, par un paradoxe qui n'est pas innocent, des historiens colonialistes et des historiens nationalistes ont pu être implicitement d'accords: le modèle de l'Etat légitime et digne de ce nom ne pouvait pas, pour les nationalistes, être trouvé dans les royaumes berbères, antérieurs à l'époque ottomane: ces derniers étaient vus comme trop porteurs de particularismes tribaux et régionaux pour incarner la nation. Le modèle célèbre d'Ibn Khaldûn -diplomate, historien et sociologue écrivant au XIVe siècle- sur les modes de prise du pouvoir et de délaissement du pouvoir pouvait signifier le mythe de l'inachèvement, voire de l'indignité de ces Etats.

Un universitaire colonial de l'entre-deux-guerres, Emile-Félix Gautier,[1] de son côté, tirait un argument de l' "anarchie" berbère, puis de l'emprise ottomane, pour conclure que, décidément, les hommes du Maghreb étaient incapables de s'organiser eux-mêmes et qu'il avaient besoin en permanence d'être organisés par d'autres: les Romains, les Arabes, les Turcs, les Français... Bien sûr, pour lui, les Arabes et les Turcs étaient loin de valoir les Romains et leurs descendants en mythologie coloniale française. D'où l'idée, très coloniale, de "siècles obscurs du Maghreb". Et cette "anarchie" -que traduit

Le poids du passé sur l'Algérie d'aujourd'hui

Gilbert Meynier

Khelladi, Aissa. (1992) : *Les Islamistes Algerienne face au pouvoir,* Alger: Alfa.

Labat, Severine. (1994): "Islamism and Islamists: The Emergence of New Types of Politico-Religious Militants", in John Ruedy ed., *Islamism and Secularism in North Africa,* New York: St. Martins Press.

Lamchichi, Abderrahim. (1989) : *Islam et Contestation au Maghreb,* Paris: L'Harmatton.

Layachi, Azzedine. (1995) : "Reinstating the State or Instating Civil Society: The Dilemma of Algeria's Transition", in I.E. Zartman, ed., *Collapsed States: The Disintegration and Restoration of Legitimate Authority,* Boulder: Lynne Rienner.

O'Donnell and Schmitter. (1986): *Transitions from Authoritarian Rule: Tentative Conclusions About Uncertain Democracies,* Baltimore: The John Hopkins University Press.

Peroncal-Hugoz, Jean-Pierre. (1995): "Les Islamistes sur la route du pouvoir", *Politique Etrangere* 49 : 125-39.

Rouadjia (1990): *Les Freres et la Mosque,* Paris: Karthala.

Roberts, Hugh. (1994): "Doctrinaire Economics and Political Opportunism in the Strategy of Algerian Islamism", in John Ruedy ed., *Islamism and Secularism in North Africa,* New York: St. Martins Press.

___ (1995): "Algeria's Ruinous Impasse and the Honourable Way Out", *International Affairs,* 71: 247-267)

Samai-Ouramdane, Ghania. (1990): "Les FIS a travers son organe de presse (al-Munqid)", *Peuples Mediterranneens,* 52-53: 155-65.

Stadler, Constance. (1994): "Democratization Reconsidered: The Transformation of Political Culture in Algeria". Paper presented at the 28th annual meeting of the Middle East Studies Association.

Stora, Benjamin (1995): "Conflits et Champ Politique en Algerie, *Politique Etrangere,* 60, no. 2.

Zeghidour, Slimane. (1990a): "Entretien avec Ali Benhadj", *Politique Internationale,* 49: 155-65.

___ (1990b): "Entretien avec Abbasi Madani", *Politique Internationale,* 49: 166-90.

Culture, etc

18. Representatives of the three main opposition parties (including the moderate wing of the FIS) as well as leaders of a fledgling civil society met in Rome in January 1995. If measured against the popular vote cast in the first leg of the December 1991 elections, this group of people represented well over 85% of the population. The highlight of the conference (more on which later) was the first public commitment by the FIS to abide by political pluralism. In other words the FIS publicly committed itself not to use democracy to kill democracy.

19. Kasdi Merbah's assassination, most probably the act of security services, was blamed on the GIA, the armed Islamic Group, the more radical wing of the FIS.

20. Does such loyalty matter? A British analyst recently did some interesting comparing and contrasting. He compared the policies of Paris to those of the junta, and found them identical. He then contrasted their stability; and found it barely possible to speak of the Algerian state "in the present tense [...]. It follows that the coincidence [...] cannot be imputed to Algerian influence over Paris, but to French influence over Algiers" (Roberts, 1995: 248).

21. The regional breakdown of the abstention rate seemes to corroborate this possibility.

22. Notice how every candidate during the 1995 presidential elections fared better in his home region—even Liamine Zeroual, whose highest scores were registered in the Chaouia districts. For a complete analysis of the results (see J. Fontaine, *Monde-Arabe Maghreb Machrek*, #151, jan-mars 1996, 116-117). Notice also the dependence of the clandestine armed groups on regional allegiances as well.

References:

Al-Ahnaf, Mustafa. Botiveau, B. and Fregosi F. (1991) : *L'Algerie par ses Islamistes*, Paris: Karthala.

Burgat, Francois. (1988): *L'Islamisme au Maghreb: La Voix du Sud*, Paris: Karthala.

___ (1995) : "Algerie: L'AIS et le GIA: Itinaires de constitution et relations", *Maghreb-Machrek*, 149 : 105-113.

Entelis, John. (1994) : "Islam, Democracy, and the State : The Reemergence of Authoritarian Politics in Algeria" in John Ruedy ed., *Islamism and Secularism in North Africa*, New York: St Martin's Press.

Guillard, Pierre. (1995): "Les FIS, parti de la democratie?", *Peuples Mediterranneens*, 70-71: 91-114.

Kepel, Gilles. (1995) : "Islamists versus the State in Egypt and Algeria", *Daedalus*, 124 (Summer): 109-27.

Khelladi (1992) was pointing out that it was this very Benhadj who refused Chadli Benjedid's offer to share the FLN's effective power with the Islamists. The anti-democrat, as depicted by most analysts (Entelis 1994, 1995; Labat 1994; Roberts 1994a, 1995), is reported to having shot back: "No! It is high time the masses had their say" (Guillard, 1993).

8. That is a popular saying about the sorry state of language training in the schools: the classical Arabic taught in class is never used outside of it, the French is in a sorrier state than in France itself and, in any case, is heavily contaminated by the colloquialisms beamed over the Mediterranean by satellite signals whereas the other international languages—English, Spanish, etc.—can barely find competent teachers.

9. To this day, higher education continues to be divided between socially valued degrees (medicine and science, in French) and much less valued ones (social sciences and humanities, in Arabic).

10. One of the very few analysts to notice his importance, I. Ramonet (*Le Monde Diplomatique*, Oct. 86, 17) called Sheikh al-Ghazali "le référent théologique de Chadli".

11. An observation as innocuous as "he who begs when he has all he needs at home is strange indeed; if he makes a habit, he should be chastised for he is truly sick" becomes, when quoted by Ali Benhadj (in al-Ahnaf et al., 97), a scathing condemnation of those who stoop so low as to import the concept of democracy from the impious West.

12. Which is precisely what Djaballah's *Nahda* and Nahnah's *Hamas* chose.

13. Indeed, Chadli's televised speech on September 19, 1988, corroborates the suspicion of his pressing need of allies. It was less a presidential address to the nation than an embarrassing public display of a cornered politician's frustrations. In that speech-cum-catharsis, Chadli might just have fired, twenty days in advance, the opening salvos of the 1988 October riots.

14. The partisans, usually an uneasy mixture of ex-reformists and ex-fundamentalists, are mainly driven by their goal—Islamizing society from the top down—while the sincerity of their commitment to democratic means of partisan elections is a matter of continuing controversy and debate.

15. The reformists, relying on numerous additional sources—including reformers such as Muhammad 'Abduh and Rashid Rida—and allowing for human interpretation, do not reject Western heritage outright. They strive for a balance between "modernizing Islam" and "Islamizing modernity". They are deemed suspect by the fundamentalists because of their non-Islamic intellectual credentials: usually advanced science training in western languages and/or institutions

16. The radicals, also termed *"intégristes"* in most French press releases, carry a self-explanatory label: they neither tolerate pluralism nor gradualism. The less room they leave for compromise, the more violent their politics

17. The fundamentalists, relying on a literal reading of the Holy Book and the Prophet's authenticated sayings—as well as a selection of the strictest *fuqaha*—have very little tolerance of pluralism. Their choice of a gradualist, bottom-up strategy is dictated by *realpolitik*. As soon as a regime shows the first sign of weakness, they tend to switch to a top-down strategy. Nevertheless, some militants do vie for a control of strategic ministries such as Education,

Notes

1. Predicators: reformists with weak religious credentials, whose aim is the same as the Islamists -to re-Islamize society- but whose strategy is more gradual. They hope through preaching to effect changes in everyday life, but do not aim at gaining political office.

2. Particularly as evidenced by the adoption of the highly restrictive 1984 Family Status Code.

3. "Transitions are littered with examples of authoritarian soft-liners who overestimated their popular support: the Argentine military in 1973, the Brazilian generals in 1974, the Portuguese MFA in 1975, the Uruguayan junta in 1980, the Turkish military in 1983, ...". (1986).

4. Roberts 1994: 142. Ghannouchi is the well-read leader of the banned Tunisian Islamist party (an-Nahda), while al-Mawdudi is the influential Indo-Pakistani theoretician who has inspired both Sunni and Shiite Islamism, see his: Mawdudi, Mawlana Abul 'Ala', *A Short History of the Revivalist Movement in the Arab World of the Recent Past*, Lahore, Islamic Publications, 1976.

5. When asked if his avowedly liberal economics would allow him to borrow from international lenders, should his party be in a position to do so one day, Abbassi replies yes. But when asked if that implied he would have to pay interest on the loan (a matter unambiguously forbidden by the Quranic verse II-275), Abbassi first answers that he will refuse to borrow. When further pressed on the issue, he allows that he would have to refer the matter to theologians more qualified than he, "a man who fulfills the role of a politician, not that of a religious *'alim*" (Zeghidour 1990b: 188).

6. Benhadj and not Belhaj, which is a distortion resulting from spoken dialect, was born in Tunisia, in 1956, to a family originating from the Sahara (Adrar), and seeking refuge from the war. His deep attachment to the promises of November 1954 is reflected in the fact that he never knew his parents as his father was a casualty of the war of independence. A teacher of Arabic at the Lycée level, he is mostly known for his fiery sermons delivered in the Algiers' working-class neighborhood of Bab el-Oued. His links to the legendary Mustapha Bouyali had him arrested in 1983. His only religious credential is his having been raised by an uncle trained at the Zitouna, in Tunis, where he graduated with the diploma of *al-Alimiyya*. In published interviews, Benhadj acknowledges the influence of the Sheikhs Soltani, Sahnoun, and Arbaoui. He further adds having read assiduously Hassan al-Banna and Sayyid Qutb (Zeghidour: 1990a).

7. As for *ijma'* (the search for consensus), Benhadj interprets it as meaning the search for the divine truth, even if it is defended by a single individual. Acknowledging some "possible controversies in interpretation" only to immediately brush them aside, Benhadj writes, "*ijma'*, in the final analysis can only be understood in one way: a gathering of those who—regardless of their numbers—follow the path designated by the Prophet and his Companions in all instances and circumstances." Quoting an obscure Ibn Mas'ud, Benhadj concludes: "The Jama'a means obedience to God, even if you are alone" (al-Ahnaf et al. 1991: 96). On the other hand, while Benhadj was writing these articles, a respected Algerian journalist, Aïssa

sustained reflection on Algerian society and history," Roberts believes, "it has always been unreasonable to suppose that the Algerian Islamists would ever come to power in their own right" (1994: 143). But even at the height of the worst atrocities committed by the GIA in early 1994, and late 1994, and many months before the January 1995 Rome Accord confirmed the non-violent strategy of the mainstream FIS, John Entelis, after meeting with every available expert and activist, concluded "that the (FIS) remains the premier movement of political opposition [...]. Should elections take place in the near future, the FIS would still win the majority of votes" (1994: 19). The protracted nature of the civil war in Algeria does suggest that the FIS is not a hegemonic party. Had it been one, the junta wouldn't have lasted so long and fewer voters would have challenged the GIA's unambiguous threat one month before the November 1995 election, "if you vote, the ballot box will become your coffin."

Admittedly then, it is premature to prognosticate an FIS-only rule in Algeria. But a FIS-free coalition is highly unlikely, though the lines of cleavage run so deep that a stable coalition is also equally unlikely, in which case the partisan faction within the FIS may well turn it into a dominant party. Whatever the institutional setting then, the Islamists will rule one day. In this vein I, for one, believe that the proto-structural setting should be federalism, the most natural fit for the two dominant features of Algeria's political culture, regionalism(22) and ethnicity. But that is a very different issue.

Consequently, it is only a matter of time before ominous headlines announce the institution of *al-Dawla al-Islamiyya* (Islamic State). There will be shock of course, then the predictable scolding of the electorate. Some voices may even rise to point out that the Algerian State has never been secular in the first place; that no foreseeable Islamist policy could out-perform the 1984 Family Status Code in subordinating women. However, given the typical attention span of the global media, the *Dawla* will soon fade from the news, left in the hands of its new leaders.

Conclusion

We began with the unspectacular finding that the Algerian Islamist leadership is, for all intents and purposes, a creation of the regime, and twice so: (i) in a moment of deep crisis, i.e. *thawrat* October 1988, the regime was in desperate need of an interlocutor, so it unwittingly bestowed on four individuals (Abbassi, Benhadj, Nahnah and Sahnoun) the mantle of leadership; (ii) those individuals happened to be Islamist militants because of the consistency of support that has been provided to them by every regime since independence.

In short, reformists and fundamentalists have been transformed into either partisans or radicals. I then argued, that the issue that ought to occupy scholars is whether political Islamism will be cajoled by constant scrutiny and international attention towards reluctant partisanship, or allowed to yield to its more radical tendencies.

This issue will not be settled by reading and debating Algerian Islamist literature. The level of theological training is low in the ranks of the FIS leadership. No one there can claim instruction at one of the Muslim world's leading institutions of higher learning. More importantly, the stated positions, albeit ambiguous on political matters, shape political events at least as much as the events shape those Islamists writings. Nor will this issue be settled by focusing on the actors that comprise the fledgling, fragmented civil society. What matters is how the basic identity of the Islamists (as reflected in their writings) is shaped by external forces, the regime in place; the nascent participatory culture, and the international community. And given the limited options—the choice between radical revolutionaries, and reluctant partisans—I urge that every effort should be geared toward congealing elements of democratic culture in the identity of the FIS' leadership. The fact that FIS leaders have unambiguously made a commitment to pluralism is not a trivial matter, should they not comply, they would expose their party to the same charge of 'serious deviation' which Abbassi Madani now aims at the FLN.

Of course the stated assumption here, all along, has been the inevitability of the FIS taking over the state apparatuses. I am aware that this assumption is itself open to debate. Arguing that the political success of Algerian Islamism was "never the hard-earned political fruit of an original work of

Benjamin Stora insists on recognition for what should be obvious, "Algeria, deep down, is at once Muslim, Arab and Berber. [...] Whenever one dimension strives for autonomy, the societal equilibrium is threatened" (Stora, 330). Yet it is no small achievement that the "three Fronts" (representing the dominant historical trends in society: Islam, Arab nationalism and Berberism) should agree to sign an accord stating unambiguously, "The constituent elements of the Algerian personality are Islam, Arabism and Amazighism."

Recent events seem to support the view that a shift in identity has begun to take place. The FIS has repeatedly distanced itself from the GIA. The GIA is an urban phenomenon, composed of very young combatants trained by ex-fighters in Afghanistan, the so-called Afghans. It is particularly vulnerable to infiltration and, given its short-term objectives, may simply fade away once the mainstream FIS internalizes partisan identity. The *Armée Islamique du Salut* (AIS), the military arm of the mainstream FIS, on the other hand, is reported to have suffered serious setbacks in 1995-96. Yet it still controls the rural country, and is by far the best armed and better organized of all three radical organizations. The third group is Saïd Mekhloufi's *Mouvement pour l'Etat Islamique*, which is a dissident faction of the AIS. It is believed to be composed of a few hundred hardened fighters who usually intervene in liaison operations for the purpose of coordinating the more spectacular attacks, for instance gathering arms, or liberating prisoners, (Burgat, 1995). It too should fade away in a more democratic political environment.

Army deserters now tend to join the AIS, where they become trainers of less capable recruits. The AIS' discourse is obtuse. Condemning violence without much conviction, it claims to have nothing to do with the massacres, yet avoids alienating its foot soldiers by formally distancing itself from violent acts. At the same time, it continuously stresses the need for a negotiated solution, and has publicly and formally supported the Rome platform. What is to be expected, though, are struggles pitting not only radicals against partisans, but also the imprisoned leaders against those who now risk their lives in the *maquis* and who, if the events of 1962 are to be re-enacted, will not stand idly by on the sidelines while Benhadj and Madani emerge to claim their share of power.

the politics of the ballot box was obviously not lost on Ali Benhadj. "How could the masses now be deemed mature enough to elect a president?" he asks, "when only yesterday they were twice judged to be ignorant and unqualified for having elected Islamist representatives?" (1995: 228).

I believe all-out genocidal eradication is unfeasible, let alone morally indefensible. My preferred outcome, given the limited theoretical options, would be partisan politics. I do not foresee, as Labat does, "the existence of a sort of cyclical development of the expressions of Islamism, in as much as Algeria would repeat, with a certain time lag the Egyptian model: diversification between the radicals and the partisans" (1994: 119). The Egyptian model is based on the existence of a strong state (the Algerian state has collapsed; Layachi, 1995, Stadler, 1994) and does not allow for a vigorous associational life as has existed in Algeria. A reconstituted state in Algeria will have the Islamists at its core—not as a tolerated periphery—or it will not be.

What I am suggesting then, is the mobilization of as many forces as possible to congeal elements of democratic culture in the FIS' leadership's identity. Careful study of the Islamists' utterences and texts, show a definite—though by no means definitive—endorsement of democratic tenets. The Rome Accord further shows that Algerian civil society is considerably less fragmented than it is believed to be. While Anouar Haddam is known for his unpredictable stances, emanating out of Washington, that do not always represent the prevailing consensus within the mainstream of his organization, there is little doubt that his signature in Rome binds the FIS to this "platform for a political and peaceful solution out of this crisis". Even the usually guarded Roberts hailed the Rome Accord as "a major development: the FIS has publicly announced its conversion to democratic principles" (1995: 260). The Rome platform confirms the end of double-talk, the FIS has officially and publicly agreed to:

* political pluralism;
* the alternation of power through universal suffrage;
* a shift from sovereignty of God to sovereignty of the people;
* the integrity of full civil rights not being contingent on adherence to Islam;
* the freedom of religion, which should keep in check militant proselytism.

everyone recalls the October 1988 massacre perpetrated by the army against its own population. Law and order? Very few Algerians believe that the Islamists have actually committed each and every atrocity the muzzled press blames on them.(19) At the same time, the Islamists have made sure no one—in Algeria at least—ignores the atrocities committed by the junta itself. Even the legitimation of the international arena is denied it, "its capitulation *in extremis* to external pressure to reschedule its debts deprived it of both national sovereignty and nationalist legitimacy in the economic sphere, while its breaking of Arab ranks on the issue of nuclear non-proliferation is simply the latest in a series of retreats and concessions to external pressures which have deprived it of nationalist legitimacy in the sphere of foreign policy" (Roberts, 1995: 248).

The junta clings to power by sheer raw violence, the support of Paris, and a presidential electoral victory. Violence has utterly failed to send the participationists amongst the FIS—still the majority—running to swell the ranks of the radicals, let alone to eradicate Islamism. As for the post-Mitterand French government, its loyalty was severely tested by the January 1995 Rome Accord that belied two myths: (i) That there is no such thing as a participationist *intégriste*, (ii) That there is no common ground among the three main opposition parties that happened to tally over 85% of the popular vote cast during the first leg of the December 1991 legislative elections.(20)

Liamine Zeroual's November 1995 presidential electoral victory is, perhaps, the most tangible "evidence" of legitimacy for the current regime. Aside from the admittedly surprising turnout (almost 76 %), few reports underscored Zeroual's weaker results in the two major urban centers (50% in Oran, 51% in Algiers) or the almost non-existent support amongst the northern Kabyles (less than 10% in Tizi-Ouzou and Bejaïa). Mahfoudh Nahnah's relative poor showing (2,900,000 votes, compared to 3,800,000 total Islamist votes in 1991 and 4,300,000 in 1990) may have been a reflection of the popular backlash against the violent strategy of the *Groupe Islamisque Armé* (GIA), or simply the result of a large number of FIS supporters boycotting the elections in compliance with the orders of their leaders.(21)

In any case, I would argue that the turn of events has on balance bestowed some kind of victory on partisan Islamists. The controversy-free democratic elections, a first in the Arab world, and Liamine Zeroual's plausible score, 61%, mark the consolidation of a fledgling pluralist culture. The irony of

ruling FIS would ever guarantee freedom of speech, Abbassi answered, "Unlike the FLN, the FIS shall remain in virtual opposition, even towards the government it will form. The FIS will designate a government without actually governing. The ruling authorities will be free to act but will be held accountable to the FIS and the people" (Zeghidour: 186). Meanwhile, Ali Benhadj writing a week after the Rome Conference,(18) sounds like a true *Jazairi* (Algerian). In his refusal to internationalize the conflict, he totally adheres to a domestic electoral strategy. What this seesaw vacillation suggests, as did the preceding historical review of Algerian Islamism (1830-1988), is that *political identities are malleable.*

Let us summarize the findings so far:

* Political identities are malleable, whether from the top down—by regimes—or the bottom up—through the consolidation of a pluralist culture.

* Algerian Islamists have had their political identity altered by the ruling regime, albeit unwittingly.

* Today, and for the foreseeable future, that identity can take only two shapes, that of partisan politics, or that of millenarian radicalism.

In the final analysis, it matters very little now how superficial Algerian Islamism *was* prior to 1988-89. I have argued here that it has irremediably crossed the line between gradualist societal Islamism—however superficial it might have been—and top-down political Islamism. As of this writing, the Islamists have won all of the important battles. Politically, the Islamists have the legitimacy of the popular will. The partisan wing won over the radical wing, then went on to an unambiguous victory over the self-labeled democrats in June of 1990, and again in December of 1991. Locally, they have the legitimacy granted by social activism at the time when the government all but gave up on its most basic responsibilities. Last but not least, the Islamists claim to have God on their side in the form of a whole generation of excluded idle youth—the so-called *hittists*, young men who kill time leaning against every available *hitt* (wall). Weary of scheming improbable flights to Canada or Australia they have finally discovered a firm and reassuring ground, the black-and-white clarity of *yadjouz/layadjouz* (licit/illicit, according to *Qur'an* and *Sunna*).

On what basis could the junta lay a counter-claim to legitimacy? History? Very few Algerians are old enough to remember November 1954 but

is it possible to "push" the FIS up the "tolerance for pluralism" scale—for it has nowhere else to hide.

The dominant approach when this issue is raised, focuses on "civil society", evaluating the numerous social groups now emerging in Algeria. Some analysts, Layachi for instance, argue that civil society is in its infancy, "still trying to assert itself" (1995, 187), and express "doubt about its impact as an instrument of democratic change" (Ibid, 188). Others downplay the incompatibility between Islamism and feminism, even between Islamism and democracy, and suggest the "germination of a counter-hegemony" in Algeria, (Stadler, 1994: 13). But so far, "the expansion of associational life [has proven] an ineffective counterweight to state power in Algeria as civic potential ceded to authoritarian reality" (Entelis, 1994: 247).

Regardless of these questions of socio-political maturation and factional compatibility, this approach has one major drawback. It usually omits the FIS from the sphere of associational life, thus leaving unanswered the question of the impact of such life on the politics of the FIS. In other words, why should a group that considers itself the dominant—if not hegemonic—force in society today, suddenly align itself horizontally with every other group, then glance vertically towards the seats of political power and aspire to them via a democratic competition? Civil society today is too fragmented to be considered an important tool for socializing the FIS into the culture of democracy.

Yet this approach provides a crucial insight. There is now a discernable presence in Algeria of "a subtle institutional system of representation that has effectively withstood the entire authoritarian phase of single-party dominance" (Entelis, 1994: 246). This societal system could grow and do what the regime has done since 1962, *that is shape the political identity of Algerian Islamists.* But how are we to apprehend something as elusive as "political identity"? Perhaps through the discourse of Islamists. Samai-Ouramdane (163) notes, for instance, that the concept of democracy was frequently—and approvingly—used in the FIS press organ *al-Munqid* up until the June 12, 1990 municipal elections. From that time on, it was invariably and strongly condemned as an imported "un-Islamic" concept. Even Abbassi, usually referred to as the more predictable leader, has come up with baffling statements on the FIS' future role, with the party appearing to be simultaneously in government *and* in opposition. When asked if a

"God should not have to submit to popular will, *astaghfiru Allah* (may God forgive my blasphemous thought)." Although many Islamists are now fully committed to electoral means *for reaching power*, it is quite probable that they find electoral means literally un-Islamic should those means result in having to *relinquish power*.

I concur with Entelis that the ultimate test of democratization will be when "a multiparty election in a formerly one-party state" allows a turnover of rulers (1994: 248). This straightforward choice of an institutional/legalist definition of democracy is neither a personal preference nor the result of Western socialization. It is dictated by the event that generated the controversy in the first place, that is, the overturning of the FIS electoral victory by the junta on January 16, 1992.

With respect to the second partner in the relationship, the FIS, let us agree, is a proto-political party, a nebula of competing factions under the umbrella of a *Front*, and promptly address the issue of relationship. Let us further assume that, theoretically, Algerian Islamists can occupy any combination of the cells covered by the following matrix, "strategy for Islamization" versus "tolerance of political pluralism":

Strategy forIslamization

		political: top-down	societal: bottom-up
tolerance of	high	*partisans* (14)	*reformists* (15)
political pluralism	low	*radicals* (16)	*fundamentalists* (17)

The history of the Islamist movement since 1830 has been, more or less, the story of the halving of those four possibilities, that is, the story of how—and why—Algerian Islamism abandoned its gradualist societal strategy for a run at state apparatuses, the main thesis here being that the regime altered the political identity of Algerian Islamists. The crucial issue of the ultimate positioning of the FIS on the "tolerance of pluralism" axis is more likely to be determined by the impact of political constraints and opportunities on the leaders' political identity—the central tendency of the party being allowed to oscillate only up or down the matrix. What is certain is that it won't retreat to the upper right-hand cell, its position prior to the 1988 riots and where Muslim liberals would like to see Islam confined.. As such, the issue is not, whether the FIS is truly and sincerely democratic. The issue is, how

were held behind closed doors, in secret locations, and with neither regular periodicity nor input from the rank and file. As to the output, its decisions were either totally ignored, or openly challenged on the airwaves, depending on whether they served the purposes of a particular leader, or not. These quarrels, in turn, had the effect of frequently modifying the composition of the Majlis itself, a predictable outcome considering the absence of precise rules of nomination, let alone of election.

The choice of the term *Front* is puzzling. One would have expected the usual terminology—*jam'iyya* (association), *jama'a* (group), *haraka* (movement).(12) Every analyst familiar with the Algerian fondness for playing on words noticed how the sound FIS recalls the French word fils (son), thus implying that the FIS was the natural offspring of the FLN. But few went as far as Roberts who argues that the FIS "*wanted everyone to know this, and to give it credit* for the affiliation." (Roberts, 1994: 140; emphasis in the original).

Does this oft-repeated but rarely analyzed issue really matter? Yes and no. Yes because it illustrates how the strategy, and ultimately the identity, of Islamists were shaped by the regime. They compromised their pre-1988 ideals to such an extent that they were left open to Chadli's manipulations, effectively being used by him to fight his intra-FLN enemies.(13) And no, because Chadlism is out of the picture now; as are economic reforms. What is left, is a legacy of *transformed* Islamists. Hence the ultimate finding of the preceding section: *opportunities and constraints have dramatically changed the political identity of Algerian Islamists.*

3. The lesson of malleable identities

Let us now turn to the single most controversial issue in modern Algerian politics, which is, the nature of the relationship between the most compelling idea in the world (democracy), and the dominant socio-political organization in Algeria (the FIS). Notice how each component is itself vague (idea, organization) and, therefore, open to endless debates. Compounding the problem, scholarship tends sometimes to over-analyze, hence confuse, down-to-earth issues. Most Algerians who did not—and would not—vote for the FIS share one simple fear, the fear that that vote will be their last. Islam means, literally, submission to God. Democracy, according to a saying often heard during FIS gatherings, reverses the sacred-secular relationship;

told the Sheikh of similar concerns. Seeing eye to eye, they then approached Sheikh Abbassi Madani, who applauded the idea of creating such a party. Thus began numerous contacts with various "predicators"; their responses were either supportive, hesitant or negative", (Samai-Ouramdane 1990: 156).

The Islamists then called a rapid sequence of impromptu yet crucial meetings whose output would alter the strategy and, ultimately, the very *identity* of Algerian Islamists. In an eerie rewrite of the birth of the FLN, most elders hesitated to join the newly founded FIS. Sheikh Abdallah Djaballah avoided the declaration of his allegiance and ultimately counseled patience. In retrospect, his stance can be explained in terms of his reluctance to face the *fait accompli* of an organization over which he would have little or no control. Although he was marginalized at the creation of the FIS, Abdallah Djaballah remains one of the first leaders that attempted to federate Islamist militants on a basis other than strict regionalism. He created a *jama'a* (a group aimed both at training "predicators" and providing social services to the poorest segment of society) at the University of Constantine in 1974, which facilitated the rise to prominence of Rabah Kébir (Burgat, 1995: 112). For his part, Mahfoudh Nahnah dismissed the idea altogether, arguing there was no real need to set up a new political party. He is reported to have even displayed outright hostility by declaring, "an Islamist party has to be led by an elite of religious scholars, not by a bunch of kids" (al-Ahnaf, et al. 1991: 31)—a direct reference to Benhadj's age—and proceeded to set up his own association, *al-Irshad wal-Islah.*

It is now obvious that both Djaballah and Nahnah were wrong on three counts: (i) there was a glaring need for a mass organization; (ii) it had to have a political character; and (iii) the masses did not care to check the leaders' religious credentials. All that the Islamists needed to provide were eloquent spokesmen to articulate and vent public frustrations. In their ability to fill this void, the FIS became the main representative of the disenfranchised masses.

Although elaborate internal structures have been proposed, (Lamchichi, 1992: 102), the only known organ of the FIS is a *Majlis al-Shura* (Consultative Council). Its numerical composition was unknown until the FIS' official dissolution by the regime, when numbers of around forty members were frequently mentioned. Its internal statutes and regulations have yet to surface. Even when the Majlis was legitimate, its meetings

emerged as the only quasi-organization capable of mobilizing people and influencing the flow of events. They were numerous. They controlled a wide network of mosques. They projected the image of a coherent monolith obeying a single command center. Thus, it was they, with no explicit mandate whatsoever, who could ultimately pose as the spokesmen of the insurgents, proclaiming themselves leaders of the nascent organized protest movement. Having barely silenced its rifles, the regime, anxiously looking for interlocutors capable of articulating intelligible demands and, more urgently, of containing an increasingly threatening and wild mob, capitulated to the *de facto* conferral of leadership upon them.

The first of two consequences of this precipitous gesture on the part of the government was to bestow upon four individuals the movement's leadership: Abbassi Madani, professor and predicator; Ali Benhadj, teacher and predicator; Mohamed Sahnoun, the *éminence grise* of Algerian Islamists, and Mahfoud Nahnah, teacher and moderate predicator. All four had spent decades behind bars. Each had his own vision of an Islamic State.

The second immediate consequence was that the quasi-organization became suddenly injected with the impetus to become fully organized, beginning with the creation of *rabitat al-da'wa* (the league of predication). The most prominent figures of the time joined the league: Mahfoudh Nahnah, Mohamed Saïd, Hachemi Sahnouni, Abbassi Madani and Ali Benhadj, with Ahmed Shanoun serving as Chair. Not surprisingly, disharmony soon appeared in the form of conflicting ambitions, divergent views, and even mutual mistrust, to the extent that the league's collapse became imminent. The youngest and more restless among them—Benhadj—proposed to transform the league into a mass organization. Most elders were lukewarm to the idea, with the notable exception of Abbassi Madani. Imbued with the cult of November 1st, 1954, hence the concept of *Tawhid* (unitarianism), Benhadj first submitted the name: *Front Islamique Unifié* (The Unified Islamic Front). Madani advised changing "Unified", a term, he argued, devoid of political meaning, for the idea of *Salut* (salvation), since the aim was precisely to salvage the community, (al-Ahnaf et al. 1991: 30). This is how the FIS' press organ related this episode. "The idea of setting up a religious political party sprang to the mind of Sheikh al-Hachemi Sahnouni, who then kept it to himself, given the differences of views amongst the Islamist "predicators" at the time. One day, Ali Benhadj visited him and

had by then taken on the status of "doctrinaire economics". Roberts thus concludes, "(t)he Islamists were to be unleashed, legalized, and encouraged to take over the populist constituency in Algerian politics, by employment of the most hair-raising rhetoric if need be, in order to deny access to this constituency to Chadli's national-populist enemies within the FLN." (1994: 137).

Yet when the power of the unofficial imams grew unexpectedly, the regime tried to show itself more Islamic than they. The al-Ghazali episode, whose relevance is under-appreciated by most analysts,(10) exemplifies this attempt to counter-balance the Islamist threat. Born in 1917 in al-Buhaira, Egypt, al-Ghazali is a product of al-Azhar University. He has been, successively, and at times simultaneously, *imam, khatib and moudarès* at the Egyptian Ministry of Awkafs (1942); professor of *usul al-din* at the *Shari'a* University in Mecca; professor of Islamic *da'wa* at the Shari'a faculty in Qatar, and Egyptian secretary of *da'wa* affairs until 1980. He is one of the most sought-after orators in the Arab-Muslim world. To fill the void, Chadli invited Sheikh Mohammed al-Ghazali in 1982 to preside over the fledgling Université Emir Abdelkader des Sciences Islamiques, in Constantine. His impressive credentials won him the respect of the 'radical' imams. They perceived him as a soul mate albeit dressed in official garments. A media darling, he was assiduously courted—and quoted—by the regime. "Free" imams would solicit *fatwas* from him in order to legitimate their positions. From 1982 to 1986, al-Ghazali displayed his mastery of double-entendres and cryptic sermons.(11) Pleasing nearly everyone, and dutifully going on about his business, which was basically to bestow an Islamic identity upon an uprooted society, he became an important presence on the political scene. One of al-Ghazali's favorite themes was arguing "scientifically" to prove the miraculous character of the Qur'an. This line of preaching was popular amongst the militants with scientific training, who later filled the ranks of the FIS leadership, (e.g. Rabah Kébir in Bonn, Anwar Haddam in Washington are both trained in physics). Later events, especially the October riots of 1988, made al-Ghazali's balancing act more difficult to sustain. No longer able to disassociate himself from his official sponsor, he started leaning towards the regime too much to the liking of the "free imams", who then began to boycott his lectures. Al-Ghazali left Algeria seven months after the October 1988 riots.

In retrospect then, a number of reasons go to explain why the Islamists

backfired, which allowed the blossoming of an organized Islamist elite (e.g. generalized Arabization, massive construction of mosques, Islamic instruction in public schools, the adoption as far back as August 27, 1976 of Friday as the weekly day of rest, etc.). From 1970 to 1986, the regime, more or less, tolerated the so-called radical preachers, even in those mosques theoretically controlled by the Ministry of Religious Affairs. This behavior was partly motivated by an obvious effort at co-optation, i.e. diluting the revolutionary fervor generated by the preachers through associating them with the efforts initiated by the authorities. The infamous "Family Status Code", adopted on May 29, 1984, for example, was a major concession to Islamist pressures on the role of women in society. The failure of the state was not, it should be stressed, limited to a failed effort at containment. There was clearly an admission of the inability to produce "official" imams in sufficient numbers to fill up the numerous mosques built during that period, a period marked by the Arabization/Islamization of the education system. It was those very schools that would subsequently produce the future non-official imams, individuals who happened to be quite competent in religious matters. And it was that very policy of Arabization (which failed to lead to the coveted jobs already occupied by a Francophile elite)(9), that would nurture the frustrations, hence the sermons of those non-official imams. Rouadjia (1990b: 183) further notes how relatively incompetent the official imams were, compared to the younger, "unofficial" predicators, who were much more versed in the intricacies of the one field of *'ilm* that truly matters in Sunni Islam-*fiqh*, jurisprudence. They held their elders in contempt for two crimes: a relatively minor one—connivance with the state, and a much more serious one, that is, ignorance in religious matters. To summarize, then, it appears that the regime provided both the weapon (numerous mosques it could not control), and the ammunition (a school system which produced an explosive mix; hundreds of frustrated and eloquent preachers) to expedite its own demise.

The FIS owes the second part of its subsequent popularity to a deliberate policy by Chadli Benjedid. As Roberts points out, the "doctrinaire reformers" rallied around Chadli against his critics, who "found themselves pilloried as "hard-liners", "caciques", "les barons du FLN", "la nomenklatura", and so on (1994: 131). These reformers found a convenient ally in the Islamists. The FIS never explicitly addressed the question of economic policy. Further, whenever it took sides, the party implicitly supported Chadli's reforms, which

profoundly Islamic vocabulary of the War of Independence, *jihad; shuhada'* (martyrs), enabled Abbassi to argue that the triumph of the Revolution (of November 1954) was actually the triumph of Islam, and that the masters of independent Algeria had hijacked that victory for themselves, betraying the spilt blood of a million and a half *shahids* (martyrs).

When independence had been achieved, a very small group (some *'Ulama*, heirs of the Ben Badis organization, and a few disciples around Malek Bennabi), felt strongly enough about the strict application of shari'a to actually set up an Islamist association called *al-Qiyam* (Values). Chaired by Hashemi Tidjani, it put incessant pressures on Ben Bella, who finally yielded on the crucial matter of the introduction of Islamic instruction in public schools. This was the first concession. The process continued under Boumediene, in his elevation of the Arabo-Islamization of society to the status of a revolution (the other two being the agrarian, and the industrial revolution, both dismal fiascos in retrospect). The FIS' strategy of using rhetorical parallels to pull the historical rug from under the feet of the FLN was indeed a clever device. However, since those feet remained firmly planted on the rug until 1988 and few actually noticed the pulling, the device failed to achieve the desired outcome before then.

2. The lesson of unintended consequences

The Islamists owe their subsequent popularity to having been convenient allies of the regime in its fight against two perceived threats: the Kabyles, and the opponents of Chadli's economic reforms.

First, one needs to recall that the weakness of the FLN began to be felt as early as 1980, the spring following the death of Boumediene, when the Berbers-especially the Kabyles or *Amazighan-* began openly opposing the regime's exclusive emphasis on Arabism and total denial of the Amazigh language and culture. Their main target were the official *Salafis*, also nicknamed "the bearded FLN", representing "the socially and morally conservative fringe of the party, working for greater Arabization (or de-frenchification) of society, whose aim was to "amalgamate socialism as closely as possible with the principles of the shari'a" (Képel, 1995: 121). The more concessions Boumediene granted them, the more he succeeded in silencing the threat to his power from the Kabyles, which he perceived as being the greater challenge. He did so through a sequence of policies that

of world oil prices, and the brutal demographic growth domestically), with a discourse analysis of Islamist writings and utterances. Most people are not gullible. If the Islamist intellectuals' typical attempt to portray the prevailing socio-economic conditions as a mere symptom of a much deeper malaise (i.e. the abandonment of values, of culture, of roots, of identity), had no plausible grounding in reality, chances are the Islamists' point would be lost. For that attempt to succeed, the intellectuals must first construct a collective "we/us", and then persuade the "we/us" to opt for a certain track—given a set of so-called objective conditions: socio-economic indicators, level of political legitimacy, etc.... But most Algerians did not actually pay attention to them. Further, most people show remarkable resiliency in the face of hardship and political frustrations. Intellectuals rarely succeed at switching tracks in the direction of public beliefs, let alone at laying those tracks. Moreover, the Islamists, are not alone in believing in what they say and write. They need to outdo the explanations and recommendations of competing secular intellectuals. In any case, consistently censored by the threatened regime, theirs is rarely a welcome message. Finally, they need to garner a critical mass of supporters who not only believe their message and are willing to act on those beliefs, but who also have the ability to carry them out. This requires a unique set of circumstances which may (as in Iran, in 1978-79), or may not (as in Algeria, between 1989 and 1992), lead to a successful Islamist revolution.

To an educated follower, Abbassi's above-mentioned claim does evoke familiar episodes of recent Algerian history. Indeed Islam was the only common denominator of the numerous ancestors of the FLN and, in the final analysis, the only glue holding together a culturally diverse society. As early as July 5th 1830, it was the religious brotherhoods that had called for a *Jihad* to liberate Algiers from the French legion. Two years later, acting upon a religiously worded oath, the famous Emir Abdelkader launched rebellions in the western part of Algeria. Since an 1889 decree, the indigenous population has been referred to as Muslims. A century later, the protection of the Islamic fabric of society had been transferred from the official *'Ulama* - a group of urban bourgeois who self-consciously assumed their elite role- to their heirs, the PPA *(Parti du Peuple Algérien)* and the MTLD *(Mouvement pour le triomphe des Libertés)*, both groups having remained faithful to the Arabo-Muslim *orientation* of Algerian nationalism as opposed to the FLN's less dedicated *pursuit*. More to the point, the

(b) That such a liberalization ultimately put the spotlight on the Islamist leadership is quite puzzling since "the first striking fact about Algerian Islamism [is] that there has been no Algerian Ghannouchi, let alone an Algerian Qutb or an Algerian al-Mawdudi or an Algerian Khomeini."(4) Neither Abbassi Madani nor Ali Benhadj are known for having penned seminal works. They do not even consider themselves theologians.(5)

The crux of Abbassi's political philosophy is to be found in his *Azmat al-fikr al-hadith wa mubarrirat al-hall al-islami,* (The Crisis of Modern Thought and the Justifications of the Islamic Solution). Unlike Benhadj's idea of a caliphate state, Abbassi's caliphate state would strive to implement the *shura* (community consensus) when feasible. The *Ulamas* have the duty to interpret the *shari'a* but this duty is also the responsibility of the umma-at-large in case the Ulamas make mistakes. But Abbassi stops short of specifying who represents the umma in a task *(ijtihad)* in which the commoner has no business. If Abbassi's analysis of "Shuracracy" sounds moderate and conciliatory, albeit unclear, one cannot say as much about that of his younger co-leader Ali Benhadj.(6) Aside from his obvious anti-Western and conspiratorial mindset, i.e. the propensity to see politics as the interplay of complex plots planned out by shadowy omnipotent and anti-Muslim imperialist forces, the salient feature of his thought is the outright rejection of a fundamental aspect of *shura*, the notion of consensus.(7)

For legitimacy, both leaders draw extensively from the only pool available in Algeria; the myth of the Algerian war of independence. They do so despite the fact that their typical follower —young, under-employed if at all, and "fluently illiterate in three languages"(8)— has only vague televisual memories of that war and very limited knowledge of the hard facts. Abbassi Madani offers this historical interpretation, "The Algerian state of 1962 had nothing to do with what had been projected on the first of November 1954, for which we had taken up arms: an independent State founded on Islamic principles. The state that has risen before our eyes was founded on secular, socialist principles. This was a serious deviation." (Zeghidour 1990b: 180).

This quote dates back seven years. Re-reading it today, we should be careful not to attribute to it more relevance than it warrants. Succinctly, very few people took note of this "serious deviation" before oil prices began plummeting in 1984. This point is crucial and cannot be over-emphasized. It is misleading to simply juxtapose "objective conditions" (e.g. the tumbling

accommodate five major changes. First, beginning in the early 1980s, a change of macro-economic policy (from central planning to a hybrid baptized "the autonomy of national companies"). Second, a change for the worse of every available economic indicator, high unemployment; inflation; fertility rates, and plummeting oil revenues, without a comparable decline in the ostentatious lifestyle of the apparatchiks—in fact quite the opposite. Third, the change in the pool of prevalent ideas, coming both from post-Pahlevi Iran and the Eastern European experiment with democratization, with the State sending a plethora of bright engineering students to the West, who then returned with "a Ph.D. and a beard". Fourth, the 1979 change in the leadership of the single party, from a charismatic autocrat—Boumédienne, the mantle of the state was transferred to the weak hands of an inexperienced pragmatist, Chadli Benjedid, who reluctantly took over for the army. Finally, a fracture in the apparent unanimity of the leadership, with an open war between the reformists-à la Gorbatchev-and those opposed to any change whatsoever.

These changes culminated in bottom-up pressures against the repressive apparatus of the state. With the collapse of oil and gas prices, and the subsequent plummeting of the value of the Algerian Dinar in the mid 1980s, moves towards market integration, and the abandonment of its radical socialist ideology, became mainstays of Chadli Benjedid's incremental pragmatism. The decline in service distribution, the fall in real revenues (estimated as high as 80 percent in 1985-86), and the resultant decline in the overall quality of life led to an avalanche of critiques and challenges to government authority from virtually every sector of the populace-at-large. The diatribes against the power elites ranged from the demands of liberals for greater political and economic freedoms; to the charges of various Islamist factions who accused the government of "confiscating the revolution from the masses,"; to the attacks of feminist groups who believed the government had historically disregarded the rights of women.(2) The concomitant emergence of Algeria's *trabendo*—a market-based network of private associations—reinforced the significance of the shift away from state centralization measures on all levels, until they yielded what O'Donnell and Schmitter term *la démocratie à contrecœur,* "where the sponsors are the soft-liners of the authoritarian regime, their initial intention [being] limited to some liberalization with elections scheduled for an undefined future and, then, for insignificant offices only."(3) (1986: 57).

Pierre Péroncel-Hugoz (1994: 129), the French embassy in Algiers in 1988 had no file whatsoever about Algerian Islamism since independence.

2. A French scholar, known for his Islamist "sympathies", published a comparative study back in 1988. At that particular point in time, François Burgat portrayed the Tunisian version of Islamism as the North African model to be emulated by the others, dismissing the Algerian counterpart as a mere sideshow: "the most unpolished and the least organized in the region" (Burgat, 1988: 143).

3. In 1989, the very year the FIS was born, Abderrahim Lamchichi published his Ph.D. thesis about Islam and opposition in the Maghreb. He too concurred that Algerian Islamism "is one of the least documented; it is a clandestine constellation of groups with little social, cultural or political influence" (153-4).

And yet the puzzle of the infamous October 1988 riots remains. The Islamist leadership, implying that *thawrat* October 1988, was the continuation of *thawrat* November 1954, succeeded in claiming paternity for the uprising, when in fact, *it did not yet exist,* neither as head of a political party (the FIS was born 5 months later), nor as leader of a cohesive social movement. Any dispassionate observation of the sequence of events up to the riots should yield the same reading; that of a leaderless constellation of clandestine associational activities in a setting of social turmoil. When faced with a threat to its survival, the regime felt it had to acknowledge some leaders, any leaders, with whom it could negotiate a way out of this major crisis.

1. The lesson of historical contingency

Two main questions then arise :

a. What were the triggers of that particular crisis of authoritarianism?
b. Why did those leaders happen to be Islamist "predicators"(1) (Abbassi Madani, Ali Benhadj, Mohamed Sahnoun, Mahfoud Nahnah), and not other leaders of the nascent civil society, e.g. leftist, liberal, feminist or professional associations?

a. In a world *Gestalt* dominated by experiments with *glasnost* and *perestroika,* the Algerian army had until then stubbornly pursued the construction of an administrative state which did not include a space designed to resolve political disputes out in the open. In that context, it had to

Ta'addudiyya and Islamism: Lessons from Algeria

The Algerian experience with political pluralism yields three somewhat frustrating lessons (if the purpose of the analysis is to suggest wise policies elsewhere). First, the lesson of historical contingency: notwithstanding the world context, the rise and decline of both Islamism and democracy in Algeria are tied to local idiosyncrasies. Second, the lesson of unintended consequences: the unpredictable mix of concessions and repression by the regime that is being targeted by the Islamist insurgency can actually promote the success of the Islamists in achieving power. Third, the lesson of malleable identities: it is pointless at worst, and fruitless at best, to wonder whether Islamism and democracy are compatible; what matters are policies that change political culture (towards one in which social and political conflicts are resolved through non-violent means), and ultimately the very identity of the actors.

Introduction

One has to wonder whether students of Algerian politics—like a wild animal paralyzed by headlights on a dark highway—have been unduly obsessed by Islamism since 1989. Hugh Roberts, who writes tirelessly about it, certainly seems to think so. "The Algerian Islamist movement has been a far more superficial affair than virtually all its Western observers have supposed" (Roberts, 1994: 141). I can think of three independent points to buttress this unorthodox claim:

1. According to a controversial but well connected French journalist, Jean-

Ta'addudiyya and Islamism: Lessons from Algeria

Amine Tehami

scenario would imply the current "muddling-through" policy being successful enough to keep going without falling apart. It is the least likely of all possibilities, but still cannot be completely ruled out.

Whatever the outcome of the crisis that is brewing may be, one thing I consider certain. The next few years will decide the fate of the Pakistani experiment. The first fifty years of Pakistan's existence have not produced a nation-state. Nation-building and democracy have both been unsuccessful up to now. But the question still has to be answered: Will the country use the last chance it has, or concede defeat?

political identities.

In this context, Pakistan might not face disaster with a big bang, but slowly erode, until it finally fractures. The country definitely has great potential. Both its middle and lower classes could be a strong base for democracy, if only they would not be excluded from the political game. The economic prospects are dim at the moment, but again, the potential for development does exist, if only the political sector would function properly. Therefore it is tragic that the most likely scenario for Pakistan is a very pessimistic one.

In the event that the current government will not deal successfully with the most pressing problems of the country (or is sabotaged by the bureaucratic, military and feudal elites), Pakistan may not have a future. It may still exist in name; it may still have a government. But the danger lies in the government and the "national" structures becoming more and more irrelevant. Paralysis, fragmentation, and the weakening of the social fabric can easily lead to a highly unstable situation in which the forms of a democratic nation-state still exist, while beneath the surface, politics become more and more localized, without a functioning integrative mechanism. Somalia, Ethiopia, Rwanda, Liberia, Bosnia may be drastic examples of this kind of scenario. It is quite likely that Pakistan will be spared this fate, and will only suffer a lesser (less severe) version of the same dissolution of society and state. The problem is that the combination of paralysis, fragmentation and the weakening of the social fabric will bring about a highly unstable equilibrium, that can suddenly, and seemingly without advance warning, flip into several possible developments. It can lead to an all-out civil war (which still is not very likely at this point); it may lead to a break-up of the country through its loosing a province or part of it; it may also produce a handful, or more, of local civil wars, along the lines of the Karachi situation of 1995.

It cannot also be excluded that, in the long run, the democratic system will be overturned. Less likely, and more of a long range possibility, is the strengthening of the Islamist movement, perhaps of the Jamaat-e-Islami. It is at the moment campaigning to change from a "Leninist" party structure into a huge membership organization. And the Islamists currently are the only party of real opposition to the system. Finally, there still remains the possibility of the unstable equilibrium continuing for a long time, without producing a new system or a dramatic crisis in the foreseeable future. This

and cheap opium and heroin, have entered Pakistan as a result of the Afghan war. Constant tension and fighting in Kashmir at the Indian border have helped justify military expenditures that take up to 50 percent of the national budget. At the same time the IMF and international lenders have put on the squeeze and forced Pakistan into one of their "structural adjustment programs". The economic pressure is being felt all over society; increasing internal competition for meager resources results in, and reinforces, fragmentation. The future of Pakistan after fifty years of existence hangs in the balance. Political paralysis is hurting economic development, and economic problems restrict the financial possibilities to develop infrastructure and social support systems. Limited resources coupled with outside pressure to adopt neo-liberal and austerity policies, has lead to an increase in the struggle over the shrinking pie.

At this moment an outright ethnic or minority insurgency in Pakistan is unlikely. But at the same time the last elections have shown a strong ethnicization of politics. Today, hardly any party has truly "national" importance: the Muslim League (PML) of Nawaz Sharif has overwhelming support in Punjab (where some 55 percent of Pakistanis live). But in all other provinces it is either weak, or very weak. The Pakistan People's Party (PPP) of the Bhutto family, and the MQM respectively control rural and urban Sindh, and paralyze each other. And in Balochistan and - to a lesser degree - in the Northwest Frontier Province (NWFP), local, ethnically or religiously based parties predominate. Therefore, fragmentation of the political system has increased considerably during the last twenty-five years, and has grown more provincial, in character, than "national". At the same time, the national government has the constitutional right (under some conditions), to fire the provincial governments.

Currently the social fabric of the country is weakening. While successful separatist movements are not likely in the near future, a grave political and economic crisis is. It could take two forms: one possibility is the further disintegration and fragmentation of Pakistan, while not quite producing an "opting-out" of some of the provinces. A continuing weakening of state structures, increasing cynicism with politics and the state, mistrust of the whole political system and its parties, and a chronic crisis of the economy could easily lead to the de-legitimation of the democratic system, and to its undermining by both the government and the opposition, and this is the

small elite groups.

The exclusion of citizens from politics has not been a strategy of the civilian and military bureaucracy only. Even in times of elections and "democracy" people were kept out of politics as much as possible. A very important point to remember is that all political parties (PPP, PML, and many smaller ones) are organized as internal dictatorships. Office holders are not elected, but appointed by the chairperson, or the governing bodies. Parties hardly act as instruments for people to express their will, but are the instruments of oligarchies and political machines. Internal democracy is completely absent, and political programs do not matter. What counts are networks of family and friends, clientele favors, the buying and selling of votes and support, control of local and regional vote banks, control of perks, and a culture of greed. It is obvious, that these structures of politics will not strengthen identification with the political system, and its legitimacy. It also tends to fragment the system into informal and extra-constitutional cliques of people, making not the "Nation" into the key focus of interest, but clientalist networks. Personalization of politics has been one of the factors weakening institution building. It has considerably contributed to further fragmentation, thereby reinforcing tribal, ethnic, national and other factors. Personalization of politics is psychologically and structurally linked to the "feudal mentality", and to the weak and non-democratic character of political parties.

The weakness and lack of infrastructure has also made national integration more difficult to achieve. Especially in rural areas, in the mountainous North, and in Balochistan, roads are not always available. Electric power, the telephone system, railroads and other means of public transport have been, and are in constant crises. The banking system has been inefficient and has been looted by politicians, who are used to receiving "loans" which they never pay back. The police are incompetent, corrupt, and in rural areas acts on behalf of local landlords and "feudals", who maintain their own groups of strongmen. The tax system is a bad joke, and public utilities are hardly accessible without paying bribes. In short: "national infrastructure" is not just weak, but has deteriorated in many respects.

Outside pressure on the country has not made things easier. Some five million refugees; a spillover of arms and a resulting "Kalashnikov Culture", and cheap opium and heroin, have entered Pakistan as a result of the Afghan war. Constant tension and fighting in Kashmir at the Indian border have

industrialists were among them, but also most of the local elites from Balochistan and Sindh. In contrast to excluded capitalists from Punjab, the tribal leaders from Balochistan and the rural landowners from Sindh perceived their respective exclusion in ethnic rather than political terms. (An important exception applied to the Pashtoons of the Northwest Frontier province. This ethnic/national group has little economic power and is under-represented in the political and bureaucratic elite. But since it is over-represented in the powerful Armed Forces, it today feels much more integrated and "Pakistani", than it did in the 1940s and 1950s).

A combination of excessive corruption and pathetic under-performance of state structures today characterize Pakistan. Both the development of the economy and of stable political conditions are being undercut by these factors. The police and the legal system, the bureaucracy and the political class are shamefully corrupt, more interested in enriching themselves individually, than serving or developing the country. Since these state structures represent the state to the citizenry, people tend to become cynical and alienated from politics and the state - which implies alienation from "Pakistan". Also, state structures and the national infrastructure remain weak, actually having weakened over time. These problems, to some degree, result from what is called in Pakistan the "feudal mentality". Modern capitalists, who are dependent on a functioning infrastructure, a fair legal system, secure rules for economic activity - still do not control the country. The "feudal class" still dominates and paralyses politics, having decisive influence in any parliament or government. This class depends, less on achievement and economic efficiency, than on extracting resources from other classes by using political power or traditional, tribal, or rural power structures. This class is mostly rent seeking, and perceives the state as providing security and perks.

The army has traditionally dominated politics. During about half of Pakistan's history the country has been governed by military regimes. While some of the arguments the army put forward to justify its taking power (like incompetence and corruption of many civilian politicians) are not without merit, military rule has not strengthened, but weakened the social fabric of the country. Martial law was mostly an extra tool for the political elites, not threatening their power. It excluded the political participation of the citizens even more; thereby transforming politics into something only practiced by

development. This was not exactly the best way to make the non-elite sectors of the population (especially in the smaller provinces) interested in the future of a united Pakistan. By 1996/97, for probably the first time in Pakistani history, a section of intellectuals more or less openly questioned the wisdom of having split India and created Pakistan.

Factors Weakening the National Integration of Pakistan

National integration in the case of Pakistan cannot mean creating ethnic or national homogeneity throughout the country. It can only mean establishing a common citizenry, common political and social structures, a common state, and an additional sense of identity, of belonging together. It means building commonality on top of the existing (linguistic, ethnic, religious, geographical) diversity, and not substituting an artificial new identity for the old ones. Not that such a process of substitution of identity would be impossible in principle. But it would either take several generations, or unacceptable means to achieve, like genocide or ethnocide.

Nation-building in Pakistan at the end of the 1990s— that is, after 50 years of the country's existence — is on the verge of failure. It has already failed once with the split of Pakistan in 1971, and today the danger of the rest of Pakistan disintegrating cannot be ruled out. The following factors contribute to this: generally in Pakistan's history, nation-building and national integration have excluded the population, making it very difficult to transform it into a citizenry. The people have been mere onlookers at politics. Sometimes they identify with specific politics or politicians, but often this was hardly more than an audience applauding a cricket team: it was to identify with someone else, instead of being an actor oneself. "National identity" therefore remained shallow and could hardly develop.

The main reason behind this was that the character of the Pakistani State did not significantly change after independence. It still retained its "colonial" character, remaining a tool for controlling the population, instead of becoming an instrument for self-government. The state was captured and instrumentalized by a small political elite, which consistently tried to exclude any competing counter-elites. Since the ruling elite mostly consisted of Punjabi rural, "feudal" landlords, the top echelon of the civilian and military bureaucracy, and (with decreasing importance over time) a small elite of Muhajirs, other groups felt excluded. Factions of the Punjabi and Karachi

important than political rhetoric, no matter whether socialist or Islamist. But while Bhutto (being a Sindhi himself) had managed to integrate Sindh closer into Pakistan (while completely alienating Balochistan), Zia ul-Haq saw Sindh turn into a hotbed of opposition to martial rule. The "Movement for Restoration of Democracy" was by far strongest in Sindh, and again, the desire for democracy and for provincial/ethnic autonomy went hand in hand.

Zia's rule saw one additional and quite dangerous development: the rise of the MQM in Karachi and urban Sindh in general. Until the middle of the 1980s, most Muhajirs in Karachi had strongly supported the Jamaat-e-Islami (JI), the main Islamist party, founded by Maududi. It was less religious radicalism, but the fact that JI was perceived as "anti-ethnic" and pro-Islamic. The Muhajirs, coming as refugees from India, did not fit into any of the local ethnic groups, and of all social groups, most strongly believed in the "Islamic Nation" theory that justified Pakistan's existence. From 1986 a newly established party gained momentum, the MQM, Mohajir Qaumi Movement (renamed into Muttahida Qaumi Movement in 1997). It was an exclusively Muhajir party of secular, middle class orientation. Rumor has it that Zia ul-Haq's Islamist government had a hand in setting it up, to subvert the power of the main opposition party, Benazir Bhutto's PPP in Sindh. This cannot be confirmed, but the result was exactly that its existence led to a civil war in Karachi. The struggle for power between the Muhajirs and Sindhis in the province of Sindh became one of the major destabilizing factors in Pakistan, arresting economic development in the country's main commercial and industrial center.

The governments of Benazir Bhutto and Nawaz Sharif (each with two terms in office between 1988 and 1997) lacked any ideology. They both tried to appear in modernist garb, but their performance was generally worse than that of their predecessor governments. Both of Benazir's terms, and the first one of Nawaz Sharif had been characterized by excessive corruption, involving Benazir's husband and Nawaz personally (it is too early to judge the current term of Nawaz). Free market policies, political opportunism plus financial greed were the uniting features of both prime ministers, while they waged political war against each other for personal domination of the political system. Corruption, the still prevalent power of feudal landowners, and the permanent power games of the political elite, all contributed to paralysis in the political system and to under-performance in economic

had two results: it attempted to form a coalition of all non-Bengalis against Bengal. Two, it also abolished all notions of provincial autonomy, or of federalism in the West. It placed the smaller provinces and ethnic minorities of West Pakistan even more firmly under the dominance of Punjabi politicians, bureaucrats and military officers. While formally Pakistan became more integrated and united, the Bengalis, Belutchis, Pushtos and Sindhis felt marginalized and excluded, and the fabric of Pakistan weakened. In this phase of Pakistani history the goals of democracy and provincial autonomy were closely connected: democratic and regional/ethnic movements went hand in hand.

After the split of Pakistan in 1971 the political environment changed drastically. The democratic and ethnic movements in the former western wing were deprived of one of their main sources of political strength: the cooperation with the Bengalis of Eastern Bengal. With the independence of Bangladesh, what was now left of Pakistan was able to shake off the dominance of the old (still colonial) bureaucracy, and even forced the army back to the barracks - at least for a few years. But at the same time, by losing the main potential counterweight of Bengal, the preconditions for Punjabi dominance were strengthened.

This was the time of Zulfiqar Ali Bhutto's rule. It was full of contradictions. Bhutto originated from Sindh and aired a distinctly anti-establishment rhetoric. Mobilization of the poor masses of Pakistan, for the first time in its history, became his trademark, along with socialist sounding speeches. But he was also a feudal landlord, and had been a minister in General Ayub Khan's government. When Balochi frustrations with the central government increased, Bhutto ordered a brutal military campaign to crush the insurgency. Also, his political style very soon moved from democratic to repressive and authoritarian, weakening his social base considerably at the end of his rule. When the army finally overthrew him in 1977, there was little resistance.

After Zulfikar Ali Bhutto had tried a mixture of repression, social mobilization, and populist rhetoric to integrate what was left of Pakistan after 1971, Zia ul-Haq mixed more repression with Islamist rhetoric and a skilful foreign policy vis-à-vis Afghanistan, which produced considerable amounts of US foreign aid. Both presidents heavily relied on ideology to sustain their respective rules, but in both cases their hold on power weakened after a few years. The lack of government performance proved more

perceived in bureaucratic rather than political terms. It meant placing the provinces under the control of the central government and repressing demands for a federal system or provincial self-rule.

Problems of Nation-Building in Pakistan

In 1971, the official "Two-Nation-Theory" was exposed as wishful thinking. The former East Pakistan became independent as the new state of Bangladesh, after a civil war cum external war, in which the Muslim Bengalis of East Pakistan joined forces with the "Hindu enemy", India, against Muslim West Pakistan. Secular Bengali nationalism triumphed over the secular "Muslim nationalist" ideology. Among the reasons for the split of Pakistan were: a) the exclusion of Bengalis from the power structure; b) economic exploitation of East Pakistan by the western wing/the Central Government; c) the numerical strength and geographic remoteness of East Pakistan (separated from the western wing by some 1600 kilometers of Indian territory).

With the independence of Bangladesh, Pakistan lost more than half its population. Bangladesh became a relatively homogenous country, with some 98 percent of the citizens being Bengali. What remained of Pakistan (the former western wing) was hardly less heterogeneous than it had been before: it had just lost one of its ethnic groups and nationalities.

The case of East Pakistan/Bangladesh is illustrative of how the problem of ethnicity and provincial autonomy was dealt with in Pakistan. While officially the political center strongly de-emphasized ethnic identity as a political factor, in reality its policies strengthened it. While political power geographically lay in the Punjab (and, to some degree, in Karachi), and politically in the bureaucracy and the army, the majority of citizens happened to live far off in Bengal. And Bengalis were hardly represented in the army and the bureaucracy. Therefore, when the powerful elites tried to protect their interests by monopolizing power while excluding others, they automatically frustrated the Bengali desire for equality and self-rule. A key experience was the "One-Unit" rule in West Pakistan. The "One-Unit" policy dissolved all provinces in Western Pakistan, integrating them into one political unit. The key reason for this was to balance the demographic strength of East Pakistan by confronting it with a western wing, which was united and nearly equally populated. Expressed in ethnic terms, this policy

Others, including Zulfikar Ali and Benazir Bhutto, used Islamic symbols and rhetoric to justify their secular policies. Zia ul-Haq even tried to make over Pakistan into his own version of an "Islamic State", therefore closely cooperating with Islamist forces. Using religion for national integration seemed irresistible, since it was practically the only common bond between the several ethnicities and nationalities.

The imported, Urdu speaking, first generation of leaders consisted of often westernized, secular modernizers of their new society. This included an implicit, and often explicit, use of western "modernization" theories. It began under the leadership of Jinnah and Liaqat Ali, but found its fulfillment under Ayub Khan's Presidency. Later several different approaches to integrating society into a "nation" were tried. They can be summarized along several lines:

1. Charisma, mixed with modernization (Jinnah/Liaqat Ali).

2. Modernization (bureaucracy and Ayub Khan).

3. Mobilization and socialist rhetoric (Zulfikar Ali Bhutto).

4. Islamist modernization (Zia ul-Haq).

5. Muddling through, with some modernization (Benazir Bhutto's and Nawaz Sharif's first terms, Benazir's second term). But, at the same time, the stress of unity as a "national" goal was utilized as a tool for governance, allowing the political elites to control or repress dissent both at the center, and in the provinces. The informal ruling alliance of the bureaucracy (in the 1940s and 1950s with mostly Muhajir background) and the big Punjabi landowners during the first decade of Pakistan's existence, perceived national unity as a way of securing their own hegemony.

Muhajirs provided administrative and economic experience, while the Punjabi elites provided political power. Anybody, who was not part of this combination or not willing to be co-opted as a junior partner, was perceived as a potential threat to the nation. Therefore, ethnic minorities, and most provincial governments became marginalized. Also, this model of national integration ignored or even consistently weakened any social movements that might have developed, both in Punjab and the other provinces. The masses of people - that is the country's own citizens - were perceived as potentially destabilizing, as a nuisance. National integration and unity were

if not of homogeneity. The founding fathers, being profoundly secular (sometimes bordering on being non-religious), had to deal with the task to bring about what they had prematurely insisted already existed: to make Pakistan into a "nation", to integrate the several ethnic groups into one national community - without over-using the only bond they had in common: religion. The task was made more complicated because most of the founding fathers were migrants or even refugees to what was to become Pakistan. Jinnah did not speak any of the local languages; he did not even speak Urdu well. He delivered his speech declaring the Independence of Pakistan in English, and then translated into Urdu. The creation of the Pakistani "nation" did not develop from "below", from the societal roots or nationalist movements, but from top-down: first the State was created, hoping to develop its own social base. Nation-building was to generate the nation that the nation-state desired.

What Kind of Approaches to Nation-Building?

All governments since 1947 have heavily relied on pointing across the border to promote "National Unity". In all cases national integration was tried by emphasizing India as an external threat, one that was always willing to attack the new country. Hostility towards India, the struggle for Kashmir (the Muslim majority state that joined India at partition because it was governed by a Hindu ruler), and anti-Hindu sentiments have been, and largely remained important tools to stress Pakistan's legitimacy, its unity, and its character as a "nation-state". The use of an external enemy for strengthening internal unity had gained credibility through the pains of partition with its attendant ethnic cleansing, its millions of refugees and those killed. Three Indo-Pakistani wars (1948, 1965, and 1971) also provided legitimacy to the argument that internal unity was a necessity for survival. Therefore, immense internal heterogeneity was linked to an overwhelming desire for unity, at least as articulated from the political center. The fragility of the Pakistani State and the emphasis of unity were twins.

Besides India, the other most important tool to establish unity instead of fragmentation was "Islam". Again, all governments have utilized religion as a unifying force, if in very different forms. For Jinnah, Islam was the reason for Pakistan's existence, but Islam viewed more on a cultural than religious level.

politics. It also presupposes a functioning infrastructure and an intellectual discourse on a "national" scale.

Three: an existing state apparatus, which actually fulfills its functions on all of the national territory. Nation-building, that is, the establishing or development of a nation-state, is more advanced, the more these three criteria are fulfilled. This definition does not judge the legitimacy or usefulness of nation-building, nor the tools used for its purpose. Ethnic cleansing, massacres, and ethnic or cultural repression have quite often been utilized to that end. And sometimes ethnic, religious or geographical entities have been integrated that never wanted to be. The nation-state may have been (and still may be) the solution to a set of human and political problems, but it also has been the source of problems and suffering. Therefore, in the way I use the term nation-building, I am not implying any judgement about its efficacy in any specific case.

Why Nation-Building in Pakistan?

Pakistan was established in 1947 as the state for the Muslims of India. The driving force behind the setting up of this new state was the better educated Muslims (often from administrative, trading, intellectual professions) of the Muslim minority provinces of central India, like Uttar Pradesh and Bombay. The inhabitants of the Muslim-majority areas, which later became Pakistan (Punjab, NWFP, Sindh, Balochistan, and Bengal), had been less enthusiastic, and even skeptical. They joined the cause of the "Pakistan Movement" only during the last two years before the foundation of Pakistan. Paradoxically, the country was not established with a religious purpose, but with a "national" one in mind. Though there was hardly any "ethnic" or "national" difference between the Muslims of Bengal, Punjab, or Uttar Pradesh and their respective Hindu neighbors, the theory of Muhammad Ali Jinnah and his Muslim League perceived the Muslims of India to be a distinct "Muslim Nation", opposed to a "Hindu Nation" ("Two-Nation-Theory"). As a result, when Pakistan came into existence, it consisted of a wide variety of "ethnic" and linguistic groups and subgroups, which had very little in common besides being Muslim. Two official languages (Urdu and English), six or seven important regional one (Punjabi, Pashto, Sindhi, Balochi, Saraiki, and Bengali), and perhaps two dozen small or local ones (mainly in the North) are an indication of the linguistic wealth of Pakistan,

Problems of Democracy and Nation-Building in Pakistan

The term nation-building had been widely used during the late 1950s and 60s by western academic, developmental and political/military actors. It had -and still has - several meanings. It provides an analytical tool, focussing on the conditions and developments that lead to the establishment of nation-states; and it provides a policy tool for the actual construction of nation-states. As a policy tool we can distinguish two variants of the term: nation-building as a strategy for development policy; and as an instrument for competing in the Cold War ("development" and "nation-building" being used as alternatives to "socialism" and "revolution"). After the Vietnam War the term somewhat got out of fashion, while, since the end of the Cold War, it has been revitalized. Since then its meaning has been somewhat altered; it has become more shallow and is often used quite loosely.

In the context of our topic I will use nation-building only as an analytical instrument. It will indicate three major elements:

One: an integrative ideology, that might be nationalist, but could also be religious, racist, developmental, or shaped along other lines, as long as it provides for integrating the subgroups of the inhabitants of a country into one society.

Two: an integrated society, with its several elements communicating/ interacting more often with each other than with outsiders. This implies a "nation-wide" integration of geographic regions, economic sectors, and

Problems of Democracy and Nation-Building in Pakistan

Jochen Hippler

preconditions for democracy in a state with a long history of authoritarian corruption, will not survive, however, without robust economic growth. And that is not an inconsequential challenge in the present global economy.

Bibliographical Note

The best political history of the Apartheid State is Dan O'Meara, *Forty Lost Years,* (Randburg, South Africa, Ravan Press, 1996). Robert Price,*The Apartheid State in Crisis,* (New York, OUP, 1991) provides a useful structural analysis, which should be supplemented by Stanley Greenberg's revealing empirical study *Legitimating the Illegitimate,* (Berkeley, California, UCP, 1987). For the ideological shift in Afrikanerdom, I rely heavily on Deborah Posel's brilliant little article, "The Language of Domination" in Shula Marks and Stanley Trapido, *The Politics of Race, Class and Nationalism in Twentieth Century South Africa,* (London and New York, Longman, 1987). Gay Seidman's *Manufacturing Militance,* (Berkeley, California, UCP, 1994) is an outstanding account of the economic transformations that made possible the South African labor movement. Seidman's comparison with developments in Brazil provides a useful control on generalizations from the single South African case. The most readable description of the South African negotiations is Allister Sparks, *Tomorrow is Another Country,* (New York, Hill & Wang, 1995), but Martin Murray, *The Revolution Deferred* (London and New York, Verso, 1994) is more sociological and has greater background depth. The most interesting and original analysis of the transition, however, is an article by Glenn Adler and Eddie Webater, "Challenging Transition Theory" in *Politics and Society,* 1995, 23 (1). For the Biko quote see M. Arnold *The Testimony of Steve Biko,* (London, Panther Granada Publishing, 1978).

negotiation with the ANC however, despite ample evidence that senior officers were deliberately turning a blind eye to it. This is not to say that he ordered the "dirty tricks" or even approved of them, but the new South Africa continues to reap a bitter harvest of violence in a pattern of armed feuding that, at least in part, can be traced back to the "counter-insurgency" activities of state agencies during the transition years.

Many of the structural factors that favored transition, especially poor productivity and high unemployment, now threaten the continuity of democracy, as do traditions of corruption and inefficiency in the civil service, especially, but by no means entirely, among black civil servants in the rural ex-Bantustan areas. Poverty and a heritage of appalling education haunt black townships and rural reserves, spawning crime. Charges of corruption against middle-class blacks in provincial government regularly surface in the press, and the ANC central administration has not been free of such charges either. Slow economic growth and lack of clear and democratically established ground rules for economic redistribution, along with ANC domination of political life, hold out little hope for rapid improvement in the life chances of poor black communities.

Having made the transition to universal suffrage, then, what hopes are there that genuinely democratic institutions will become well established in South Africa? It is encouraging that the trade unions, while they seem to lack clear policy directives, continue to maintain their independence of the ANC, as does the critical free press. White South Africans have been remarkably accepting of the new regime, on the whole. But this is as much the obverse of the new state's failure to redistribute wealth (their personal lives have not been much affected), as their conversion to non-racial democratic principles. In this respect, however one cannot overlook Nelson Mandela's skilful moderate leadership and the extraordinary patience of ordinary black South Africans. Desmond Tutu also seems to be doing an extraordinary job as head of the Truth and Reconciliation commission, both in revealing the horrors of the Apartheid State and engaging in theater that heals. While there seems to be little trace of the UDF decade of participatory democracy left at the grassroots, now dominated by apathy and the violence of unemployed youth, one might also hope that such experiences will continue to have an effect as leaders with intensely democratic experience percolate up through the ANC ranks. Democratic traditions, important as they are as

restructuring in South Africa. Plans for economic growth required a skilled and productive black labor force. It does not detract at all from the integrity and tenacity of the union struggle to say that strong unions would have been impossible without the public space for organization provided by Botha's industrial reforms and guaranteed by the new industrial court. Botha's reforms, in their turn, are conceivable only because the development of Afrikaner capitalism had shifted the Afrikaner elite away from the moral and religious imperatives of the Afrikaner civil religion to more pragmatic and instrumental justifications for racial domination. Moreover, the authoritarian bureaucratization of the National Party and its huge parliamentary majority enabled Botha to push through his reforms with little democratic consultation.

Within the black community, the development of a vibrant civil society and a powerfully democratic union movement ensured democratic articulation of resistance to reforms from above that sought to divide black communities along class lines. Because workers were housed together in the townships, democratic unions not only served as models for grassroots community organizations, but the unions were eventually persuaded to use industrial action for political ends. High levels of unemployment among a demographically youthful African population brought additional eager and militant young recruits to the ANC and the UDF. Since ethnic identities were at the heart of state policies of repression, however, ethnic articulation of grievances has had little popular appeal in South Africa (except amongst rural Zulu-speakers).

Visible racial differences, traditions of white domination, and white fears of the African majority have always militated against democratic reform in South Africa. For years this was exacerbated by industry's use of black migrant labor to undercut white working class wages. Although the bloated state bureaucracy, the police, and the military siphoned off many lower-class whites from the working class during National Party rule, reforming Afrikaner politicians always feared an armed white uprising. This seemed even more likely under P.W. Botha as the army came to play a more central and violent role in South African society and beyond its borders.

One might say that de Klerk's insistence on return to civilian rule was his bravest move. I am convinced that he did not feel strong enough to confront the violent "counter-insurgency" of the police and army during the years of

Concluding Reflections on South Africa's Transition to Democracy

In my opinion, prioritizing either culture or structure in social analysis fails to acknowledge that these two factors operate at different levels and with reciprocal effects. Structural factors must always be articulated and interpreted, and articulation and interpretation are in themselves cultural processes. Moreover, culturally mediated responses *to* structural pressures may well have structural effects. Thus racial or religious articulation of inequities rooted in the organization of production are likely to effect class struggle and thus the accumulation and distribution of capital itself. Presumably there are structural limits to common-sense acquiescence in gross economic inequalities, but action to redress such inequities may be more or less democratic (and more or less effective) depending on available cultural repertoires as well as structural resources. Timing is also important and may have a fundamental effect upon the openness of political and economic institutions and upon popular support for democratic outcomes.

It is precisely because timing is so important that I have couched this paper in narrative form. The fact that de Klerk's accession to office coincided with the collapse of the Soviet Empire in 1989 is probably the most obvious effect of timing on the South African transition. The timing of long-term structural changes in the economy was also fundamental over the longer term, making possible the accession of P.W. Botha's reform government, with consequential but unpredictable political implications. It is difficult to believe that any South African government could have ignored the economic changes and business pressures of the 1970s, however. Gay Seidman's comparison with Brazil (1994) suggests deeper structural reasons for such political changes.

Thus, while timing makes causal analysis of historical events very difficult, if not impossible, one can nonetheless point to certain preconditions that favored the transition to democracy in South Africa. Even the most fortunate timing would have been irrelevant in the absence of some such favorable preconditions. Moreover, preconditions favorable to transition by no means guarantee a stable democratic future in the long run.

Inflation and a balance-of-payments crisis in the mid-1970s, hard on the heels of the 1960s economic boom, required fundamental economic

Members of Parliament where they chafe under the restrictions of writing legislation. But the most powerful cabinet positions seem largely restricted to ANC members who were in exile and have little experience of democratic give-and-take. Deeply democratic ex-UDF leaders outside parliament have found themselves in provincial government, where some of the best of them have become wired in the petty infighting and graft of local government. The union movement remains independent and feisty but without a clear strategy and little commitment to productivity.

At a more abstract level, new ministers and directors of state departments are necessarily subject to the constraints of what I call the "imperatives of rule." These are the fiscal constraints faced by any modern state and its concomitant inability to redistribute wealth because of the requirements of economic growth.

The new parliament has passed an extraordinarily enlightened constitution that guarantees a wide range of civil rights. Established institutions are certainly opening up to educated middle-class blacks. Indeed, state pressures are obliging most businesses to practice affirmative action. While this leads to racial tensions at the same time that it ensures a black middle class, it does not alter the unequal distribution of wealth that continues to structure South African society. Unemployment is estimated to be running at least 40%, and poverty for unskilled blacks is widespread, social welfare nets such as old age pensions and universal health care, which were deteriorating anyway under the old government, are not working very well, especially in the ex-Bantustan rural areas where bureaucratic corruption and incompetence had long since taken their toll. Crime rates have not come down, and crime has spread to previously white middle-class suburbs as black urban squatter settlements surround the large cities.

There is as yet no viable political alternative to the ANC, nor do the democratic traditions of the UDF seem prevalent in current popular opposition, whether in the enthusiastic mass militancy of unemployed township youth, or the ethnic violence of inheritors of the NP "dirty tricks" brigade, like Inkatha. The NP, which held onto the Western Cape with the support of "coloured" voters, has become small-time and self-serving without political vision. Despite past successes, then, democratic transition in South Africa is still very much in process.

The NP entered negotiations intending a passive revolution in which Whites would maintain control. The ANC went in intending elections with universal suffrage. Negotiations went on for three years, taking on a momentum of their own, as such affairs do. In the end, the ANC won, largely because it had relatively disciplined support from trade unions and the urban masses, who kept up popular pressure whenever negotiations broke down. De Klerk seems to have turned a blind eye to ongoing violence in the townships fomented by the security forces, perhaps because he feared a military coup.

Presumably such "dirty tricks" were intended to break down negotiations. In fact, they seem to have kept popular support for the ANC white-hot while at the same time pushing the NP towards the ANC position as it was forced publicly to repudiate them.

The ANC paid a high price for its government of transition however, most notably in agreeing to maintain the old state bureaucracy for a five-year period. The leader of the South African Communist Party, Joe Slovol who suggested this compromise, figured that the ANC did not have the personnel to run the state anyway. He had not reckoned with the level of inefficiency in the sprawling South African civil service, however, and neither he nor anyone else calculated the cost of retaining bloated and corrupt black bureaucracies as the old Bantustans all folded into the new South Africa.

Contemporary Developments

Insufficient administrative clout remains a problem for virtually all ANC ministers in the new government; even the post-transition department of Reconstruction and Development with its own "new" bureaucracy has not been able to expend its budgets in the last few years. For example, bureaucratic hassles (and past inequities) have almost crippled educational reform in the various provinces. In the Eastern Province, for instance, seven different apartheid education departments, each with a full panoply of administrative staff, have to be integrated into one. No one any longer knows who is answerable to whom. More affluent black students are pouring into the better "white" schools while the quality of township and rural schools remains low. White teachers are taking early retirement in large numbers, rather than accepting to be moved to schools in black areas. Black housing also remains a serious problem.

Many of the most effective leaders in the old union movement are now

of payments deficit, pushed the South African economy into deep decline. Stalemate seemed to hold for the foreseeable future with the National Party holding onto military power, yet unable to subdue the townships and control economic stagnation. The ANC, meanwhile, knew it did not have the resources to win an armed struggle and had become quite concerned about increases in township violence.

Indeed, the South African security forces, frustrated by their failure to control community insurrection by direct force, turned in the mid-1980s to low-level counter-insurgency tactics learned from the US experience with the Contras in Nicaragua and already implemented in neighboring countries like Mozambique and Angola. Existing class, ethnic, and generational divisions in the townships and Bantustans were exploited by security forces and their black collaborators, escalating into full-scale terrorism. Certainly, killings in the townships and Bantustans were not all on the side of the security forces and their trusties. Divisions in the townships, especially between migrant workers and permanent urban dwellers, were real ones. Nevertheless, state-initiated "black-on-black violence" did introduce a new dimension into the struggle, dividing the oppressed majority against itself and making community-based democracy much more difficult. Occasional acts of violence by the ANC armed wing paled before the devastation wrought by such terrorism which damaged even the effectiveness of the democratic labor unions, and led unemployed young UDF toughs into retaliatory violence.

Transition

The fall of communism in Europe was fundamental for bringing about negotiations. The ANC in exile lost its main source of economic support at the same time that the NP lost its main justification for containing resistance. P.W. Botha was forced into retirement in 1989, and the successful transition in Namibia later in that year helped to persuade his successor, F.W. de Klerk, that the Soviets were indeed withdrawing from Africa. With the economy in disastrous straits, de Klerk faced the same "Rubicon" that Botha had refused to cross in 1985 with such disastrous results. De Klerk crossed over irrevocably, proposing group "power sharing", unbanning the ANC and the South African Communist Party, permitting public meetings and promising to release all political prisoners.

uplifting the Black community....We should not preach. We believe that we teach people by example. We believe that Black people, as they rub shoulders with the particular project, as they benefit from that project, with their perception of its being conducted by Blacks, [will] begin to ask themselves questions and we surely believe that they are going to give themselves answers.... In most of the projects we tend to pass over the maintenance of the project to the community. (in Arnold, 1978)

The proliferation of civic organizations did not die with Biko in 1977. Instead, they multiplied, especially in churches and schools in all the South African townships. Township-wide organizations were established to link these new voluntary associations around broader local issues, especially rent increases after 1979. In 1983, Allan Boesak (a "Coloured" Dutch Reformed minister) called for a national organization, and the united Democratic Front (UDF) was formed. Like the shop-floor organization of the new unions, the UDF's grassroots base made it much more resistant to state repression.

The ANC had, of course, been active in exile for many years but had become much more militant after an infusion of young blood from the student demonstrations of 1976 and 1980, as waves of black students fled the country and joined up. Military occupation of the townships persuaded more and more of the new unions that work conditions could not be divorced from political issues. Even South African businessmen began to travel to Lusaka to meet with ANC leaders to discuss how the economy might be reformed in the course of a political transformation. The second new development that fed the insurrection of the mid-1980s then, was the overt involvement of the ANC.

Like most exile political organizations, the ANC was not — probably could not be — democratic. At the same time local community activists, under the influence of the unions, and oftentimes, the churches (in accord with traditional African consensus building) strove to be democratic. "Transparency" and "accountability" became the code words of a collective movement that strove to create a democratic civil society apart from the state even while it confronted the non-democratic government.

Urban liberation struggles, with the support of democratically structured unions, youth groups, township churches and women's organizations, together with international support for sanctions, and the ongoing balance

In August 1984, the South African Reserve Bank raised interest rates sharply with the intent of deepening the recession in order to cut inflation. As is typical with such monetarist strategies, the recession was supposed to be accompanied by a cut in government spending. That never occurred. Instead with the rise in interest rates, South African banks, businesses, and the state at once sought cheaper capital abroad, only to have the South African currency collapse. Those who had borrowed overseas found themselves in trouble with repayments. This became a full-scale debt crisis after Botha's "Rubicon" speech in August 1985, because overseas banks decided to call in South African short-term loans. Their decision was occasioned partly by financial reasons, but primarily because the recession (in conjunction with a new constitution which excluded Africans but tried to co-opt Indians and Coloureds) sparked township unrest. South Africa's political stability as well as its economic future hung in the balance. A state of emergency was declared in 1986 and the army occupied the black townships.

By the middle 1980s, then, South Africa's well-developed industrial economy found itself in deep economic trouble, partly because of the costs of apartheid (money was poured into support for Bantustan bureaucracies that were both corrupt and inefficient) but primarily because of industry's failure to compete on international markets. From the middle 1970s, inflationary pressures and shop floor union organization had led to effective wildcat strikes. Industry wavered between requesting police intervention and signing negotiation and local recognition agreements. In 1979 South African industrial law was changed to legalize black unions, which by the mid-1980s were putting further pressure on wages without much increase in productivity.

The rise of the unions is not enough to explain the 1980s revolt in the black townships, however. Neither is economic recession, although it certainly provided a powerful incentive. Two new social developments were also at work: local community organization and ANC involvement. Township insurrections were predicated on a decade of intense community organization originally initiated by Steve Biko's Black Community Programs and influenced by the ideas of Paulo Friere. Biko himself characterized such "organization for conscientization" as follows:

> What we did was to design various types of programs...with an obvious illustration that these are done by Black people for the sole purpose of

Experts on torture and military mayhem (dubbed "counter-insurgency") in bordering states fitted quite comfortably within this category.

Posel's third theme, "free enterprise", referred less to individual rights and liberties than to the necessary restructuring of the South African economy in recession in order to avoid the threat of communism. Again to quote Posel (p. 423):

> It is the language of technocratic rationality and "total strategy" that defines and legitimates "free enterprise": capitalism is depicted and upheld explicitly as a system of co-optation and control. "Free enterprise" is defended on pragmatic, rather than principled grounds, and as an effective part of the state's "total strategy" against the ubiquitous "onslaught".

These were the terms in which South African State power was depoliticized and centralized in the hands of military and security experts.

In its rationalism, the new ideology sat uneasily side by side with Afrikaner common-sense acceptance of the "naturalness" of group rights. Christian Nationalist apartheid doctrine was more than a language; it was a hegemonic ideology, defining a particular Afrikaner personal identity, a subjectivity, whereas the new language was much more strategic and pragmatic. Indeed, Stanley Greenberg (1987) has shown that Botha's own civil servants at the lower levels of the state bureaucracy chose to ignore the new line, insisting on overt political control of their black subjects. Even higher level officials, while paying lip service to the new policy, were quite uneasy in using the language of "free enterprise". A new language may be practised in ways quite different from those intended by its originators. In fact, what the language and legislation surrounding "total onslaught" did, was to give the police and military vastly increased powers without accountability to anybody. Every policeman became an expert. As one very low-level constable said to me while he paged through the contents of my briefcase at the Maseru Bridge checkpoint, "we may not know what we are reading, but we know what we are looking for."

In fact, the Botha regime's efforts to restructure the economy could not avoid substantial inflation (disaster for many black families) and a real drop in living standards, especially for less well-off Afrikaans-speaking whites. Even as Botha gained support from English-speaking business on the "left", his traditional "Afrikaner" constituency was divided along class lines, and the black townships poised dangerously on the brink of unrest.

defence of white rule in the name of "state security". Botha's government developed a more elaborate language of justification, seeking for the first time to co-opt blacks and to justify their incorporation to white voters. The proposed inclusion of blacks was, of course, very much on white terms, and it stemmed from both the necessity for political stability in the face of growing black resistance and the aforementioned economic and demographic developments. To quote P.W. Botha himself:

> We hope to create a middle class among the nations of South Africa. Because, if a man has possessions and is able to build his family life around these possessions, then one has already laid the foundation for resisting communism.(in Marks &Trapido, 1987, p. 423)

A political analysis by Deborah Posel has suggested that the new "language of legitimation" centered on three interrelated themes - "technical rationality", "total strategy" and "free enterprise". "The notion of "technical rationality" enabled political leaders to use the language of technology to justify unpopular political and economic decisions. As Posel indicated:

> [Problems of political control ... are presented as if merely technical ones, the solutions to which can and should be non-"ideological" and therefore non-contestable. such solutions depend on the findings of economic, academic or military "experts", rather than on the outcome of partisan and inexpert "political" debate. (in Marks & Trapido, 1987, p. 421)

This sort of language, of course, dovetailed nicely with business claims for the "requirements" of the economy. Indeed, in such terms, to quote Posel, "the public political role of capital can be construed as a series of objective, expert, interventions in the technical, problems surrounding economic growth and development" (p. 428).

"Total strategy", the second new ideological theme, used "technical rationality" to justify extreme highhandedness on the part of the military and the security forces in the name of dealing "objectively" with the "total onslaught" of world communism. To use Posel's words again:

> The only proper constraints on the scale and content of this "total strategy" are purported to be "realism" in the face of the "facts". Otherwise the state is said to need a free hand, unfettered by matters of "ideological" principle, to pursue whichever strategies the appropriate "experts" deem "necessary". (p. 422)

large-scale unemployment for those educated urban blacks who had been moved into white-collar jobs. In 1976, Soweto school children demonstrated for education reform with unexpected determination. Police killings of children in Soweto fed international outrage at the apartheid regime and intensified threats of economic sanctions. Even Afrikaner businessmen expressed dismay at the state's over-reaction. Divisions sharpened within the ruling National Party (NP). The new Afrikaner business class backed P.W. Botha for Prime minister. His accession to office in 1978 placed reform squarely on the agenda.

P.W. Botha's government was far more sensitive to appeals from South African big business that the economy could not survive as a sinecure for lower-class whites, excluding blacks except as unskilled labor. The number of white workers, or even supervisors, had decreased substantially in any event. Botha consciously sought the support of Anglophone businessmen in his campaign for "rationalization" of the South African economy. He had accepted that the price for economic expansion would require increased state expenditures on black education, and more skilled work and higher wages for blacks.

Economic considerations were not the only factors, which drove Botha's reforms. He had been Minister of Defence before becoming Premier, and he accepted the thesis that the South African State was under "total onslaught" from communist-inspired world forces. To deal with this perceived attack on South Africa, military strategy included recommendations for political reforms which would win the "hearts and minds" of black people for the South African regime. Coloureds and Indians, at least, were perceived to be logical allies for South Africa's embattled whites. Furthermore, the winning of hearts and minds presupposed full stomachs for at least the urban portion of the black population and some improvement in rural conditions. Botha reorganized and centralized state power, moving real power away from Parliament and even cabinet, to a newly formed National Security Commission on which the military was heavily represented. Unpopular reforms were thus facilitated.

The regime of John Vorster, which preceded that of Botha, had already begun to tone down the Afrikaner civil religion — an intense form of populist nationalism which appealed to Christian-National values of ethnic corporativism and divine destiny. Emphasis was shifting to a pragmatic

enable South African industry to compete with the "little tigers" on world markets.

Rapid industrialization in the South African context gave rise to two serious problems for industry and the state. In the first place, cheap labor was unproductive labor, especially given the deterioration of black education. As a result, firms themselves were obliged to train workers for more demanding semi-skilled jobs in capital-intensive secondary industry. This gave rise to the second problem. Semi-skilled workers, trained on the job, were much less easy to replace than their unskilled predecessors. In 1973, in the port city of Durban, more than 100,000 workers engaged in a series of strike actions that led to prompt wage raises by employers unable to replace them. Between 1974 and 1979, a militantly democratic, non-racial, independent trade union movement struggled to establish itself by shop floor organizing from plant to plant. White socialists, students and academics, rejected as racially condescending by the Black consciousness movement of Steve Biko in the late 1960s, found a much readier audience among black workers. Since banning and house arrests were common for such leaders, the new unions could grow only by training shop stewards elected by the workers themselves. Grass-roots democracy was thus necessary as well as a cherished ideal in the face of severe police harassment. These unions targeted employers and resolutely avoided confrontation with the state. The fact that they were able to survive at all is an indication of the constraints imposed on manufacturing industry by its need for semi-skilled labor.

Meanwhile, from the late 1960s, in order to deal with international criticism, the South African State established nominally independent Bantustans in the rural migrant-labor supply areas. Forced removals from urban areas and rural "black spots" dumped people into these Bantustans — together with millions of people extruded from the white commercial farms by the capitalization process in agriculture. The result was massive rural slums from which people were forced to migrate to work, putting further pressure on urban employment. These processes were exacerbated by a population explosion in the black community that swelled the numbers of young people available for mobilization.

In 1975, a belated post-OPEC downswing in the economy, however delayed by the importance of gold in South Africa's balance of payments, brought

Transition to Democracy: The South African Case

South Africa has often been cited as a model case, perhaps the model case, of transition to democracy in the contemporary world. The process has been an uneven one, however. Racism, which has complicated the South African case, is being addressed fairly effectively for the growing black middle class through state pressures for affirmative action, but deep economic inequities along generally racial lines have hardly been addressed, and continue to represent serious barriers to the maintenance of democracy.

Background

Let me begin my analysis of the South African transition by noting fundamental structural changes in demographics and the economy. After a period of rapid economic growth in the 1960s, South African industry found itself in inflationary doldrums in the 1970s and negative growth in the 1980s. From the 1960s, import substitution and exploitation of the white home market funded the use of state power to elevate Afrikaans-speaking white South Africans at all levels of the economy (including extensive capitalization of agriculture). During the 1960s, then, South African businesses benefited from the low-wage racial order enforced by the apartheid state. Although the rate of inflation had been rising slowly before the 1973 oil crisis as foreign capital poured into the booming industrial economy, low black wages kept it in check. By 1972, however, the Reynders Commission, already worried by impending saturation of the white home market, urged continued heavy foreign investment in capital equipment to

Transition to Democracy: The South African Case

T. Dunbar Moodie

41. *See* Sharon Fonn, "Working Women's Health", in *WOMEN'S HEALTH AND APARTHEID: THE HEALTH OF WOMEN AND CHILDREN AND THE FUTURE OF PROGRESSIVE PRIMARY HEALTH CARE IN SOUTHERN AFRICA* 20, 29 (Marica Wright et al. eds., 1988). White women make up roughly eight percent, Coloured women five percent, and Indian women two percent of the population. *Id.*

42. See Celina Romany, *Black Women and Gender Equality in a New South Africa: Human Rights Law and the Intersection of Race and Gender,* 21 BROOK. J. INT'L L. 857 (1996).

43. "Fighting Another Good Fight", *L.A. TIMES*, Dec. 9, 1991 at B4.

44. S. AFR. CONST., *supra* note 13, art. 8 (2).

45. *Id.* art. 9(3).

46. *Id.* art. 15(3).

47. *Id.* arts. 30, 31.

48. President of the Republic of South Africa, Minister of Correctional Services v. John Philip Peter Hugo, CCT 11/96.

49. Lisa Taraki, "Palestine: From National Liberation to Feminism", 5(2) *Middle East Policy* 173, 175 (1997).

50. Third Reading, *supra* note 1, art. 9.

51. PASSIA, *supra* note 1.

52. G.A. Res. 34/180, 34 UN GAOR Supp. (no. 710.46) at 193, UN Doc. A/34/46 (1979) (entered into force Sept. 3, 1981).

53. *Id.* art. 4. Special measures protecting pregnancy are allowed. As broad as the Convention is, it does not cover abortion, pornography, domestic violence, or marital rape.

19. *Id.* art. 78.

20. SOUTH AFR. CONST., *supra* note 13, art. 182.

21. *Id.* art. 184.

22. *Id.* art. 187.

23. S. AFR. INTERIM CONST., *supra* note 12, art. 122.

24. S. AFR. CONST., *supra* note 13, art. 185.

25. A full list of the principles is found in Schedule Four of the interim constitution.

26. Third Reading, *supra* note 1, arts. 109, 110.

27. SOUTH AFR. CONST., *supra* note 13, art. 37.

28. *Id.* arts. 12, 15, 16, 17, 18, 21, 19, 35.

29. *Id.* arts. 11, 10, 13.

30. *Id.* art. 25.

31. *Id.* arts. 24, 26, 30, 31, 29, 27.

32. *Id.* art 28.

33. *Id.* art. 27.

34. *Id.* art. 9(3).

35. *Id.* art. 9(2).

36. *Id.* art 36.

37. *Id.* art. 37.

38. *Id.* art. 39.

39. For a proposal on environmental rights for the Basic Law, see Kevin Papp, *Environmental Constitutional Protection, Human Rights and the Eighth Draft of the Temporary Constitution for the Palestinian National Authority in the Transitional Period*, to be published IOWA J. TRANSNATIONAL L AND CONTEMP. PROB. (1997). Mr. Papp is one of my research assistants.

40. This subsection draws from Adrien Wing and Eunice de Carvalho, *Black South African Women: Towards Equal Rights*, 8 HARV. HUM. RTS. J. 57 (1995) and Adrien Wing, *A Critical Race Feminist Conceptualization of Violence: South African and Palestinian Women*, 60 ALBANY L. REV. 943 (1997). For other articles on South African women, see Melissa Cole, *"Inthuthoko Means that We Are Going Forward"; Hearing the Voices of Domestic Workers in South Africa*, 2 COLUM. J. GENDER & LAW 61 (1991); Christine Venter, *The New South African Constitution: Facing the Challenges of Women's Rights and Cultural Rights in Post-Apartheid South Africa*, 21 J. LEGIS.1 (1997); Jacqueline Krikorian, *A Different Form of Apartheid? The Legal Status of Married Women in South Africa*, 21 QUEENS L.J. 221 (1995).

Guidelines of the African National Congress: A Preliminary Assessment, 106 S. Afr. L. J. 633 (1989), and Johan Van der Vyver, *Comments on the Constitutional Guidelines of the African National Congress,* 5 S. AFR. J. HUM. RTS. 133 (1989).

7. Rep. S. Afr. Const. Act 110 of 1983, Proc. 119 GG 9308, July 6, 1984. For a history of South Africa's various constitutions, see Winston Nagan, *South Africa in Transition: Human Rights, Ethnicity and Law in the 1990s,* 35 VILLANOVA L. REV. 1139 (1990); Johan Van der Vyver, *Depriving Westminster of its Moral Constraints: A Survey of Constitutional Development in South Africa,* 20 HARV. C.R.-C.L.L. REV. 291, 327-36 (1985); BASSON AND VILJOEN, SOUTH AFRICAN CONSTITUTIONAL LAW (1988); GRETCHEN CARPENTER, INTRODUCTION TO SOUTH AFRICAN CONSTITUTIONAL LAW (1987); BOULLE, CONSTITUTIONAL REFORM AND THE APARTHEID STATE (1984); D. MARAIS, SOUTH AFRICA: CONSTITUTIONAL DEVELOPMENT (1989).

8. For a more detailed discussion of the South African constitutional process by this author, see Adrien Wing, *Communitarianism vs. Individualism: Constitutionalism in Namibia and South Africa,* 11 WISC. INT'L L.J. 295 (1993).

9. Makau wa Mutua, *Hope and Despair for a New South Africa: The Limits of Rights Discourse,* 10 HARV. HUM. RTS. J. 631 (1997).

10. Promotion of National Unity and Reconciliation Act, No. Act 34 of 1995.

11. *Young, The Debate on Democratization in Africa,* in THOMPSON, THE US CONSTITUTION AND CONSTITUTIONALISM IN AFRICA 127 (1990).

12. S. AFR. CONST. (Interim Constitution, Act 200 of 1993) art. 68.

13. S. AFR. CONST. (1996 Constitution) art. 2.

14. *Id.* arts. 89 and 102.

15. For a discussion of these options, see Adrien Wing, Sonya Braunsweig, and Qais Abdel Fattah, *Judicial Review for Palestine,* Birzeit Law Center (1996); Ziyad Motala, *Independence of the Judiciary, Prospects and Limitations of Judicial Review in Terms of the United States Model in a South African Order: Towards an Alternative Judicial Structure,* 55 ALBANY L. REV. 367, 397 (1991). For a review of the shortcomings of judicial review, see Penuell Maduna, *Judicial Review and the Protection of Human Rights under a New Constitutional Order in South Africa,* 21 COLUM. HUM. RTS. L. REV. 73 (1989). Nelson Mandela has stated: "For South Africa, the idea of a Constitutional Court is quite revolutionary ... The issue of whether we need or want a constitutional court ... presupposes the acceptance of constitutionalism. Without constitutionalism we do not need a constitutional court." Speech delivered to delegates at a conference on a Constitutional Court for South Africa, Magaliesburg (Feb. 1, 1991), quoted in Fink Haysom, *Democracy, Constitutionalism, and the ANC's Bill of Rights for a New South Africa,* 18 SOC. JUST. 47 (1991).

16. SOUTH AFR. INTERIM CONST, *supra* note 12, art. 105.

17. Third Reading, *supra* note 1, art. 89.

18. *Id.* art. 94.

Notes

1. Many thanks to my research assistants Saladin al-Jurf and Randall Baugh. Mr. al-Jurf interned at the Birzeit Law Center during summer 1996 and is responsible for the English translation of the Third Reading of the Palestinian Basic Law. I would also like to thank the Palestinian Legislative Council (PLC), for whom I served as an advisor regarding several drafts of the Basic Law during summer 1996. This article draws upon several of my prior publications, including Adrien Wing, *The New South African Constitution: An Example for Palestinian Consideration*, 7 PALESTINE YEAR BOOK OF INTERNATIONAL LAW. 105 (1992-94)(discussing the 1993 interim South African constitution), and ADRIEN WING, DEMOCRACY, CONSTITUTIONALISM AND THE FUTURE STATE OF PALESTINE, Palestinian Academic Society for the Study of International Affairs [hereinafter PASSIA], Jerusalem, 1994, discussing the April 1994 draft of the Palestinian Basic Law.

2. For discussion of these connections, see e.g. ROBERT ADAMS, ISRAEL AND SOUTH AFRICA: THE UNNATURAL ALLIANCE (1984), and JANE HUNTER, ISRAEL'S FOREIGN POLICY: SOUTH AFRICA AND CENTRAL AMERICA (1987). Needless to say, many supporters of Israel deeply resented any comparisons to the *apartheid* regime.

3. Albie Sachs, *The Future Constitutional Position of White South Africa (1990)*, cited in Fitzgerald, *Democracy and Civil Society in South Africa: A Response to Daryl Glaser*, 49 REV. AFR. POL. ECON. 106, 108-109 (1990).

4. Charles Villa-Vicencio, *Whither South Africa? Constitutionalism and Law-Making*, 40 EMORY L.J. 140, 144-5 (1991).

5. South African Law Commission, Working Paper No. 25, Project 58 (1989) discussed in Villa-Vicencio, *supra* note 4, at 156. For discussion of the Law Commission and its findings, see John Dugard, *A Bill of Rights for South Africa: Can the Leopard Change its Spots?* 2 S. AFR. J. HUM. RTS. 275 (1986); Van der Westhuizem, *An Update on the Law Commission's Bill of Rights Investigation: An Interview with the Honorable Mr. Justice P.J.J. Oliver*, 4 S. AFR. J. HUM. RTS. 99 (1988); Eric Bjornlund, *The Devil's Work? Judicial Review under a Bill of Rights in South Africa and Namibia*, 26 STAN. J. INT'L L. 391, 405-7 (1990); M.C. Jozana, *Proposed South African Bill of Rights: A Prescription for Equality or Neo-APARTHEID?* 7 AM. U. J. INT'L L. & POL'Y 45, 72 (1991). For the actual text of the Law Commission's report, see 21 COLUM. HUM. RTS. L. REV. 241 & n.1 (1989).

6. The ANC Constitutional Committee discussion documents include African National Congress, *Constitutional Guidelines for a Democratic South Africa* (1989), *reprinted in* 21 COLUM. HUM. RTS. L. REV. 235 App. A (1989); ANC Constitutional Committee, *A Bill of Rights for a New South Africa* (1990) reprinted in 18 SOC. JUST. 49 (Spr.-Sum. 1991); ANC Constitutional Committee, *What is a Constitution?* (1990); African National Congress, *Constitutional Principles and Structures for A Democratic South Africa* 24 (1991); ANC Constitutional Committee, *A Bill of Rights for a New South* Africa (1992). For a discussion of the philosophy underlying the ANC's constitutional guidelines, see Albie Sachs, *Post-APARTHEID South Africa: A Constitutional Framework*, 6 WORLD POL'Y J. 589 (1989). For a discussion of the text of the guidelines, see Hugh Corder and Davis, *The Constitutional*

Conclusion

This article has attempted to draw lessons from the South African struggle for democracy and constitutionalism for the benefit of Palestinian decision-makers. These lessons concerned the actual text of the South African constitution, which provides for: parliament as a constituent assembly, supremacy of the constitution, separation of powers, judicial review and a constitutional court, a competent civil service, protection of public safety, enshrining of constitutional principles, repeal of laws, and protection of human rights. With respect to women's rights, Palestine should consider South Africa's lead and overcome the legacy of sexism by expanding the equal rights provisions in the constitution.

South African and Palestinian leaders have shared much in the course of their respective liberation struggles. Government officials on both sides have much to learn from each other as they confront future challenges. South Africans and Palestinians should continue to engage each other in a mutually beneficial cross-fertilization of ideas as they attempt to plant the seeds of democracy in arid soil. Palestine should follow South Africa's approach to democracy and reject the bantustan solution to the current political impasse. If the attempts at democratization and constitutionalism are successful in both societies, they will become role models for their regions and for the entire world.

can be no discrimination between Palestinians because of gender.(50) On the other hand, Article 4 states that Islam is the official religion, a clause added in the sixth draft, and present in all Arab constitutions. Since Islam sanctions the differential treatment of women, there is an inherent tension between these two clauses.

In addition to the equality and anti-discrimination clauses already present in the Draft Basic Law, Palestinian decision-makers should adopt additional reforms. There should be a clause that discusses the need for affirmative action programs, or other positive measures to improve the status of women. All these proposals may be expected to generate substantial resistance, which will have to be countered with arguments for the legitimacy of gender equality. Elsewhere, I have proposed three types of justifications for legal reform in this area: reinterpretation of the *shari'a*, compliance with international human rights norms, and the changes wrought in Palestinian society by the *Intifada* and the current period.(51)

After the adoption of the Basic Law, the PA should take steps to follow Article 10 of the Third Reading, which requires the incorporation of international declarations that protect human rights. An important treaty to ratify will be the Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination Against Women (Women's Convention).(52) This document is critically important because it covers the private sphere, where most women spend the majority of their time and where a large amount of discrimination takes place. The Convention contains 15 articles describing the areas in which states must take "appropriate measures" to safeguard women's rights, including the areas of education, health care, nationality, culture, family and personal status, legal and political activity, employment, recreation, and mortgages and other forms of credit. Affirmative action is permitted, but "shall be discontinued when the objectives of equality of opportunity and treatment have been achieved."(53) The PLC should consider adopting these provisions, especially those affecting the private sphere.

subject to male domination under the law in marriage, guardianship, succession, contract, and property. They suffer disproportionately from the poverty and political exclusion experienced by the black population, since they bear the brunt of the frustration and aggression that their husbands are powerless to express elsewhere, which often manifests themselves in the form of rape or physical abuse. Nelson Mandela set the tone for equality in 1991, when he called for the creation of a non-sexist state.(43) The permanent constitution makes clear that the Bill of Rights binds all natural and juristic persons.(44) The equality clause has been broadened to make clear that neither the state nor any natural or juristic person may be discriminated against on the grounds of sex or gender - which were contained in the interim constitution - but also on the grounds of pregnancy, marital status, or birth, all characteristics which disproportionately affect women.(45) The article on freedom of belief does permit for recognition of traditional marriages, as long as it is consistent with other provisions of the constitution.(46) While everyone has the right to practice and enjoy the cultural life of their choice, this right too must be consistent with the rest of the Constitution.(47) All of these caveats could limit women's rights. The legislature has already legalized abortion in the early stages, and the Constitutional Court has ruled that President Mandela did not discriminate unfairly against fathers when he pardoned all female prisoners with young children under twelve.(48)

For Palestinians, the period after the *Intifada* has been one in which gender issues have been as much in flux as other issues of society. Many women's groups have lost much of their membership and many of their projects have failed. According to Taraki, "the new political culture is certain to marginalize women further, based, as it is, on old boy networks of patronage and clientelism."(49) Some new politically independent women's groups have sprung up with an emphasis solely on women's issues. An important victory for the new women's movement occurred in 1995-6 when the Women's Affairs Technical Group was able to get rescinded an Interior Ministry directive requiring a male guardian's approval for issuing passports to both married and unmarried women. Other efforts include lobbying for the draft Basic law, preparing a mock parliament to influence family status and other legislation, and encouraging women to run in the upcoming municipal elections.

The Third Reading of the Basic Law contains an article stating that there

states that "suitable housing is a right for every citizen. The National Authority shall endeavor to insure housing to whoever does not have a dwelling." While the "shall endeavor" language is potentially limiting, the "progressive realization" language in the South African constitution is more precise. Similarly, Article 25 of the Third Reading states "work is a right for every citizen." Going far beyond Article 23, Article 25 then goes on to state, "It is the obligation and command undertaken by the National Authority to provide it for all those who are able." The PA does not have the resources to undertake this type of well-meaning obligation at this time.

The PLC should also follow the example of the South Africans with respect to environmental rights. Article 33 of the Third Reading restores a section that had been deleted from the First Reading, but the current provision is too brief, stating "A balanced, clean environment is one of the human rights. Preservation and protection of the Palestinian environment for present and future generations is a national responsibility." According to Article 24 of the South African constitution:

> everyone has the right:
>
> (a) to an environment that is not harmful to their health and well-being, and
>
> (b) to have the environment protected, for the benefit of present and future generations, through reasonable legislative and other measure that-
>
> (i) prevent pollution and ecological degradation;
>
> (ii) promote conservation; and
>
> (iii) secure ecologically sustainable development and use of natural resources while promoting justifiable economic and social development.(39)

The government has limited its obligation through the use of the term "reasonable," and Palestine could do the same.

J. Women's Rights (40)

Because women have historically suffered unequal treatment under civil law and custom, constitutional attempts to improve their position face special challenges. The South African constitution's broad commitment to gender equality is definitely worth considering for Palestine.

The black women in South Africa still face a double burden of discrimination: as a black person under the *apartheid* legacy, and as a woman in a patriarchal society. Constituting more than thirty-six percent of the population,(41) they remain the most oppressed group in the country.(42) Black women are

constitution also provides for some economic, social and cultural rights, including the right to a healthy environment; housing; a language and culture; education and the right to basic nutrition, and health and social services.[31] Children's rights are specifically delineated as well.[32] The economic, social and cultural rights are not absolute. The ANC realized that the new government would not have the resources to guarantee these costly entitlements. With respect to the rights to housing, health care, food, water, and social security, the government's responsibility is limited: "The state must take reasonable legislative and other measures, within its available resources, to achieve the progressive realization of each of these rights."[33]

The equality clause deserves special mention because its protections are much broader than those found in the US Constitution. The clause prohibits discrimination on the grounds of "race, gender, sex, pregnancy, marital status, ethnic or social origin, color, sexual orientation, age, disability, religion, conscience, belief, culture, language and birth."[34] It also permits affirmative-action initiatives based on these categories.[35]

Most of the rights can be limited if a five-part test is met which includes an analysis of the following factors: the nature of the right; importance of the purpose of the limitation; the nature and extent of the limitation; the relation between the limitation and its purpose; and the less restrictive means to achieve the purpose.[36] Certain rights can not be derogated from, even in a state of emergency, and a table is provided listing those norms.[37] The Bill of Rights must be interpreted, taking into account international law, and the judges may consider foreign law as well.[38]

The South African constitution's attentiveness to human rights concerns makes it an apt model for Palestine, where human rights have long been an issue. The South African experience also demonstrates that it is possible to approve a constitution that is more progressive in its legal provisions than prevailing cultural norms. For example, none of the traditional cultures of South Africa whether they are black, colored, or white, approve of homosexuality, yet the equality clause covers homosexuals, lesbians, bisexuals and transgendered individuals. Of course, protection for homosexuals is not likely to be granted in the Palestinian Basic Law at this time.

The PLC might consider following the South African example in terms of the economic, social, and cultural rights. Article 23 of the Third Reading

powers.[25]

Because there is similar distrust between Palestinians and Israelis, as well as among the various Palestinian factions, a set of constitutional principles would be a useful instrument for building consensus at an early stage in the permanent constitutional process. Agreement on the concept of a secular multiparty democracy, for example, would assuage certain doubts, though Islamic fundamentalists might not accept the idea without guarantees of minority-party protections. The principles would then bind the Constitutional Assembly as it drafts the permanent constitution.

H. Repealing Laws

Schedule seven of both the interim and permanent South African constitutions list a number of laws that were repealed simultaneous to the passage of the constitution. These provisions in the interim constitution abolished most of the *de jure* legacy of *apartheid*. The Third Reading of the Basic Law does not specifically repeal any law and permits existing laws to remain in effect unless they contradict the Basic Law.[26] The Palestinians should follow the South African example and repeal the laws that are part of the legacy of Occupation, especially the British Emergency Defense Regulations. The South African constitution only permits a State of Emergency to be declared under very limited circumstances.[27]

Another advantage of specific repeal is that it would require a comprehensive review of the multi-layered legal regime in force in the Occupied Territories, which contains elements of Islamic, Ottoman, British Mandate, Egyptian, Jordanian, and Israeli law. These laws need to be systematically evaluated and replaced over a period of many years, but repeal in the constitution would signal the centrality of this task.

I. Protecting Human Rights

The South African constitution provides basic civil and political rights to all South Africans for the first time. It guarantees such rights as freedom and security of the person; freedom of religion; belief and opinion; expression; assembly; demonstration and petition; association; movement and residence; political rights to form parties, and criminal procedural rights.[28] There are also specific rights to life and human dignity, while servitude and forced labor are banned.[29] To allay white fears of socialism, there are specific guarantees concerning private property.[30] The

useful measure to this end. The current provision in the Third Reading merely states that "matters of civil service shall be regulated by law."[19] This wording is entirely too vague to prevent future cronyism and corruption.

F. Protecting the Public

South Africa under *apartheid*, like the rest of Africa, was not immune to governmental abuses of power that threatened the safety of the public. Chapter Nine of the South African constitution therefore established several government agencies to safeguard the public interest. The Public Protector is a type of ombudsman whose duty is to investigate government corruption.[20] This appointed official can act with or without a complaint. The Human Rights Commission is empowered to investigate complaints of human rights violations and issue recommendations to the government.[21] Recognizing the special conditions confronting women, the constitution-drafters included a Commission for Gender Equality that can make recommendations concerning legislation.[22] A Commission on Restitution of Land Rights was established to address the legacy of the blacks' forcible dispossession of their land.[23] This body can investigate claims, draw up court reports, and mediate disputes. There is also a Commission for the Promotion and Protection of the Rights of Cultural, Religious, and Linguistic Communities, which addresses the interests of these groups.[24]

Since Palestine also has a history of government corruption, human rights violations, gender discrimination, and land confiscation, the PLC would do well to constitutionally empower agencies to address these issues. If such problems are ignored, or if responsibility for them is assigned to existing bureaucracies, the status quo is likely to continue. Because by their nature such commissions are appointed, the process must be carefully scrutinized to ensure that qualified people are sought out.

G. Enshrining Constitutional Principles

Fear and distrust among the South African parties led them to agree upon a set of preliminary principles as a first step in the process of negotiating the transfer of power. These principles could not be changed by the interim parliament or deviated from in the permanent constitution, moreover the Constitutional Court had the power to reject any proposed legislation that was inconsistent with them. Among the principles agreed upon were a multiparty system, equality of opportunity, and a trilateral separation of

predominantly white regular judiciary, was a priority of the ANC. A broad-based Judicial Services Commission was also created to recommend appointees to the bench.[16] These bodies will play an important role in preventing abuses by the judiciary.

Palestine should strongly consider establishing similar bodies, especially considering its regional context. In most Middle Eastern countries, the judiciary is subservient to the regime in power. However liberal the laws on the books may appear, and no matter whether they are based on the *shari'a* or on secular principles, the judiciary's effectiveness tends to be a function of the political style of the ruling party. Rarely is the judiciary able to contradict the policies of the executive branch or to transcend the limited role assigned to it by the political authorities. Palestinians will need to adopt safeguards to avoid reproducing these problems.

Like the *apartheid*-era judiciary, the Israeli-appointed judiciary that serves in the Palestinian civil courts of the Occupied Territories has lost whatever legitimacy it may once have had. The PA, like the new South African government, faces the task of restoring the legitimacy of the judiciary. Judges need to be regarded as impartial and competent, rather than as political cronies loyal to the ruling political order. To this end, the Third Reading provides for an appointed judiciary with guarantees of independence and tenure.[17] A High Constitutional Court shall also be formed.[18] These measures will do much to enhance the judiciary's credibility, if the Executive branch respects them.

E. A Competent Civil Service

South Africa inherited a civil service that had assisted in the implementation of *apartheid* for 40 years, and had incorporated blacks in only the most menial positions. Chapter 13 of the interim constitution provided for a Public Service Commission to ensure the development of an efficient, non-partisan bureaucracy that would make services and job opportunities available to all citizens regardless of race. The Basic Law should adopt a similar approach. The Palestinian situation is complicated by the fact that there is an abundance of qualified individuals for the relatively few skilled positions in the civil service. Only an absolute meritocracy in the hiring, retention, and promotion of civil service employees, can dampen the frustrations of those who will be denied jobs in the bureaucracy. A constitutional mandate for egalitarianism in the civil service would be a

year three of the interim period.[12] The Palestinian Basic Law could likewise provide that the PLC serve, as a constitutional assembly to write the permanent constitution, not only the interim Basic Law. Sufficient time should also be allocated for comments by the public.

B. Supremacy of the Constitution

Article 2 of the South African constitution specifically states that the constitution is the supreme law of the land, and that any law or conduct that is inconsistent with its provisions is invalid.[13] This supremacy clause was considered essential for a society in which statutes wielded by evil men had been the reality of the abuse of power. It was also important due to the tension between the new democratic norms and the inegalitarian structures existent in all the previous legal traditions, especially the customary law of the various black ethnic groups.

Palestine faces a similar situation in terms of the need to validate democratic state building and constitutionalism. But the Third Reading of the Basic Law has no supremacy clause. Article 6 states that all authorities are subject to the law, but does not make clear that all law should be subject to the constitution. This is critical for the same reasons as in South Africa. The pre-existing legal traditions are inegalitarian and there is no history of democratic leadership.

C. Separation of Powers

The South African constitution has an elaborate system of checks and balances to help ensure that the rule of law will eventually supplant the rule of men. For example, the South African President can be impeached by a two-thirds majority of the National Assembly for serious misconduct, or he can be removed by a vote of no confidence by a majority of the Assembly.[14] The Third Reading of the Basic Law does not provide for impeachment or removal of the President by a vote of no confidence. Thus, the President remains in office for the duration of the interim period, however long that is.

D. Judicial Review and a Constitutional Court

Article 98 of the South African interim constitution for the first time established a Constitutional Court appointed by the President, and with the power of judicial review.[15] The creation of this court, separate from the

out, entrenching white elite property interests.[9] The radical rhetoric of the apartheid era ANC, allied with the Communist Party, was replaced with soothing tones of conciliation, resulting in a document that guaranteed white private property rights in a capitalist economy. The Afrikaner dominated civil service were guaranteed their jobs in the new dispensation as well. Reparations for the years of apartheid would be handled in the form of the Truth and Reconciliation Commission. While the Commission has the power to make recommendations to the President for granting reparations to victims, it also has the power to recommend pardons to even the most egregious human rights abusers, if their confessions before the Commission are viewed as legitimate.[10] Additionally, a set of Constitutional Principles, negotiated between the parties, constrained the newly elected parliament from revamping the interim constitution as it may have wished. The interim constitution was replaced by a permanent constitution, most of which took effect in 1997. This permanent constitution was the work of the 1994 democratically elected parliament, sitting as a constituent assembly for two years. It was approved in December 1996 after some changes mandated by the new Constitutional Court to bring it into compliance with the Constitutional Principles.

Now that the *apartheid* legacy has been summarized, I will next explore some of the textual features of the South African constitution that may have relevance for Palestine in the future.

Constitutional Provisions

Constitutionalism has been defined as the process of "making the state into a *recht staat*, an *état de droit*, a state that is governed by its own public law. This kind of state is accountable; it has elements of legislative control or a monitoring supervision of the executive. The administration of justice is authorized through the judicial system."[11] In keeping with this principle, the South African constitution established legal structures for the express purpose of institutionalizing democracy in the country. The textual provisions are a potential source of inspiration for the PLC.

A. Parliament as Constitutional Assembly

One of the most important outcomes of the South African constitutional process was the decision to create a popularly elected parliament that would also serve as a constitutional assembly to draft a permanent constitution by

safeguards against the abuse of power. The South African legal system was a "disease that grew and developed from what was effective government in Britain, given to the hard-won affirmation of individual rights, into a monster that eventually devoured justice itself when transplanted into colonial South Africa. In brief, the monster has two limbs: the unrestrained supremacy of Parliament and the constitutional denial of democracy, both of which resulted in an all-powerful racist rule."[4]

Although racism had been a part of white domination before 1948, *apartheid* ("apartness" in Afrikaans), as a legal system of racial segregation, was instituted after the National Party came to power in that year. *Apartheid* affected every area of South African life, including housing, land ownership, education, health, employment, marriage, and freedom of speech and association. Racism in every aspect of society included, of course, racism in the judicial system. Blacks had no constitutional or legal basis to protest their total exclusion from the political process and their continued victimization by the criminal justice and security systems.

When political negotiations began between the ANC and the National Party, after the release of political prisoner Nelson Mandela in 1990, an important aspect of those talks was the nature of the future constitution. The South African government's Law Commission[5] and the ANC's Constitutional Committee[6] proposed various draft constitutional provisions including a bill of rights, which had not previously existed in the constitution.[7] The Convention for a Democratic South Africa (CODESA) started in November 1991, and despite numerous problems, deadlocks, and acts of violence, culminated in the passage of an interim constitution by the outgoing apartheid parliament in November 1993.

This interim constitution was the result of the struggles of innumerable committed individuals combined with the leadership of the ANC and other groups. While representing a carefully negotiated compromise between oppressed and oppressors, the constitution provided a foundation for governance to begin overcoming the legacy of *apartheid*. The interim document laid the groundwork to help prevent the new government from copying its antidemocratic predecessors and engaging in repression of its opponents.[8]

On the other hand, there have been many complaints from progressive circles that the South African political and constitutional compromise was a sell

are well documented.[2] While the historical, political, and legal differences are obviously many, certain similarities between the two cases are undeniable. Groups who felt themselves oppressed waged both non-violent and violent warfare against their oppressors. The oppressed were not allowed to govern themselves and were subjected to military or emergency rule, with well-documented international human rights violations. In each society, attempts have been made to impose a fractionated Bantustan solution, rather than a democratic one. In both places, liberation movements, formerly branded as terrorist, sat down to negotiate the transition of power. In both countries there has been the same fear articulated by South African Constitutional Court Justice Albie Sachs:

> [T]he elimination of [colonialism] does not guarantee freedom even for the formerly oppressed. History unfortunately records many examples of freedom fighters of one generation who become oppressors of the next. Sometimes the very qualities of determination and sense of being involved in a historic endeavor which give freedom fighters the courage to raise the banner of liberty in the face of barbarous repression transmute themselves into sources of authoritarianism and historic forced marches later on. On other occasions, the habits of clandestinity and mistrust, of tight discipline and centralized control, without which the freedom-fighting nucleus would have been wiped out, continue with dire results into the new society.[3]

South Africa appears to be avoiding this fate. The end result is becoming clear: majority rule in an independent democracy. The bantustan option was defeated. In Palestine, the end result remains to be seen.

While the unique aspects of these transitions make generalization a hazardous endeavor, there are points of fruitful comparison that might assist Palestinian decision-makers. In order to put the South African experience in its proper historical context, the remainder of this section will discuss the apartheid legacy. The second section of the paper highlights certain textual features of the South African constitution, and discusses how these features might be considered in future versions of the Palestinian Basic Law.

Apartheid and Constitutionalism in South Africa

South African constitutions were continually reshaped to meet the needs of successive undemocratic and racist regimes. The country's legal structures incorporated the worst of the Western legal tradition while ignoring its

From Liberation to State Building in South Africa: Some Constitutional Considerations for Palestine

Introduction

In May 1994, the world watched as South Africa elected its first democratic government after a bloody history of British colonialism, Afrikaner settler colonialism, and nearly fifty years of the racist apartheid policies of the National Party. An important aspect of this bold new experiment with democracy was the passage of one of the most progressive constitutions in the world. This paper will discuss the various constitutional choices made as South Africa grapples with the transition from anti-apartheid liberation struggle to democratic state building, and attempts to build a human rights state. Additionally, the paper will contain suggestions as to where Palestine might utilize the South African experience in its own transition process.[1] In October 1997, the Palestinian Legislative Council (PLC) passed the third and final Reading of the Basic Law. As of the time of this writing, it awaits President Arafat's signature.

Over the years, numerous comparisons have been made between the liberation struggles of South Africa and Palestine. Many considered the African National Congress (ANC) and the Palestine Liberation Organization (PLO), both accredited United Nations General Assembly Permanent Observers, to be fighting variants of minority settler regimes. Military connections and strategic alliances between Israel and apartheid South Africa

From Liberation to State Building in South Africa: Some Constitutional Considerations for Palestine

---

Adrien Katherine Wing

Sources:

Achcar, Gilbert. "Absence of Democracy", *Le Monde Diplomatique*. (June 1997).

Bennett, Lance (1989). "Marginalizing the Majority" in Michael Margolis and Gary Mauser, eds., *Manipulating Public Opinion*, Pacific Grove, California: Brooks / Cole.

Edelman, Murray (1988). *Constructing the Political Spectacle*, Chicago: University of Chicago Press.

______ (1977). *Political Language*, New York: Academic Press.

______ (1964). *The Symbolic Uses of Politics*, Urbana: University of Illinois Press.

Ginsberg, Benjamin (1988). *The Captive Public*, New York: Basic Books.

_____ (1989). "How Polling Transforms Public Opinion", in Michael Margolis and Gary Mauser eds., *Manipulating Public Opinion*, Pacific Grove, Calif: Brooks / Cole, pp. 271-293.

Noelle - Neumann. Elizabeth (1984). *The Spiral of silence: Public Opinion, Our Social Skine,* Chicago: University of Chicago Press.

Robinson, William I (1996a). "Globalization: Nine Theses on our Time", *Race and Class,* vol. 38 (no 2), pp. 13-31.

______ (1996b). *Promoting Polyarchy: Globalization, U.S. Intervention and Hegemony*, Cambridge: Cambridge University Press.

gestation for many years and has only recently emerged with a clear set of ideas on what needs to be done (see the draft Declaration of Principles (December 1996) released by the Lebanese Left for public discussion). Perhaps the same thing can be done in the Palestinian context, namely, to convene a group of activists and intellectuals who will draft a new Declaration of Principles for public discussion.

Such a declaration of principles may address the following areas:

1. The question of citizenship including a definition of basic civil, political and economic rights and obligations; 2. The question of identity: are we Arabs, Muslims, Palestinians or just ordinary citizens; 3. What is the nature of our relationship with the Palestinians who are now Israeli citizens, and with those who live in the Diaspora? 4. The nature of the state: should we continue to demand the establishment of an independent Palestinian state and what kind of state should it be? Or, should we think creatively of new ways of articulating our national aspirations? Should we begin to call for democracy and equal rights within a state that is neither Jewish nor Arab? If we do so, how do we structure our relations with the Palestinians in Israel and with Jewish forces that might agree with our position? How do we preserve our culture and our identity in such a situation? 5. How do we structure our relations with our Arab environment and specifically with what groups? 6. How can we resist the onslaught of globalization? What basic institutions must be created in order to empower people and to produce development from below? 7. How can we benefit from other experiments of resistance underway in various parts of the world?

I submit all this in a tentative manner merely to stimulate discussion and not as a prescription for what needs to be done.

Notes

1. National Democratic Institute, Washington, D.C.: all statements about the role and the projects of NDI are available on the Institute's web site.

2. Center for Palestine Research and Studies (Nablus, West Bank): all public opinion polls conducted by the Center are available on the Center's webs site.

3. See UNDP Annual Report, *Human Development 1994*, New York: Oxford University Press, 1994.

1994.[3] It becomes obvious that increases in levels of poverty, and uncertainty over the prospects for a peaceful settlement of the conflict with Israel, constitute recipes for political trouble as popular frustration reaches high levels. In such a case, the managerial ability of the Palestinian elite to control its population and to maintain some sense of normalcy will be severely tested on an ongoing basis.

What should the forces that advocate democracy instead of polyarchy do in such conditions? What is the role of the opposition? Robinson suggests that "an alternative to global capitalism must therefore be a transnational popular project." (Robinson, 1996: 27). A transnational counter-hegemonic project requires the development of concrete and viable programmatic alternatives. The communications revolution that has facilitated global elite communication can, at the same time, assist popular movements throughout the world. Witness, for example, the clever use of the Internet by the Zapatistas in Mexico.

A counter-hegemonic project must be secular and based on a gender equality approach. It must also involve alternative forms of democratic practice within popular organizations and political parties. The flow of authority must go from the bottom up, not from top to bottom.

In opposition to the institutions of polyarchy, which are being prepared diligently by outside groups, the Palestinian opposition must work hard to produce a counter-discourse, and a way to mobilize people at the grassroots level in a truly democratic manner. Public opinion polls reveal a great deal of popular dissatisfaction, not only with emerging conditions but also with the traditional role of political factions in Palestinian politics. What are needed are new political configurations, arrived at, after a careful analysis of the new realities, and a sharply focused vision of what needs to be done.

The Palestinian context is somewhat unusual despite the fact that it has some basic things in common with other areas of the world. In the Palestinian case, the shock produced by Oslo led to a near total paralysis among the various oppositional forces. The old national consensus disintegrated in the face of the radical new reality established after Oslo. Normally, a period of gestation ensues. People have to absorb the new realities, and try to understand them before they can produce a clear analysis of what needs to be done. This gestation period is still underway and has not yielded any significant new ideas. In Lebanon, for example, the secular left has been in

that is being put in place. On the other hand, they continue to engage in counter productive behavior such as the totally unnecessary arrest and torture of opponents, and the intimidation of journalists and human rights advocates. In the final analysis, it is the manner in which one deals with the opposition that ultimately determines success or failure.

Perhaps the most important failing so far has been the inability, for a variety of reasons, to capitalize on the results of the first free elections that occurred in January 1996. These elections occurred in an atmosphere of jubilance and hope. They were seen by the public as the most important constituent moment of their right to self-determination.

Unfortunately, the role of the new Council was severely circumscribed by the Executive, and often completely ignored. A host of possibilities may present themselves if the PLC is given an important role in Palestinian political life. At the very least, a resurrected PLC may offer citizens the hope that they may be able to seek redress for grievances through political action.

Another problem area stems from the widespread perception among the public that the official institutions are corrupt. Regimes under pressure often raise this issue and engage in various kinds of symbolic politics to give the impression that they are doing something about it, thereby giving themselves some kind of legitimacy. Very often, however, symbolic acts are not enough. In the Palestinian case, the perception of large-scale corruption coupled with severely declining economic conditions could be a recipe for disaster.

Already, what is happening among the Palestinians parallels what has occurred elsewhere in the South as a result of globalization. Robinson points out that in Latin America alone, "the number of people living in poverty increased from 183 million in 1990, to 230 million in 1995." (Robinson, 1996: 22). Additionally, among Latin America's poor, 59 million people suffer from chronic hunger. Comparable figures show similar trends for Africa, Southeast Asia and the Arab World. In the Palestinian case, severe declines in economic conditions, and a continuing high rate of unemployment, have brought about conditions of starvation among many people. At the same time, the concentration of wealth in the hands of a few people parallels what is happening in the countries of the South in general where the wealthiest 20% received nearly 84.7% of the world's wealth in

that is basically patriarchal. And finally, public opinion is managed in a manner that shows that the official point of view finds wide-ranging support among the public while the opinions of extremists who oppose the "peace process" and endorse the religious opposition are a small and insignificant minority. Public opinion polls, carried out by seemingly independent and professional organizations, are used to buttress this thesis.

Future Prospects

Politics as spectacle has become the major characteristic of political life in the new Palestinian entity. There are key players and many spectators. At times, some members of the public are asked to take to the streets. They enter the fray on cue and then stop, also on cue. Infrequently, someone may engage in an independent act that leads to dramatic consequences. But, by and large, most public behavior is controlled. As is the case with any spectacle, the audience is passive and sits far removed from the stage.

Murray Edelman suggests that a strategy for analyzing politics, as spectacle, must begin with language and the creation of meaning: the construction of beliefs about events, politics, leaders, problems and crises. The strategic need, according to Edelman, is "to immobilize opposition and mobilize support. While coercion and intimidation help to check resistance in all political systems, the key tactic must always be the evocation of interpretations that legitimize favored courses of action and threaten or reassure people so as to encourage them to be supportive or to remain quiescent." (Edelman, 1988: 104).

The emerging Palestinian entity appears to be moving in the direction of a polyarchy where politics as symbolic action becomes a substitute for substantive action. The tools of politics as symbolic action are necessary for the establishment of social and political control based on consensus rather than coercion. If a Palestinian state eventually emerges, as most analysts seem to predict, it will most definitely occur only if the Palestinian elite proves capable of mastering the use of various instruments of social and political control. So far the record of the Palestinian Authority is spotty. On the one hand, the PNA can point to success in the adoption of some aspects of symbolic politics that lead in the direction of control through consensus. They have created a constituency that supports the "peace process" largely because this constituency benefits from the new system

informed and who care deeply about their beliefs, by submerging them in an overall general opinion. As Benjamin Ginsberg illustrates, polls are useful when "voluntary expressions of public opinion indicate severe opposition to a government and its programs." (Ginsberg, 1989: 277). Policy makers can then argue that their decisions are more compatible with "true public opinion" as opposed to the opinion of "radical malcontents", or extremists. The effect of polling may indeed help government find a way not to accommodate the strongly held opinions of activists. At the same time, polling can undermine the claims of activists to speak on behalf of their supporters by intervening between opinion and its organized or collective expression. Ginsberg concludes that "rather than promote governmental responsiveness to popular sentiment, the polls served to pacify or domesticate public opinion, in effect helping to make public opinion safer for government." (Ginsberg, 1989: 290).

Lance Bennett goes even further than Ginsberg by suggesting that, in a managerial democracy, public opinion is, in fact, marginalized by policy makers and the elite. Three basic assumptions underlie Bennett's marginalization thesis: popular inferiority, which means a prevailing distrust of the quality and legitimacy of popular opinion; institutional superiority, according to which institutional voices are presumed to speak for the public; and media passivity, where the media accept a subordinate role and ignore discrepancies between official institutional pronouncements and indicators of mass opinion. (Bennett, 1989: 322-334). In essence, Bennett agrees with Elizabeth Noelle-Neumann who argues that those whose point of view is not represented by the media are effectively mute. She therefore suggests that it is not the number of people holding an opinion that matters; it is the strength of social expression or "voice" that makes opinion public. (Noelle-Neumann, 1984: 170).

How relevant is all this to the Palestinian case? One thing is clear. The official voice is the only one capable of being articulated. The media have been intimidated into submission and are forced into engaging in self-censorship. The opposition finds no outlets to express its voice. Bennett's thesis of media passivity is therefore confirmed. In addition, there is a strong sentiment in official circles which supports Bennett's institutional superiority thesis. Statements to the effect that members of the Legislative Council are nothing but children involved in politics are heard, every now and then, in official PNA circles. This comes on top of a political culture

group that echoes the positions of the Palestinian Authority. Poll results in this particular case are also highly misleading because of the caution factor that characterizes most responses to public opinion polls in a setting such as this. Significantly, many respondents claim that people are not free to express their opinions. Poll no 29 (September 1997) reveals that 57.6% of respondents in the West Bank and the Gaza Strip say that one cannot criticize the PNA without fear. Given the existence of a high caution factor, it would be foolish to conclude that only 9% of the population endorse Hamas. At the same time, many responses to questions dealing with the performance of the PNA, and its various institutions such as the Presidency or the security apparatus, ought to be taken with a grain of salt because most people are likely to offer the kind of response they think the interviewer wants to hear. This is understandable given the pervasive presence of the security apparatus and the prevailing lack of basic trust within Palestinian society.

A much more reliable indicator of support for Hamas and the opposition comes from the results of student elections. For instance, student elections at Bir Zeit University which are conducted in a free, orderly and democratic manner have produced the following breakdowns: Fateh received 21 seats in 1995, 17 seats in 1996 and 22 seats in the 1997 student elections. The Islamic bloc, on the other hand, received 18 seats in 1995, 23 seats in 1996, and 20 seats in 1997. In fact, the combination of opposition groups (religious and secular) has consistently outscored Fateh in all student elections.

By providing us with an illusion of an orderly and stable public opinion, the polls consistently under-report the levels of political cynicism and despair that exist among the Palestinian population. For example, poll no 26 (March 1997) asks respondents if they are optimistic or pessimistic about the future. Amazingly, some 64.5% say they are optimistic, despite the fact that the majority think that their economic situation has worsened considerably, and that an acceptable settlement with Israel on final status issues is not very likely. One of the problems here derives from the specific wording of questions. Asked whether they are optimistic or pessimistic, most respondents are likely to offer the socially acceptable response, namely that they are optimistic. In order to tap levels of cynicism, however, one must ask a set of specifically worded neutral questions, which, in combination, will denote a measure of levels of cynicism and mistrust.

Polls tend to dilute strongly held opinions, especially of those who are well

understandable, given the objective conditions of uncertainty that characterize Palestinian society. In fact, surveys of mass publics nearly always show radical fluctuations in opinions. One of the reasons is that for a sizable proportion of the population, known as the mass public, attitudes are not fixed and durable. Therefore opinion fluctuates from one extreme to the other depending upon events. If one were to look at the opinions of what is known as the informed public, which is the segment of the population characterized by higher levels of education, income and consumption of information, one is likely to find more durable and stable opinions. In addition, one is likely to find evidence of more intensely held opinions. Opinions and attitudes of the informed, or the attentive public are usually related to levels of education and quality of information and therefore do not show the kind of fluctuation that characterizes perceptions and attitudes of mass publics. Policy-makers in advanced societies usually pay closer attention to the range of opinions expressed by the informed public because this is after all the part of society that engages in politics and takes an active interest in public issues through voting and through political mobilization.

In the Palestinian case, the opinions of the informed, and potentially politically active, public differ in a significant way from the opinions of the mass public. This is consistent with established norms in the scientific literature on public opinion surveys.

To illustrate this key point, one notes that university students, university graduates, and professionals consistently rank the performance of the PNA much lower than the mass public does. At the same time, this segment of the population overwhelmingly thinks that there is widespread corruption, and disagrees with the proposition that Palestine is moving toward democracy and respect for human rights. In fact, on nearly every issue, there is a significant gap between informed opinion and uninformed perceptions.

Questions about political affiliation consistently show a majority support for Fateh (although this has declined in the most recent poll), and almost miniscule support for Hamas and other oppositional groups. Rarely do the questions probe into the differences and nuances within Fateh which is not really a disciplined political party in the classical sense. Nor do they probe for differences in attitudes between Fateh supporters and the PNA. An implicit assumption that runs through the polls is that Fateh is a monolithic

public opinion polls, and 5. Public life is depoliticized. Politics is separated from economics and is conducted by professionals while the rest of the public are essentially turned into spectators who occasionally participate in carefully managed elections. Casting a vote becomes an act of symbolic affirmation of one's support for the system.

The Polls

Public opinion polls are conducted on a fairly regular basis by the Center for Palestine Research and Studies in Nablus,[(2)] and occasionally by the Jerusalem Media and Communications Center among others. At times, the PNA, just like other governments, requests (and pays for) specifically worded questions on topics of interest to policy-makers that are then added to ongoing surveys. To carry out an exhaustive in-depth analysis of these polls is beyond the scope of this study. I shall focus here only on some of the more important conclusions of these polls.

What do these polls tell us? What do they leave out? How accurate are they as a measure of Palestinian public opinion? And how are the results usually interpreted?

On the surface, the results of the polls give us an illusion of an orderly and stable public opinion which supports the peace process by fairly high majorities, and calls for its resumption despite the obviously obstructionist behavior of the Israeli government. The polls reassure us that the majority of the public opposes armed attacks against Israelis. Support for armed attacks is said to be highest only among the Islamic opposition. In addition, they tell us that very high majorities of the public approve of the performance of the PNA, disapprove of the performance of the PLC, and give the opposition consistently poor marks for its performance. At the same time, by sizable margins, the public thinks that there is a free press and that the political system seems to be moving in the direction of democracy despite the existence of widespread corruption. An April 1997 poll (no 27) conducted by the CPRS claims that 52% of the respondents agree, or strongly agree, that Palestine is moving toward democracy and respect for human rights and only 26% disagree, or disagree strongly. These same respondents rank Palestine immediately after Israel, the United States and France and well above Jordan and Egypt in terms of the movement toward democracy.

In reality, the polls reveal a public opinion in a state of flux. This is

Palestinian Legislative Council (PLC), and aims to increase its efficiency in a variety of ways. For example, in October 1996, NDI started a sixteen-month program of workshops; consultations and exchanges designed to provide information to Council members about how other legislatures function. Another project that began in August 1995 is known as the Civic Forum. Trained Palestinian moderators lead small group, community based discussions on topics ranging from the relationship between citizens and elected representatives to the role of political parties in a democracy. These forums have included more than 6000 Palestinians who, in addition to learning about democratic practices and institutions, are developing tolerance for dissenting views and becoming active participants in political life. NDI claims that it would like to transform this Civic Forum into "an independent Palestinian NGO committed to promoting democratic development in the West Bank and the Gaza Strip."[(1)]

A third project is designed to assist Palestinian NGOs in their gradual transition from service providers to public policy advocates. The NDI suggests that "as the PA gradually takes over the services, once provided by Palestinian NGOs, the latter will have to become more actively involved in public policy-making."

A fourth project aims at raising "the level of awareness of the democratic process among women." And finally, in July 1995, more than thirty Palestinian NGOs convened to form the Palestinian Domestic Elections Monitoring Committee, with financial assistance from NDI. In addition, NDI organized, in cooperation with the Carter Center, a five-month program to monitor the 1996 Palestinian elections.

As Robinson (1996) shows in his analysis of U.S. intervention in the Philippines, Haiti, Nicaragua, South Africa, Eastern Europe and Russia, it is quite clear that the NDI, along with its European counterparts who conduct similar projects, is busy promoting polyarchy rather than democracy in Palestine and in the rest of the Arab World. This polyarchic system is predicated on the following fundamental premises: 1. The local ruling elite is open to the West and is responsive to transnational global developments; 2. Institutions are open to citizen participation in clearly circumscribed ways; 3. Free and open elections are conducted within carefully managed options designed to make sure that only acceptable elites are permitted to compete; 4. Public opinion is carefully managed through self-censorship and through

begin to de-emphasize politics, and to focus on entertainment, sports, culture, societal affairs and lifestyle. One can no longer read the press and gain any significant insight into what is happening politically. In depoliticized societies, television becomes the primary source of information, replacing the print media, for most of the public. At the same time, television, which is known as a "cool medium" (as opposed to radio which is considered a hot medium because it invites active participation by the listeners), is a powerful instrument of social control.

Polyarchy is promoted by the transnational elite in the South as an alternative to the earlier civilian-military regimes and outright dictatorships. Under the pressure of globalization, authoritarian systems begin to change as traditional communities and social patterns are dislocated. Masses of people begin to agitate for greater democratization of public life, as deeply embedded forms of coercive control are increasingly challenged. This process has occurred in various parts of the South, especially in Latin America. In the Arab World, however, the process has been halting, at best. In fact, the Arab World is the only area in the world today where a relative reduction of the state's influence on the economy has not been accompanied by a reduction of its control over politics (Achcar, 1997).

Authoritarian political systems continue to prevail in the Arab World. Freedom House, a New York based group that monitors worldwide democratic trends, rates all Arab countries, except for three (Jordan, Morocco and Kuwait), as "not free". The latter are rated "partly free". Only Israel is rated "free", (*Washington Post*, August 4, 1997). Kenneth Wollack, director of the Washington based National Democratic Institute, which provides funding and technical assistance to various Middle East groups, points to a growing network of individuals and organizations that have demonstrated a commitment to democratic processes and institutions that in many cases grew out of elections, (*Washington Post,* August 4, 1997). He cites the example of the Yemen Arab Democratic Institute, which avoids political activity, and instead focuses mostly on registering voters, and Egypt's Group for Democratic Development which conducts democracy training sessions through a large network of volunteers.

In Palestine, several international groups, including the National Democratic Institute (NDI), conduct similar training sessions. NDI is engaged in several projects in the West Bank and the Gaza Strip. One project focuses on the

ideology is articulated by the World Bank and the International Monetary Fund. For less developed countries, globalization translates into structural adjustments that mean an end to subsidies, the adoption of a liberal foreign exchange regime, and free market economics. Masses of people are thrown into dire conditions of poverty as a consequence of structural adjustment.

The political component of the new globalization involves developing political systems that operate through consensual, rather than through direct coercive domination. These political systems are described as "democratic" despite the fact that they have little or no authentic democratic content. In Third World countries, advocates of the new democracy are part of a transnational elite that is lobbying hard for the new approach. As William I. Robinson demonstrates: "The "democratic consensus" in the new world order is a consensus among an increasingly cohesive global elite on the type of political system most propitious to the reproduction of social order in the new global environment." (Robinson, 1996:17).

Robinson uses the term "polyarchy" to describe this new democratic consensus. He suggests that "polyarchy is neither dictatorship nor democracy. It refers to a system in which a small group actually rules, on behalf of capital, and participation in decision-making by the majority is confined to choosing among competing elites in tightly controlled electoral processes. This "low-intensity democracy" is a form of consensual domination." (Robinson, 1996:20-21).

In a polyarchy, the role of the state is radically altered. National governments become territorially bound juridical entities that serve as a transmission belt or filtering device for the imposition of a transnational agenda. Nation-states are therefore asked to perform three basic functions: 1. To adopt fiscal and monetary policies which guarantee macro-economic stability; 2. To provide a basic infrastructure for global economic activity, and 3. To provide social control, order and stability. (Robinson, 1996:19).

The cultural/ideological component of the new globalization is consumerism and cutthroat individualism. The important thing here is that public attention becomes depoliticized because it is fixated on the search for individual consumption and survival. Politics becomes the primary responsibility of a professional elite. In cases where NGOs used to provide services and to set the tone for political discourse, the government usually takes over these functions and reduces NGOs to a subsidiary role. Furthermore, the media

appropriation of symbolic tools that help shape public discourse. In any society, there is a competition over the definition of reality, which includes the official governmental institutions, the media and the public at large acting through various institutions of civil society.

For purposes of this study, the term Palestinian public opinion refers to the range of opinions expressed by Palestinians in the West Bank and the Gaza Strip and encoded in responses to specific questions posed by opinion surveys. This delimitation obviously excludes numerous sources of information about public opinion such as statements made by political factions or activists, leaflets, opinions expressed through the media, and personal interviews with a range of respondents. This study will refer to some election results, especially the general election of January 1996 and the subsequent student elections at Bir Zeit and other universities.

The struggle to shape Palestinian public opinion will determine whether the emerging Palestinian political entity moves toward some form of democracy or will become a pale replica of other Arab states. This study will examine, in the first place, the context (international, regional and local) in which the process appears to be unfolding. In the second place, the study will focus on public opinion polls: What do they tell us? What do they leave out? How are they used? And finally, this study will examine future prospects and provide some concrete recommendations.

Context

It is important to try to define the basic parameters within which the struggle to shape Palestinian public opinion occurs. At the international level, several important developments have to be kept in mind. Following the collapse of the USSR, the United States has emerged as the sole hegemonic power in the world. A new approach to dealing with the less developed countries of the world began to emerge. Money and resources were allocated to promote "democracy". Along with this, a new knowledge industry began to appear, led by such organizations as the publicly funded National Democratic Institute, focusing on the study of "civil society", monitoring elections, and training new political organizers.

At the same time, the trend toward globalization began to be consolidated. Globalization is propelled by the multinational corporations, the revolution in communications and an emphasis on free market economics. The new

A Captive Public: Palestinian Public Opinion in the Era of Transition

A fierce struggle is under way to shape Palestinian public opinion in the West Bank and the Gaza Strip. Several parties are involved in this ongoing effort. In the first place, the Palestinian Authority wants to mould Palestinian public opinion for its own purposes. It engages in a variety of techniques to do so, including the control of the press, the dissemination of information through the media, and sometimes the sponsorship of specifically worded questions to be added to opinion surveys conducted by various polling agencies. In addition, what Palestinians think about various issues is equally important to the oppositional groups, secular or religious alike. In the second place, several external parties are also engaged in trying to shape Palestinian public opinion. The Israelis, in particular, pay close attention to Palestinian public opinion on a variety of specific issues: levels of support for the PA or for the opposition, opinions about the status of Jerusalem and about various proposals to resolve the issue, the question of refugees, and the level of support for armed attacks against Israeli targets. At the same time, the Jordanian government also pays close attention to shifts in Palestinian public opinion, as does the Egyptian government. And finally, the Europeans countries, which fund a great deal of development effort closely, monitor trends in Palestinian public opinion.

What is at stake here is the social and political construction of reality which involves, among other things, the definition of the public agenda and the

A Captive Public: Palestinian Public Opinion in the Era of Transition

Fouad Moughrabi

38. Fahd al-Fanek quoted in Dabbas ed., op. cit. p. 57.

39. A new press law was announced in May 1997 that heavily curtailed press freedoms by requiring newspapers to posses large financial assets. At the same time it introduced the concept of collective responsibility for anything published in a newspaper. See *Al Quds*. 18.5.1997. See also:

A. Abu Odeh "The Jordanian - Palestinian Relationship." *Al Siyasah Al Filastiniya.* No.14 Spring 1997, pp. 75-88.

18. T. Abu Jaber, *Labour Migration in Jordan and its Social, Political & Economic Effects*. Amman, August 1997, p. 4.

19. Cooper & Till. op. cit. p. 23. Abu Jaber gives the figure of 18.8% for 1991-1993 & 14.2% for 1995, but admits that real figure is probably higher, p. 7.

20. E. Maciejewski & A. Mansur eds., *Jordan: Strategy for Adjustment and Growth*. International Monetary Fund, Washington, May 1995, p. 5, Abu Jaber, p. 13.

21. Ibid. p. 5.

22. Abu Jaber. op. cit. p. 20.

23. Abu Jaber, p.3. In 1985 there were 267,000 Jordanian workers employed in the oil exporting countries. Abu Jaber, p. 5. In 1994, expatriate workers in Jordan averaged 285,528. These were from Egypt, Syria and Sri Lanka. 25,000 Sri Lankan workers were employed as domestic workers. Abu Jaber, p. 16.

24. Maciejewski & Mansur, op.cit. p.7. In 1988 the external debt rose to $8 billion, while scheduled debt service payments rose to $1.4 billion in 1989, p. 49.

25. Ibid. p. 8.

26. Cooper & Till. op. cit. p. 37.

27. Maciejewski & Mansur. op. cit. pp. 50-52.

28. Ibid. pp. 60.

29. Brand. op. cit. p. 180.

30. Tell. op. cit. p. 213.

31. Martial law was lifted in Dec 1989, while political parties were legalized in Sept 1992.

32. There are varying figures for the rate of participation. It must be remembered that the army is not allowed to vote, and that expatriates do not vote. Cooper and Till for example, give a figure of 41%.

33. B. Milton-Edwards. *A Temporary Alliance with the Crown: The Islamic Response in Jordan*. pp. 94, 100.

34. Ibid. p. 106.

35. H. Dabbas ed., *The National Charter and the Democratic Transition in Jordan*. Amman, 1997, p. 76.

36. Tell. op. cit. p. 216.

37. Cooper & Till. op.cit. p. 21.

NOTES

1. L. Lane. "Tribesmen as Citizens: "Primordial Ties" and Democracy in Jordan". In L. Lane ed., *Elections in the Middle East: Implications of Recent Trends.* Boulder, 1987, p. 114

2. Ibid. pp. 115-6.

3. N. Aruri. *Jordan: A Study in Political Development.* The Hague, 1972, p. 111.

4. *Annual Review for 1962.* British Embassy, Amman, 9 Jan 1963; British Embassy, Amman, 20 Nov 1962. PRO FO.371/64085.

5. L. Brand, "In the Beginning was the State: The Quest for Civil Society in Jordan." In A. Richard Norton ed., *Civil Society in the Middle East.* Vol.1, New York, 1995, p. 165.

6. Lane. op. cit. p. 117.

7. J. Cooper & J. Till. *The Road to Democracy in Jordan 1952-1993.* Gulf Center for Strategic Studies. London, March 1994, p. 18.

8. King Hussein's speech to Prep. Committee of National Charter, 10.4.1990. Reproduced in S. Darweesh, *The Democratic Stage in Jordan.* Amman. 1990, p. 251.

9. M.N. Ajlani. *The Democratic Experience in Jordan.* Amman. 1995, p. 61.

10. T. Tel. "Les Origine Sociales De La Glasnost Jordanienne." In R. Bocco & M.R. Djalili. *Moyen Orient: Migrations, Democratisation, Mediations.* Paris. 1994, p. 201.

11. Ibid.

12. M. Budeiri. "Poor Kid on the Bloc: The Importance of Being Jordan". *Die Welt Des Islam,* 1996.

13. Tel. op. cit. p. 210.

14. Brand. op. cit. p. 152.

15. Ibid. p. 156.

16. D. Pool. "Staying at Home with the Wife: Democratization and its Limits in the M.E." In G. Parry & M. Morgan. *Democracy and Democratization in the Third World.* London, 1994, p. 5. (Internet Edition).

17. H. Abu Rumman. "The Events of the Jordanian Spring Uprising". *Al-Urdun al-Jadeed.* no.14. 1989, pp. 34-46.

The Islamic Movement, for long associated with the regime, has shown that it recognizes the limits imposed by the regime on what is politically permissible, and though vocal, has not dared to openly challenge the King on fundamental issues. Its recent move in boycotting the parliamentary elections of November 1997 shows the furthest limit to which it is prepared to go. The uncomfortable co-existence of Jordanians of Palestinian origin and indigenous Transjordanian, which to a large extent coincides with the urban-rural division, and with the persistence of a strong sense of tribal cohesion that in the past has served Transjordanians well, as the privileged wards of a bountiful state, has also given a particular twist to the Jordanian electoral process, which serves to endow the democratization process with the necessary credentials of legitimacy without in any way diminishing the authority of the King or the State. Transitions by their very nature can and do lead to different destinations. The current experiment of guided democracy in Jordan remains firmly in the hands of the King and totally dependent on his pleasure. As the recent amendment to the press laws makes clear,(39) the limits of what is permissible and the narrowing, or widening, of the democratic margin remains a prerogative of a highly interventionist state that is determined not to relinquish its right to manage the democratic process in its very own interests, and with the sole aim of self preservation.

The Nature of Democratic Transitions

The liberalization process in Jordan has not differed from similar experiences elsewhere. It is based on the readiness of the regime to grant certain freedoms; the freedom to organize, to vote and express opinion and to engage in electoral competition, but it would be a mistake to assume that a great deal of power has been gained by parliament and by political parties. Governments remain accountable to non-accountable forces and centers of power. In Jordan as elsewhere, electoral laws have been designed and constituencies drawn up to ensure that the rulers and the factions associated with them are not marginalized. The King has not lost his position as a result of the elections, and indeed has retained the power to form governments and to direct government policy. Liberalization has served him well by enabling him to spread the burden of responsibility for the unpopular economic measures that had to be adopted at the behest of the International Monetary Fund and the World Bank. An elected Parliament, in addition to a Prime Minister and a Government, theoretically accountable to the people's elected representatives, is now responsible for shouldering the blame for mistaken policies and the unpopular measures which must be adopted to rectify them. Likewise the opening up of the political process to opposition parties has enabled the King to withstand the opposition engendered from within the highest ranks of the former system by the introduction of austerity measures and economic reform. Groups, which have been accustomed, to economic privilege, high status, and much influence and power, have been in the forefront of opposition to the reforms. The appeal to a wider popular constituency has served to divert the repercussions of political discontent from the highest echelons of the regime itself. At the same time, the move to a multi-party system has provided a mechanism for directing popular opposition to austerity measures into organized, visible and potentially manageable organizations.

It is perhaps too early to ask whether the regime in Jordan has succeeded in achieving its aims. It is clear nevertheless that the introduction of parliamentary elections and a multi-party system has not resulted in devolution of royal power. The very weakness of the left and nationalist parties, and their inability to build a mass membership and create supportive popular trends has convinced the regime of their harmlessness. The politics of containment have proved more successful than the politics of repression.

The April 1989 uprising created a crisis of legitimacy that appeared to be rapidly overcome as a result of the unfolding of events in the region. The beginning of the peace process, which was facilitated by the King's support for the establishment of a joint Palestinian-Jordanian delegation to attend the Madrid peace talks, enabled the King to achieve a large measure of support from among his Palestinian subjects, and according to some observers, allowed him to consolidate an alternative base of support, this time largely urban and Palestinian. Likewise, the position adopted during the Gulf crisis when the state and both nationalists and Islamicists found themselves, perhaps for the first time ever, on the same side of the barricades, enabled the regime to circumvent the reform program demanded in the popular outburst of April 1989.(36)

The period stretching between the elections of November 1989, and those of November 1993, did not noticeably reduce the freedom of action of the state despite the existence of the freely elected parliament and the large number of opposition members within it. Neither the peace talks with Israel, nor the economic adjustment agreement with IMF were the main issue, and the Government took advantage of the dissolution of Parliament to change the electoral law without benefit of Parliamentary debate. The change to the one person-one vote system was instituted, according to the regime, after consultations were held with the broad base of opinion, which itself was responsible for the formulation of the National Charter.(37) It became abundantly clear that the continuation of the process of liberalization and its direction was very much dependent on the will of the King and his close circle of advisors. This was a liberalization process managed from above with the aim of renewing the social base of the regime and extending it beyond the traditional framework that had for long been its mainstay. Although declaratory statements about greater popular participation continue to be made, the gradual relinquishment of power by the King is not on the agenda. Liberalization is to be carried out in the context of a continually powerful central authority. Indeed as one prominent member of the Charter's preparatory committee put it: "The political and economic reform has not weakened the regime but endowed it with additional strength."(38)

after an absence of twenty-two years. It was further announced that a process of democratization would be gradually implemented with the aim of legalizing political parties and allowing freedom of the press. Elections were held in November 1989 while the ban on political parties was still in force and martial law was still in operation.[31] The results of the elections, touted as the freest since 1956 were a resounding victory for the Islamic trend. Although election turnout was low,[32] they managed to win thirty-four seats in the eighty seat Lower House. For long regarded as an ally of the regime, the Moslem Brotherhood Movement unleashed a hostile campaign against the incumbent government of Zaid al-Rifai accusing it of corruption and holding it responsible for the country's economic woes. It forged an alliance with one of his successors, Prime Minister Mudar Badran, who held office in the latter part of 1989, and in January 1991, it formally joined his cabinet and was given seven portfolios.[33] This was, in fact, a successful move on the part of the regime to co-opt the Islamic movement by bringing it into the highest levels of the political system.

The King also came up with the idea of a National Charter with the aim of defining the relationship between the state and its citizen. It was hoped that this would be the appropriate framework for arriving at a national consensus, achieving a re-organization between state institutions and the Jordanian people. In fact, this was a deft political move which gave the King the means to balance the power of the Islamic Movement.[34] The left and nationalist parties, though achieving some success at the polls, were not an electoral match for the Islamicists. The King appointed a sixty-member preparatory committee, made up of all the existing political shades in the country and appointed an ex-prime minister, Ahmad E'bedat to chair it. By agreeing to participate in the process, the members of the committee made an implicit concession: the acceptance of the legitimacy of the Hashemite monarchy. The Charter was approved in June 1991, and it was understood that it would serve as a supplement to the constitution. Although it was assumed at the time that the aim of the charter was to set the limits for what was permissible and what was not, it soon became evident that it had served its purpose and was no longer an operative document. Belatedly, even members of the preparatory committee themselves arrived at the conclusion that the decision to formulate the Charter was a stop gap measure, one of many steps taken by the regime to overcome its current difficulties.[35]

inequalities increased, especially in the rural areas, while the decline in real expenditure for the poorest 20% of the population is estimated at 36%. At the same time, the share of the population below the poverty line, which in 1980 was estimated at 3% rose to over 20% in 1992.[28]

Democracy and the Politics of Containment

The five days of demonstrations and riots, which took place in April 1989, were spontaneous reactions to the austerity measures introduced to try and halt the economic slide to bankruptcy. The demands of the rioters however were not purely economic. The public meetings, letters of protest, and lists of demands submitted to the King focused on what was perceived as a corrupt and irresponsible power elite in Amman. There was no questioning of the role of the Palace or of members of the royal family, an indication that the King's efforts over the years to create the illusion of distance from domestic political issues were a success.[29] He was seen as an arbiter "above the state". Responsibility for mistaken policies was laid at the door of the Prime Minister and his governing team. Despite initial claims that the opposition instigated the disturbances, there was no mistaking the fact that the regime was faced with a new situation. Those very same segments of society that traditionally constituted the pillars of the regime had become disaffected; while at the same time, the traditional trouble spots, the large urban concentrations largely made up of Palestinians, remained quiet. For long reliant on the state sector for their livelihood, and at the same time marginalized economically and politically as inhabitants of rural areas, those were the sectors most vulnerable to cuts in public spending and to the devaluation of the Jordanian Dinar. Some observers would argue that they were probably encouraged by part of the Jordanian establishment, those who were the main beneficiaries of the state's bounty during the past decade of plentiful and easy money.[30]

Although the Martial Law regime was still operative, the regime felt that, in order to ensure stability, a new formula was needed, one which would guarantee the survival of the Monarchy. No longer able to hide behind the argument that parliamentary elections could not be held because of the situation of the Palestinians on the West Bank, since the official declaration of disengagement in July 1988 had ended the formal connection between them, it was announced that elections would be held that very same year

price stability by a policy of subsidies. There was a drop in the demand for Jordanian agricultural products, the Iran-Iraq war began to divert aid to the Iraqi war effort, and Iraq was finding it difficult to pay for its imports. Consequently, it became increasingly difficult to pay for the abundant consumer goods and food subsidies that Jordan had enjoyed during the more prosperous years. The outcome was a rapid acceleration in the external debt and in the debt service burden. By 1988, access to external borrowing had virtually ceased. By then, Jordan had become one of the most heavily indebted countries in the world.(24)

In response to this impasse, Jordan turned to the IMF for help in solving its economic problems. In addition to the application of austerity measures such as the removal of subsidies, the IMF pushed for greater liberalization in the economy, privatization, and a reform of the tax system. Policy-induced structural weaknesses were seen as contributing to the low level of economic performance. Most importantly, the tax system was singled as being inefficient (widespread exemptions); demands were made to curtail the high level of military expenditure; to cancel the extensive subsidy program covering basic foodstuffs, energy, agricultural production and transportation. It was also pointed out that the agricultural sector with its subsidized water and domestic producer price support contributed to inefficient use of scarce water resources, while production controls on major vegetable crops prevented higher food production and exports.(25) In 1991 Jordan concluded a seven-year agreement with the IMF for economic adjustment and recovery. The agreement set annual targets for growth, inflation, and the reduction of the budget deficit and control of public spending.(26)

The results have been mixed. Its submission to IMF recommendations has gained Jordan a respite, and it was able to successfully reschedule its debt and its debt servicing payments with its major creditors.(27) In the wake of its enrollment in the peace process $800 million of debt forgiveness was granted, mostly by the United States. But domestically the price has not been inconsiderable. While there has been a recovery in expatriate remittances ($1.5 billion in 1996) and in receipts from tourism, the weight of the IMF induced reforms have hit the poor sections of the population particularly hard. It is estimated that during the period 1986-1992 food prices increased by 78% as a result of the devaluation of the Jordanian Dinar and the reduction or elimination of many food subsidies. Income

addition to the scarcity of water, suffers from a scarcity of natural and financial resources. A high rate of population growth, estimated at 3.4% annually,(18) has been further compounded by the return of three hundred thousand expatriates (nearly 10% of the population) in the aftermath of the second Gulf War, resulting in added pressure on its limited resources and causing a rapid rise in the rate of unemployment estimated at 20% of the active labor force.(19) This was coupled with the stoppage of aid flows, a disruption of trade, and the loss of remittances from expatriate workers.

From the early seventies, Jordan's strategy was to develop itself into a provider of skilled manpower and trade-related services for the neighboring Arab countries, and Jordan's private and public institutions appeared to function as training centers catering for the Gulf labor market.(20) The wealth generated by the high level of aid was utilized to build a comprehensive system of education that allowed Jordan to benefit from the growing oil economies of the Gulf (this has additionally taken the form of remittances from expatriate workers), and to meet the demand for skilled technical and professional manpower in the oil exporting countries of the Gulf, particularly during the period 1974-1982 when oil prices and revenues skyrocketed. Remittances and aid from abroad allowed Jordan to maintain income and consumption at levels that exceeded those that could be expected from the available production capacity of the domestic economy.(21) According to one observer, the opening of the door to labor migration, and employment opportunities abroad, helped in avoiding political instability and social tensions, which would necessarily have followed from high rates of unemployment and poverty.(22) Consequently, Jordan has been described by some observers as being "an oil economy without oil". By the mid-eighties, about one third of Jordan's labor force was working abroad, and Jordan achieved full employment. Paradoxically, this led to a demand for foreign workers and Jordan was forced to host increasing numbers of expatriate manpower which at times came to represent at least one fourth of the domestic labor force.(23)

By the mid-eighties however the picture began to change. In the aftermath of the oil price collapse, the flow of grants from regional countries and the inflows of remittances from expatriates started to decline, and the authorities in Jordan turned to external commercial and domestic bank borrowing to finance the prevailing level of domestic demand, and maintained domestic

state" and this gave early predominance to the state.(14) The relationship is further complicated by the virtual identification of one communal group with the state, and the problematic relationship between the state and its Palestinian citizenry on the one hand, and the latter's relationship with the PLO. The state as the largest employer in the country, with nearly 50% of the active labor force on its payroll, has played a highly interventionist role. Through its dependence on foreign grants and aid, the state developed a strong allocative role. It distributed money collected from outside donors through expanding the bureaucracy, developing the military and security service, and building an extensive infrastructure. By focusing on cultivating the tribes through state employment, it has appropriated to itself one half of the population and, in the process, reinforced tribal ties as the key conduits to state influence and support.(15) Likewise the small public sector, predominantly Palestinian, was subordinate to, if not parasitic, upon the state. Public contracts were a major source of its income, and its prosperity was dependent on the success of the state in soliciting foreign aids and grants.

The proponents of rentier state theory hold that the very nature of the rentier state allows it a degree of autonomy from society, and observe a direct link between sources of revenue, forms of government and the prevalence of democratic demands. Without taxation, there is unlikely to be a demand for representation.(16) Yet as Pool argues, what is discounted here is the political consequences of the inequality of the allocation of resources, the resulting inequality in income and wealth, and the consciousness of this inequality. Social and political protest is a function of these inequalities and is directed against state structures that are responsible for unequal allocation. A distinguishing feature of the events of April 1989, in the south of Jordan, has been the physical destruction caused to banks, financial and commercial institutions, and symbols of state authority such as government offices and police stations.(17)

The Economic Framework

The prolonged political stability that Jordan has enjoyed has been a function of its sustained economic growth, which is exclusively based on a high level of foreign grants and aid. Except for phosphate, potash, and other Dead Sea mineral resources and limited agricultural ones, the country, in

dominant vision of Jordanian politics, which tends to explain internal political development as a function of regional conflict.(10) This privileges a narrative which sees the democratic opening as, primarily, the product of Jordanian disengagement from the occupied Palestinian territories, announced by the King in July 1988. Since the occupation of the West Bank by Israel, in 1967, the regime has maintained that it was impossible to hold elections while a large part of the country was under foreign occupation, and the inhabitants unable to exercise their right to vote. Even after the Rabat summit decision in 1974, and Jordan's seeming acceptance of an Arab consensus that recognized the PLO as the sole legitimate representative of the Palestinian people, successive Jordanian governments continued to maintain official links with the West Bank, and the King's diplomatic activity supported the continuation of a viable Jordanian option. The King's declaration on disengagement, itself a response to the Intifada, rendered "caduc"(11) the official excuse of the regime for not holding parliamentary elections.

A myth which has long held sway in Jordan-related studies is that the mainstay of the monarchy in Jordan has been, and continues to be, tribal support.(12) At the same time, it was also held that the Palestinians in Jordan constitute an urban modern middle class as opposed to tribal Trans-Jordanians, a group which is traditional and largely passive. Two things preoccupied Jordanian loyalists. The numbers game regarding the proportion of Palestinians to Jordanians on the East Bank, and the struggle with the PLO over the loyalty of the inhabitants of the occupied West Bank. At the same time the official attitude of the regime to Jordanians of Palestinian origin wavered according to the ebb and flow of the relationship with the PLO. Wasfi al-Tel, was one of the early proponents of the "East Bank first school", and despite his early death in 1971, Transjordanian particularism has continued to grow, and can be found in other places within the ranks of functionaries in the Jordanian administration.(13) A narrative which holds to the primacy of internal, local Jordanian factors as the prime cause of the democratic transformation that Jordan has embarked on, must find its explanation in the relationship between state and society in Jordan. And this perforce leads us to examine Jordan's role as a rentier state.

Lane asserts that the relationship between state and society in Jordan has been largely shaped by external factors; Jordan was established as a "security

this body, to some extent, became a platform for the expression of political concerns. Being the only public bodies which held internal elections, and due to the absence of legally functioning political parties, and the suspension of Parliament, they became the only representative forums.

The regime tried to fill the political vacuum by creating in 1978 a seventy-five member National Consultative Council, which it was hoped would substitute for Parliament. It was only in 1984 however that Parliament was reconvened. This was essentially a rump of the Parliament that had been elected in April 1967. Fourteen vacant seats had to be filled, but elections for only eight seats were held in the East Bank. Members for the West Bank were selected by Parliament itself. Women participated in elections for the first time.(6) The elections however, were followed by a period of political repression, and did not appear to herald any internal changes. If anything, they were perceived as a manifestation of the regime's continued claim to speak on behalf of the Palestinians living under Israeli occupation, and as such, they were a function of Jordan's regional policies.

State and Society

Various interpretations have been put forward to explain the reasons for the sudden decision to hold elections in 1989, and the liberalization that followed. Although the November 1989 elections took place while the ban on political activity and organization was still in place, there was a marked and gradual relaxation of the application of the martial law regime, and of controls on the press. This culminated in the legalization of political parties in September 1992.(7)

There is no denying the importance of the outbreak of demonstrations and disturbances in southern Jordan in April 1989. This landmark event, which constitutes something of a watershed in the relationship between the Monarchy and indigenous Transjordanians, has been put forward by the King himself as the spur which caused him to proceed on the path of democratization.(8) Some writers, profess to see prior indications "showing that the King and the government had decided to rekindle the democratic experiment which Jordan knew in the fifties", and do not accept that the events of Ma'an and Karak were the main factor in making for a return to democratic life and political pluralism.(9) Others blame the inability to understand the underlying motives of Jordanian internal politics on a

parliament and limited the monarch's authority, both in foreign affairs and in legislative matters.(2)

The appointment of Fawzi Mulqi as Prime Minister in May 1953, shortly after the accession of King Hussein to the throne, heralded Jordan's first genuine experiment with parliamentary democracy.(3) Although Mulqi himself was unable to retain the confidence of the King in the face of mounting pressure from conservative elements, and was forced to submit his government's resignation a year later, the experiment itself, continued till early 1957 when the King decided to terminate it, by forcing the resignation of Suliman Nabulsi's government; mounting a royal coup which drove political parties underground and led to the arrest and exile of political opponents. The primary characteristic of the fifties was that the political process was taking shape as a result of the interaction of contending political forces, based on a grass roots movement, and reflecting the mood of a regional environment in which the ideas of Arab nationalism, anti-imperialism, positive neutrality, and a mixed bag of ideas which later came to be associated with the label Nasserism, were becoming dominant. For a period, which stretched over thirty-five years, political parties were banned in Jordan, with the sole exception of the Moslem Brotherhood Movement. There were however other false starts, though, strictly controlled and hesitantly embarked upon, which were only to be hastily terminated. The assumption of Wasfi al-Tel of the Premiership in January 1962 seemed to herald such a promise. He promised (and carried out) free elections, announced that political parties would be allowed to operate, and declared his intention of giving women the vote.(4) This was perhaps the first attempt at "guided democracy" and soon fizzled out when the regime became embroiled in a clash with Nasser over the Yemen. The absence of legally functioning political parties, and the repression waged against those that went underground created a vacuum, which eventually came to be filled by professional associations, of doctors, lawyers, pharmacists, journalists, etc.(5) The absence of parties transformed these associations into proxies, and the elections for leadership posts within them became measuring posts for the power and influence of the illegal political parties. In the aftermath of the defeat of June 1967, and the regime's loss of legitimacy, a political grouping made up of well known political figures and representatives of the professional associations made its presence felt on the scene; al-Tajamu' al-Watani. In 1977, the Council of Professional Unions was established;

DEMOCRACY AND REGIME SURVIVAL IN JORDAN

Prehistory

Jordan's 1989 parliamentary elections seemed to be a bold departure from past political practice, and the harbinger of a democratic transition which appeared to confirm that the winds of change, tempestuous in the aftermath of the changes taking place in Eastern Europe, were blowing world wide. The regional effects of the second Gulf War, and the subsequent unfolding of the Arab-Israeli peace process, served to accentuate the belief that the birth of the New World order, at least in this one particular corner of the world, was beginning to manifest itself. It is perhaps necessary to cast a quick glance back to ascertain whether this indeed was a new beginning, and represented a clean break with previous political practice.

The unification/annexation of the West Bank in the aftermath of 1948 transformed the political scene in Jordan. Although the 1928 constitution established a legislative council, this was a powerless and ineffectual body,(1) and we have to look to the fifties for the real beginnings of a broadly based political involvement in the parliamentary process. The 1950 and 1951 elections were characterized by a strong presence of radical political parties, which among them managed to win fourteen and eighteen seats, respectively, out of a forty seat parliament. The new Constitution, introduced during the short reign of King Talal in 1952, made the government responsible to

DEMOCRACY AND REGIME SURVIVAL IN JORDAN

Musa Budeiri

the recycling of petro-dollars back to the United States. As such the U.S. has, and will continue, to support those governments that cooperate fully with its interests, and to undermine those that do not. Palestine has no oil but in-so-far as it were to develop a genuine democracy that puts the interests of it's people before American interests, the U.S. would be concerned about a potential demonstration effect-the rot spreading, as it will—and would undoubtedly work to undermine such a government. I remind you here of Grenada.

But of far more importance, in my judgement, is the fact that the U.S. considers Israel a vital "strategic asset" in the protection of America's oil interests—an asset perceived to be so valuable that Washington has permitted Israel a completely free hand in pursuing its own interests in the Middle East (and elsewhere). Thus, whatever Israel desires with regard to Jerusalem, Gaza, and the West Bank will not be opposed by the U.S.—except in a purely "public relations" manner. For example, the U.S. considered Yassir Arafat an arch-terrorist because Israel did, and not until Israel decided it could deal with Mr. Arafat, was he accorded legitimacy in Washington. Now that Israel has allowed him to come to the territories and perform a certain role that accords with Israel's interests, the U.S. has no objection. But if Israel expelled him tomorrow, the U.S. would also have no objection although Washington and the media elite would likely make strong public statements about the matter. I also think that a truly democratic Palestinian movement would be less likely than the present regime to accept Israel's agenda, and thus Israel would define it as a "threat" to its interests. Any measures Israel took to suppress the emerging democracy would not be greatly opposed by the policy making elite in the United States.

As an American, I believe that if Palestinians are to confront their destiny realistically, they cannot look to America to support their interests in more than a perfunctory manner. But I do not intend, nor want, to leave the impression that there is no hope for a free, independent, democratic Palestine. Indeed, I believe there is definitely hope, otherwise I would not have spent twenty years of my professional, personal, and political life in solidarity with Palestinians. All I am saying here is, that based on an accurate reading of history, I do not think that the path to the realization of Palestinian rights lies through Washington.

the right priorities, and embarking on a course that may have a dangerous demonstration effect if the experiment is permitted to succeed. Accordingly, U.S. policy has not veered from the principle that the client terror states must be maintained and [progressive elements such as] the Sandinistas must be eliminated in favor of elements with a proper understanding of the needs of the privileged in Nicaragua and, crucially, the United States. (*Deterring Democracy*, New York, Hill and Wang, 1992, p. 300).

One might wonder at how the U.S. gets away with its rhetoric concerning democracy, human rights, self-determination, and so on, given the reality of it's policies. I suspect that the majority of Third World people — at least those who are not part of the structures of power and privilege — who have been on the receiving end of U.S. foreign policy, understand the facts quite clearly. The problem is with the American people who live in a socio-political and cultural milieu that is characterized by a very sophisticated indoctrination system. There is no space here to go into the methods and processes of indoctrination to which the American people are subjected. But suffice it here to say that the vast, overwhelming majority have been successfully inculcated and unquestioningly accept the rhetoric as reality. Perhaps most surprising, is the fact that the higher the educational level, the more deeply instilled are the values and beliefs of the system. Thus, the intellectual elite, for the most part, play the role of a secular priesthood to the economic and political elite. They do so, I believe, primarily because of the success of the propaganda process, but also out of self-interest. One does not obtain a professorship at Harvard if one challenges the fundamentals of the system. It is also well to remember that the media are part of corporate America and share the same interests and objectives as other components of the private corporate sector. Thus while an individual reporter in the field may raise some serious questions, they will not be broadcast on the 6:00 news and if he/she continues such probing, unemployment will likely be on the horizon. It is quite permissible in our system to question tactics and means, and in fact there is substantial debate on such matters. But it is never permissible to question fundamental objectives, interests, values, or beliefs.

In conclusion, with regard to the democratization process in Palestine in relation to U.S. foreign policy, I would say the following: In the Middle East in general, the overwhelming American interest is in control over oil as well as access to markets and investment opportunities, and in ensuring

General Sukarno. In 1965, the U.S.-trained Indonesian military successfully murdered Sukarno and six other generals but spared the pro-U.S. General Suharto who immediately became president. Suharto promptly slaughtered half a million people—mostly landless peasants and members of popular organizations, and put another 750,000 in jails and concentration camps for 15 years. The U.S. expressed approval and America business flourished.

In 1974 when the Portuguese withdrew from East Timour, a populist government came to power and proceeded to pursue, in the words of international relief officers, "moderate and constructive efforts toward development." Indonesia, with U.S. backing, began at once to undermine the country, then invaded it outright in December 1975. Significantly, until the 1975 invasion, Indonesia had shown little interest in East Timor (a former Portuguese colony). Yet, by 1979, 200,000 East Timorese had been slaughtered (a country of 700,000 people)—with U.S. arms, aid, advisors, and diplomatic support at the U.N. Today, East Timor is part of the Republic of Indonesia. But Timorese resistance continues and Indonesian atrocities, backed by the U.S., also persist.

What lessons might be drawn from the preceding? I believe there are several: In spite of what the foregoing may suggest, I am not arguing that the U.S. opposes democracy per se. It is rather the particular democracy in question; or, more precisely, the type of economic system adopted by that democracy, which determines the U.S. attitude. Corporate interests in the U.S. want Third World governments to regulate markets, ensure a favorable climate for business operations, and in many other ways to serve as a welfare state for the wealthy. Thus, where a democratic form produces domestic stability, and business dominance of the political system is secure, the U.S. has no objection. For example, the U.S. long tolerated a social democracy in Costa Rica, but only because the rights of labor were suppressed and the rights of investors were given every protection. But if a government interferes with the prerogatives of owners and managers—domestic and foreign—then Washington takes a dim view and we get the type of situations I discussed above. To summarize this idea, a quote from Noam Chomsky:

> It would be unrealistic to expect the U.S to tolerate a political system that is not dominated by business, oligarchy, and military elements that subordinate themselves to U.S. elite interests. Still less will the U.S. willingly tolerate a government that diverts resources to the poor majority, thus demonstrating its utter failure to recognize

sent in the marines to restore order and to place Balegar in the presidency. Bosch fled to Spain and Dominican democracy was deferred.

Panama is somehow more complicated, never having had a real democraticization process. But, as I have already indicated, Noreiga was Washington's handpicked man after Torrijos death in 1981 and enjoyed great material and military support from the U.S. I should note also, that during the entire time that Noreiga was on the CIA payroll, it was well known in Washington that he was heavily involved in drug trafficking. However by the late 1980s Noreiga began to become too independent for U.S. interests. He advocated Central American unity, hosted several conferences dealing with that issue, and began striking out on his own on other matters that displeased Washington. Thus he had to be eliminated. Also, conservative Republicans never accepted the Carter-Torrijos treaty returning the Panama Canal to Panamanian jurisdiction. Thus the 1989 war against Panama was designed to accomplish three objectives: (1) to oust Noreiga, (2) to destroy the Panamanian Defence Forces, and (3) to render the country so weakened that the U.S. would have to remain to insure the security of the Canal. Again, mission accomplished.

Less than one year later, in 1990, the U. S. went to war against Iraq. Here again, democracy was not the issue (though neither were human rights and objection to occupation). This time the objectives were twofold: (1) to punish and weaken Iraq-a country that had made considerable advances in a variety of areas without following the U.S. designated path, and (2) to vastly, materially, increase the American presence and control over the oil supplies in Saudi Arabia, the Persian Gulf, and elsewhere in the area. Both objectives were achieved—indeed, Iraq was bombed literally into the dark ages, and the U.S. has new bases throughout the region, most importantly, in Saudi Arabia.

One final example I want to mention, mainly because it is of considerable importance and little known, is the matter of Indonesia and East Timor. Since the end of World War Two, Indonesia (a former Dutch Colony) has been considered of vital importance to the U.S. because of its wealth of raw materials (including petroleum, liquid natural gas, rubber, tin, other minerals, coffee, tobacco, and tea), and its huge potential market. In 1958, unhappy with the direction of the development process in Indonesia, the U.S. made its first, though unsuccessful, attempt to assassinate Indonesian President

Jimmy Carter in 1977, giving Panama control over the canal in the year 2,000. Torrijios died in a mysterious plane crash in 1981 that is believed to have been the work of the CIA. Subsequently, Washington's right-hand man in Panama, General Manuel Noreiga (an individual who had been receiving $100,000 annually on the CIA payroll), ascended to power.

Well, let us consider what the U.S. response was to the emerging democracies in these countries. Perhaps I need to say the least about Nicaragua as I am sure everyone is aware of the extremely intense war—economic, political, propaganda, social and military (both through the U.S.-created, supplied, and funded Contra forces as well as direct American military action), that Washington waged against the Sandinista revolution. Finally successful, in 1990, Washington staged an election in Nicaragua that brought to power Violeta Chamorro, a scion of one of the wealthiest families in the country, and more than willing to play by the U.S.'s rules.

In Haiti, when Father Aristide assumed office in February 1991 and began to undertake the social reforms he had advocated in his campaign, both Haitian and American elites expressed grave concern. In September 1991, the U.S.-trained Haitian army staged a coup and deposed Aristide who fled to the United States. Washington promised to reinstate him to his rightful position but he was kept under virtual house arrest in the U.S. Not until 1995 did the American government manage to return Aristide, and then more in response to the ever increasing flood of Haitian refugees to America's shores than because of any democratic principles. His return was predicated on a written commitment that he would not seek a second term as president. New elections were held several months later, and as one might expect, a candidate approved by the American and Haitian elite came to office.

In the Dominican Republic, Trujillo had ruled for 30 years after the U.S. installed him in 1930. At the point when he was too enfeebled to resist, in 1960, a constitution was written and ratified, and in 1962, the Dominican Republic, held its first ever fair and free elections. Trujillo's appointed successor, Juan Balegar, ran against the popular democratic socialist reformer, Juan Bosch. Bosch won by an overwhelming majority, assumed the presidency in 1962 but was deposed by a U.S.-backed military coup six months later. The country erupted in protest, organizing a constitutionalist movement to restore Bosch to the presidency. The U.S. looked on Bosch, and the instability after the coup with considerable distress, and in 1965

elections, Salvador Allende, a socialist, won the balloting. Keeping to his campaign promises, he began to reorganize the country's economy and civil society in a manner beneficial to the Chilean people. Washington moved quickly to oust him—first through severe economic sanctions and covert operations, then by taking control of the military, and finally organizing and executing a coup that killed Allende and thousands of Chilean people. A military junta was installed by the U.S., governing until 1989—and like Iran and Guatemala engaging in monumental human rights violations—mass imprisonments, torture, extra-judicial killings, disappearances, closure of unions, control of the press, and so on. Chilean democracy was completely subverted, but the U.S. supplied the generals with vast quantities of arms, extended an array of financial assistance, and as soon as "stability" was restored, there was a huge flow of American investment to the country.

To some extent we can, for the sake of brevity, consider Nicaragua, the Dominican Republic, Haiti, and Panama together. In each of these countries, in the early part of the twentieth century, the U.S. invaded, declared all of them "protectorates," and imposed a military occupation on each for between 10 and 18 years. These occupations were terminated only after the U.S. had established a "National Guard"—a military force under U.S. control, headed by a "hefe", or "Istrongman" among the elite selected by the U.S.

In Nicaragua (with exports of coffee, cotton, sugar, and beef), the strongman was Anastasio Somoza Debayle whose dynasty ruled until 1979 when they were deposed by the Sandinistas. In Haiti (with coffee, sugar, sisal, cotton, bauxite and cocoa) the "hefe" was "Papa Doc" Duvalier, father of a dynasty that ruled until 1986. Thereafter a military junta dominated until the first free elections were held in December 1990 bringing to power the extremely popular populist priest Father Jene Bertrand Aristide. In the Dominican Republic (with gold, silver, nickel, sugar, tobacco, and coffee), a single dictator, Rafael Trujillo, ruled for 30 years until the first free elections were held in 1962, bringing to power the immensely popular nationalist-reformer Juan Bosch. In Panama (with the all important canal), there were never meaningful elections or more than the pretence of democracy although the dictator General Omar Torrijos who ruled from 1968-1981, undertook a series of reforms that aimed at improving the life of the common people, and he was quite popular with the masses. Torrijios is also the Panamanian leader who negotiated and signed the Panama Canal Treaty with President

later, the U.S. remains completely rejectionist regarding any relations with the Islamic Republic.

1954 was a signal year in another area of the world. For the preceding ten years Washington had been assisting the French in Vietnam with advisors, intelligence, weapons, and financing the entire war effort. Nevertheless, the French were defeated and in the Geneva Peace Accords, the U.S., France, and North and South Vietnam agreed to hold elections for the unification of Vietnam.

However, since the U.S. understood that Ho Chi Minh would win any elections, Washington cancelled the elections and continued the war. It was a war that lasted until 1975, taking 4 million Vietnamese lives, decimating Vietnam, and killing 50,000 American service men. All in the effort to deny Vietnam a democratic government of its own choosing.

From its inception, Arab nationalism, whether in the form of Nasserism, Baathism, or Pan Arabism, was considered an enormous threat by the U.S. and extraordinary measures were taken to vitiate it—in Jordan, Egypt, Syria, Iraq, and elsewhere. The concern, of course, was that it might spread to the Arab oil producing states, especially Saudi Arabia, Kuwait, Qatar, the UAE, Bahrain, and so on. Most of the measures taken by the U.S. against Arab nationalists took the form of covert operations, but in Lebanon, in 1958, the U.S. landed the Marines to ensure the continuation of Maronite domination and the defeat of its Arab nationalist opponents.

In Egypt, Nasser, especially after 1956, was perceived as a particularly grave threat that had to be eliminated. Thus, when Israel performed that task in 1967, it's significance as a strategic asset to American interests in the region escalated tremendously. And, when Israel mobilized to come to Jordan's assistance in 1970 in its confrontation with the nationalist Palestinians, Israel became institutionalized in American political culture as an invaluable asset for whom nothing can be denied.

Returning briefly to the American hemisphere, it is important to note American actions in Chile in 1973. Chile had the longest tradition of democratic history—some one hundred years—of any country in Central or South America. It also produced important raw materials that were in the hands of American corporations: copper, iron, nitrates, molybdenum, steel products, pulp and paper, fishmeal and fruit. In the 1970 presidential

Fruit had been grossly understating its worth, the offer was unacceptable and the corporation appealed to the U.S. government for support. Thus in July 1954 the U.S. organized a coup, overthrew Arbenz, and installed a military regime that ruled well into the nineties, albeit with a series of different generals in command. The Guatemalan military has been infamous for its extraordinarily harsh human rights violations—in but one example, during the decade of the 180s, more than 100,000 Guatemalans were killed under torture, yet Guatemala continued to enjoy military and economic support from the U.S., and became a Mecca for American business interests. Actually Jimmy Carter made a modest effort to tie Guatemalan human rights to U.S. aid, but Israel moved in and more than made up for the brief decline in U.S. assistance.

Another U.S. instigated coup in 1954 occurred in Iran where the moderate nationalist Mohammed Mossedeq attempted to take control of the country's oil resources. This operation put an end to Iran's experiment with democracy, institutionalized the regime of the Shah which became a powerful U.S. client state purchasing vast quantities of American arms, completely opening the country to American investment, and conducting counterinsurgency on behalf of the U.S. throughout the Arabian peninsula.

The Shah pushed Iran toward an almost obscene westernization, or "westoxification", as one Iranian writer termed it, became a docile U.S. surrogate, and as his people increasingly objected, became one of the most repressive rulers in the region. Like the generals in Guatemala, the Shah's SAVAK tortured and killed tens of thousands at random. When President Jimmy Carter visited the Shah's Persopolis extravaganza, he toasted the autocrat as a beacon of human rights in the region.

Less than a year later, the Shah was toppled in a virtually bloodless revolution that brought the Islamic Republic to power. American hostility was intense, and not just because of the hostage affair, but more important because it was clear from the outset that the Islamic Republic was going to pursue its own economic, social, and political path irrespective of U.S. interests. Thus for Washington toppling the new regime was a major priority. In that vein, the U.S. sided with Iraq in the Iran-Iraq war, providing Baghdad with intelligence, weapons, and so on, (somewhat of an irony in the context of the 1991 U.S. war against Iraq though U.S. policy was always intended to severely weaken both Iran and Iraq). But to this day, almost twenty years

that is responsive to the needs of its people—encouraging popular organizations, functioning unions, an independent media, a variety of political organizations—a genuinely civil society that controls and limits its security forces to authentic external threats; that regulates foreign investment, and utilizes its resources for the benefit of its own people — such a government, contradicting the requirements of American power and privilege—will be considered a "threat" to the U.S. and will be, one way or another, eliminated.

What is the nature of the "threat" posed by genuine democracy? The most fundamental aspect of American foreign policy that must be grasped, is that it is driven by the needs of the domestic economy; the need to have an absolute global freedom of access to the world's resources and raw materials, to its markets, investment opportunities, labor supply, etc. Any government that restricts this supposedly god-given American freedom should not exist according to the thinking of the policy making elite—an elite that is composed of both the private corporate sector and the public governing sector. Among the elite, there is also fear of what's known as the "demonstration effect." That is, if one country establishes an authentic democracy, however insignificant that particular state, it must be eliminated so that the contagion of democracy does not infect another country. For example, in 1979 the U.S. undertook a military invasion of Grenada, a Caribbean island country of 100,000 people with influence over the world nutmeg trade, toppled its sitting government, and imposed a government more to U.S. liking. Here, Grenada itself was not so much the issue as its possible effect on more important neighbors such as Trinidad, Jamaica, and others countries.

Let us begin, systematically, then with the case of Guatemala in 1954. In 1944, after 150 years of authoritarian regimes, Guatemala held its first fair and free election bringing to power Oscar Arevalo in a democratic-nationalist government committed to social and economic programs for improving the conditions of labor and the peasantry. In 1950 Jacobo Arbenz was elected on the same platform. Following the principles of Arevalo, Arbenz sought to reach an agreement with the American corporation United Fruit Co., which owned practically all the land, economy, and infrastructure in Guatemala. Arbenz proposed paying United Fruit the amount that it had been declaring as its worth for tax purposes in Guatemala. But since United

U.S. Foreign Policy and the Process of Democratization In the Third World

U.S. diplomatic history, from the nineteenth century through the present, evidences certain basic consistencies and continuities that reveal the underlying objectives of American foreign policy. A thorough examination of this history cannot be accomplished here due to time constraints. Thus I will focus on certain demonstrative highlights which will provide, I believe, conclusive evidence of these consistencies and allow us then to make some inferences about the future.

I will begin with what may be several fairly severe statements about American foreign policy and its corollaries, then discuss a number of case studies that I believe support them. One thing to bear in mind when analysing American foreign policy is that there is a radical difference between what America says (rhetoric), and what it actually does (reality).

First, since the focus of this conference is on democracy, I will argue that rather than supporting nascent democracies in the Third World, the U.S. has worked, by all possible means including military, to deter democracy. Only, and I repeat only, if political power in a country passes to the hands of business and land owning elites who are linked to the U.S., if the security forces are under effective U.S. control, and if the country remains open to foreign business interests— is there then a "democracy" that is acceptable to the U.S. and worthy of Washington's support.

On the other hand, a democratization process which produces a government

U.S. Foreign Policy and the Process of Democratization In the Third World

Cheryl A. Rubenberg

Preston, P.W. (1997). *Politics/Cultural Identity*, London: Sage.

Pye, L. (1966). "Transitional politics and Party Systems" in J. Finkle & R. Gable eds., *Political Development and Social Change*, New York: John Wiley & Sons.

van Hoek F. and J. Bossuyt (1993). "Democracy in Sub-Saharan Africa: The Search for a New Institutional Set-Up", *Revue Africaine de Developpement*, African Development Bank.

Weber, M. (1974). *The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism*, London: Unwin University Books.

Weiner, M. (1967). "Political Integration and Political Development" in C. Welch ed., *Political Modernization*, California: Wadsworth Publishing Co.

Williams, D. and T. Young (1993). *Civil Society and Democratization*, Warwick: Warwick University.

Bossuyt, J. and P. Develtere, (1995). "Between Autonomy & Identity: the Financing Dilemma of NGOs", *The Courier*, No 152, South Africa.

Choueiri, Y. (1990). *Islamic Fundamentalism*, London: Pinter.

Cuadra, X.Z., (1992). "Fostering Democratic Culture in Central American" in R. Dahl, *Democracy and Its Critics*, New Haven: Yale University Press.

Deegan, H., (1993). *The Middle East and Problems of Democracy*, Buckingham: Open University Press.

Deegan, H., (1996). *Third Worlds*, London: Routledge.

Diamond, L. ed., (1992). *The Democratic Revolution*, New York: Freedom House.

Diamond, L., (1994). *Political Culture and Democracy in Developing Countries,* Boulder: Lynne Rienner.

Geertz, C., (1967). "The Integrative Revolution: Primordial Sentiments and Civic Politics in the New States" in C. Welch ed., *Political Modernization,* Belmont, California: Wadsworth Publishing Co.

Grest, J. (1997). *Maputo City, Mozambique: Global Pressure, Local Response and the Invention of Civil Society*, Johannesburg: Africa Studies Association of South Africa Conference.

Huntington, S. (1967). "Political Development and Political Decay" in C. Welch ed., *Political Modernization,* Belmont, Calif: Wadsworth Pub. Co.

Kamrava, M. (1998 forthcoming). *Cultural Politics in the Third World,* London: UCL Press.

Kedourie, E. (1994). *Democracy and Arab Political Culture,* London: Frank Cass.

Kornhauser, W. (1957). *The Politics of Mass Society*, New York: Free Press.

Lipset, S. (1960). *Political Man*, London: William Heinemann.

Mehl, M. and M. Ashby, (1994). *From State Provision to NGO Initiative,* Cape Town: Independent Development Trust.

O'Donnell and Schmitter, (1986). *Transitions from Authoritarian Rule,* Baltimore: John Hopkins University Press.

Conclusion

There is no precise or definitive model that adequately explains the relationship between political culture and democratization, yet there can be little doubt that a symbiotic association exists between the two. On the one hand the cultural dimension of a population can be nebulous and unquantifiable, on the other, democratizing processes often require a supportive cultural environment in which to mature and develop. During transitional phases patterns of political change shift and mutate. Sometimes social, economic, military, international and cultural forces may propel a society backwards, perhaps to greater authoritarian certainty, or onwards towards a new and more participatory democracy. Political culture affects and informs the political process and the gradual institutionalization of different structures. In democratizing societies a reciprocal relationship must emerge between the government and the people, and a sense of legitimization and consent, negotiation and toleration should be present within the wider community. Of course, the transitional period itself can be unsteadying and destabilizing, constantly demanding flexibility and adaptability from the wider community. Yet time is of the essence in any process of change. Like democracy, a participatory consensual political culture cannot be created instantly.

References:

Between 1995 -1997 I spent time in South Africa researching the country's recent transition to democracy. The work was funded by the Nuffield Foundation, Oxford. A book based on my research, entitled *South Africa Reborn: Building a Democracy* will be published by UCL Press, London in March 1998.

Ake, C. (1990). *The Case for Democracy. African governance in the 1990s.* Atlanta: Carter Center.

Almond, G. and S. Verba, (1963). *Civic Culture*, Boston: Little Brown.

Berelson, R., P. Lazarfeld and W. McPhee, (1954). *Voting*, Chicago: University of Chicago Press.

The process of transition actually creates greater challenges for civic organizations, especially so in socio-economic matters where the allocation of, and access to, resources for poorer communities may influence the process of democratization. Equally, a civil society that is disproportionately dependent upon external funding may find itself culturally rootless and isolated when foreign assistance ends. In fact, some commentators have pointed to the predominant "top-down" approach to civil society in certain states whereby non-governmental organizations have emerged, not as a result of the local organization of community interests, but rather at the behest of international donors. Consequently, such organizations cannot claim a genuine social base within society (Grest, p. 10).

On a more general level, one of the central criticisms of African and Middle Eastern societies is that civil society can be weak, sometimes linked to the specific regime, and often particularistic in cultural or ethnic terms. William and Young state, "When many Western theorists and social scientists contemplate non-Western social orders they find as it were "not-civil-society" (or) certainly something different which is usually not to their liking." (Williams and Young, p. 5). Certainly, there are continuing questions regarding whether or not the potential tensions between a transitional society's primordial leanings and its civil sentiments can be avoided. Basically, it can be an issue of what is more important to an individual: "The long-standing ties of blood, race, language, locality, religion or tradition, or the relatively new and less familiar attachment to the impersonal legal order of the government." (Geertz, p. 198). Essentially, any process of democratization or theory of democracy contains assumptions about what people can and cannot achieve, in other words, their potentialities, their ability to move from one political sphere to another. In order to grasp an understanding of political practicalities and their propensity for change we become interested in certain determinate circumstances or conditions which we assume limit, structure, control or frustrate human potentialities. As van Hoek & Bussuyt argue, "There is no universal model for the institutional set-up likely to facilitate a more fruitful co-operation between government and civil society." (van Hoek & Bussuyt, p. 13). Yet transitional societies need to nurture the emergence of an organizational base of civil society which assists the democratization process, and works towards building a more participatory, self-confident and responsible political culture.

increasingly demands its voice to be heard within the political arena. With the broadening and deepening of the space between government activity and that of the individual, increasing roles are available for groups to forge greater productive and economic benefits for society as a whole. Certainly, Dahl believes that a truly democratic order must center on the self-determination of its citizenry, its ability to participate in the political process (Dahl, p. 326). Yet although civil society is both desirable and functional within a democracy, a society in which every citizen is active on every major issue is unimaginable. All that is basically required is a "critical mass of well-informed citizens" that is sufficiently large and active to "anchor the process" of democracy (Ibid, p. 326).

More recently, a number of studies have considered the relationship between civil society and political transition (O'Donnell & Schmitter; Mehl & Ashby; Deegan, forthcoming 1998). In tracing the nature of political transition from authoritarian structures to more democratic rule in Latin America and southern Europe, O'Donnell and Schmitter find that civil society is shaped by social groups and classes who are demonstrably in favour of political liberalisation. Social dissent can take varied forms: mass activity, workers opposition, intellectual criticism, or in non-governmental organizations stressing human rights. Business and commercial elites abandon the regime if they perceive it to limit their economic opportunities (Ibid, p. 56). However, when transitional societies call elections it is the political arena that is important rather than civil society. Political organizations, and those who seek power, become the central players as they seek sanction and legitimacy from the wider society. Civic organizations that formerly acted as agencies of opposition to the previous regime are provided with an opportunity to reassess their roles and functions. Once democratic elections take place and there are legitimate political conduits for oppositional opinion, civic groups must redefine their identities. Certainly, the post-election period ushers in a process of change, and some leaders of civil society either enter politics by standing in elections, or are co-opted into government organizations (Deegan, ibid). This level of involvement often presents a paradoxical situation for civil society, as organizations that were fiercely critical or independent of politics feel compromised by a perceived loss of freedom and flexibility (Bossuyt & Develtere). Nevertheless, any move from an authoritarian structure to a democratizing government is likely to cause alteration and ideological shifts.

that the democratic model of the participatory state requires more than universal suffrage, the political organization, and the elective legislature. It needs a compatible cultural base: "the working principles of the democratic polity and its civic culture - the ways in which political elites make decisions, their norms and attitudes, as well as the norms and attitudes of the ordinary citizen, his/her relation to government to his/her fellow citizens - are subtler cultural components" (Almond and Verba, p. 181). Institutional structures, then, cannot enforce or ensure democracy in transitional societies. Democracy is concerned with the relationship between the citizenry and the political elite; the degree of trust and identity between the leadership and the people, the level of independence afforded the individual, and limits to the encroachment of power over the population.

Civil Society and Transitional Societies

Civil society can provide ballast against the power of the state and permit the existence of channels of public expression in order that society's wishes can be articulated. A civic culture can thus emerge in an enlarged, democratizing polity that is supportive of participatory practices. Without a civil society, there is no motive for state actors to recognise the demands of society, and all the temptations of arbitrary rule can become a reality. Civil society is also seen as a way of "securing substantive political rights and freedoms, essential for a functional democracy, in an arena outside of state control." (Williams and Young, p. 6). The activities of groups and organizations such as labour groups, business associations; pressure groups; educational and social groups; women's organizations, and religious groups are critical factors in sustaining democratic accountability. Divisions within society can be managed and balanced by a civic culture that combines levels of citizen activity with passivity, tradition with modernity. Political parties, interest groups, voluntary associations and a neutral media all contribute to a "pluralistic culture based on communication and persuasion, a culture of consensus and diversity, a culture that permits change but moderates it." (Almond & Verba, p. 35). In the 1990s, civil society has been viewed as important in both fostering democratic practices and in creating a demarcation line between what Habermas calls "a public and a private sphere" (Habermas, p. 4). The distinction between these two arenas is decisive: the 'private' arena is that of economic and familial relations, while the "public" is that of the development of a "public opinion" which

times a democratic political culture may exist at elite level but the "political cultures of the masses as a whole may be fragmented, discontinuous and often non-democratic."(Kamrava, p. 204). Under these conditions the people are regarded as possessing a subject political culture whilst elite groups regard themselves as participatory. For Almond and Verba it is "no accident" that authoritarian regimes emerge in political systems with mixed subject-participant cultures. Trying to make the leap from a parochial political culture to a participant one is equally fraught with dangers of institutional inadequacy and potential societal disintegration. In certain instances, contradictions are present within political cultures in that democracy may be regarded as good in itself but undesirable as a form of government. In short, people may believe in democracy as an ideal but do not, as a whole, act as democrats (Cuadra, p. 94). Intellectualising about democracy has its limitations, for if a democratic culture is to emerge it must reflect people's personal values, beliefs, and behaviour. Of course, Elie Kedourie believed that a "native autocratic tradition" exists in the Middle East and contributes to an undemocratic political climate within the region: "Those who say that democracy is the only remedy for the Arab world disregard a long experience which clearly shows that democracy has been tried in many countries and uniformly failed." (Kedourie, p. 105).

Yet political cultures can and do change, and societies are able to move onwards into different and variegated political systems. Often this takes place over a period of time and through a process of legitimization and governmental efficacy. In transitional democratizing states, however, politics often has "no unanimous meaning, no single definition over which there is national consensus or even widespread agreement." (Kamrava, p. 131). Nevertheless, the very plurality of the society can be harnessed to a sense of political cultural identity based on relationship patterns within communities and groups, at family, neighbourhood, social, and work levels (Preston, p. 56). Preston believes that political cultural identities are not prescribed but must be learned and re-learned within the general social environment. Through altered societies people acquire new sets of rules, norms and codes of conduct and, as a consequence, their cultural identities are affected (Ibid, p. 56). But it is important that traditional cultural patterns are neither denied nor disparaged by political elites, nor that organizations and societies are formed that articulate the diverse views of the wider population. Central to Almond and Verba's theme has been an understanding

TABLE 3

CONGRUENCE/INCONGRUENCE BETWEEN POLITICAL CULTURE AND STRUCTURE*

	ALLEGIANCE	APATHY	ALIENATION
Cognitive orientation	+	+	+
Affective orientation	+	0	-
Evaluative orientation	+	0	-

* A (+) sign means a high frequency of awareness, or of positive feeling, or of evaluation towards political system. A (-) sign means a high frequency of negative evaluations or feelings. A (0) sign means a high frequency of indifference.

Source: Almond & Verba, *The Civic Culture*, (Boston, 1963).

Clearly, as Table 3 indicates, where a congruence exists between a political system and culture, there exist high levels of allegiance. Where there is a disparity between political structure and cultural patterns, an element of indifference or apathy is registered. However, when there is a high level of incongruence between political culture and structure the indifference point is passed, negative feelings are expressed, and societal alienation occurs. This may be the result of systemic change, that is a shift from a simpler pattern of political culture to a more complex one (Ibid, p. 19). In terms of transitional societies, these changes can create conditions of insecurity and uncertainty, particularly as elements of all categories, parochial, subject, and participant may be reflected within a single society. This occurs during processes of democratization when attempts are being made to introduce a more participatory political culture, which may be accepted and welcomed by some sectors of the society but ignored or resisted by others. Almond and Verba use the term "systemically mixed" political cultures to refer to those societies in which there are significant proportions of both "simpler and more complex" attitudes towards the political process (Ibid, p. 20). As Lucien Pye points out, the inculcation of a sense of loyalty and identification with the political system, and of a propensity to obey the regulations of a central authority is the first priority in transitional societies (Pye, p. 528). Yet sometimes, cultural patterns themselves can be affected or influenced by structural instability or insecurity with the result that the democratization process itself may be halted and authoritarian practices reintroduced. At

relationship to the political system is regarded as passive. As Table 2 indicates, the populace sees no place for itself in terms of having an input into the political process or, indeed, having any participatory role. By contrast, a participant political culture is one in which members of society tend to be "explicitly oriented to the system as a whole and to both the political and administrative structures and processes: in other words, to both the input and output aspects of the political system." (Almond & Verba, p. 18).

However, Almond and Verba did not believe these classifications to be completely separate, there could be movement from one category to another, but these shifts had to be predicated on the ability of all political cultures to adapt. In fact, they found in their early study that all categories of political culture had at some stage "combined, fused or meshed together." (Ibid. p.19). It is important to recognise that different political cultures are not necessarily homogeneous or uniform, chiefly because individual members of the wider community are heterogeneous in various ways: class, racial identity, personality, disposition, opportunity, interest, and so on. Consequently, there will be pockets of say, parochial culture within societies in which the majority of the population might be regarded as culturally participative. In a sense, then, Almond and Verba recognized that their threefold classification of political culture was "only the beginning" of understanding the complexity of the issue. Certainly, they agreed that political cultures should be congruent with the structures of the political system, that is, a system should be reflective of and appropriate to wider cultural patterns but this is not always the case. As political systems change a disjunctive between established cultural norms and newly emerging political institutions occurs. Periods of societal transition can create a sense of dislocation among the population that is then expressed in terms of allegiance, apathy, and alienation towards the new political structures. Table 3 outlines the balance between congruent and incongruent relations and cultural and political patterns.

provides balance in a democratizing, transitional society. The term "political culture", according to Almond and Verba refers to the "specifically political orientations" of a given society, that is: the attitude of the population towards the political system and their understanding of the role they play within it, (Almond & Verba, p. 12). In their classical study in the early 1960s, Almond and Verba sought to identify varying aspects of political culture in a range of countries. They classified three types of political culture: parochial, subject and participant. Table 2 outlines these categories which are then calibrated against a society's level of understanding, perception, involvement, and evaluation of its political system.

TABLE 2

TYPES OF POLITICAL CULTURE

	Political System as general object	Input Objects	Output Objects	Self as active participant
Parochial	0	0	0	0
Subject	1	0	1	0
Participant	1	1	1	1

Source: G. Almond & S. Verba. *The Civic Culture*, (Little Brown & Co., Boston, 1963).

In societies described as having parochial political cultures there is a comparative absence of expectation from the political system or as Kamrava describes, "Parochial political cultures deal with small and highly restricted political universes in which the body politic is neither terribly evolved nor necessarily even aware of its constitution as a political unit." (Kamrava, p. 213). Although in the contemporary world there are few societies as a whole which precisely fall into this category, in actuality however, many do contain significant sections of tribally based, rural, traditional communities who live according to local custom. Some societies fall into the subject and participant range of political cultures with often a mix of the two. Within a purely subject political culture there is a general awareness of the specificity and legitimacy of government and institutions among the body politic, but the population's

Political Culture and the Dynamics of Transition

Mehran Kamrava maintains that truly representative, viable democracies that have emerged out of recent transitions "must by nature have a strong social and cultural footing among the social actors who were active in the transition." He believes that democratic transitions are set in motion by the working of two general sets of dynamics that can broadly be classified as either structural or cultural (Kamrava forthcoming, p. 124). In a sense, all democratic transitions involve structural transformation, for without such changes the actual institutional mechanics of democracy would not emerge. On occasions, democratization is instituted from above with internal political turmoil providing the major catalyst for change. However, as Kamrava emphasises, in those circumstances "the cultural popularisation of democracy becomes all the more important" especially as it becomes a "political and economic reality rather than an abstract, sought-after ideal." (Ibid, p. 124). Table 1 outlines the phases in democratic transitions:

TABLE 1

PHASES IN DEMOCRATIC TRANSITIONS

	Transition from Below	Transition from Above
CATALYST:	Civil Society	Internal Political Turmoil
PROCESS:	Shake-up Crisis Negotiation & Transition Institutional Consolidation	Crisis Negotiation & Transition Institutional Consolidation
MOST LIKELY OUTCOME:	Viable Democracy	Pseudo-Democracy

Source: Mehran Kamrava. *Cultural Politics in the Third World*, (UCL Press, London, forthcoming 1998).

Democratic transitions from above, as defined by Kamrava, face the potential risk of "resulting in elitist or pseudo-democracy which have all the institutional and structural trappings of democracy but lack a strong cultural component that would give them resonance among the different strata of society." (Ibid, p. 124). A supportive political culture, then,

bringing together culturally and socially discrete groups" comprised of individuals working together in an organised fashion for common purposes (Weiner, p. 163). The integration of both political structures and government procedures with an active and organizationally appropriate civil society enables the nation to mediate diversity. Formally, autonomous organizations are seen as filling the so-called "gap" between the government and the people, in other words, the engagement of the public in civic politics. There is, however, often a disjuncture within transitional societies regarding the circumstances under which people are recruited more generally into the political process in that those who took part in liberatory action against former rulers may not necessarily be regarded as indispensable leaders by succeeding generations. Nevertheless, activists who adopted prominent roles in liberation struggles invariably present themselves as highly and uniquely qualified to act as political leaders during the transitional phase, and often, for many years following. Huntington believes the survival of democracy depends on the ability of the political elite to become functionally adaptable within the system: "A nationalist party whose function has been the promotion of independence from colonial rule faces a major crisis when it achieves its goal and has to adapt itself to the somewhat different function of governing." (Huntington, p. 218). If the party, or liberation movement, finds the transition too difficult and fails to adapt to the changed circumstances, the new transitional democracy comes under threat. However, in these circumstances, the political organization may actually lend itself to the emergence of what Max Weber termed the "charismatic leader" (Weber, p. 30). In societies experiencing cultural change and a weakening of traditional roles and identities, an ideal environment is created for the continued prominence of the charismatic figure whose personality provides a point of identification at a time of confusion. Of course, political charisma alone does not last indefinitely and it can inflict a damaging uncertainty about succession and stability after the transitional phase. So, in spite of the obvious attraction for societies of looking to an apparently strong and established political figure at times of change and dislocation, the attachment may, in fact, be a double-edged sword in that it provides an imagined security for a short period but can actually damage the democratizing process in the medium to long-term.

polarisation. Transitional societies, by their very nature, are often widely polarised and prone to conflict particularly when the wider population does not regard democracy as the best form of government or preferable to any non-democratic order, (Diamond, 1994, p. 13).

Clifford Geertz believes that the peoples of transitional states and societies are simultaneously "animated by two powerful, thoroughly interdependent, yet distinct and often actually opposed motives - the desire to be recognized as responsible agents whose wishes, acts, hopes and opinions "matter", and the desire to build an efficient, dynamic modern society. The one aim is to be noticed: it is a search for an identity, and a demand that the identity be publicly acknowledged as having import, a social assertion of the self as "being somebody in the world". The other aim is practical: "it is a demand for progress, for a rising standard of living, more effective political order and greater social justice." (Geertz, p. 167). At times, primordial loyalties beckon but a modern society calls for political and national integration that allow separate identities and differences within the polity to be negotiated. However, transitional political systems often find they are less integrated, on the one hand displaying the features of a modern society, whilst on the other still carrying aspects of traditionalism. In some polities, one central political organization may play a dominant function in creating new institutions as it alone has the capacity to expand and mobilise. Equally, the population may seek order but not necessarily a democratic order. There may exist a deep collective belief in strong government and paternalistic notions of political behaviour, which do not easily connect with democratic participation. If the dominant political organization fails to acknowledge how political culture is shaped, and the sensitivity which is required in reorienting general views, it may find itself losing popular support to more traditionalist or radical religious groupings as the population clings to its cultural norms. It becomes clear that, as the functions of a political system expand, a new level of integration is required, and that democratizing societies should spread their organizational capacities more evenly throughout the population. Integration, then, involves newly enfranchised citizens entering into a common political process as they are provided with the facility and legitimacy to organise themselves into autonomous groups.

Political integration is defined as "a pool of commonly accepted norms regarding political behaviour." (Ake, p. 3). It refers to the "process of

but others will still cleave to traditional modes and established patterns of conduct. For Lipset, a major test of legitimacy is the extent to which societies develop a political culture through the adoption of national symbolism and identity. Yet the legitimization of political institutions requires a degree of knowledge and understanding within the electorate, and that often depends on improving economic development, wider educational opportunities, and better communication levels.

Inherent in all democratizing transitional societies is the threat of conflict, and at times, the dominant political culture may be one that accepts violent confrontation as a means of resolving differences. A culture that sees recourse to conflict as a preferable strategy is likely to be found in societies that have experienced a civil war or armed struggle. In those transitional societies, a sense of political moderation and negotiation has to be inculcated at the mass level so that more consensual attitudes may develop. This task is not an easy one, especially during a transitional process which itself may contribute to a climate of instability and violence as groups within the society adapt to a changing political scene. Although a democratic pluralist society represents competition between different groups, and thrives on diversity and opposition, an overriding commitment from all groups to the rules of society must be present. In the phrase of Almond and Verba, "a meaningfully structured cleavage in society" must exist in order to give adequate choice to the electorate. (Almond & Verba, p. 358).

Consensus and cleavage politics, then, is essential within a democracy, but there should not be too much of either: too much consensus leads to "a community in which politics is of no real importance to the community" and choice means little; too much cleavage renders a democratic society "in danger of its existence." (Berelson et al, p. 69). Competing interests, therefore, should not be extremist and potentially threatening to the political system as a whole. Although liberal democracy tolerates and contains opposition and competition between groups, its weakest flank, and indeed that which carries the potential seeds of its own destruction, is its difficulty in dealing with extremism. Repressive action taken against groups which pose threats to, or oppose the structures of society undermine the phalanx of liberal democracy and notions of tolerance and opposition. These contradictions inherent within democracy render it vulnerable as a political model in a number of societies especially those that tend towards excessive

demonstrable ability to govern. However, he acknowledged that the extent to which a democratic political structure was perceived as legitimate depended largely on how "key issues which have historically divided the society have been resolved." (Ibid, p. 77). These cleavages may be economic, religious, political, or geographic in origin and derivation. Past grievances, or injustices, can be carried through time and infect the new political process as there is often a crisis of legitimacy at a period of change or transition to a new social structure. Crucially, if a new system is unable to sustain the expectations of major groups within society for a sufficient period of time in order to develop legitimacy, Lipset felt a crisis could develop. Kornhauser adopted a similar theme: "Where the pre-established political authority is highly autocratic a rapid displacement of that authority by a democratic regime is highly favourable to the emergence of extremist mass movements that tend to transform the new democracy in anti-democratic directions." (Kornhauser, 1957, p. 125).

These views are inevitably disturbing, but Lipset considered the issue from a different angle. He raised the question of how various societies handle the "entry into politics" of previously excluded social groups and when that decision is made to admit them to the political process (Lipset, p. 79). Whenever new groups become politically active, for example, in post colonial or post-authoritarian societies, easy access to legitimate political institutions can win their loyalty to the system. A sense of inclusion must be inculcated otherwise they can become alienated and potentially hostile to the system. Loyalty from certain groups can depend upon the extent of struggle or force that has had to be exerted in order for them to join the body politic. Groups that have to push their way into the system by a measure of force often "over-exaggerate" the possibilities of political participation. Sometimes unrealistic, almost "utopian" views of political potentialities develop which become increasingly vulnerable to disappointment and disenchantment. Under those conditions, newly democratizing transitional societies have problems attracting the loyalty and trust of sections of the population whose expectations of a new government may be excessively high. However, the profound social changes which take place in the transitional process tend to compound feelings of uncertainty among the population depriving them of a sense of shared expectation, which is often taken to be the first prerequisite of representative government. Of course, some people will look to government and politics to change their society,

etc. are characteristics of the region and may be regarded as the essential nature of "Arabness", which has both distinguished, and defined certain political forms, that is, pan-Arabism and pan-Islam. In this sense, it has been argued that the push for democracy in the area must be viewed on a regional basis as a whole rather than at the level of individual societies (Choueiri, p. 160).

According to Pye, the lack of a clearly differentiated political sphere suggests that political organizations tend to reflect regional, ethnic or religious groupings, often under the leadership of a strong personality. National movements, powerful and united during the struggle against oppression, can sometimes become disunited and uncertain about aims and objectives during transitionary periods. Often personal cliques emerge and the communal framework of politics provides an environment that is governed more by a "sense of identification with a concrete group than by identification with its professed policy goals." (Pye, p. 522). In other words, political loyalty will be given to the organization based on personal affinities rather than through an objective analysis of policy objectives. In such a context, any new oppositional group aspiring to national leadership seems to present a revolutionary threat. As Pye argues, "Competition is not between parties that represent different functional interests or between groups that claim greater administrative skills; rather, the struggle takes on some of the qualities of a conflict between differing ways of life." (Ibid, p. 522). Once a political party identifies itself with the destiny of society, it becomes increasingly problematic to institute any legitimate opposition. This becomes especially crucial if political opposition divides between secular and religious political objectives.

The question of legitimacy is crucial in any transitional democratic society and stems from the support given to the government by members of the polity in demonstration that they are favourably disposed towards the political system (Blondel, p. 54). Support, however, may be diffuse and vary in strength over time. Seymour Lipset, in a seminal work, maintained that the stability of any given democracy depended not only on "economic development but also upon the effectiveness and the legitimacy of its political system." (Lipset, p. 77). For Lipset, legitimacy was defined as the capacity of a system to engender and maintain public confidence in its efficacy: that is, both in the delivery of certain economic "goods" and as witnessed in its

authoritarian, have attracted interest. However, the modes and methods of societal transformation are not mutually exclusive, or defined and delineated by time. It is useful, therefore, to examine some common features of the transitional phase, which may cast light on what can be a difficult and unsteady period in a society's progression.

A number of characteristics have been identified which portray certain aspects and features of the process. In the first instance, the political sphere within a transitional society may not be sharply differentiated from those of social and personal relations. The pattern of political relationships and struggles coalesce around personalities, prestige and individual influence. Pye believes that the fundamental framework of non-Western politics is a communal one, often linked to strong primordial loyalties and closely formed social groupings. Primordial loyalties are powerful attachments between peoples, either within or outside formal boundaries and center around certain factors: blood ties, racial identity, language, religion, regional affinities, custom and culture. Under these conditions, political ideas cannot "freely compete for support on their own merits," for any change in political identification "generally requires a change in social and personal relationships." (Ibid. p. 520).

For Samuel Huntington, societies that are susceptible to primordial loyalties lack, what he calls, "political autonomy". As Huntington defines it, political autonomy implies the development of political organizations and procedures which are not simply expressions of the interests of particular social groups: "A political organization which is the instrument of a social group - family, clan, class - lacks autonomy and institutionalization." (Huntington, p. 251). Institutionalization is the process by which organizations and procedures acquire value and stability within society. In turn, the level of institutionalization of a political system can be assessed by the level of adaptability, complexity, autonomy, and coherence of organizations and procedures. Political organizations that are not autonomous are vulnerable to internal pressures, but more particularly to "influences from outside the society." (Ibid, p. 25). The political experience and, at times, instability of states within the Middle East seem to bear out Huntington's theory. Examples exist in many states, Kuwait, Syria, Jordan, Iraq and the Lebanon, of the political dominance of certain families and clans. Yet on another level, those features of primordial loyalties, for example, of race, language, religion,

Moves Towards Democracy in Transitional Societies The Role of Political Culture

Introduction

Political culture has re-entered the discourse surrounding the process by which societies transform and democratize. In considering how polities change their political behaviour, it is necessary to examine the nature of transitional societies themselves, and the kinds of problems they confront when politics is steered in a different direction. The difficulties that emerge during that process have to be negotiated with the wider population, some of whom may actually find the changing political environment quite bewildering. At that stage political culture becomes crucially important in connecting the governed with the government. This paper looks at three essential parts of the process: features of the transitional period; the range and role of political culture during times of change; and the emergence and impact of civil society on democratizing patterns.

Transitional Societies

A classical definition of a transitional society is one in which established forms of political norms are modified through the process of change and the introduction of new institutions and practices (Pye, p. 519). Attention in the past tended to focus on newly independent, post-colonial nations whilst more recently democratizing societies, which were previously

Moves Towards Democracy in Transitional Societies The Role of Political Culture

Heather Deegan

from the Asian NIC model where considerable state intervention in the economy is a key element.

For Asian progressives, however, this dynamic has generated many dilemmas. While appreciating the nationalist, anti-Western rhetoric of leaders such as Malaysia's Mahathir Mohammad, and while defending the need for strong developmental states, progressives cannot but support Western pressure on authoritarian governments on human rights and the expansion of democratic practice. These issues are posed most starkly in Indonesia and Burma that have authoritarian, military-dominated regimes.

Because Philippine social and political history, in fact, places it closer to the experiences of Central America than East and Southeast Asia, these issues take on different shape. Where in East and Southeast Asian NICs the issue is what to do with strong and authoritarian states, in the Philippines the issue is how to build a strong state without sacrificing the democracy (limited as it is) achieved in the anti-dictatorship struggle of the mid-1980s.

References:

1. O'Donnell and Schmitter, *Transitions from Authoritarian Rule: Tentative Conclusions About Uncertain Democracies,* Baltimore, John Hopkins University Press, 1986.

2. Hutchcroft, Paul, "Predatory Oligarchy, Patrimonial State: The Politics of Private, Domestic Commercial Banking in the Phillipines," Ph.D. Dissertation, Yale University, 1993.

Because the Philippines often becomes the guinea pig for projects of Western development agencies such as USAID, and multilateral agencies such as the World Bank, we have also had a lot of experience with recent governance and democratization projects. Processing progressive reactions to these projects is still at an early stage, but there are already a few clear-cut conclusions. We unequivocally reject the separation of political and economic power in democracy.

Without combining political democracy and social reform, one could argue that democracy itself is undermined in the medium to long term. Formal democracy without social reform increases economic inequality and thereby intensifies unequal distribution of power in society. In countries of the South, the first and most important task of democratic regimes is social reform. In the absence of progressive social reform, the term democracy is largely devoid of meaningful content. Indeed, it is in danger of becoming a term of political mystification, serving as an euphemism for sophisticated modern forms of neo-authoritarianism.

While maintaining a healthy skepticism about underlying political assumptions, Philippine progressive groups have, by and large, supported government decentralization, a long-term project of the US Agency for International Development (USAID). Part of the explanation for this is that with the collapse of the armed, "seize-the-central-state" project of the Communist Party, progressives are becoming much more modest about the limits of their capacity to effect political change. Intervention in local politics is seen within the context of elections as a mode of accumulation of power.

The strategies and tactics being developed in the Philippines in the 1990s is, in general, marked by greater attention to the opportunities opened up by divisions in the country's upper classes, and the disruption of preferred political forms in the current political conjuncture. Many debates and disagreements mark the process of evolving new progressive strategies of political intervention. While debates in each country have distinct characteristics, there is also an ongoing, region wide debate.

In Asia, discourse on democracy is dominated by authoritarian regimes that are resisting American and European pressures on democracy, human rights, and the social clause (workers rights) in the name of a supposed "Asian Way". Here, an argument might be made that Western pressure on issues related to democracy constitute pressure on governments to move away

as infrastructure. In the same vein, corruption is seen as an added "cost" for investors that distort local factor markets.

Democracy as Progressive Political Project

These issues raised here are crucial for progressives in the South because their answers constitute key elements in the shaping of new progressive political projects. The most important set of considerations, I would insist, are those that arise from the experience of progressives themselves, whether as national liberation movements, or as social movements. Secondly, we need to be aware of the changes being wrought by globalization in our own countries the better to oppose them, but also to see what opportunities for change have been opened.

If we take the most recent stage in the development of national liberation movements, the negotiated settlements in El Salvador, South Africa and Palestine as characteristic of the post-cold war period, a number of issues come to the fore. While circumstances vary in the three countries, the very nature of the settlement precludes the formation of one-party states and enshrines elections as a decisive element in the political process.

If one does not posit a one-party state as an ideal, the question of democratic rights will then extend to the requirements of free competition. The rights to organize, to popularize ideas through the media, and to compete in elections then become imperative requirements for a socialist state. If you take elections seriously, that is, if the party organizing the election allows the possibility of its defeat in the election, then the party's relationship with mass organizations has to change. To sustain a party's or a front's electoral chances, mass organizations have to be sustained as dynamic mass organizations and not turned into bureaucratic adjuncts of the state.

In the Philippine progressive movement, these considerations have led us towards a political framework positing the existence of civil society and the state. By civil society, we use the preferred Latin American definition limiting civil society groups to autonomous centers of organized popular power. This definition, of necessity, poses limits on the power of the state. In practice, this framework has already begun to affect the character of relations between progressive political parties with explicit state agendas, social movements, and other progressive civil society groups.

style democratization. If we look at the process from the vantagepoint of the practical requirements of international capitalism, there is no contradiction. Authoritarian governments in the South have, in fact, tended to be controlled by elite groups based in agro-exports, or in manufacturing built up during the heyday of import-substitution industrialization in the 1950s and 1960s. The "modernizing" elites in these countries are in the financial sector or in import-dependent non-traditional exports. These "democratizing" elites, not surprisingly, are also the class fractions most needed by international capital as local partners in the ongoing acceleration of globalization.

Governments in the South, whether authoritarian or not, also tended to have limited governmental capacity, in the current political science jargon, to be "weak states". For foreign business, this created problems in both the political and economic realm. Weak governments also have weak capacity to assure political stability, a major requirement of investors. At a minimum, governments have to have a monopoly over the legitimate uses of violence to assure peace and order, and end armed challenges to the government. While demanding less intervention in the economy in "strong states", the demand in many countries of the South, is to strengthen the government's capacity to intervene.

As one American scholar said of the Philippines: "...the Philippine state is incapable of providing even the basic legal and administrative underpinnings necessary for the laissez-faire model that the IMF, World Bank and the former colonial power have been trying to peddle on the country. The historical development of laissez-faire explains Polanyi, required "an enormous increase in the administrative functions of the state". Overwhelmed by the myriad particularistic demands of powerful oligarchic interests, the Philippine state is unable to provide anything approximating the "political and procedural predictability" necessary for the development of more advanced forms of capitalism." (Hutchcroft, 1993: 580-581).(2)

Two current concerns of Northern governance programs in the South, decentralization and anti-corruption, can also be understood best from the vantage point of foreign investors. Decentralization programs need not be seen as necessarily weakening central governments if they strengthen the capacity of local government units to implement central government programs. This is particularly true for government economic services such

thing. If you're going to demand changes in economic policy with distinct, often upper class "losers", does it not make sense to garb your demands in the glittering raiment of democracy?

Here it is important to make a distinction between "democratization" in former socialist states and in countries in the non-socialist Third World. In the latter, especially in the relatively newly independent countries of Africa, ruling elites tend to be economically weak. In the face of more powerful economic competitors, whether those from former colonial masters or those brought in as part of colonization such as Chinese and/or Indian business groups, control over the government is seen as one way for ruling elites to make up for economic weakness.

The process of state formation in many countries in the South, whether those decolonized in the nineteenth century in Latin America or only in the 1960s in Africa, created a situation where ruling elites tended to emerge out of the civilian and military bureaucracies created by colonial governments. Economically weak, bureaucracy-based elites working in the unsettled political conditions of post-colonial countries often easily availed themselves of authoritarian means. This authoritarian tendency was buttressed by external players, often American, anxious to prevent Marxist liberation movements from winning.

In the 1990s, democratization in the South might best be seen in relation to the convergence of the collapse of the socialist bloc; the renewed thrust towards trade liberalization under the auspices of the World Trade Organization, and the "emerging markets" phenomenon. With the collapse of the USSR and the socialist bloc, one of the major reasons for Western support for authoritarian regimes in the South also disappeared. To make way for accelerated entry of goods and services, most importantly financial services, protectionist and authoritarian regimes have had to be removed or forced to democratize.

We might now ask a question posed earlier: does movement away from authoritarian governments in the South mean weaker government? From the vantage point of the West, why then, is the anti-authoritarian thrust of Western pressure accompanied by "governance" programs meant, seemingly paradoxically, to strengthen government capacity?

The seeming paradox exists only if we look at the ideology of Western-

demands more attention because it leads to the issue of state building in conditions of accelerating globalization under the aegis of capitalism.

The question might be posed in the following manner. If globalization is the current stage of the expansion of capitalist relations into countries of the South, what is it about the particulars of this expansion that makes "democratization" the preferred political strategy of international capitalism? Is it part of the anti-state aspect of neo-liberalism? Does the movement away from authoritarian states in the South mean weaker governments? Or is international capitalism mainly interested in moving against protectionist, nationalist ruling class fractions to enable "modernizing elites" to come to power, and thus make way for the expansion of capitalist relations into new areas of the economies of the South?

Democracy and State Formation

We might begin to answer these extremely complex questions with some initial clarifications. To start with, the kind of democracy that is being pushed by the North is very specific. It is formal, constitutional, Western-style democracy. It is a form of democracy that separates politics from the structures of power in the economy. Ideologically, it is very much part of the "anti-state aspect of neo-liberalism". Harking back to Lockian arguments, but with a more modern Thatcherite patina, democracy here is understood in the simplest of ways as "less government".

In its academic garb, the argument is that "political democracy *per se* is a goal worthy of achievement, even at the expense of foregoing alternative paths that would seem to promise more immediate returns in terms of socialization [social reform]" (O'Donnell and Schmitter 1986: 13-14).(1) In more direct political terms, the same argument might be restated as "OK, you can have democracy but only if you leave the economy alone." For a foreign investor, this is a crucial condition to assure relatively free entry and exit and the least possible intervention in profit making while in-country.

It is no accident that the intensification of Western demands for "democratization" go hand-in-hand with demands for trade liberalization, privatization and financial and other forms of deregulation. The latter can more easily be "read" as part of the process of opening up the South for Northern investment and trade. What is less often pointed out is that an anti-state interpretation of "democracy" comes down to (roughly) the same

the encroachment of capitalist relations of production is accelerating even as they remain authoritarian one-party states.

I am not prepared to say that economic policy decisions made by the ruling communist parties of China and Vietnam are necessarily all wrong. Apart from the problems in socialist construction attendant to the collapse of the socialist bloc, and the near absolute dominance of capitalism internationally, I believe that "mixed economies" are necessary transition points on the way to socialist relations of production. I am, however, disturbed by the failure of ruling parties in these countries to take significant steps towards democratizing their polities.

Because the issues are complex, it would be difficult to debate the ideological sources of authoritarianism in socialism, as we've known it in this century. What is clear is that there is a problem that, at the level of theory, we can realize when we compare the paltry literature on "socialist democracy" with whole libraries written about the "dictatorship of the proletariat".

Despite my refusal to locate myself in these ideological debates, I do want to make one unequivocal call. In designing progressive political projects for the 21st century, we should place democracy at the core; we should recapture the liberative spirit of socialism and movements of national liberation. We cannot ask our people to sacrifice, in some cases to risk their lives, in fighting against oppressors if we cannot guarantee that we will not then turn around and become their oppressors after victory.

The second reason for problematizing democracy is that it is being pushed by international capitalism, by multilateral institutions such as the World Bank and the governments of advanced capitalist countries led by the United States. After supporting authoritarian regimes throughout the world from Somoza to Marcos to Mobutu for decades, why has international capitalism shifted to support for democracy? Why is democratization in countries of the South in the interest of international capitalism?

The attempt to equate democracy with capitalism by neo-liberal ideologues is only one part of the problem. Surely, history will "end" much later than Francis Fukuyama will. Arguing against the proposition that markets lead to democracy should not be too difficult given the many examples of markets prospering under various forms of authoritarianism in the past and today. The opposite direction of the argument, that "democracy requires markets"

Liberation, Democratization and Transitions to Statehood In the Third World

The main challenge to progressives throughout the world at the turn of the 20th century is democracy. At the core of our struggles for liberation is freedom from oppressive state structures. What else is this except a struggle for democracy?

Because these structures are often built to serve the interests of international actors, because what we might call "democracy in one country" is difficult if not quite impossible, we are also obligated to struggle for democracy in international relations.

As progressives, three specific issues define our struggle for democracy: the experience of "actually (not anymore) existing socialism"; the appropriation of "democracy" as a banner of neo-liberalism, and the building of strong and competent states in those (unfortunately) rare occasions when we manage to control state power. There are, I am sure, other issues, but for the purposes of this conference, I will limit myself to these three already complex issues.

Many progressives throughout the world identify with socialism. We cannot, therefore, escape the implications of the fact that socialist regimes in the former USSR and Eastern Europe fell as a result of popular, mass movements of their citizens. Apart from economic reasons, people in these countries rebelled against socialist regimes because these regimes were authoritarian. In the countries, which have remained "socialist" such as China and Vietnam,

Liberation, Democratization and Transitions to Statehood In the Third World

Joel Rocamora

had the effect of alienating Palestinians from the political process. Since it is the intention of the Israelis to grant the Palestinian Authority many of the trappings of the state - a national flag, security forces etc.- but a state without any substantive sovereignty, the alienation of large sectors of the population can only speed up the process whereby the entire state building project, is not only undermined from outside, but evacuated of content internally. The political inclusion of Palestinians - as individual citizens as well as groups - is a necessity for the reconstruction of the Palestinian national project, which to be successful at all, can only have a democratic political society at its core.

saw the new politics of democratization as part of a globalization strategy that seeks to provide a secure environment for free market economics through consensual rather than coercive means. He situates the struggle to shape public opinion, in an effort to present such a consensus, squarely within this process of globalization that promotes polyarchy rather than democracy.

The question of legitimacy remains the central problem for emergent states. How far can the accumulated heritage of the national struggle be carried into the post-liberation era as the grounds of legitimacy for a new political order? A new order whose twin tasks of nation and state building are vastly different from the tasks of the liberation period. In Algeria, this heritage provided the ground for the ascendancy of the military establishment, which led to the exclusion of the mass of citizens. As many of the papers at the conference indicated, should the broad mass of the population be excluded from the political game, then the very basis of the legitimacy of the ruling elites increasingly comes into question. Without a democratic process that emphasizes the rights of citizenship, the rule of law and accountability, the body of the population, can be subject to a process of fragmentation; a political polarization and coalescing of identities along ethnic and religious lines in an effort to obtain some kind of purchase on the political system.

The emergence of fundamentalist political Islamist movements, of course, points to the irreducible presence of an Islamic heritage that is - precisely because of its very rootedness - a potential identity that can be called into play at specific points. However, it is one of many potentially available identities. But that is not what is at issue here. The crux of the matter lies in the politicization of such identities, such that they become the dominant political identity, relegating the real issues of citizenship to the margins. That this process can be lethal to any kind of democratic transformation is clearly shown by Bishara and Hippler, as the polarization along traditional identities is something that both ordinary people and ruling elites find refuge in. For the first, it is an insurance against the unmediated power of the state, and for the second, it is a means to garner a basis of legitimacy for their power.

In the Palestinian situation, the increasing monopolization of political and economic power, with all the stories of corruption attendant on that, the lack of the rule of law, a powerless Palestinian Legislative Council, all embedded within the context of an overpowering Israeli domination, has

and its sudden emergence as a an organized political force. Ironically, this courtship, as Tehami points out, came partly in response to the problem of different ethnic minorities, and the wish to effect a total Arabizition of Algerian society. As we can see from the experiences of Iraq, Sudan and Algeria, the problem of ethnic minorities has never really been adequately dealt with by Arab nationalism, which tried hard to occlude the existence of many different particularities within the Arab body politic, with disastrous results. It seems clear that such issues can only be dealt with democratically. Tehami's paper is especially interesting in that, through his thesis of the malleability of identities, it also points to the possibility of the modification of the discourse of political Islamism, through engaging the Islamist movements in a democratizing process.

The fourth session was devoted to a study of the Palestinian case. George Giacaman pointed to the dangers inherent in the transposition of the PLO model, which united both state and social functions, to the emergent Palestinian political order. This transposition operates to produce a totalitarian political order, since it assumes the identity of state and society. It is well for us to remember that democratization is a *process*, that assumes not only the need for some forms of consensus on some basic issues, such as the rule of law and the peaceful acceptance of the rotation of power, but also requires an open field of contestation. Mustapha Barghouthi pointed to the emergence of NGOs as a global phenomenon and to the important role they can play in representing and servicing wide sectors of the population marginalized and impoverished because of the lag between social rights and political rights. In the Palestinian context, the over-exposure of the NGOs is an outcome of the weakness of political parties, which after Oslo were unable to come to terms with the new political realities created by it.

Hisham Ahmad Fararjeh analyzed the shift in the policy orientation of the PLO, post-Intifada, which sought to address American decision makers and public opinion over and above, its own internal constituency. This attempt to represent the Palestinian side as pragmatist meant, in practical terms, the abandonment of the very ground on which the Palestinians can make a claim for their rights. Politically, the upshot has been that any gains the Palestinians have made remain within the symbolic sphere, on the level of rhetoric. Fouad Moughrabi, in agreement with Rocamora,

Musa Budeiri argued that the Jordanian experiment in democratization from above, has worked more as a strategy for containment, and has not resulted in any devolution of royal power since governments remain accountable to the monarchy. Jochen Hippler, in his paper on Pakistan, showed how corruption and the monopoly of power within political elites tend to corrode democracy. Corruption vitiates the life of the body politic. Transparency and accountability, and the inclusion of the body of citizens within the political sphere are of very real importance in allowing a space for different political forces to emerge and coalesce. Their absence in the case of Pakistan, as Hippler shows, threatens its survival as a nation state. Corruption and the lack of due process of accountability within the Palestinian context are even more immediately threatening to the survival of the state building project than in the case of Pakistan. It is only supremacy of the rule of law that that can ensure the start of a process of institutionalization that is necessary for a successful transition to democracy.

The third session was devoted exclusively to a study of the Algerian case. Gilbert Meynier's paper addressed the bifurcating tradition of the Algerians, caught between the Mashreq and the modernizing discourse inherited through the French colonial legacy. The reception of the ideas of democracy and rights had therefore been historically ambivalent. As Bishara had pointed out earlier, the Arab national movements' adoption of these ideas had largely been instrumental. The problem of the passage to modernity, filtered mainly through the encounter with colonialism, with all its resultant deformations, is one that besets the Third World generally, and is keenly felt in the Arab countries, as witnessed by the voluminous writings and many conferences organized around the theme of "tradition or modernity". Bernard Ravenel contended that the real problem of Algeria does not lie with the Islamist forces, which are not homogeneous, but in the structure of the Algerian political order itself. The problem is rooted in the ascendancy of the military wing of the national liberation movement, which went on to dominate the state, over the political wing. Real power remains within the military establishment, which still assumes the mantle of legitimacy bequeathed by the successful struggle against French colonialism.

Amine Tehami, analyzing the emergence of the Islamist FIS, showed that the Algerian regime, in a bid for legitimation, courted an Islamist discourse, helping thereby to crystallize the politicization of the Islamist opposition,

democratic development can have a major impact in thwarting it. The problem we are faced with in Palestine is that it is not only the US that is setting this particular agenda, but even more importantly, Israel. Joel Rocamora made a cogent case for progressives, to take the issue of democracy seriously since as he pointed out, democratization seems to be the preferred strategy for the globalization of capital. Rejecting the separation of political and economic power in society, he argued that it was up to progressives to imbue the call for democracy with real substance. Heather Deegan, assessing the different factors that could affect democratic transition, argued for the importance of a supportive democratic culture that could sustain it. Azmi Bishara made important distinctions between political Islam, traditionally allied with the ruling establishment, popular religion and mass religiosity. He argued that popular religion and popular culture are not in themselves antithetical to a democratic development. No citizen can be opposed to laws and practices that protect from the arbitrary exercise of power. Mass religiosity comes to occupy the vacuum left by the disintegration of the traditional community *and* the excluded field of democratic citizenship. It is the political, economic and intellectual elites that bear the greater share of responsibility for the failure of the democratic transformation in the Arab region, he contended.

The second session of the conference presented case studies of South Africa, Pakistan and Jordan. Each in its own way highlighted some of the basic pre-requisites for a successful democratic transition. T. Dunbar Moodie's paper showed the vital role played by autonomous grassroots movements in the transition to democracy. The absence of such movements in Palestine where, traditionally, the women's movement, the student movement, and trade unions were adjuncts of the different political organizations, meant that with the virtual collapse of an organized political movement post-Oslo, a real vacuum exists (with the possible exception of the women's organization who have made a valiant attempt to retrieve their autonomy). The reconstruction of autonomous social and grassroots movements remains a vital task for the democratic transition in Palestine. Adrien Katherine Wing, closely familiar with the process of the drafting of the South African constitution, and the Palestinian draft of the Basic Law, made a comparative assessment of both. She suggested many areas where the Palestinian Basic Law could be strengthened, especially in the area of women's rights.

FOREWORD

The third annual Muwatin conference held on the theme "Liberation, Democratization, and Transitions to Statehood in the Third World" in November 1997, was prompted by a host of questions that have posed themselves to Palestinians in the post-Oslo period.

The Oslo agreement created a radically new situation for the Palestinian National Movement, which suddenly found itself in a far more complex situation, where the tasks of state building, coupled with the struggle to make this transition a democratic one, were still unavoidably linked with the need to struggle against the on-going Israeli occupation; an occupation which increasingly entrenches itself. It is this peculiar combination of factors, which makes the Palestinian transition a rather unique and complex one. Despite this, we, at Muwatin, felt that there was much to be gained from looking at other experiences of transitions. For too long Palestinians have been cut off, isolated both by the occupation and by the exigencies of the daily struggle against it. It was felt that an exposure to different experiences of transitions would be significant in shedding new light on our own particular situation, as well as helping us to rethink the problems posed by it. Indeed the experience of the conference was salutary in that respect, and was very keenly welcomed by the audience who participated in it.

The first session of the conference was devoted to the different factors that impact such complex processes. Cheryl Rubenberg made the case that external factors, specifically the opposition of the US to any genuine

Foreword

May Jayyusi

Contents of Arabic Section

Contents

Muwatin, The Palestinian Institute for the Study of Democracy
P.O.Box 1845, Ramallah-Palestine
Email: muwatin@muwatin.org

Conference held and proceedings published as part of an agreement of cooperation with the Heinrich Boell Foundation - Germany

ISBN 965-222-895-8

Printed in Ramallah, Palestine by Nadia for publishing and printing

Liberation, Democratization, and Transitions to Statehood in the Third World

Proceedings of the conference organized by Muwatin
7-8 November 1997, Ramallah

Edited by

May Jayyusi

Muwatin, The Palestinian Institute for the Study of Democracy

Liberation, Democratization, and Transitions to Statehood in the Third World

Liberation, Democratization, and Transitions to Statehood in the Third World



MUWATIN The Palestinian Institute for the Study of Democracy

RESEARCH and STUDIES SERIES